

جامعة الجزائر 3

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة دكتوراه علوم في

المحاسبة والتدقيق

الموضوع:

اثر الإفصاح المحاسبي من خلال اعتماد مبدأ القيمة العادلة
على مردودية وفاعلية البنوك الإسلامية في موريتانيا

تحت إشراف:

أ.الدكتور/ كشود بشير

من إعداد الطالب:

سيدي محمد ولد عباد

أعضاء لجنة المناقشة:

الجامعة	الصفة	أعضاء اللجنة
جامعة الجزائر 3	رئيسا	أ. د / صلاح حواس
جامعة الجزائر 3	مقررا	د / كشود بشير
جامعة المدية	عضوا	أ. د / زغدار أحمد
جامعة بومرداس	عضوا	أ. د / بلقاضي بلقاسم
جامعة البليدة 2	عضوا	د / عمورة جمال
جامعة الجزائر 3	عضوا	أ. د / لعبي عمر

السنة الجامعية 2018/2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ

وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبِئُ بِكَ

وَأِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ }

سورة الأحقاف : آية 15

شكر وتقدير

الحمد لله دوماً على ما أنعم علي من فضل كبير ، وأسأله سبحانه وتعالى أن يبلغني حمده وشكره، فالخير دوماً منه والشر دوماً مني ، الحمد لله الذي مكّني برعايته وفضله من انجاز هذا الجهد المتواضع وإخراجه إلى حيز الوجود.

وإتباعاً لهدي النبي صلى الله عليه وسلم في قوله:

{ من لم يشكر القليل، لم يشكر الكثير، ومن لم يشكر الناس، لم يشكر الله، والتحدث بالنعم شكر، وتركه كفر، والجماعة رحمة، والفرقة عذاب }*. صعبة هي كلمات الشكر عند انتقائها والأصعب اختزالها في سطور لأنها تشعرنا بمدى قصورها وعدم إيفائها حق صانعيها. وعرفانا مني بالجميل، فإنه يسرني و يُثلج صدري أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى أستاذي، ومشرقي الأستاذ الدكتور كشروود بشير، الذي تفضل بقبول الإشراف على هذه الرسالة، فلم يدخر من جهده جهد في الإشراف والمتابعة المستمرة لهذا العمل، و لما تَسَمَّ به من الغزارة العلمية والمهنية بجانب سعة الصدر وطول البال في إرشادي ، فجزاه الله عني خير الجزاء ، وبارك الله له في وقته وعلمه، فحمداً لله بأن يسره في دربي ويسر به أمري ، أطال الله عمره ليبقى نبراساً متألئلاً في نور العلم والعلماء.

وأقدم كذلك بوافر الشكر وعظيم الامتنان ، لأساتذتي أعضاء لجنة المناقشة الكرام لما منحوني من قبول لقراءة رسالتي المتواضعة وإثرائها بتوجيهاتهم القيمة.

والله ولي الهداية والتوفيق

سيدي محمد عباد

الإهداء

إلى كل الأهل والأصدقاء... والأحبة والأخلاء

أهدي هذا العمل المتواضع

فهرس المحتويات

iii	شكر وتقدير
iv	الإهداء
v	فهرس المحتويات
vii	قائمة المصطلحات المستعملة
viii	قائمة الجداول
ix	قائمة الأشكال
ix	قائمة الملاحق
أ	المقدمة العامة
2	الفصل الأول : طبيعة وأسس ومعايير النظام المحاسبي في المصارف الإسلامية
2	المبحث الأول: ماهية المصارف الإسلامية ومصادر واستخدامات أموالها
6	المطلب الأول: ماهية المصارف الإسلامية وأهدافها
9	المطلب الثاني : خصائص المصارف الإسلامية
15	المطلب الثالث : مصادر واستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية
	المبحث الثاني : لأسس النظرية و العملية لوضع نظام معلومات محاسبي في المصارف الإسلامية
24	المطلب الأول : مفهوم النظام المحاسبي في المصارف
36	المطلب الثاني : مفهوم وخصائص النظام المحاسبي في المصارف الإسلامية
42	المطلب الثالث : أغراض (أهداف) النظام المحاسبي في المصارف الإسلامية
46	المبحث الثالث : أسس ومعايير النظام المحاسبي في المصارف الإسلامية
46	المطلب الأول: الأسس المحاسبية الكلية في الفكر المحاسبي الإسلامي
55	المطلب الثاني: الأسس المحاسبية الفرعية الخاصة على النشاط الاستثماري
57	المطلب الثالث: المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة الخاصة بالمصارف الإسلامية
70	الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف الإسلامية
72	المبحث الأول : مفهوم الإفصاح المحاسبي وأهميته في المصارف
72	المطلب الأول : مفهوم الإفصاح المحاسبي والعوامل المؤثرة فيه
80	المطلب الثاني : أهمية الإفصاح المحاسبي وأثره على جودة التقارير المالية في المصارف
84	المطلب الثالث: الأساليب والمقومات الأساسية للإفصاح
87	المبحث الثاني: القوائم المالية للمصارف الإسلامية ومعاييرها المحاسبية
87	المطلب الأول : المنظور المحاسبي للقوائم و التقارير المالية
90	المطلب الثاني : القوائم المالية التي يفصح عنها في المصارف

المطلب الثالث : المعلومات التي يجب الإفصاح عنها	98
المبحث الثالث : الإفصاح في ظل المعايير الدولية والإسلامية في المصارف الإسلامية.	101
المطلب الأول: الإفصاح المحاسبي وفق معايير الإبلاغ المالية ومدى ملاءمتها للمصارف الإسلامية	101
المطلب الثاني: الإفصاح المحاسبي وفق معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية Financial Accounting Standards (FAS)	119
المطلب الثالث: الإفصاح المحاسبي وفق معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB	127
الفصل الثالث : محاسبة القيمة العادلة وأصولها في المعاملات الاقتصادية الإسلامية، كأساس للإفصاح في المصارف	133
المبحث الأول : محاسبة القيمة العادلة في الفكر المحاسبي	133
المطلب الأول : محاسبة التكلفة التاريخية المفهوم والأهداف	133
المطلب الثاني: محاسبة القيمة العادلة المفهوم، المبررات والأهداف	135
المطلب الثالث : مزايا وانتقادات استخدام القيمة العادلة	145
المبحث الثاني: أثر الإفصاح المحاسبي المعتمد علي القيمة العادلة على فاعلية ومردودية المصارف الإسلامية في موريتانيا.	149
المطلب الأول: محاسبة القيمة العادلة وفقا للمعايير الدولية	149
المطلب الثاني: الإفصاح على أساس القيمة العادلة وفقا للمعايير الدولية والإسلامية	153
المطلب الثالث: أهمية الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة على فاعلية ومردودية المصارف الإسلامية ..	157
الفصل الرابع : الدراسة الميدانية	164
المبحث الأول: نبذة تعريفية عن المصارف الإسلامية في موريتانيا.	164
المطلب الأول: مكونات القطاع المصرفي في موريتانيا	164
المطلب الثاني: توزيع القروض من قبل المصارف	166
المبحث الثاني: إجراءات الدراسة الميدانية.	166
المطلب الأول : منهجية الدراسة التطبيقية	166
المطلب الثاني : نتائج الإحصاء الوصفي للمتغيرات الديموغرافية:	173
المطلب الثالث : تحليل نتائج أسئلة الاستبانة اختبار فرضيات الدراسة	177
الخاتمة العامة	193
قائمة المراجع	198
الملاحق	207

قائمة المصطلحات المستعملة

الرمز	المعنى باللغة الفرنسية / الإنجليزية
AAOIFI	Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions
AICPA	American Institute of Certified Public Accountants
APB	Accounting Principles Board
FAS	Financial Accounting Standards
FASB	Financial Accounting Standard Board
IAS	International accounting standard
IASB	International Accounting Standard Board
IASC	International Accounting Standards Committee
IFRS	International Financial Reporting Standard
IFSB	Islamic Financial Services Board
SPSS	Statistical Package for the Social Sciences

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	تطور عدد المصارف الإسلامية من سنة 1963 إلى 2015 من خلال الجدول	5
2	مزايا تطبيق التكلفة التاريخية ومساوئها	135
3	تعريف القيمة العادلة حسب معايير المحاسبة الدولية IAS IFRS	138
4	مقارنة بين نموذج القيمة العادلة ونموذج التكلفة التاريخية	144
5	حجم القروض الإسلامية (الأرقام بالملايير أوقية)	166
6	تصنيف مقياس ليكارت الخماسي	167
7	متوسط ليكارت الخماسي	168
8	محاور فرضيات الدراسة	168
9	لائحة البنوك الإسلامية	169
10	صدق الانسجام الداخلي لمحاور الإستبانة (من خلال قيمة معامل ارتباط بيرسون)	172
11	ثبات أداة الدراسة وفق معامل كورونباخ ألفا	173
12	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	173
13	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي	174
14	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي.	175
15	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة	176
16	العلاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة ومصداقية المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية.	178
17	تأثير المعلومات المنشورة في القوائم المالية بالقيمة العادلة على قرارات المستثمرين في المصارف.	181
18	تأثير تطبيق الإفصاح من خلال اعتماد مبدأ القيمة العادلة على مردودية وفاعلية المصارف الإسلامية	184
19	أثر الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة في جودة التقارير المالية	186
20	اختبار الفرضية الأولى	188
21	اختبار الفرضية الثانية	189
22	اختبار الفرضية الثالثة	190
23	اختبار الفرضية الرابعة	190
24	ملخصا لنتائج اختبار الفرضيات	191

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	تطور عدد المصارف الإسلامية من سنة 1963 إلى 2015 من خلال الجدول	5
2	أركان نظام المعلومات المحاسبية	34
3	تبويب للإفصاح المحاسبي	75
4	معايير جودة المعلومات المحاسبية	98
5	التوزيع البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	174
6	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي	175
7	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي.	176
8	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة	177

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1	الإستبانة	207
2	لائحة المحكمين	213
3	معايير هيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية AAOIFI	220
4	المعايير والمبادئ الإرشادية والملاحظات الفنية لمركز خدمات المالية الإسلامية	222
5	معايير المحاسبة الدولية IAS والتعديلات الحديثة عليها	224
6	المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS والتعديلات الحديثة عليها	225
7	مخرجات النظام الإحصائي SPSS	226

المقدمة العامة:
الإطار العام للدراسة

المقدمة العامة

تمهيد :

تعيش المصارف الإسلامية مرحلة نمو مميزة . ولكنها، تفتقد اليوم إلى الدعم الفني في مجالات متعددة مثل ابتكار المنتجات وتنظيم الأسواق والبيئة القانونية والأنظمة الداعمة المتخصصة، كالمحاسبة. وتعتبر المحاسبة نظام معلومات لقياس وإيصال نتائج الأحداث الاقتصادية للمؤسسات، إلى فئات عديدة من أصحاب المصالح، وقد أكد عليها المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (American AICPA (Institute of Certified Public Accountants عندما حدد هدف المحاسبة على أنه توفير المعلومات التي يمكن أن تكون ذات فائدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية، ويعتبر الإفصاح المحاسبي الوسيلة الرئيسية والأداة الفعالة لإيصال نتائج تلك الأحداث لهؤلاء المستخدمين، لدعم قراراتهم خصوصاً المتعلقة بمجالات الاستثمار والتمويل.

ونتيجة للتطورات الاقتصادية الهائلة التي يشهدها العالم أدرك المسؤولون والمهتمون بمهنة المحاسبة أهمية وجود معايير محاسبية لتكون المرشد في تحديد الطرق المناسبة لقياس الأحداث المالية وعرضها، والإفصاح عنها في القوائم المالية، حيث يمكن القول بأنه من الأسباب الهامة، لحدوث انهيار الكثير من الوحدات الاقتصادية هو عدم تطبيق المبادئ المحاسبية ونقص الإفصاح والشفافية وعدم إظهار البيانات والمعلومات الحقيقية التي تعبر عن الأوضاع المالية لهذه الوحدات الاقتصادية، وقد انعكس ذلك في مجموعة من الآثار السلبية أهمها فقدان الثقة في المعلومات المحاسبية، وبالتالي فقدان هذه المعلومات لأهم عناصرها ألا وهو جودتها، ومن الواضح أن أحد أهم أهداف مجلس معايير المحاسبة هو تعزيز وتحسين مستوى الشفافية في عملية الإفصاح .

والحديث عن الإفصاح كما أشرنا يستوجب النظر أولاً في أهداف المحاسبة المالية وتحديد متطلبات الإطار النظري في هذا الخصوص، ليأتي بعد ذلك النظر في خيارات الإفصاح المتعددة ومدى ملائمتها لبيئة الأعمال ومن ثم تحديد الخيار الأنسب أو مجموعة الخيارات المناسبة للتطبيق.

يضيف المنظور الإسلامي أبعاداً جوهرية أخرى إلى المسألة، كمدى تحقيق وسائل الإفصاح المحاسبية للمقاصد الشرعية إضافةً إلى قدرتها على تفادي المحظورات مع التمتع بحرية تطبيقية جيدة.

لقد أستمّر استخدام التكلفة التاريخية لفترة طويلة من الزمن كأساس للقياس و الإفصاح في الدفاتر المحاسبية في وقت اعتبرت فيه المحاسبة مجرد أداة رقابية، و اقتصر دورها على إعداد الحسابات من أجل توفير معلومات تعكس المظهر القانوني لأصول المؤسسة و التزاماتها، على اعتبار أن القيم الأصلية تمثل معلومات موضوعية، قابلة للتحقق و سهلة الفهم، فهي تستند إلى وقائع حدثت بالفعل و مؤيدة بالمستندات و تقاس بما دفع في مقابلها من مبالغ نقدية أو ما يعادلها في وقت حدوثها متجاهلة

الزيادات الناتجة عن التضخم و تقلبات الأسعار¹، غير أنه في السنوات الأخيرة يلاحظ تراجع واضح لها لحساب مقياس القيمة العادلة و الذي برز بوضوح من خلال المحاسبة الأنجلوسكسونية، و في إطار هذه الأخيرة يتمثل الهدف من المحاسبة في توفير معلومات للمستثمرين و المتعاملين في الأسواق المالية، لذلك فإن المؤشر الرئيسي لأداء المؤسسة و المتمثل في النتيجة المحققة يجب أن يعكس أثر تقلبات الأسواق التي تتعامل فيها المؤسسة، إضافة إلى تجنب الحالات التي لا تجسد فيها هذه النتائج معاملات حقيقة أي التي تحققت بفعل عوامل خارجة عن إرادة المؤسسة. و قد ازداد الجدل بين التكلفة التاريخية و القيمة العادلة على اعتبار الخصائص الواجب توفرها في المعلومات المحاسبية و التي طالما نادى بها الأسواق المالية، لعل أبرزها، الملائمة و هي قدرة المعلومات على إحداث فرق عند اتخاذ القرار من قبل مستخدميها كما تسمح له بالتنبؤ بالمستقبل و مما سبق نستخلص أن استخدام نظرية القيمة العادلة في القياس والإفصاح المحاسبي شكل نقلة هامة في الوقت الحاضر.

ومن الأمور التي تتطلب تطبيق هذه النظرية في الإفصاح المحاسبي هو وجود عدة خصائص من اللازم توافرها حتى يتم تطبيق القيمة السوقية العادلة، وتظهر هذه الخصائص من خلال تعريف (FASB (Financial Accounting Standard Board والذي يركز على توافر مجموعة من الشروط أو الخصائص هي: توفر السوق الحرة، أن يتم تحديد سعر البيع علي أساس النقد أو النقد المعادل، أن يؤخذ بعين الاعتبار فيما إذا كان هذا الدفع سيتم حالياً أو عبارة عن القيمة الحالية لدفعات النقدية التي سيتم قبضها في المستقبل، ألا يقع الأطراف ذات العلاقة بالصفقة تحت الإكراه وأن يكون لدي الأطراف معرفة كافية و معقولة نسبياً بكل الحقائق المرتبطة بالأصل.

لقد أصبح التوجه نحو استخدام مفهوم القيمة العادلة كأداة للإفصاح عن المعلومات المحاسبية -لأنها تأخذ القيمة الحالية للأصل بعين الاعتبار، بخلاف حقيقة التكلفة التاريخية التي تمثل الواقع الفعلي للحدث وقت وقوعه لحظة التبادل - ليست موضع شك في دقتها وصحتها لحظة الاكتساب أو التملك، وإنما يظهر التشكيك في سلامة المبدأ بعد التملك أو حدوث الحدث، إذ تصبح القيمة المسجلة شيئاً من الماضي، الذي ينحرف قليلاً أو كثيراً عن قيمته الحالية، وعليه بدأت الهيئات المحاسبية الدولية والمحلية بالبحث عن بديل لتغطية الثغرات الناتجة عن تطبيق التكلفة التاريخية، خاصة في معالجة الأدوات المالية ومشتقاتها، حيث تم التحول إلى مفهوم القيمة العادلة الذي أصبح أساساً ومقياساً مهماً للاعتراف والقياس والإفصاح عند المعالجة المحاسبية للعمليات المالية.

تعتبر تجربة المصارف الإسلامية في موريتانيا حديثة العهد نسبياً، و بما أن هذه التجربة تعتبر جزءاً من النظام المصرفي الموريتاني الذي يعيش تحولات و إصلاحات تتماشى و ظروف العصر ومتغيرات العولمة، فقد حاولنا رصد هذه التجربة و تقييمها للوقوف على آفاقها من خلال هذه الدراسة التي تسلط

¹ طارق عبد العال حماد، المحاسبة عن القيمة العادلة، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2003، ص 19

الضوء على :أهمية الإفصاح المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة وأثره على مردودية وفاعلية المصارف الإسلامية في موريتانيا .

إشكالية الدراسة :

إن كل الاعتبارات السابقة تجعل عملية تطبيق نظام محاسبي إسلامي يعتمد في عملية الإفصاح على القيمة العادلة رهانا أساسيا وكبيرا لتحقيق فعالية المصارف الإسلامية عن طريق توفير بيانات مالية ذات درجة عالية من الموثوقية والدلالة ، وهو ما يقودنا ضمن متطلبات هذا البحث إلى طرح الإشكالية التالية :

كيف يمكن التأصيل لمفهوم القيمة العادلة في محاسبة المصارف التي تتعامل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية المسماة « المصارف الإسلامية » للرفع من مردوديتها وفعاليتها ؟ وهل يمكن قياس أثر ذلك على مصداقية و جودة المعلومات المحاسبية، ومردودية وفاعلية المصارف الإسلامية في موريتانيا؟

الأسئلة الفرعية:

ومن خلال الإشكالية العامة يمكننا صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ☞ ما هي تمثيلات محاسبة القيمة العادلة وما أصولها في المعاملات الاقتصادية الإسلامية؟ وما أثر تطبيقها على التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للمصارف ؟
- ☞ ماهي الأبعاد الفنية والاقتصادية لنشاط البنوك الإسلامية؟ وما أثر المعلومات المنشورة في القوائم المالية بالقيمة العادلة على قرارات المستثمرين فيها ؟
- ☞ ما هو أثر الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة في جودة التقارير المالية؟
- ☞ ما هو أثر الإفصاح المحاسبي من خلال اعتماد مبدأ القيمة العادلة على مردودية وفاعلية المصارف الإسلامية وكيف يتجلى ذلك في المصارف الإسلامية الموريتانية؟

فروض البحث :

للإجابة عن هذه الأسئلة يمكن الاستناد إلى الفرضيات الصفرية^{2*} التالية :

* وهناك نوعان من الفرضيات، الفرضية الصفرية ويرمز لها بـ "H0" تسمى هذه الفرضية بفرضية النفي؛ حيث يقدم الباحث فرضه على أنه لا يوجد هناك أي علاقات أو فروق ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الفرض، وأن الفرق المتوقع يساوى صفراً.

فهذه الفرضية تعني العلاقة السلبية بين المتغيرات التي هي قيد الدراسة مثل لا توجد علاقة دالة إحصائية بين الطول والذكاء. الفرضية البديلة ويرمز لها بـ "H1" وتسمى أيضا بالفرضية المباشرة، ويقصد بالفرض البديل أنه بديل عن الفرض الصفرى، ويأتي الفرض البديل على أساس غير صفري بمعنى أن الباحث يرى عكس ما ورد في الفرض الصفرى؛ أي: إن هناك علاقات أو فروق ذات دلالة إحصائية بين متغيرات البحث، وهذه الفرض يعطيك علاقة عكسية أو طردية، بين المتغيرات التي هي قيد الدراسة، مثل توجد علاقة واضحة وكبيرة ما بين التدخين وما ينتج عنه من مرض. أكثر الفرضيات انتشاراً في البحوث العلمية هي صياغة الفرضية الصفرية، والسبب خلف شيوعها هو أن التحقق من الأخطاء في قضية الدراسة أسهل من التحقق من صحتها.

☞ **الفرضية الصفريّة الأولى H_0^1** : لا يوجد أثر لتطبيق محاسبة القيمة العادلة في المعاملات الاقتصادية الإسلامية على التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للمصارف.

☞ **الفرضية الصفريّة الثانية H_0^2** : لا يوجد أثر للأبعاد الفنية والاقتصادية والمعلومات المنشورة في القوائم المالية بالقيمة العادلة في البنوك الإسلامية، على قرارات المستثمرين فيها .

☞ **الفرضية الصفريّة الثالثة H_0^3** : لا يوجد أثر للإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة في جودة التقارير المالية.

☞ **الفرضية الصفريّة الرابعة H_0^4** : لا يوجد أثر للإفصاح المحاسبي من خلال اعتماد مبدأ القيمة العادلة على مردودية وفاعلية المصارف الإسلامية الموريتانية.

أهمية البحث

لقد أحدث توجه العديد من هيئات المالية العالمية والمجالس والجامع والجهات المسؤولة عن التشريعات المحاسبية في عدد كبير من الدول (كالولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا بالإضافة إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية، والدول التي اعتمدت هذه المعايير نحو محاسبة القيمة العادلة)، اهتمام العديد من الباحثين والمفكرين وظهور العديد من الدراسات والمقالات التي تؤيد أو تعارض هذا التوجه جزئياً أو كلياً.

و يساهم تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحسين نوعية المعلومات المحاسبية المقدمة لمختلف فئات المستخدمين، وذلك من خلال تقديم معلومات ملائمة وقابلة للفهم وذات موثوقية عالية، كما أنها تساهم في جعل المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة مع المعلومات للشركات الأخرى وبين القوائم المالية للشركة نفسها لفترات زمنية متعددة.

وتبرز أهمية هذه الدراسة في إضافة قدر من المعلومات حول دراسة مدى إمكانية تطبيق محاسبة القيمة العادلة في المصارف الإسلامية بشكل عام وفي موريتانيا بشكل خاص، الشيء الذي سيدفع المدراء الماليين للمؤسسات المالية والإسلامية في موريتانيا إلى التوجه نحو معايير محاسبة القيمة العادلة بصفة خاصة وإمكانية تطبيقها في المصارف الإسلامية من خلال عملية الإفصاح والاعتراف، ومدى تحقيق وسائل الإفصاح المحاسبية المبنية على أساس القيمة العادلة، للمقاصد الشرعية إضافة إلى قدرتها على تفادي المخاطر، واثار تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية للمصارف الإسلامية.

كما تظهر أهمية هذه الدراسة في تبيان البعد الإستراتيجي للبنوك الإسلامية في موريتانيا من خلال الاستراتيجيات التي يجب أن تتبناها هذه المصارف من أجل البقاء والاستمرارية بوصفها مؤسسات مالية

ومصرفية قادرة على التنافس والتطور أسوة بباقي المؤسسات المالية والمصرفية التقليدية. فضلاً عن الحاجة الماسة إلى تحسين القدرة التنظيمية لها في ظل تحرير الخدمات المالية والمصرفية. ومن أهم هذه الاستراتيجيات:

إستراتيجية تقييم الأداء: إذ يعد تقييم الأداء امتداداً متطوراً للرقابة المالية وهو بعد رقابي حديث³ إذ يبين هذا البعد مدى الفاعلية والكفاءة في تحقيق الأهداف و مدى حسن استخدام الموارد لتحقيق تلك الأهداف ولذا فإن إستراتيجية تقييم الأداء في المصارف الإسلامية يجب أن تتال الاهتمام الواجب، بحيث يمثل مستوى أداء المصرف الناتج عن الدراسة معياراً أساسياً لتقييم أداء الإدارة وتحديد مدى استمراريته وتطورها.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية :

- التعرف على مدى التزام واستعداد المصارف الإسلامية في موريتانيا ، واستجابتها لمتطلبات تطبيق معايير القيمة العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية وإمكانية الاستفادة منها في هذه البنوك لتكون قادرة على التعاطي مع هذه المعايير، وذلك من وجهة نظر العاملين في الإدارات المالية في المصارف الإسلامية وكذلك مدققي الحسابات في مكاتب التدقيق العاملة في موريتانيا.
- إلقاء الضوء على واقع المصارف الإسلامية في موريتانيا في ما يتعلق بتطبيق معايير إعداد القوائم المالية .
- تسليط الضوء على مفهوم القيمة العادلة ومحددات ومزايا تطبيقها على القوائم المالية في المصارف الإسلامية
- التعرف على أهم العوامل المؤثرة على قياس القيمة العادلة للأصول المالية والأصول الثابت والأصول غير المتداولة.
- إبراز أهمية قواعد ومتطلبات الإفصاح والقياس المحاسبي بالقيمة العادلة؛
- دور معايير القيمة العادلة في تعزيز ملائمة القوائم المالية والمساعدة في اتخاذ القرارات الرشيدة للمستثمرين في المصارف الإسلامية؛
- تسليط الضوء على مشاكل الإفصاح القائمة على التكلفة التاريخية لكونها تمهد الطريق في ضرورة التوجه نحو منهج القيمة العادلة في الإفصاح المحاسبي.
- التعريف بمحاسبة القيمة العادلة بشكل عام من خلال تحليل الجوانب النظرية المرتبطة بالموضوع والأسس العلمية التي تقوم عليها والمعالجات المحاسبية المتعلقة بها.

³ محمد فضل ملحم، قياس وتحليل كفاءة البنوك الأردنية، مجلة البنوك في الأردن، المجلد الثاني والعشرون، العدد التاسع، 2003 ، ص 10

- بيان الخصائص التي يمكن أن تضيفها محاسبة القيمة العادلة على المعلومات المحاسبية من خلال تحليل العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وجودة التقارير المالية.
- أثر تطبيق نموذج القيمة العادلة على مردودية وفاعلية المصارف الإسلامية.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

1. **الحدود المكانية :** اقتصرنا هذه الدراسة على العاملين في الإدارات المالية في المصارف الإسلامية وكذلك مدققي الحسابات في مكاتب التدقيق العاملة في موريتانيا .
2. **الحدود الزمنية :** إن مضمون ونتائج الدراسة الميدانية مرتبطان بالزمن التي أجريت فيه الدراسة، حيث استغرقت هذه الدراسة الميدانية حوالي أربعة أشهر وذلك ابتداء من شهر مارس 2017 إلى غاية شهر يونيو من نفس السنة وذلك بدءاً من إعداد وتحضير الاستبيان، مروراً بتوزيعها، ومن ثم جمع الاستثمارات ومعالجتها.

المصطلحات الإجرائية :

قام الباحث بتحديد المعاني الإجرائية للمصطلحات المستخدمة في الرسالة كما يلي :

• القيمة العادلة :

هي المبلغ الذي يتم مقايضة الأصل به ، أو تسوية الالتزام المالي بين الأطراف الراغبة(المعيار الدولي 39) أما في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 13 (قياس القيمة العادلة) فهي السعر الذي سيتم الحصول عليه لبيع أصل أو الذي سيتم دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس ويعتبر قياس القيمة العادلة مخصصاً لأصل أو التزام محدد .

• الإفصاح المحاسبي :

هي المعلومات الإيضاحية المقدمة مع البيانات المالية سواء في شكل إيضاحات أو جداول مرفقة أو في صلب البيانات نفسها وتعد جزءاً لا يتجزأ من تلك البيانات⁴

• الإبلاغ المالي :

هو إعداد الشركات لبياناتها المالية وفقاً للمعايير المحاسبية المعتمدة وتوصيلها إلى مستخدميها من أجل اتخاذ قرارات استثمارية أو ائتمانية أو أية قرارات مماثلة .

• الموثوقية :

تمتلك المعلومات خاصية الموثوقية عندما تكون خالية من الأخطاء المهمة والتحيز ويمكن

⁴ المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، 2010 ، ص 97

اعتماد عليها لتمثيل ما تقصده أو ما يتوقع أن تمثله بأمانة⁵.

• الموجودات (الأصول):

هي مجموع الموارد التي يملكها البنك وتعود عليه بفائدة اقتصادية مثل الأراضي والمباني والمعدات والحسابات المدينة والنقد⁶.

• المطلوبات (الالتزامات):

هي المبالغ التي يلتزم بها البنك ويدين بدفعها في موعد محدد أو معقول إلى الدائنتين والمالكين⁷

منهج البحث :

تحقيقاً لأهداف البحث السابقة الذكر، ومن أجل الوصول لأفضل الأساليب والطرق للكشف عن تأثير الإفصاح المحاسبي من خلال اعتماد مبدأ القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية كمعالجة لمشكلة البحث فإننا نعتمد على المناهج العلمية التالية:

- أ. **المنهج الاستقرائي** : وذلك بهدف دراسة واستقراء الكتابات والدراسات السابقة التي تضمنها الفكر المحاسبي والمتعلقة بموضوع البحث، وكيفية الاستفادة منها في معالجة مشكلة البحث.
- ب. **المنهج المقارن** : وذلك في عدة مواضيع من بينها المقارنة بين متطلبات الإفصاح حسب معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة الإسلامية، وكيفية الاستفادة منها في التغلب على مشكلة البحث.
- ج. **المنهج الاستنباطي** : والذي يعتمد على التفكير المنطقي الاستنتاجي لمحاولة الربط بطريقة منطقية بين الجوانب المختلفة للإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية، وكيفية استنتاج معايير لتحقيق المفهوم الشامل لجودة المعلومات.
- د. **المنهج الوصفي** : وذلك لوصف وتفسير وتحليل نتائج الدراسة الميدانية التي قمنا بها لاختبار فروض البحث والتحقق من نتائج الاختبار.

مصادر معلومات الدراسة :

③ **المصادر الثانوية**: حيث اتجه الباحث في معالجة الإطار النظري للبحث إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب العربية والأجنبية لانتقاء أحدث المستجدات والعقبات التي تواجه تطبيق الإفصاح على أساس القيمة العادلة، وكذلك الدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.

⁵ المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، مرجع سابق ، ص345

⁶ المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، مرجع سابق ، ص225

⁷ المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، مرجع سابق ، ص221

Ⓒ **المصادر الأولية:** لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث لجأ الباحث إلي جمع البيانات الأولية من خلال الإستبانة كأداة رئيسية للبحث، صممت خصيصاً لهذا الغرض، ووزعت على العاملين في المصارف الإسلامية ومكاتب التدقيق في موريتانيا.

عينة الدراسة :

تتمثل عينة الدراسة في مجموعة من العاملين في المصارف الإسلامية ومكاتب التدقيق العاملة في موريتانيا.

الدراسات السابقة :

لقد اطلع الباحث، أثناء عملية تحضير هذا البحث، على بعض الدراسات النظرية والميدانية السابقة التي تخص الإفصاح و محاسبة القيمة العادلة ، على مستوى بعض الدول العربية مثل الجزائر ، الأردن ، مصر ، السعودية ، سوريا مع العلم أنني لم أعثر على أية دراسة عن الإفصاح المحاسبي ومحاسبة القيمة العادلة سواء باللغة العربية أو اللغة الفرنسية في موريتانيا، وما سجلته من ملاحظات من خلال إطلاعي على هذه الدراسات نوره فيما يلي:

Ⓒ **دراسة: محمد آدم محمد هارون ، نموذج علمي بديل للقياس المحاسبي لترشيد قرارات إعادة هيكلة رأس المال وأثره على قياس القيمة، الخرطوم جامعة أم درمان ، رسالة دكتوراه غير منشورة 2013 ،** تناولت الدراسة إيجاد نموذج علمي بديل للقياس المحاسبي لترشيد قرارات إعادة هيكلة رأس المال وأثره على قياس القيمة العادلة للمنشأة. تمثلت أهمية الدراسة في تعدد نماذج القياس المحاسبي وما يترتب عليها من تباين واختلاف وتعارض في نتائج المقاصه بواسطة تلك النماذج عند قياس القيمة المبدئية العادلة لمنشآت قطاع الأعمال ، الأمر الذي يترتب عليه تأثير على جودة المعلومات المحاسبية التي يتم الاعتماد عليها في ترشيد القرارات بإعادة هيكلة رأس المال . نبعت أهمية الدراسة من أن التحليل الترجيحي للقيمة الواحدة من أهم الوسائل والأساليب التي يمكن الاعتماد عليها واستخدامها في علم المحاسبة من اجل التغلب على مشكلة تعدد نماذج أو طرق أو بدائل القياس في الفكر المحاسبي ، وكذلك من اجل التغلب على مشكلة النتائج المختلفة أو المتباينة المترتبة على استخدام تلك النماذج أو الطرق .هدف الدراسة الرئيسي هو محاولة تقديم نموذج علمي بديل للقياس المحاسبي للقيمة المبدئية العادلة للمنشأة المستمرة في مزاوله أنشطتها بعد إعادة هيكلة رأس مالها ، بحيث يحقق هذا النموذج العلمي البديل مزايا نماذج القياس المحاسبي المختلفة للقيمة العادلة ويتجنب عيوبها قدر الإمكان، كما خرجت الدراسة بتوصيات منها، أن تلتزم منشأة الأعمال بإعادة هيكلية نظمها المحاسبية المحوسبة والمبرمجة على أساس التكلفة التاريخية وبرمجتها على أساس القيمة العادلة، الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة

عن القيمة العادلة في مجال القياس والإفصاح المحاسبي لما لها من قدرة على تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المالية. يري الباحث انه لابد من الاعتماد على القيمة العادلة في مجال القياس والإفصاح المحاسبي لكي تسهم في ترشيد قرارات إعادة هيكليّة رأس المال والالتزام لتطبيق معايير المحاسبة عن القيمة العادلة في مجال القياس المحاسبي .

❶ **دراسة حنان جابر حسن (مجلة المحاسبة المصرية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد الأول، 2011 م 2011)،** دراسة تحليلية لنموذج القياس والإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة طبقاً للمشروع المشترك بين ال FASB وال IASB وأثره على جودة المعلومات المحاسبية. هدفت الدراسة إلى تناول التعديلات في القياس والإفصاح عن القيمة العادلة وفقاً للمشروع المشترك بين ال FASB وال IASB وإمكانية تطبيقها في البيئة المصرية، ومدى تأثير تطبيق هذه التعديلات على جودة المعلومات المحاسبية وبالتالي جودة التقارير المالية، توصلت الدراسة إلى أنه تؤثر التعديلات على نموذج القياس والإفصاح عن القيمة العادلة وفقاً للمشروع المشترك بين مجلس معايير المحاسبة الأمريكي ومجلس معايير المحاسبة الدولي بشكل إيجابي على الثبات في تطبيق قياسات القيمة العادلة، وأوصت الدراسة بضرورة القيام بدراسة تحليلية لكل ما يصدر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتعديلات التي تتم بواسطة كل من المجلسين فيما يتعلق بمحاسبة القيمة العادلة ودراسة مدى ملائمتها للبيئة المصرية.

❷ **دراسة الدكتور عبد الله الزغبى والدكتور ناصر يوسف الزغبى 2010** بعنوان "كفاية الإفصاح المحاسبي الإلزامي في ظل الأزمة المالية العالمية، دراسة ميدانية من الأردن" وقد هدفت الدراسة إلى تقصي وجهات النظر حول كفاية نوعية وكمية المعلومات التي ألزمت الشركات المساهمة العامة الأردنية والمدرجة في بورصة عمان بالإفصاح عنها نتيجة تطبيقها لمعايير المحاسبة الدولية ومعايير إعداد التقارير المالية، والتزامها بمتطلبات الإفصاح المحاسبي الصادرة عن هيئة الأوراق المالية الأردنية في ظل الأزمة المالية العالمية السائدة. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هناك اتفاق بين أكاديمي المحاسبة في الجامعات الأردنية والمستثمرين في بورصة عمان على كفاية نوعية الإفصاح المحاسبي الإلزامي في ظل ظروف الأزمة المالية العالمية السائدة، في حين أن المستثمرين في بورصة عمان يرون أن كمية الإفصاح المحاسبي الصادر عن الشركات المساهمة العامة غير كافي في ظل ظروف الأزمة المالية العالمية، ويرى أكاديمي المحاسبة أن كمية هذه المعلومات كافية ومن أهم توصيات الدراسة ضرورة إعادة النظر بكميات المعلومات المحاسبية المفصح عنها من قبل الشركات المساهمة من أجل تلبية احتياجات المستثمرين ومتخذي القرارات العاديين.

❶ دراسة عواد، (2010)، بعنوان: محاسبة القيمة العادلة وآثارها على الأزمة المالية العالمية. تهدف هذه الدراسة إلى محاولة الكشف عن أثر محاسبية القيمة العادلة على الأزمة المالية العالمية، واستخدم الباحث استبانة ضمنها مجموعة من الأسئلة للوقوف على آراء عينة الدراسة بخصوص أسباب الأزمة المالية العالمية ، ومدى تأثير محاسبة القيمة العادلة في حدوث تلك الأزمة وقد استخدم في تحليل بيانات الدراسة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل التباين الأحادي . أما مجتمع الدراسة فقد تكون من المحللين الماليين والمدققين الخارجيين ، وتم اختيار عينة مكونة من 135 مستجيباً من المحللين الماليين والمدققين الخارجيين. وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج .

❷ دراسة حسين عبد الجليل آل غزوي 2010 بعنوان : حوكمة الشركات وآثارها على مستوى الإفصاح المحاسبي في المعلومة المحاسبية، دراسة اختبارية على شركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية حيث تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح في القوائم المالية لشركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية. ولتحقيق هذا الهدف فقد بادر الباحث إلى جمع ومعالجة وتحليل لبيانات 89 شركة مساهمة في المملكة العربية السعودية وتحليلها عبر مؤشر الإفصاح في القوائم المالية والتي تعتبر أداة القياس لنموذج الدراسة . وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أعلى مستوى من الإفصاح في القوائم المالية هو لقطاع الخدمات.
- عدم وجود علاقة ايجابية بين نسبة الملكية العائلية في شركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية وبين مستوى الإفصاح في القوائم المالية.
- عدم وجود علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية بين استقلال أعضاء مجلس الإدارة في شركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية وبين مستوى الإفصاح في القوائم المالية.

❸ دراسة رفاعه، 2010 ، هدفت إلى التعرف على مدى توافق تعليمات مصرف سورية المركزي مع متطلبات تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية بحسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، القياس والإفصاح ، وذلك لتحديد أثر هذه التعليمات في التزام المصارف الخاصة بمتطلبات القياس والإفصاح بالقيمة العادلة للأدوات المالية وفق أ لهذه المعايير . وتوصلت الدراسة إلى عدد نتائج من أهمها :

1. وجود العديد من الاختلافات بين متطلبات القياس والإفصاح المتعلقة بالقيمة العادلة للأدوات المالية في تعليمات مصرف سورية المركزي والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، أهمها قياس القيمة العادلة للديون وإعادة تقييمها وتكوين المخصصات، ومعالجة فروقات القيمة العادلة للاستثمارات المحددة كماتحة للبيع، و معالجة الفوائد والعمولات المحتسبة على الديون غير المنتجة

2. أما الدراسة الميدانية فقد أظهرت أنه نتيجة لهذه الاختلافات فضلاً عن القصور في التعليمات فيما يتعلق بطرق تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية ، فإن التزام المصارف الخاصة بتعليمات مصرف سورية المركزي قد أدى إلى عدم التزامها بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية فيما يخص تطبيق القياس والإفصاح بالقيمة العادلة للأدوات المالية.

❶ **دراسة العابدي ، 2010** ، هدفت إلى التعرف على مدى حاجة معايير المحاسبة والمراجعة السعودية لتبني القيمة العادلة وأهمية تطوير معايير المحاسبة والمراجعة السعودية لتبني القياس والإفصاح والمراجعة على أساس القيمة العادلة ، وتوصلت الدراسة إلى عدت نتائج من أهمها :

1. إن القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة يزيد من جودة خصائص معلومات القوائم المالية، ويزيد من شفافية القوائم المالية وفعاليتها في تقديم المعلومات المناسبة لمستخدميها في اتخاذ القرارات الرشيدة، والتقييم الجيد لأداء الإدارة، وذلك بشكل يفوق القياس والإفصاح على أساس التكلفة التاريخية وهو ما يتطلب بالضرورة تعديل معايير المحاسبة السعودية لتتبنى القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة .

2. إن مزايا ومنافع القياس على أساس القيمة العادلة لن تؤدي ثمارها، وتكتمل منفعتها لمستخدمي القوائم المالية والمجتمع إلا بعد اطلاع مراجع الحسابات بدورة بشأن مراجعة معلومات القيمة العادلة بالقوائم المالية، وهو ما يستلزم بالضرورة إصدار معيار مراجعة يتضمن الإرشادات اللازمة لمساعدة المراجع على أداء دوره بفعالية في هذا الشأن.

❷ **دراسة القشي، وطبايعة ، 2009** ، اهتمت الدراسة بالدفاع عن معايير القيمة العادلة، وذلك نتيجة اتهام العديد من الجهات وخصوصاً عدد من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي، ورؤساء مجلس إدارات بنوك وشركات عملاقة، بأن هذه المعايير كانت وراء حدوث الأزمة العالمية، وبدأت مجالس معايير المحاسبة بالوقوف جنباً إلى جنب للدفاع عن معايير القيمة ومقاومة الدعوة لإيقافها، وخير دليل على ذلك وقوف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) . للدفاع عن معايير القيمة العادلة، وتوصلت الدراسة إلى عدت نتائج من أهمها :

1. إن اتهام المعايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة بإحداث الأزمة هو اتهام باطل نتج عن التخبط في التحليلات وفشل الاقتصاديين في تحديد واقع الأمور، وممارسة لعبة إلقاء اللائمة هنا وهناك دون دراسة مسبقة مؤكده .

2. يؤكد المجتمع المهني بكل فئاته، المطبق والمعد لمعايير المحاسبة بأن معايير المحاسبة بشكل عام ومعايير القيمة العادلة بشكل خاص ليس لها علاقة في نشوء الأزمة المالية العالمية، وإنما كانت

إحدى الأدوات التي أظهرت وكشفت العيوب وسوء الإدارة وخصوصاً الإدارة الائتمانية، أي لم تكن معايير المحاسبة سوى الجهة المشخصة للضعف .

3. يؤكد كذلك كل من المستثمرين ومجالس معايير المحاسبة ومطبقي معاييرها بأن إلغاء معايير القيمة العادلة أو إيقافها ولو مؤقتاً سوف يزيد من الأزمة من منطلق أن إيقاف استخدام تلك المعايير سوف يلغي هدف الشفافية وبالتالي سوف يفقد المستثمر ثقته في القوائم المالية مما سيجعله يحجم عن التعامل في الأسواق المالية والذي سوف يؤدي إلى ركودها بشكل اكبر وخطر مما هي عليه الآن.

● دراسة د. حواس صلاح ، 2008 بعنوان: التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية،

تهدف الدراسة وهي نظرة تحليلية إلى تحديد أبعاد مشكلة التنوع في الممارسات المحاسبية المتبعة على المستوى الدولي، ومن ثم تحليل وتقييم انعكاساتها على وضعية المعلومات التي توفرها البيانات المحاسبية المنشورة للمتعاملين في أسواق المال الدولية. كما تهدف الدراسة أيضاً إلى تشخيص أهم المعوقات التي تحول دون تحقيق التوافق و التنسيق بين معايير المحاسبة المطبقة بين الدول المختلفة، ليتم بناء عليها تقديم التوصيات والاقتراحات الملائمة لتجاوز هذه المعوقات مع التركيز بشكل خاص على الدور البناء الذي يمكن أن تمارسه في هذا المجال اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة، توصلت هذه الدراسة إلى رصد بعض النتائج تتجلى أهمها في :

- ترحيب المستثمرين والمحللين الماليين وغيرهم من مستخدمي البيانات المالية بالمعايير التي تتطلب معلومات عالية الجودة وتمتاز بالشفافية والقابلية للمقارنة ، فمن الصعب في غياب المعايير المشتركة مقارنة المعلومات المالية التي تعدها المؤسسات المتواجدة في أنحاء مختلفة من العالم و في سياق الاقتصاد الأخذ في العولمة على نحو متزايد.
- إن استخدام لغة واحدة مقبولة عالمياً و هي معايير الإبلاغ المالي سيؤدي إلى تشجيع الاستثمار و توسيع الأعمال الاقتصادية ، وهذه المعايير تتصف بالحيادية وتتوفر حولها ثقة كبيرة مما يقلل من فرص حدوث هزات مالية قد تؤدي إلى إفلاس وتلاشي العديد من المؤسسات الكبرى والصغرى.
- سيساعد تبني المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية على المدى البعيد في عدة بلدان و استخدامها في عدة معاملات عبر الحدود على إنفاذ هذه المعايير العالمية عالية الجودة من خلال تقديم معلومات شفافة و قابلة للمقارنة في التقارير المالية.

بتطبيق معايير المحاسبة الدولية نقلل فجوة المعرفة بين التدقيق والمحاسبة وزيادة الخبرات و الممارسات فيما بينهما.

لابد من تبني المعايير المحاسبية و الإبلاغ المالي الدولية لما تتسم به من المصداقية و القبول العام للبيانات المالية المنشورة في المؤسسات.

❶ دراسة د.عبد الناصر محمد سيد درويش : 2008

استهدفت الدراسة التعرف على التطورات الحديثة في مجال قياس القيمة العادلة عند إعداد المعلومات المالية، وانعكاس ذلك على أداء الوظيفة المحاسبية ، كما تناولت الدراسة التعرف على أهم المشاكل والصعوبات عند قياس القيمة العادلة من وجهة نظر الإفصاح والإفصاح المحاسبي ، ولكنها لم تصل إلى عرض للعوامل المؤثرة على قياس القيمة العادلة.

❷ دراسة Zacharski, Alan Rosenblat : 2007 ، علقت هذه الدراسة على وصف

الإصدار 157 الصادر من مجلس معايير المحاسبة الأمريكي بغرض مقاييس القيمة العادلة بصورة تضع تعريف للقيمة العادلة ، مع عرض لأساليب التقويم المتبعة في قياس القيمة العادلة التي نص عليها الإصدار ومنها أسلوب التقييم على أساس سعر الدخول في السوق والسعر الذي يستخدم عندما يرسى العطاء والسعر المطلوب للخروج من السوق إلا أن الدراسة لم تشير من قريب أو بعيد إلى الأدوات والصعوبات التي تقابل البائعين والمشتريين في تحديد القيمة العادلة بشكل موضوعي يتقابل مع أسعار السوق السائدة.

❸ دراسة Elaine Henry, Oscar : 2007 تناولت هذه الدراسة الخطوة الثانية من إجراءات

الإفصاح للقيمة العادلة من خلال دراسة تحليلية لعوامل اقتصادية ومالية في شكل محاسبي يشير إلى أهمية عدم إغفال سعر الفائدة السائد في السوق ومعدل التضخم عند قياس القيمة العادلة لما لها من آثار بالسلب والإيجاب على تذبذب القيمة كما أشارت إلى أن الأرباح الموزعة للأوراق المالية التي تحتفظ بها الشركات حتى تاريخ الاستحقاق يكون لها أثر مباشر على تحديد قيمتها على أساس القيمة العادلة كإصدار FASB 157 ، وكلما كانت المعلومات التي يتم جمعها لقياس القيمة تعبر بوضوح وشفافية وموضوعية كلما كانت القيمة التي يتم قياسها اقرب إلى الواقع.

❹ دراسة Paul Kraft : 2005 تفترض هذه الدراسة أن منهجية قياس القيمة العادلة لابد وأن

تعتمد على دراسة عناصر متعددة من المتغيرات في السوق المالي ومنها أسعار الفائدة والعوائد المحققة من صناديق الأموال المستثمرة في الأوراق المالية والعائد من الفرصة البديلة في الاستثمار في أصول لا توجد بها مخاطرة حيث أن الاستثمار في أصول المشروع تجتنبها مخاطر للملاك ، وبالتالي قيمتها تختلف عن القيمة المقابلة لأموال مستثمرة في أصول لا توجد بها ذات

المخاطرة مما يؤثر على قيمة أصول المشروع قبل تأثيرها على العائد. كما ناقشت الورقة قيمة الأصول المستثمرة في الشركات العامة ذات التطابق التي تختلف قيمتها عن قيمة الأصول المستثمرة في الشركات الخاصة، لما للشركات العامة من حماية وإعادة هيكلة وتمويل من المالك والذي تكون فيه الدولة صاحبة حقوق الأغلبية وبالتالي فعلى إدارات الشركات وهى بصدد إعادة التقويم للأصول، تمييز الأصول المستثمرة لدى أطراف لهم علاقة عن الأصول المستثمرة في شركات أخرى لا تربطها أية علاقة ، ولكن الورقة لم تحدد العوامل المؤثرة على القيمة العادلة عند إجراء التقويم والمحاسبة عن القيمة العادلة.

وباستعراض نتائج الدراسات السابقة، يتضح أن هناك اتفاق بين معظم الدراسات على أهمية قياس القيمة العادلة والإفصاح عنها في التقارير المالية، إلا أنه لا يوجد اتفاق بين تلك الدراسات على النماذج المستخدمة في قياس القيمة العادلة . وتكمن المشكلة الرئيسية في ظل غياب سوق نشطة أو غير كفؤة، وعدم رسوخ مفاهيم القيمة العادلة وأساليب قياسها، في قيام بعض معدي التقارير المالية بإساءة استخدام مساحة التقدير الشخصي المسموح بها في ظل معايير المحاسبة وذلك لوضع تقديرات للقيمة العادلة للتخفيف من حدة تقلبات أرباح المنشأة بهدف إدارة الربح. كما أن هناك اختلاف بين نتائج الدراسات حول المعالجات المحاسبية للمكاسب أو الخسائر الناتجة عن التغيرات في العادلة. واتجاه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة نظراً لأهمية المعلومات المبنية على أساس القيمة العادلة في القياس والإفصاح وتأثيرها على الخصائص النوعية الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية.

أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

1. الأهداف : هدفت الدراسات السابقة إلى التعرف على القيمة العادلة وتقديم حلول باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات ، في حين كان هدف هذه الدراسة هو التعرف على أثر الإفصاح المبني على أساس القيمة العادلة على مردودية وفاعلية المصارف الإسلامية وخاصة في موريتانيا.

2 . مجتمع الدراسة : تكون المجتمع في الدراسات السابقة من مراقبين ماليين ومحاسبين ، في حين تكون المجتمع المستهدف في هذه الدراسة من العاملين في مكاتب التدقيق والمدراء الماليين في المصارف الإسلامية في موريتانيا.

3 . المنهجية : الدراسات السابقة أغلبها دراسات وصفية واستكشافية بحثت في معايير الإفصاح و القيمة العادلة ، في حين كانت هذه الدراسة وصفية تحليلية بحثت في معايير الإفصاح والقيمة العادلة، وكذلك جوانب العمل بهذه المعايير في المصارف الإسلامية في موريتانيا .

4 . بيئة الدراسة : أجريت الدراسات السابقة في بيئات مختلفة شملت دولا عربية مثل الجزائر ، الأردن، السعودية ، سوريا ، ودول غربية مثل أيرلندا وكندا ، في حين تم إجراء هذه الدراسة في موريتانيا

لبيان أثر الإفصاح على أساس محاسبة القيمة العادلة على مردودية وفاعلية المصارف الإسلامية في موريتانيا.

5 . هذه الدراسة تبحث في معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي، ومعايير القيمة العادلة الصادرة عن المنظمات المهنية العالمية ، آخذتا بعين الاعتبار التعديلات و الإضافات التي طرأت على هذه المعايير منذو 2013 .

الفصل الأول :

طبيعة وأسس ومعايير النظام المحاسبي
في المصارف الإسلامية

الفصل الأول : طبيعة وأسس ومعايير النظام المحاسبي في المصارف الإسلامية

مقدمة الفصل.

اهتم الإسلام بالمعاملات مثل اهتمامه بالعبادات ووضع العديد من القواعد التي تحكم المعاملات التجارية ومعاملات الدولة الإسلامية مع الغير كما طور طرق وأساليب كتابة الأموال التي كانت سائدة عند العرب من قبل وتخصص فيها أناس ،ومن أدلة اهتمام الإسلام بالمحاسبة قول الله تبارك وتعالى في أطول آية في القرآن الكريم : " يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه وليكتب بينكم كاتب بالعدل ... إلى آخر الآية⁸ ، ولقد استنبط فقهاء الإسلام من هذه الآية وغيرها من الآيات والأحاديث النبوية الشريفة ، الأسس المحاسبية في الفكر الإسلامي على النحو الذي سوف نفضله فيما بعد ، كما أهتم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالكتابة وأشار في كثير من أحاديثه إلى أهمية المحاسبة ، فكان يحاسب العاملين على الزكاة في ضوء المسجل بالأوراق والسجلات التي يحتفظون بها .

وازدادت أهمية المحاسبة في صدر الدولة الإسلامية بعد انتشار شركات المضاربة والعنان والمفاوضة وأنواع أخرى من الشركات ، وكذا بعد تأسيس بيت المال والدواوين .

وكان الهدف من المحاسبة في صدر الدولة الإسلامية يتمثل أساساً في تحديد وقياس أرباح الأنشطة المختلفة سواء أكانت تجارية أو زراعية أو خدمية أو غير ذلك ، وكذلك تقويم العروض (الأموال) وبيان الدائنية والمديونية ليساعد ذلك في تقدير وحساب زكاة المال ومساعدة المتعاملين في تحديد الأسعار والمساومة عليها واختيار أفضل الصفقات أو الرحلات التجارية .

وكان التسجيل الإحصائي من أهم الأساليب المحاسبية التي استخدمت في صدر الدولة الإسلامية على أساس قاعدة الإضافة والخصم ، وكانت الدفاتر والسجلات إما أن تأخذ شكل صحائف سائبة أو مجلدة ، وكانت الحسابات تأخذ شكل القوائم ذات الأعمدة المتجاورة وكان يتولى هذه المهام كتبة الأموال الذين اهتم بهم الإسلام اهتماماً ملحوظاً من حيث القيم والأخلاق والسلوك لدورهم في المحافظة على أموال المسلمين ، كما وضع فقهاء المسلمين مجموعة الخصائص التي يجب أن تتوفر فيمن يعمل بمهنة كتابة الأموال من أهمها ما يلي :

. العقيدة السليمة والإيمان العميق بالإسلام كعقيدة وشريعة نظام وحياة .

⁸ القرآن الكريم ، سورة البقرة الآية 282

. الصدق والأمانة والعفة والنزاهة والعدل والدقة وهذه منبثقة من القيم الإيمانية.

. الكفاءة والمقدرة على أداء المهنة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

ولقد تبين بالدراسة والتحليل أن المحاسبة في الفكر الإسلامي لها ذاتية وتقوم على مجموعة من الأسس التي تعطى لها سمة العلم المستقل الذي يقوم على مجموعة من الأسس والمبادئ وهذا ما سوف نناقشه في هذا الفصل من خلال التطرق إلى أهم مراحل إنشاء وتطبيق نظام المعلومات المحاسبية بشكل عام مع التركيز على نظام محاسبة المصارف الإسلامية، وسوف نتطرق لهذه النقاط من خلال تسلسل المباحث التالية:

● المبحث الأول: ماهية المصارف الإسلامية ومصادر واستخدامات أموالها

● المبحث الثاني: الأسس النظرية و العملية لوضع نظام معلومات محاسبي في المصارف الإسلامية

● المبحث الثالث: أسس ومعايير النظام المحاسبي في المصارف الإسلامية

المبحث الأول: ماهية المصارف الإسلامية ومصادر واستخدامات أموالها

لقد خُطت المصارف الإسلامية خطوة كبيرة في مجال العمل المصرفي، ويظهر ذلك جلياً من خلال الانتشار الواسع لها في مختلف الدول*، حيث أصبحت منافساً للبنوك التقليدية رغم ما تتميز به من اختلاف في طبيعة العمل، والأسس التي تقوم عليها، وكذا الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها. فالنظام المصرفي الإسلامي هو آلية لتطبيق العمل المصرفي على أسس تتلاءم مع مبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء وبطريقة لا يتم التعامل فيها بنظام الفائدة أخذاً أو عطاءً لأن ذلك يعتبر ربا محرماً في الإسلام. وإذا كان النظام المصرفي التقليدي يعتمد على نظام القرض بفائدة وبالتالي فإن العلاقة التي تربط البنك بمودعيه وعملائه هي علاقة دائن و مدين، فإننا نجد بالمقابل أن النظام المصرفي الإسلامي يعتمد على نظام المشاركة في الربح والخسارة وبالتالي فإن علاقة البنك بمودعيه هي علاقة شريك بشريكه.

* ترجع أول محاولة لتأسيس مصرف يعمل دون فوائد ربوية إلى نهاية الخمسينيات من القرن العشرين في باكستان، كما تم تأسيس "بنوك الأتخار المحلية" في منطقة ميت غمر بالريف المصري سنة 1963. وقد جاء الاهتمام الحقيقي بإنشاء مصارف تعمل طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية في توصيات مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية بمدينة جدة، وتحقق ذلك سنة 1975 بتوقيع اتفاقية تأسيس "البنك الإسلامي للتنمية"، كما تم إنشاء في نفس السنة "بنك دبي الإسلامي" بدولة الإمارات العربية المتحدة الذي يعتبر في نظر المتخصصين البداية الفعلية للعمل المصرفي الإسلامي.

تعتبر تجربة النظام المصرفي الإسلامي حديثة العهد نسبياً، حيث بدأت في منتصف الثلاثينات من القرن الماضي، وكانت أول محاولة لإنشاء المصارف الإسلامية في إحدى المناطق الريفية في باكستان خلال الأربعينات من ذلك القرن من خلال إنشاء مؤسسة تقوم باستقبال الودائع من الموسرين وإقراضها إلى المزارعين المحتاجين للأموال وذلك بدون عائد، وكانت المؤسسة تتقاضى أجوراً رمزية تغطي تكاليفها الإدارية فقط، ثم ظهرت التجربة الثانية في الريف المصري سنة 1963 من طرف الدكتور أحمد النجار الذي أسس ما يسمى ببنوك الادخار المحلية للتعامل مع صغار الفلاحين بجمع مدخراتهم ثم تمويل مشاريعهم الفلاحية وفق أسس إسلامية وتعد التجربة المصرية أول تجربة مسجلة في العصر الحديث في مجال العمل المصرفي الإسلامي.

وبالرغم من عدم نجاح التجريبتين السابقتين، بسبب عدم وجود الكوادر المؤهلة من العاملين، إلا أنها عكست رغبة المسلمين في إيجاد البدائل للمؤسسات المصرفية الربوية التي كانت قائمة آنذاك، لذلك شهدت بداية السبعينات من القرن الماضي انطلاقة جديدة لفكرة إنشاء المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في دول الخليج حيث أنشئ أول بنك إسلامي بالشكل الحديث في جدة بالمملكة العربية السعودية سنة 1975 وهو البنك الإسلامي للتنمية حيث كانت ملكيته وتعامله أساساً مع الدول والحكومات خاصة منها الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وفي نفس السنة أنشئ أول بنك إسلامي خاص يتعامل مع الأفراد وهو بنك دبي الإسلامي.

إن نشوء المصارف الإسلامية يرجع إلى مجموعة من العوامل؛ وأول هذه العوامل وأهمها:

- العامل الديني: الذي يعد الباعث الرئيس لنشوء المصرفية الإسلامية، وهذا ناتج من التصور الإسلامي للحياة، حيث إن الدين الإسلامي هو دين جمع ونظم أمور الدنيا والآخرة وتدخل في جميع حياة المسلمين سواء الدينية أو السياسية والاجتماعية والاقتصادية¹⁰. ومن هذا المنطلق قامت النظرة إلى المصارف القائمة في المجتمعات الإسلامية وإخضاعها للتصور الإسلامي. والنظر بالخصوص إلى الفائدة المصرفية التي تتعامل على أساسها المصارف القائمة، وبعد أن حسمت قضية الفوائد المصرفية بأنها تمثل الربا المحرم بل من أشد المحرمات كما يقول تبارك وتعالى في كتابه العزيز: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (*) فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلُمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ¹¹

¹⁰ محمود عبد الكريم احمد أرشيد، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، الطبعة الثانية، دار النفائس، عمان،

2007، ص 18

¹¹ سورة البقرة ، الآيتان (278 - 279).

- العامل السياسي: وجاء ذلك مع الصحة الإسلامية الشاملة وضرورة الرجوع إلى تعاليم الدين الإسلامي في كل ما يتعلق بجوانب الحياة الاجتماعية والسياسية الشيء الذي ساعد في إيجاد وظهور المصارف الإسلامية.
- العوامل الاقتصادية: وقد ساعدت على ظهور المصارف الإسلامية عوامل من بينها: ارتفاع أسعار النفط في بداية عقد السبعينات؛ وحدث فوائض مالية كبيرة في الدول المنتجة للنفط ساعدت في رسم خطط تنموية أسهمت في ظهور ونمو وازدهار المصارف الإسلامية، مما أدى إلى اتجاه كثير من أصحاب رؤوس الأموال لاستثمار أموالهم المجمدة وتتميتها في المشاريع التنموية التي قامت بها المصارف الإسلامية. وبذلك أسهمت هذه المصارف في تجميع الأموال واستثمارها في مجالات مختلفة صناعية أو تجارية أو مالية وغيرها، وبذلك حققت المصارف الإسلامية الانسجام بين النشاط الاقتصادي في المجال المصرفي بما يتفق مع الشريعة الإسلامية¹².

وقد زاد عدد المؤسسات المالية الإسلامية في الآونة الأخيرة ليصل إلى أكثر من 700 مؤسسة تعمل في 60 دولة حول العالم، 250 مؤسسة منها في دول الخليج العربي و 100 في الدول العربية الأخرى¹³ بالإضافة إلى 375 مصرفاً و مؤسسة مالية تقليدية حول العالم لديها نوافذ أو فروع أو تقدم منتجات مالية إسلامية و بلغ حجم موجودات صناعة الصيرفة الإسلامية على مستوى العالم 1.3 تريليون دولار. ووفقاً لتقرير التنافسية العالمي للمصارف الإسلامية لعام 2013-2014، بلغ عدد عملاء المصارف الإسلامية حول العالم 38 مليون عميل، ومع ذلك لا تزال 80 % من قاعدة العملاء المحتملة للتمويل الإسلامي غير مستغلة، ولا يزال القطاع يتمتع بسعة كبيرة تستوعب المزيد من المتعاملين عربياً ودولياً. كما تشكل الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية فقط حوالي 1 % من الأصول المالية العالمية.. ويمكن توضيح تطور عدد المصارف الإسلامية من سنة 1963 إلى 2015 من خلال الجدول¹⁴ التالي:

¹² نوري عبد الرسول ألقاقي، المصرفية الإسلامية: الأسس النظرية و مشاكل التطبيق، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2002، ص 106

¹³ إتحاد المصارف العربية - إدارة الدراسات والبحوث الموقع الإلكتروني <http://www.uabonline.org/en/research/financial>

تاريخ الزيارة : 2015/09/14 الساعة الثانية وثلاث وثلاثون دقيقة بتوقيت غرينتش

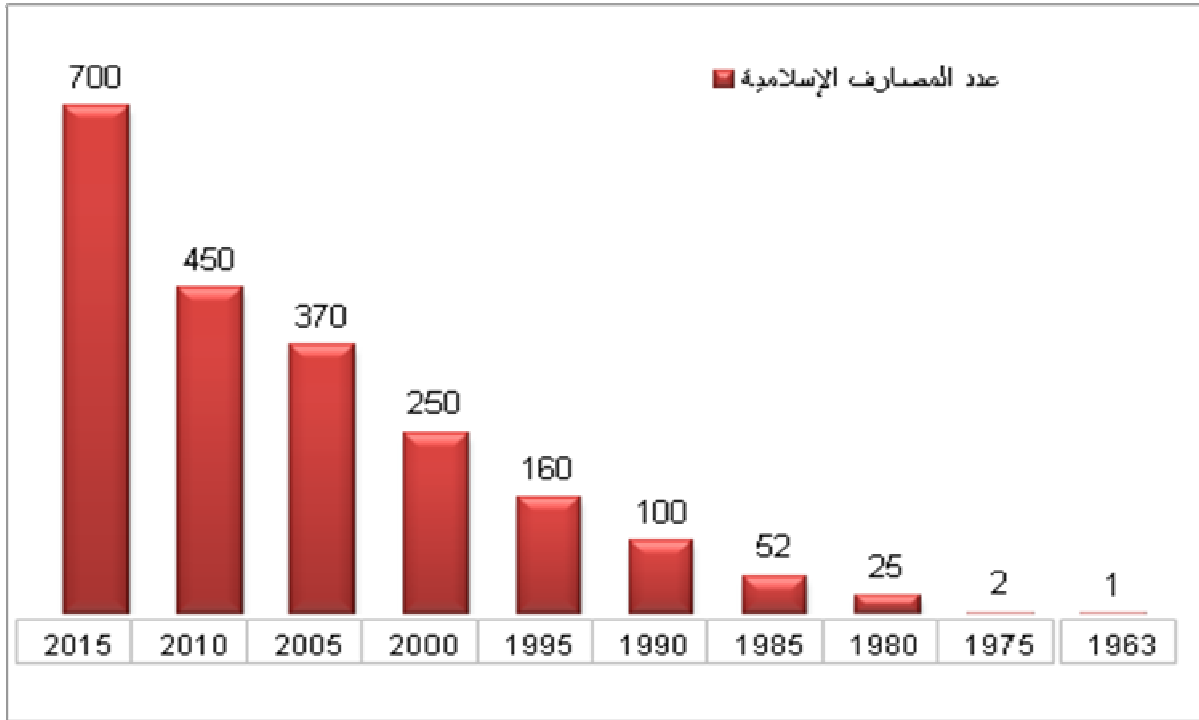
¹⁴ شوقي بوقرية، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، 2011، ص 10

الجدول رقم 1: تطور عدد المصارف الإسلامية

السنة	1963	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2015
عدد المصارف الإسلامية	1	2	25	52	100	160	250	370	450	700

المصدر: شوقي بورقبة، بتصرف

الشكل رقم 1: تطور عدد المصارف الإسلامية



المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى الجدول رقم 1

أما في موريتانيا ، فيعود أول ظهور لمصطلح المصارف الإسلامية إلى شهر سبتمبر من عام 1985 بإنشاء بنك البركة الموريتاني الإسلامي المعروف اختصاراً بـ"باميس" من طرف مستثمرين سعوديين وبعض الخواص المحليين. ولكن هذا البنك ما لبث أن واجه العديد من المصاعب والمشكلات التشغيلية أدت إلى انسحاب المستثمرين الأجانب وحصول فتور ملحوظ في الحماس الداخلي للمصرفية الإسلامية تجلّى في عدم افتتاح أية مصارف إسلامية أخرى خلال 20 سنة الموالية لعام الافتتاح رغم ظروف الانفتاح الاقتصادي والتوسع الذي شهده النظام المصرفي الموريتاني. ومع مطلع الألفية بدأت من جديد محاولات خجولة لإدخال خدمات ومنتجات المالية الإسلامية في السوق المصرفي من خلال افتتاح نوافذ متخصصة وهي التجربة التي بدأت في بعض البنوك المحلية سنة 2000 وبلغت ذروتها في نهاية نفس العقد مع قيام بعض البنوك بتدشين شبكة وكالات

متخصصة في المعاملات الإسلامية.

لكن الحدث الأبرز بعد هدوء طويل في هذا القطاع كان بحصول مؤسسة تمويل إفريقيا على رخصة لفتح مصرف إسلامي في موريتانيا في شهر سبتمبر من عام 2011، لتليها في العام الموالي والأعوام الأربعة الأخيرة طفرة غير مسبوقة في "تراخيص" المصارف الإسلامية حتى وصل عددها إلى ثمانية 8 أي أكثر من نصف البنوك العاملة حالياً في السوق المحلي.

وقد قام البنك المركزي الموريتاني مؤخراً بسحب رخصة عمل بنكين إسلاميين لأسباب مختلفة يجمع بينها ضعف الأداء التسييري وهشاشة الملاءة المالية.

يرتكز العمل المصرفي الإسلامي على أسس ومبادئ وآليات وضوابط مستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية تختلف عن تلك الأسس التي يقوم عليها النظام المصرفي التقليدي. وعلى ذلك، فيجب أن تتسم المؤسسات المالية التي تتصف بالإسلامية بسمات وخصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات المالية التقليدية ومن أهم الخصائص المميزة للمصرفية الإسلامية ما يلي:

1. الالتزام الكامل بأحكام الشريعة الإسلامية في كل تعاملاتها المصرفية:

يتمثل الأساس العام الذي تقوم عليه المصارف الإسلامية في عدم الفصل بين أمور الدنيا وأمر الدين، فكما يجب مراعاة ما شرعه الله في العبادات يجب مراعاة ما شرعه في المعاملات، بإحلال ما أحله وتحريم ما حرمه، واعتماد الشريعة الإسلامية أساساً لجميع التطبيقات بناء على ما تقدم يجب على المصارف الإسلامية أن تُضمّن هياكلها التنظيمية وجود هيئة للرقابة الشرعية، تتصف بالاستقلال التام عن الإدارات التنفيذية وتقوم بدور الإفتاء والرقابة، للتأكد من التزام أجهزة المصرف التنفيذية، بالفتاوى والإجراءات وأدلة العمل والنماذج التي اعتمدتها، ولها أن تستعين في ذلك بإدارة أو وحدة للرقابة والتدقيق الشرعي تكون حلقة الوصل بينها وبين إدارات وفروع المصرف الإسلامي.

وللتعرف على هذا النوع المتميز من المؤسسات المصرفية، سيتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى

النقاط التالية:

المطلب الأول: ماهية المصارف الإسلامية وأهدافها

قد يكون من المناسب قبل أن نستعرض مفهوم ونشأة المصارف الإسلامية أن نعرض لمفهوم البنك التقليدي، ثم نتعرف على خصائص المصارف الإسلامية.

أولاً: مفهوم البنك التقليدي:

يعرف البنك التقليدي بأنه مؤسسة مالية ، وظيفتها الرئيسة تجميع الأموال من أصحابها في شكل ودائع جارية وقروض بفائدة محددة ابتداء ، ثم إعادة إقراضها لمن يطلبها بفائدة أكبر ، ويربح البنك الفرق بين الفائدتين ، كما يقدم الخدمات المصرفية المرتبطة بعمليتي الاقتراض والإقراض .

وعليه يمكن القول بأن البنك التقليدي وسيط مالي (مقترض يقرض) أو (تاجر ديون)¹⁵.

ثانياً: مفهوم المصرف الإسلامي:

تعددت رؤى الباحثين حول مفهوم المصرف الإسلامي :

في دراسة علمية¹⁶ ضمت آراء 27 عالماً من المنظرين الأوائل لتجربة المصرفية الإسلامية وكذا عدداً من الممارسين والمهتمين بها، انتهت الدراسة إلى إجماع كل الآراء على ضرورة التزام المؤسسة المالية التي تحمل اسم المصرف الإسلامي بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع تعاملاتها المصرفية والاستثمارية ، باعتبارها جزءاً من النظام الاقتصادي الإسلامي ، وتمثل أحد أجهزته الهامة ، وعلى أن النظام الاقتصادي الإسلامي يعد جزءاً من المنهج الإسلامي الشامل لكل مناحي الحياة الدينية والاجتماعية والاقتصادية ، للعبادات والمعاملات والأخلاق في كل لا يتجزأ .

كما انتهت أغلب الآراء إلى أن المصرف الإسلامي مؤسسة مالية تقوم بدور الوساطة المالية بين فئتي المدخرين والمستثمرين (في إطار صيغة المضاربة الشرعية المبنية على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة ، والقاعدة الشرعية الغنم بالغرم) فضلاً عن أدائها للخدمات المصرفية المنضبطة في إطار العقود الشرعية.

المصرف الإسلامي هو " مؤسسة مالية مصرفية تقوم بتجميع الموارد المالية ووظيفتها في مجالات تخدم الاقتصاد الوطني وفق ضوابط المشروعية ، بهدف تحقيق الربح ، لها رسالة إنسانية ذات بعد تنموي واجتماعي تهدف إلى توفير منتجات مالية تحوز على السلامة الشرعية¹⁷ . "

¹⁵ سمير رمضان الشيخ، " التطوير التنظيمي في البنوك الإسلامية " (رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة بسوهاج ، جامعة أسيوط

1994) ص 35- 36

¹⁶ سمير رمضان الشيخ ، المرجع السابق ، ص 37- 43

¹⁷ إبراهيم عبد الحليم عبادة، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، دار النفائس، عمان، ط1 2008، ص 27

المصرف الإسلامي هو " مؤسسة مالية تقوم بالأعمال والخدمات المالية والمصرفية وجذب الموارد النقدية وتوظيفها توظيفاً فعالاً يكفل نموها وتحقيق أقصى عائد منها وبما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية السمحة .¹⁸

المصرف الإسلامي هو " مؤسسة مالية تقوم بتقديم الخدمات المصرفية والاستثمارية في ضوء أحكام الشريعة باستخدام أسلوب الوساطة المالية القائم على أساس المشاركة في الأرباح والخسائر¹⁹

في ضوء ما سبق يمكننا تعريف المصرف الإسلامي بأنه " مؤسسة مالية تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية في كل أنشطتها الاستثمارية والخدمية من خلال دورها كوسيط مالي بين المدخرين والمستثمرين ، وتقدم الخدمات المصرفية في إطار العقود الشرعية²⁰ .

ومن التعريف السابق يمكن الوقوف على أهم أهداف المصارف الإسلامية ، وهي:

- ◀ تقديم البديل الإسلامي للمعاملات البنكية التقليدية لرفع الحرج عن المسلمين.
- ◀ الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في أوجه النشاط والعمليات المختلفة التي تقوم بها، وإتباع قاعدة الحلال والحرام في ذلك .
- ◀ توفير الأموال اللازمة لأصحاب الأعمال بالطرق الشرعية بغرض دعم المشروعات الاقتصادية والاجتماعية النافعة .
- ◀ تشجيع الاستثمار ومحاربة الاكتناز من خلال إيجاد فرص وصيغ عديدة للاستثمار تتناسب مع الأفراد والشركات.
- ◀ تحقيق تضامن فعلي بين أصحاب الفوائض المالية وأصحاب المشروعات المستخدمين لتلك الفوائض ، وذلك بربط عائد المودعين بنتائج توظيف الأموال لدى هؤلاء المستخدمين ربها أو خسارة ، وعدم قطع المخاطرة وإلقائها على طرف دون الآخر.
- ◀ تنمية القيم العقائدية والأخلاقية في المعاملات وتثبيتها لدى العاملين والمتعاملين معها.
- ◀ مساعدة المتعاملين معها في أداء فريضة الزكاة على أموالهم ، والقيام بدورها في المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثاً: أسس عمل المصارف الإسلامية

يقوم عمل المصارف الإسلامية على قاعدتين أساسيتين²¹:

¹⁸ محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية: أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة، عمان، ط1 2008، ص 110

¹⁹ محمد البلتاجي، " نموذج لقياس مخاطر المصارف الإسلامية بغرض الحد منها"، ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية :التحوط وإدارة المخاطر 2012 ، ص 3

²⁰ الغريب ناصر، أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل(القاهرة: مكتبة ابلو، ط2، 2000) ص 47-69

²¹ علاء الدين زعتري، المصارف وماذا يجب أن يعرف عنها، دار غار حراء، دمشق، ط1 2006، ص 47

1.

2. قاعدة الغنم بالغرم

ويُقصد بها " أن الحق في الحصول على النفع أو الكسب) العائد أو الربح (يكون بقدر تحمّل المشقة أو التكاليف) المصروفات أو الخسائر أو المخاطر(، ومعنى هذا أن على المستثمر أن يتحمّل الخسائر إن وقعت تماماً كما يستفيد من الأرباح التي تكون غير مؤكدة الوقوع وغير معلومة المقدار.

3. قاعدة الخراج بالضمان

ويُقصد بها" أن من ضمن أصل شيء جاز له أن يحصل على ما تولّد عنه من عائد"، وهذا إنما يعني أن ضمان أصل المال يعطي الحق للضامن في الحصول على الأرباح المتولّدة عنه، بما أنه تقع عليه تحمّل تبعه الخسارة إن وقعت.

وكمثال على ذلك؛ فإن العميل الذي يحصل على قرض من المصرف الإسلامي يصبح ضامناً له باعتباره المالك الجديد لهذا المال، ويتوجب عليه رد مثله، وفي المقابل يستحق الأرباح التي يمكن أن تتولد عن استثمار هذا القرض، دون أن يكون للمصرف الحق في مطالبة جزء من هذه الأرباح²².

تعتبر القاعدتين السابقتين أساس قيام المعاملات المالية في الاقتصاد الإسلامي، لأن المال وحده لا يمكن بأي حال من الأحوال أن ينتج مالا في شكل عوائد وأرباح إلا إذا كان هناك عمل ومشاركة وتحمل للمخاطر بجميع أنواعها²³. وعلى اعتبار أن المصارف الإسلامية تتبع منهج الاقتصاد الإسلامي بتعاليمه وضوابطه؛ فلا يمكن لها أن تعطي أو تحصل على أرباح دون تحمل جزء من المخاطر، ولا أن تضمن لنفسها أو لأحد عملائها جزءاً من العوائد، لأن ذلك مناف لطبيعة عملها وللأساس الذي قامت عليه.

المطلب الثاني : خصائص المصارف الإسلامية

إن إضافة كلمة " إسلامي" إلى المؤسسة المالية التي تقوم بأعمال البنوك التقليدية ليست مجرد كلمة وحسب ، حيث يركز العمل المصرفي الإسلامي على أسس ومبادئ وآليات وضوابط مستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية تختلف عن تلك الأسس التي يقوم عليها النظام المصرفي التقليدي.

فالإسلام دين شامل للعقائد والعبادات والمعاملات والأخلاق في كل واحد لا يتجزأ ، فقد خلق الله الإنسان من أجل عبادته ، وسخر له كل ما في الأرض ، ورسم له طرق العبادة بمعناها الواسع ، وحدد له رسالته ، وهي الاستخلاف وأعمار الأرض.

²² رفيق يونس المصري، بحوث في المصارف الإسلامية، دار المكتبي، دمشق، ط 2 ، 2009، ص 183

²³ سامر مظهر قنطججي، صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دار شعاع، حلب، سورية، 2010 ، ص41

وقد نهانا الشارع عن الربا والغرر والظلم وأكل أموال الناس بالباطل والكذب والخيانة والاحتكار والغش والاكتمار والتبذير والإسراف والاستغلال.. الخ ، وأمرنا بالعدل والصدق والإحسان وأداء الزكاة .. الخ .

وإذا كانت النواهي تمثل الحرام والمكروه ، فإن الأوامر تمثل الواجب والمندوب وبينهما يأتي المباح ، ليحتل المساحة الواسعة التي سكت عنها الشرع ، ليفسح المجال للعقل لبيدع ويبتكر في كل أموره الحياتية ، حيث يعطى الشرع اليسر والمرونة اللذين يجعلان المنهج الإسلامي مناسباً لكل زمان ومكان²⁴.

وعلى ذلك ، فيجب أن تتسم المؤسسات المالية التي تتصف بالإسلامية بسمات وخصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات المالية التقليدية.

ومن أهم الخصائص المميزة للمصرفية الإسلامية ما يلي²⁵ :

أولاً: الالتزام بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية :

يتمثل الأساس العام الذي تقوم عليه المصارف الإسلامية في عدم الفصل بين أمور الدنيا وأمور الدين، فكما يجب مراعاة ما شرعه الله في العبادات يجب مراعاة ما شرعه في المعاملات ، بإحلال ما أحله وتحريم ما حرمه ، واعتماد الشريعة الإسلامية أساساً لجميع التطبيقات ، واتخاذها مرجعاً في ذلك، وسندنا في ذلك أن الذي أمرنا بالصلاة في قوله تعالى (إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا [النساء : 103]، هو الذي قال (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُنْتَلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحْلِيِّ الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ) [المائدة : 1] ، وقال (لَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا) [النساء : 5] .

إن فلسفة العمل المصرفي الإسلامي تعتمد مبدأ " إن ملكية الإنسان لما في يده من أموال ملكية مقيدة بما حدده المالك المطلق لهذا الكون " ، وتستند إلى الاستخلاف الذي يقوم على أساس أن المال مال الله - عز وجل - وأن الإنسان مستخلف فيه لعامة الأرض ، وهذا ليس اجتهداً فقهياً ولا فكرياً وإنما هو من صميم التشريع السماوي، جاءت به نصوص صريحة في القرآن والسنة ، من ذلك قوله تعالى (وَالِى تَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تَوْبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُجِيبٌ) [هود : 61] ، وقوله تعالى (آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ [الحديد : 7].

بناء على ما تقدم يجب على المصارف الإسلامية أن تضمن هياكلها التنظيمية وجود هيئة للرقابة الشرعية ، تتصف بالاستقلال التام عن الإدارات التنفيذية وتقوم بدور الإفتاء والرقابة ، للتأكد من التزام

²⁴ عبد الحميد محمود البعلی: مرنكزات إستراتيجية المعاملات المالية الإسلامية (دار الراوي ، الدمام السعودية ، ط1 عام 2000 م) ص 67

²⁵ محمد عمر شبرا ، نحو نظام نقدي عادل (القاهرة : مطبوعات المعهد العالمى للفكر الإسلامى ، 1990)، ص30.

أجهزة المصرف التنفيذية بالفتاوى والإجراءات وأدلة العمل والنماذج التي اعتمدتها ، ولها أن تستعين في ذلك بإدارة أو وحدة للرقابة والتدقيق الشرعي تكون حلقة الوصل بينها وبين إدارات وفروع المصرف الإسلامي .

وقد صدر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين المعيار الشرعي رقم (4) لعام 1997م الذي ينظم كيفية تعيين هيئة الرقابة الشرعية وعدد أعضائها وتخصصاتهم ونطاق عملهم والتقارير الصادرة عنهم ، وذلك لضمان التزام المؤسسة المالية الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها²⁶.

ثانياً: عدم التعامل بالربا :

أجمع الفقهاء على حرمة التعامل بالربا الذي حرمه الله في كتابه وحرمه رسوله صلى الله عليه وسلم ومن بعده الصحابة والتابعون ومن بعدهم.

يعرف الربا لغة بالزيادة والنمو والعلو والارتفاع ، يقال ربا الشيء: أى علا وارتفع مثل قوله تبارك وتعالى (وَتَرَى الْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ) [الحج : 5]، وتفسير كلمة "ربت" أي ارتفعت ومثل قوله تبارك وتعالى (يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُزِيهِ الصَّدَقَاتِ) [البقرة : 276] أي يزيدها وينميها ، والربوة هي : المكان المرتفع من الأرض.

كان الربا في الجاهلية " أن يكون للرجل على الرجل الحق إلى أجل ، فإذا حل الأجل يأتي الغريم فيقول له: أتقضى أم تربي ؟ فإن قضى أخذ ، وإلا زاده في حقه وآخر عنه الأجل " ²⁷.

والربا نوعان : ربا الفضل وربا النسيئة.

وقد اعتمد الفقهاء في تدليلهم على حرمة الربا على ما جاء في القرآن الكريم ، والأحاديث النبوية الشريفة ، وأقوال الصحابة رضوان الله عليهم.

ثالثاً: الابتعاد عن التعامل بالفائدة :

يعتبر التعامل بالفائدة أخذاً وإعطاءً الميزة الأساسية التي يقوم عليها عمل المصارف التقليدية، حيث أنها تعطي أصحاب الودائع فوائد مقابل إيداعاتهم وتأخذ عوائد على الأموال التي تقرضها للمستثمرين محققة بذلك أرباحاً من الفرق بين معدل الفائدة الدائنة والفائدة المدينة، في حين أن المصارف

²⁶ هيئة المحاسبة والمراجعة للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، المعيار الرابع (البحرين، إصدار 2002).

²⁷ هایل عبد الحفیظ یوسف: تغیر القيمة الشرائية للنقود الورقية (القاهرة، المعهد العالمی للفکر الإسلامی، دراسات في الاقتصاد الإسلامی 35

ط 1، 1999) ص 106-107

الإسلامية أول ما قامت عليه استبعاد التعامل بالفائدة ذلك أنها تعتبر من قبيل الربا الذي أجمع العلماء على تحريمه نظراً لما له من آثار اقتصادية واجتماعية سلبية. وتجدر الإشارة إلى أن استبعاد الفائدة من تعامل المصارف الإسلامية لا يعني إلغاء هدفها في تحقيق الربح، ولكن يكون ذلك عن طريق استثمار الأموال وفق مجموعة من الصيغ التمويلية التي تراعى ضوابط الشريعة الإسلامية²⁸.

وكي تلتزم المصارف الإسلامية بضوابط المعاملات المالية في الاقتصاد الإسلامي، فإنها تخضع لرقابة هيئة شرعية تقوم بالتدقيق والمراجعة المستمرين للتأكد من سلامة كافة الأنشطة والمعاملات المالية التي تقوم بها المصارف الإسلامية لتحقيق أهدافها المسطرة²⁹. وما يميز هذه الرقابة أنها تكون قبل بداية أي نشاط مصرفي وتستمر أثناء أدائه وبعد الانتهاء منه؛ وهو الأمر الذي يمكن الهيئة من الوقوف على الانحرافات الشرعية التي يمكن أن تحدث خلال القيام بالعمليات المالية والعمل على تصحيحها.

رابعاً: طبيعة العلاقة مع المودعين:

تتمحور علاقة المصارف الإسلامية بالمودعين حول نموذجين هما:

1. نموذج الوكالة:

يعتبر المصرف الإسلامي في هذا النموذج وكيلًا عن المودع في إدارة أمواله المودعة لديه، ويكون ذلك في مقابل الحصول على أجرة يتم الاتفاق عليها بين الطرفين مسبقاً وبموجب عقد بينهما، وتستحق سواء تحقق الربح أم لم يتحقق.

2. نموذج المضاربة:

يعتبر المصرف الإسلامي في هذه الحالة مضارباً (رب العمل) بأموال المودعين (رب المال)، حيث يقوم باستثمار هذه الأموال وفق مجموعة من الصيغ والأساليب التي تراعي ضوابط المعاملات المالية الإسلامية، ويستحق مقابل ذلك الجزء المتفق عليه من الأرباح المتولدة عن الاستثمار على أساس المشاركة

خامساً : أهداف المصارف الإسلامية

تسعى المصارف الإسلامية وكغيرها من المؤسسات المالية الأخرى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تضمن لها بقاءها واستمرارية نشاطها في ظل سوق مفتوحة ومعولمة تتميز بحدة المنافسة .

²⁸ محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دار وائل للنشر، عمان، ط1، 2001، ص92

²⁹ عبد الحميد محمود البعلي، "الرقابة الشرعية الفعالة في المؤسسات المالية الإسلامية"، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2005، ص:5

إن هذه العوامل جعلت أهداف المصارف الإسلامية تتنوع وتتعدد، وسيتم عرضها من خلال النقاط التالية:

1. **الأهداف المتعلقة بالجانب المالي :** تتمثل مجموعة الأهداف التي تسعى المصارف الإسلامية لتحقيقها والمتعلقة بالجانب المالي في:

(أ) **استقطاب الودائع:**

يعتبر استقطاب الودائع أحد أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك بصفة عامة والمصارف الإسلامية بصفة خاصة، باعتبارها المصدر الأساسي للقيام بمختلف الأنشطة المالية، وحيث أن علاقة المودعين بالمصرف الإسلامي تقوم على أساس المضاربة باعتبار المودع صاحب رأس المال والمصرف مضارباً ؛ فإنه يتم تقاسم الأرباح الناتجة عن استثمار تلك الأموال حسب النسب المتفق عليها.

(ب) **استثمار الأموال:**

تقوم المصارف الإسلامية باستثمار الودائع التي تتلقاها وفق مجموعة من الصيغ التمويلية والاستثمارية مع مراعاة مختلف الضوابط والمبادئ الإسلامية التي تحكم نشاطها الاستثماري، ويهدف من خلال ذلك إلى تحقيق كل من العائد الاجتماعي والعائد المالي.

(ت) **تحقيق الأرباح:**

يهدف المصرف الإسلامي من خلال قيامه بمختلف عمليات التوظيف والاستثمار إلى تحقيق الربح الذي يتم تقاسمه بين مختلف الأطراف المشاركة في العملية الاستثمارية وبحسب النسب المتفق عليها؛ والذي يعتبر عنصراً أساسياً لضمان الاستمرارية والديمومة في السوق المصرفية.

2. **الأهداف المتعلقة برضا المتعاملين**

تسعى المصارف الإسلامية لتحقيق رضا مختلف المتعاملين معها؛ وذلك من خلال:

(أ) **تقديم الخدمات المصرفية**

يعتبر تقديم الخدمات المصرفية من بين الأعمال التي يجب أن تحظى باهتمام المصارف الإسلامية، ذلك أن البنوك التقليدية تعتبر منافساً قوياً بسبب أسبقيتها وتجربتها الطويلة في هذا المجال ، إضافة إلى عدم تقيدها بأي ضوابط أو أحكام للشريعة الإسلامية . لهذا فمن المناسب للمصارف الإسلامية أن تعمل على تحسين مستوى الخدمات التي تقدمها لجذب أكبر عدد من المتعاملين وغير المتعاملين مع البنوك المنافسة، وبهذا تستقطب حجماً أكبر من المدخرات التيتم تمكّنها من استغلال مختلف الفرص الاستثمارية المتاحة.

ب) توفير التمويل للمستثمرين:

إن تحقيق عنصر الوساطة المالية في الاقتصاد يعتبر من أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك بصفة عامة، وباعتبار المصارف الإسلامية جزءاً من المنظومة المصرفية ومنافساً للبنوك التقليدية، فإنها ملزمة بتمويل أصحاب العجز من خلال أساليب تمويلية متنوعة ومتعددة تتوافق وضوابط المعاملات المالية الإسلامية، وتلائم طبيعة الأنشطة الممولة، وبالتالي تلبي احتياجات العملاء المختلفة، وهذا ما يميزها عن البنوك التقليدية التي تعتمد على القرض بفائدة في تمويل المشاريع الاستثمارية.

ت) توفير الأمان للمودعين:

على المصارف الإسلامية أن تولي اهتماماً كبيراً لتحقيق عنصر الأمان، ذلك أن المخاطر التي يتعرض لها المتعاملون معها تكون أكبر مقارنة بما يتعرض له المودعون في البنوك التقليدية التي تضمن لهم أصل الودائع وتمنحهم مبالغ إضافية تحسب على أساس سعر الفائدة؛ في حين أن المصارف الإسلامية تقوم على أساس تقاسم الربح والخسارة إن وقعت دون أن تقدم عائداً محدداً ومضموناً لأصحاب الودائع.

لهذا يعتبر تحقيق عنصر الأمان عاملاً مهماً في كسب ثقة المودعين، ويكون ذلك من خلال تمويل لاستثمارات التي لا تخالف أحكام الشريعة الإسلامية وتحقق في الوقت نفسه ربحاً مناسباً للمصرف الإسلامي والمودعين.

3. أهداف اقتصادية

يعتبر تحقيق التنمية الاقتصادية مطلباً توليه المصارف الإسلامية اهتماماً بالغاً، وتسعى لتحقيق ذلك من خلال إقامة مشاريع استثمارية حقيقية توافق الضوابط الشرعية وتساهم في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي، مراعية في ذلك البعد الاجتماعي، من خلال تلبية حاجات فعلية للمجتمع، فتكون بذلك قد حققت العائد المادي والاجتماعي على حد سواء³⁰.

وتتمثل هذه الأهداف في:

- توطين أموال أفراد ومؤسسات دول العالم الإسلامي بداخله؛
- تيسير انتقال رؤوس الأموال الإسلامية بين دول العالم الإسلامي ومن دول الفائض إلى دول النقص دون توسط العالم الخارجي؛
- إعادة تدوير هذه الأموال داخل العالم الإسلامي بما يحقق نفعه ومصلحته ويحقق له التنمية المنشود

³⁰ فارس مسدور، التمويل الإسلامي: من الفقه إلى التطبيق المعاصر لدى البنوك الإسلامية، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 99

المطلب الثالث : مصادر واستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية

أولاً : مصادر الأموال في المصارف الإسلامية

تعتمد المصارف الإسلامية كغيرها من المؤسسات المالية الأخرى على الموارد المالية في تأدية مختلف الأنشطة، وتتنوع مصادر هذه الأموال ويختلف حجمها النسبي لدى المصرف.

1. المصادر الداخلية للأموال في المصارف الإسلامية

تتمثل المصادر الداخلية في حقوق الملكية، المخصصات، بالإضافة إلى بعض المصادر الأخرى.

(أ) حقوق الملكية

يقصد بحقوق الملكية الموارد المالية التي يمتلكها المصرف والمتاحة للاستثمار، وتتضمن العناصر التالية:

- ⊙ رأس المال : ويتمثل في تلك القيم المدفوعة من قبل ملاك المصرف وليس المتعهد بها³¹، على عكس ما هو متعارف عليه بالنسبة للمصارف التقليدية حيث يمكن لرأس المال المدفوع أن يكون أقل من رأس المال المصرح به، على أن يبقى ذلك الجزء ديناً على بعض الشركاء³².

- ⊙ الاحتياطيات : وهي مبالغ تُقتطع من صافي الربح الذي يعود للمساهمين في المصرف الإسلامي فقط، ولا يتم اقتطاعها من أرباح المودعين، وهذا بالنظر إلى كون أن الاحتياطيات هدفها تقوية المركز المالي للمصرف وهي من حق المساهمين، لذلك فإن الأمر يتطلب الفصل أولاً بين الإيرادات التي تخص المساهمين وتلك التي تخص المودعين.

- ⊙ الأرباح المحتجزة: وهي الأرباح المقتطعة من أرباح المساهمين قبل توزيعها

(ب) المخصصات :

تعد المخصصات مبالغ مقتطعة من مجمل الإيرادات لمواجهة خطر محتمل الحدوث خلال الفترة المالية المقبلة، لكنه لا يكون معلوم المقدار أو وقت الحدوث بدقة، وتُحْمَل المخصصات على الإيراد مثل المصروفات والخسائر سواء تحققت أرباح أم لم تتحقق.

³¹ رقية بوحيزر ومولود لعراية، "واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل 2"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، ط2، 2010، ص8

³² رقية بوحيزر ومولود لعراية، مرجع سابق، ص112

ولا تُعدّ المخصصات حقاً من حقوق الملكية لأنها تمثل تكلفة أو إنفاقاً لم تُصرف بعد، فإذا ما أُتيح توظيفها عند الحاجة إليها فإن الأرباح التي قد تتولّد عنها لا تُضاف إلى نصيب المساهمين وحدهم ولكنها تُضاف إلى وعاء التوزيع الكلي الذي يوزع بين المساهمين والمودعين.

ت) المصادر الداخلية الأخرى :

هناك موارد أخرى تتاح للمصارف الإسلامية ذات مصادر داخلية مثل: القروض الحسنة من المساهمين، والتأمين المودع من قبل العملاء؛ كغطاء اعتماد مستندي، أو غطاء خطابات الضمان، وقيمة تأمين الخزائن الحديدية المؤجرة.

2. المصادر الخارجية:

إضافة إلى الموارد الداخلية السابقة الذكر فإن المصرف الإسلامي بحاجة إلى موارد خارجية لتغطية نشاطه والتي تتمثل في:

أ) الحسابات الجارية:

تُفتح هذه الحسابات للأشخاص الذين يرغبون في إيداع أموالهم لدى المصرف الإسلامي بغرض حفظها وتسيير معاملاتهم التجارية وتكون قابلة للسحب في أي وقت دون أن يكون لهم الحق في أي عائد ، ويُعتبر المصرف ضامناً لهذه الودائع ولا يأخذها كأمانة يحتفظ بعينها لئلا تُردّ إلى أصحابها عند الطلب وإنما يستخدمها في أعماله ويلتزم برّد مثلها، وبذلك فهي بمثابة قروض من قبل المودعين للمصرف، وتسميتها بالوديعة لا يغير من طبيعتها من أنها قرض والقرض في الإسلام هو القرض الحسن.³³

تعدّ الأرباح المحققة من تشغيل هذه الأموال من حق المساهمين وليس من حق أصحاب الودائع نظراً لأن المصرف ضامن لردّ هذه الودائع، ولا يتحمل المودعين أي مخاطر نتيجة تشغيل واستثمار تلك الأموال وإنما تقع على المصرف وذلك تطبيق للقاعدة الشرعية الخراج بالضمان³⁴.

ب) حسابات التوفير:

يقوم المصرف الإسلامي بفتح هذا النوع من الحسابات للأشخاص الراغبين في الاحتفاظ بجزء من الدخل لفترة من الزمن للتمكن بعدها من تحقيق أغراض ادخارها سواء كان شراء سلعة أو مقابلة التزام أو غير ذلك، ولا يتمثل دافع الإيداع في الحصول على الربح ، وهي ودائع صغيرة غالباً، ويعرض المصرف الإسلامي على المودع ثلاث اختيارات بموجب هذا النوع من الحسابات، وهي:

- أن يودع أمواله في حساب استثمار بالمشاركة في الأرباح؛
- أن يودع جزءاً من أمواله في حساب استثمار ويترك جزءاً آخر للسحب منه وفقاً لاحتياجاته؛

³³ سليمان ناصر، تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية، جمعية التراث، غرداية، الجزائر، 2002 ، ص 283 :

³⁴ علاء الدين الزعتري، ا . المصارف الإسلامية وماذا يجب أن يُعرف عنها ، دار غار حراء، دمشق، 2006 ، ص 117 :

- أن يودع أمواله بدون أرباح مع ضمان أصلها فتصبح وديعة تحت الطلب³⁵.

ت) حسابات الاستثمار:

وهي الأموال التي يضعها أصحابها بغرض تحقيق الربح من خلال قيام المصرف بتوظيفها واستثمارها، سواء بصورة منفردة أو مشتركة. وتنقسم الحسابات الاستثمارية في المصارف الإسلامية إلى نوعين هما:

◀ حسابات الاستثمار المطلقة: يقوم المودع فيها بتفويض المصرف باستثمار أمواله في أي مشروع من مشاريعه الاستثمارية.

◀ حسابات الاستثمار المقيدة: حيث يقوم المودع باختيار مشروع معين من المشاريع التي يقوم بها المصرف لاستثمار أمواله.

ويقبل المصرف الإسلامي الودائع الاستثمارية على أحد الشكلين³⁶:

⊕ إما بصورة مضاربة، ليكون الربح إذا تحقق مشتركاً بنسبة تحدد في اتفاقية فتح الحساب، وإذا حدثت خسارة فيتحملها المودع وحده والمصرف يكون قد خسر جهده.

⊕ وإما بصورة وكالة من العميل للمصرف بأجر محدد يتقاضاه المصرف مهما كانت النتائج، على ألا يكون تعدد أو تقصير، أما العميل فله كل الربح إذا تحقق كما تقع عليه الخسارة.

3. المصادر الأخرى للأموال في المصارف الإسلامية:

بالإضافة إلى المصادر الداخلية والخارجية للأموال التي تعتمد عليها المصارف الإسلامية في أداء مختلف عملياتها التمويلية والاستثمارية، هناك مصادر أخرى ليست بتلك الأهمية ولكن تصنف من ضمن مواردها سيتم وهي كالتالي:

أ) صكوك التمويل وعوائد صناديق الاستثمار الإسلامي:

☞ صكوك التمويل الإسلامي

يقوم المصرف الإسلامي بإصدار أنواع مختلفة من صكوك التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية للحصول على الموارد المالية التي تمكنه من إقامة مشاريع متنوعة ولتحقيق الأهداف المسطرة. وقد عرفت صكوك التمويل الإسلامي من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بأنها: "وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله³⁷".

³⁵ قادري محمد الطاهر، جعيد البشير، "عموميات حول المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول"، الملتقى الدولي الأول: ملتقى الاقتصاد الإسلامي، الواقع... ورهانات المستقبل، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 201، ص 11.

³⁶ سمير رمضان الشيخ، مرجع سابق، ص 12:

³⁷ كمال توفيق خطاب، "الصكوك الاستثمارية الإسلامية والتحديات المعاصرة"، بحث مقدم إلى: مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع

والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، 31 ماي- 3 جوان 2009، ص 7

👉 صناديق الاستثمار الإسلامي

تمثل أحد الأدوات التي تستخدمها المصارف الإسلامية لاستقطاب الأموال من أصحابها واستثمارها عن طريق شراء مختلف الأوراق المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. ويعرف صندوق الاستثمار الإسلامي على أنه: "الصندوق الذي يلتزم المدير فيه بضوابط شرعية تتعلق بالأصول والخصوم والعمليات فيه، وبخاصة ما يتعلق بتحريم الفائدة المصرفية .

ب) التمويل من البنك المركزي والبنوك الأخرى:

يمكن للمصرف الإسلامي أن يحصل على موارد مالية من مصادر أخرى، كأن يقوم بالاقتراض من البنك المركزي باعتباره الملجأ الأخير للمصارف للحصول على التمويل، ولكن دون التعامل على أساس الفائدة باعتبارها منافية لأحكام الشريعة الإسلامية، أو أن تتعامل المصارف الإسلامية فيما بينها من خلال تقديم القروض الحسنة التي تعتبر قروضا دون فوائد .وما يميز هذين الموردين الماليين أنهما غير ثابتين، ونادرا ما يتاح للمصارف الإسلامية الاستفادة منهما خاصة إذا كانت تنشط في بيئة يسودها نظام مصرفي تحكمه قوانين مصرفية تخدم البنوك التقليدية أكثر .

ثانيا : استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية:

تقوم المصارف الإسلامية بتوظيف الأموال باستخدام مختلف أساليب التمويل التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية والتي ترتبط ارتباطا مباشرا بالنشاط الحقيقي، والتي سيتم تناول أهمها فيما يلي:

1. التمويل بصيغ البيوع:

وهنا يمارس المصرف دور التاجر، وتُقسم إلى:

أ) **التمويل بالمربحة**³⁸: يعدّ بيع المربحة أداة تمويل على المدى القصير، حيث يُستخدم في تمويل عمليات التجارة الداخلية والخارجية، كما يمكن تطبيقه على مختلف الأنشطة والقطاعات سواء كان ذلك خاصاً بالأفراد أم المؤسسات. وهو بيع السلعة بالثمن الذي اشترت به وزيادة ربح معلوم ، وهو من بيوع الأمانة، بحيث تنقسم البيوع إلى بيوع مساومة لا يُشترط فيها معرفة الثمن الأصلي للسلعة وبيوع أمانة يُشترط فيها معرفة الثمن الأصلي للسلعة³⁹. وتمارس المصارف الإسلامية التمويل بالمربحة بطريقتين رئيسيتين:

⊕ **المربحة البسيطة** : وتعني بيع المالك لسلعة يملكها أصلاً، وهي مثل البيوع التي يقوم

بها جميع التجار في العادة، إذ يشترون السلع ثم يبيعونها لمن يرغب مربحة⁴⁰.

⊕ **المربحة للآمر بالشراء**: وهي التي يقوم فيها المصرف بشراء سلعة معينة

وبمواصفات محددة بناءً على طلب العميل، وعلى أساس وعد منه بشرائها من

³⁸ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، بتصرف ، 2010، ص. 89

³⁹ رفيق يونس المصري، فقه المعاملات المالية، دار القلم، دمشق، 2005 ، ص167

⁴⁰ حسين محمد سمحان، موسى عمر مبارك، محاسبة المصارف الإسلامية، دار المسيرة، عمان، 2009 ، ص73

المصرف مربحة⁴¹ والفرق الأساسي بين هذا النوع والمربحة العادية يكمن في ملكية البائع، أي المصرف، للسلعة المباعة وقت التفاوض، حيث يُشترط الامتلاك في البيع الأول، في حين أن المصرف لا يمتلك السلعة في النوع الثاني من بيع المربحة وقت التفاوض.

ب) **التمويل بالسلم:** وهو البيع الذي يتم فيه تسليم الثمن في مجلس العقد وتأجيل تسليم السلعة الموصوفة بدقة إلى وقت محدد في المستقبل⁴². فالسلم عقد بيع يقوم على تسليم ثمن السلعة (رأس مال السلم) من المشتري (ربّ السلم أو المسلم) عند إبرام العقد، على أن يتم تسليم السلعة (المسلم فيه) من قبل البائع (المسلم إليه) في أجل معلوم، بحيث تكون وفق المواصفات المحددة. وتمارس المصارف الإسلامية التمويل بالسلم بطريقتين رئيسيتين:

⊖ **السلم العادي :** حيث يقوم المصرف بتمويل عاجل وحصوله على السلعة في وقت آجل.

⊕ **السلم الموازي:** يقوم بموجبه المصرف بشراء سلعة يتحصل عليها مستقبلاً وبيعه سلعة مستحقة في نفس الأجل ومماثلة لتلك التي اشتراها بموجب العقد الأول، وعند حلول الأجل يقوم المصرف بتسليم نفس السلعة المشتراة بموجب العقد الأول إلى المشتري بشرط أن يكون الالتزام في عقدين منفصلين، فعجز البائع في العقد الأول من التسليم ينبغي أن لا يترتب عليه عجز البائع في العقد الثاني عند التسليم.

ت) التمويل بالإستصناع⁴³:

توفر هذه الصيغة تمويلاً متوسط الأجل لتلبية الاحتياجات التمويلية لتصنيع سلع محددة، حيث تطبقها المصارف الإسلامية لتغطية بعض النشاطات والقطاعات الاقتصادية. والاستصناع اصطلاحاً هو عقد على مبيع في الذمة وشرط عمله على الصانع بحيث (البائع) والصانع (المشتري) وبالتالي يمكن تعريف الاستصناع على أنه عقد بين المستصنع أو الحصول عليها عند أجل (المصنوع) يقوم الثاني بناءً على طلب الأول بصناعة سلعة موصوفة التسليم، على أن تكون مادة أو تكلفة العمل من الصانع، وذلك في مقابل الثمن الذي يتفقان عليه وعلى كيفية سداده حالاً أو مقسطاً أو مؤجلاً.

وتمارس المصارف الإسلامية التمويل بالإستصناع بطريقتين رئيسيتين:

⁴¹ محمد عثمان شبير، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، دار النفائس، عمان، ط6، 2007، ص 309

⁴² محمود حسين الوادي وحسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية: الأسس النظرية والتطبيقات العملية، دار المسيرة، عمان، ط2، 2008، ص198

⁴³ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، بتصرف، مرجع سابق 2010، ص. 143

- **الإستصناع العادي :** يتولى المصرف صناعة السلعة محل العقد بنفسه.
 - **الإستصناع الموازي:** إذا لم يشترط العميل أي المستصنع على المصرف (الصانع) أن يصنع بنفسه، يمكن للمصرف أن ينشئ عقد إستصناع ثانياً بغرض تنفيذ التزامه في العقد الأول، ويعرف هذا العقد الثاني بالإستصناع الموازي. والعقد الموازي وإن كان في جوهره تنفيذاً لعقد الإستصناع الأول إلا أن:
 - المصرف بصفته صانعاً في العقد الأول سيكون مسؤولاً عن تنفيذ المشروع للمستصنع في العقد الأول كما لو لم يكن العقد الموازي موجوداً، وعليه فإن أي خلل أو تقصير في التنفيذ بموجب العقد الموازي يُسأل عنه المصرف كما لو كان هو المنفذ؛
 - الصانع في العقد الموازي يكون مسؤولاً لدى المصرف وليست له صلة قانونية مباشرة بالمستصنع، أي العميل، في العقد الأول؛
 - إن مسؤولية المصرف بصفته صانعاً في العقد الأول وتحمله لكافة المسؤوليات الناجمة عن أي إخلال بالوصف، وما يترتب على ذلك من ضمان هي التي تبرر له أخذ الربح الذي يحصل عليه من هذه المعاملة .
- وعليه يمكن للمصارف الإسلامية أن تخدم قطاع الصناعة في البلد الذي تعمل فيه عن طريق صيغة الاستصناع باعتباره نشاط اقتصادي مفيد للصانع والمستصنع والمجتمع ويعتبر كأسلوب للتمويل المصرفي الإسلامي⁴⁴.

ث) التمويل بالإجارة⁴⁵:

تشير الإجارة إلى العقد الذي يتم بموجبه تملك منفعة أصل معلوم من قبل مالكة لطرف آخر مقابل عوض ولمدة معلومة. فهي اتفاق تعاقدى بين طرفين يُمنح بمقتضاه المستأجر الحق في استخدام أصل مملوك للمؤجر، وذلك خلال فترة زمنية معينة مقابل أجرة معلومة تُدفع حسب الاتفاق. و تصنف عقود الإجارة إلى:

➤ **الإجارة التشغيلية :** وهي التي لا يسبقها وعد بالتملك ، وتقوم على تملك المستأجر منفعة أصل معين لمدة معينة، على أن يتم إعادة الأصل لمالكة (المصرف الإسلامي) في نهاية مدة الإجارة، ليتمكن من إعادة تأجيره لطرف آخر أو تجديد العقد مع نفس المستأجر إذا رغب الطرفين بذلك.

⁴⁴ صادق راشد الشمري، إدارة المصارف: الواقع والتطبيقات العملية، دار صفاء، عمان، ط1، 2009، ص 71.

⁴⁵ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، بتصرف ، مرجع سابق 2010، ص. 109

➤ **الإجارة المنتهية بالتملك :** وفيها يتم تملك منفعة الأصل خلال مدة الإجارة للمستأجر مع وعد من المالك بتملك الأصل للمستأجر في نهاية مدة الإجارة . وهي تختلف عن الإجارة التشغيلية من حيث اقتناء المصرف للأصل المؤجر، حيث أنه يقتنيها بناءً على طلب العملاء باستئجار أصل ما بقصد تملكه في النهاية، في حين الأصل في الإجارة التشغيلية قد يكون في ملك المصرف قبل طلب العميل إبرام عقد الإجارة .

إن الإجارة المنتهية بالتملك تشمل الحالات التالية، مع شرط الفصل بين عقد الإجارة والعقد الذي يتم به التملك⁴⁶:

- الإجارة المنتهية بالتملك عن طريق الهبة.
- الإجارة المنتهية بالتملك عن طريق البيع بسعر رمزي.
- الإجارة المنتهية بالتملك عن طريق البيع بثمن حقيقي أي سعر السوق.
- الإجارة المنتهية بالتملك عن طريق البيع ببقية الأقساط.
- الإجارة المنتهية بالتملك عن طريق البيع التدريجي.

➤ **حالة خاصة من الإجارة وهي المغارسة:** تعني كلمة مغارسة قيام شخص أو عامل بغرسة أرض بأشجار لحساب صاحبها، حتى إذا أصبح ذلك الشجر منتجاً، أخذ العامل جزء من الشجر كأجر له على عمله، لذلك هي نوع من الإجارة، ويمكن للبنك الإسلامي تطبيق هذه الصيغة، بحيث يقوم بشراء أراضي ثم يمنحها لمن يعمل فيها على سبيل المغارسة، أو أن يقوم البنك بدور العامل، حيث يقوم بالعمل على أراضي الغير على سبيل المغارسة، وذلك باستخدام أجراء يكونون تحت مسؤولية البنك الإسلامي.⁴⁷

2. التمويل بصيغ المشاركة في الربح والخسارة:

وهي تقوم على أساس مشاركة العميل في نتائج الأعمال، وتُقسم إلى:

أ) التمويل بالمشاركة⁴⁸:

إن المشاركة المصرفية هي صيغة تمويلية يشترك فيها المصرف الإسلامي مع عميل أو أكثر في مشروع معين بقصد الربح، فالتمويل بالمشاركة يشير إلى أن المصرف يقدم حصة في إجمالي التمويل اللازم لتنفيذ عملية صفقة أو مشروع أو برنامج، على أن يقدم الشريك الآخر، طالب التمويل من المصرف، الحصة المكملة، بالإضافة إلى قيام هذا الأخير - في الغالب - بإدارة عملية المشاركة

⁴⁶ علي أبو الفتح أحمد شتا، المحاسبة عن عقود الإجارة المنتهية بالتملك في المصارف الإسلامية: من منظور إسلامي، المعهد الإسلامي

للبحوث والتدريب، ط 1، 2003، ص 24

⁴⁷ شوقي بورقية، "الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية مرجع سابق ص 27

⁴⁸ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، بتصرف ، مرجع سابق 2010، ص. 159

والإشراف عليها، فتكون حصته مشتملة على حصة في المال بالإضافة إلى حصة العمل والخبرة والإدارة. يتفق الطرفان بموجب عقد المشاركة على نسب لتوزيع ناتج النشاط سواء كان ربحاً أو خسارة؛ حيث يحصل العميل على حصة مقابل إدارته للنشاط وقيامه بالأعمال التنفيذية، ويوزع الباقي بنسبة مساهمة كل طرف منهما في التمويل الكلي المقدم. أما في حالة الخسارة، فإنها توزع على أساس نسب المشاركة في التمويل لكل منهما ولا يدخل في ذلك مشاركة الجهد؛ إذ لا يتحمل العميل نصيباً آخر من الخسائر بسبب عمله، حيث يكفي أنه خسر جهده.

تتعدد أساليب المشاركة وتختلف باختلاف طبيعة التمويل وآجاله واستمرار مشاركة المصرف من عدمه، حيث نقتصر على ذكر الأنواع التالية:

➤ **المشاركة في رأس مال المشروع:** وتسمى أيضاً بالمشاركة الدائمة أو الثابتة، حيث يقوم المصرف الإسلامي بشراء أسهم شركات أخرى، أو يساهم في رأس مال مشروعات إنتاجية أو صناعية أو زراعية، على أن تتولى إدارة المصرف تحديد نسبة المساهمة في مختلف المشاريع التي يجب أن تكون في إطار أحكام الشريعة الإسلامية، وفي نهاية كل سنة مالية يتم تحديد كل من الأرباح أو الخسائر ونصيب كل شريك منها، وإذا كان أحد الشركاء قائماً على إدارة أعمال هذه الشركة فيتم تخصيص نسبة من صافي الربح يتفق عليها.

➤ **المشاركة المنتهية بالتمليك:** وتسمى بالمشاركة المتناقصة، وأطلق عليها هذا الاسم لعدم توفر عنصر الاستمرارية فيها، بحيث يقوم المصرف على أساس وعد منه بالتنازل عن ملكيته في المشروع إما دفعة واحدة أو على دفعات، خلال مدة معينة، ووفق عقد مستقل، للطرف الآخر الذي يصبح المالك الوحيد في نهاية الشركة⁴⁹.

(أ) **المشاركة على أساس صفقة معينة:** يعتبر هذا التمويل تمويلاً قصيراً الأجل، حيث يقوم المصرف الإسلامي بتمويل جزء من عملية تجارية أو عدة صفقات مستقلة عن بعضها ضمن المشروع نفسه، يحصل من خلالها على النسبة المتفق عليها من الربح، وينتهي هذا النوع من المشاركة بانتهاء الصفقة .

(ب) التمويل بالمضاربة⁵⁰:

المضاربة عبارة عن عقد بين طرفين أو مشاركة بين اثنين، أحدهما بماله أي رب المال والآخر بجهده وخبرته أي المضارب، وفيها الغنم بالغرم للاثنتين معاً؛ فالمكسب أو الربح يُقسّم بين الطرفين بالنسب المتفق عليها، وعند الخسارة يتحمل رب المال أو المصرف الخسارة المالية، في حين يتحمل

⁴⁹ نورالدين عبد الكريم الكواملة، المشاركة المتناقصة وتطبيقاتها المعاصرة في الفقه الإسلامي، دار النفائس، عمان، ط1، 2008، ص 41.

⁵⁰ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، بتصرف، مرجع سابق 2010، ص. 181.

المضارب أو عميل المصرف خسارة جهده وعمله بشرط ألا يكون قد قصر أو خالف ما اشترط عليه رب المال، وإذا ثبت العكس فإنه يكون ملزماً بضمان الخسارة أي ردّها.

كما قد يتولّى المصرف الإسلامي أعمال المضاربة بنفسه باعتباره صاحب الخبرة والمعرفة، بالاتفاق مع المستثمرين من أصحاب رؤوس الأموال أو أصحاب الودائع لتنفيذ بعض المشروعات الإنتاجية أو الخدمة.

وللمضاربة أنواع مختلفة يمكن تمييز منها ما يلي :

❶ **المضاربة الثنائية أو الخاصة:** لهذا النوع من المضاربة طرفان، أحدهما يقدم المال، والآخر

يقدم العمل والجهد والإدارة.

❷ **المضاربة الجماعية :** وتسمّى أيضا " المضاربة المشتركة متعددة الأطراف"، وتدلّ على تعدد

الأطراف المشتركة في المضاربة من ناحيتي أرباب المال وأرباب الخبرة والعمل.

❸ **المضاربة المطلقة :** وهي التي يمنح فيها رب المال المضارب كامل الحرية بالتصرف في

المال دون مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية.

❹ **المضاربة المقيدة:** وهي التي يشترط فيها رب المال على المضارب شروطا معينة ومقبولة

شرعا يقيد بها للعمل في إطارها.

ت) صيغ شبيهة بالمضاربة :

❶ **المساقاة:** هي ذلك النوع من الشركات التي تقوم على أساس بذل الجهد من العامل في رعاية

الأشجار المثمرة وتعهده بالسقي والرعاية على أساس أن يوزع الناتج من الأثمار بينهما بنسبة

متفق عليها ، ويستخدم المصرف الإسلامي هذه الصيغة في تمويل مشروعات استصلاح

الأراضي لزراعتها وتطويرها باستخدام التكنولوجيا الحديثة ، فيقوم بتوفير المال وأدوات السقي

اللازمة، وبإمكانية وضع أجبر يقوم بالعمل، ويقتسم الناتج مع صاحب الأرض .ولقد أجاز

الفقهاء هذه الصيغة لأنها عقد شركة بين المال والعمل قياسا على المضاربة.

❷ **المزارعة:** وتعرّف بأنها " عبارة عن دفع أرض من مالكها إلى من يزرعها أو يعمل عليها

ويقومان باقتسام الزرع بينهما "، فهي بذلك عقد شركة بين مالك الأرض والعامل عليها، ولقد

أجمع الفقهاء أيضا على جواز شركة المزارعة باعتبارها عقد شركة بين المال والعمل قياسا

على المضاربة.⁵¹

⁵¹ شوقي بورقية، " مرجع سابق، ص 30

المبحث الثاني : لأسس النظرية و العملية لوضع نظام معلومات محاسبي في المصارف الإسلامية

تمهيد .

إن المؤسسة في تنظيمها تشكل نظام معلومات شامل يتكون من عدة أنظمة فرعية ، تختلف تماماً من حيث الوظيفة وأسس التنظيم والتصميم عن بعضها البعض، إلا أنها تتسجم وتتداخل لتشكل شبكة أو سلسلة واحدة تهدف إلى تحقيق نفس الأهداف، تربطها قنوات اتصال تستعمل في تنقل المعلومات، إذ تعد مخرجات نظام معلومات فرعي ، مدخلات لنظام فرعي آخر داخل النظام الشامل للمؤسسة. يمكن النظر إلى المحاسبة على أنها نظام معلومات محتوي في نظام معلومات أكبر منه هو نظام المعلومات الإداري (أو كما يسمى كذلك نظام معلومات التسيير أو نظم المعلومات الوظيفية).

إن استعمال نظم معلومات التسيير يهدف إلى تدعيم كل وظائف المؤسسة، هذه الوظائف مترابطة مع بعضها البعض، و المؤسسة تبحث دوماً عن إيجاد الطريقة المثلى لتحقيق الانسجام بينها، خصوصاً وأنّ النشاط الذي تقوم بهي يتسم بدرجة من التعقد والتداخل. هذا ما جعل المؤسسة تستعمل المحاسبة كأداة لحساب الإيرادات والتكاليف والنتائج المتعلقة باستغلالها العادي والاستثنائي، واستعمالها كذلك كأداة للرقابة واتخاذ القرار.

وسوف نوضح في هذا المبحث، بشيء من التفصيل، مفهوم وخصائص النظام المحاسبي بشكل عام و في المصارف الإسلامية بشكل خاص،

المطلب الأول : مفهوم النظام المحاسبي في المصارف

يحدد الهيكل التنظيمي لأي مؤسسة طبيعة الصلاحيات وحجم المسؤوليات التي يضطلع بها أي مستوى إداري معين، والمصارف هي تلك الوحدات الاقتصادية التي يرتبط نشاطها ارتباطاً مباشراً بإجراءات النظام المحاسبي القائم فيها . وبما أن النشاط المصرفي ينحصر بالدرجة الأولى في المتاجرة بالأموال وتقديم الخدمات للعملاء لقاء عمالات وأرباح معينة تعتبر العنصر الرئيسي في إيراداته، ولذلك فإن مزاوله المصرف لهذه الأنشطة لابد أن يتم في تنظيم إداري معين يكفل الأداء المنظم للعمل، ويحقق التدفق السريع للبيانات و المعلومات المحاسبية بين أقسام المصرف وفروعه، من خلال نظام محاسبي سليم وواضح في إجراءاته ، ومازالت المحاسبة المورد الرئيسي للمعلومات لمختلف الجهات المستفيدة من المعلومات حول المؤسسة⁵². و هذا ما سنتناوله في هذا المبحث.

⁵² د. عبد الرزاق محمد قاسم، نظم المعلومات المحاسبية ، مكتبة دار الثقافة، عمان-الأردن، 2004، ص 37

1. مفهوم نظام المعلومات المحاسبية

لقد عرف كمال الدين الدهراوي نظام المعلومات المحاسبية كما يلي : « نظام المعلومات المحاسبية يتعلق بالبيانات الاقتصادية الناتجة عن الأحداث الخارجية أو العمليات الداخلية . ومعظم هذه البيانات يعبر عنها في صورة مالية. كما أن بعض البيانات قد تكون غير مالية مثل (عدد ساعات العمل أو عدد الوحدات المنتجة)، لآك نها تترجم بعد ذلك إلى بيانات مالية. وفي جانب المخرجات ، فان نظام المعلومات المحاسبية ينتج عنه مستندات وتقارير وقوائم و بعض المعلومات الأخرى المعبر عنها في صورة مالية . وهذه المعلومات المالية تمثل عمليات تسجيل مثل (كم من الأرباح تحقق؟) ومعلومات رقابية مثل (ما هو مقدار المدفوعات مقارنة بالميزانية؟) ومعلومات لاتخاذ القرارات مثل (التكاليف والمنافع الخاصة بمنتج جديد) »⁵³

أولاً : مستويات نظام المعلومات المحاسبية

تتحدد مستويات النظام داخل المؤسسة بشكل عام في ثلاثة أجزاء :

1- **المستوى الروتيني** : يهتم بمعالجة الحدث وتسجيل البيانات وإعداد وتجهيز المستندات ، والمتابعة اليومية لعناصر النشاط وإجراءات العمليات المتعلقة بتنفيذ جدولة الإنتاج وإخراجها في شكل تقارير عن النشاط اليومي لمختلف أنشطة المؤسسة والعمل على إعدادها وإرسالها للإدارة المباشرة.

يعد هذا المستوى القاعدة الأساسية لمصدر البيانات والمعلومات الداخلي للمؤسسة، لذا وجب الاهتمام به عن طريق توفير الإمكانيات اللازمة لجمع وتبويب المعلومات وتمكين جانبه البشري من مناهج التكوين، في الطرق والأساليب المتعلقة بالمعلومات، لما له من أثر على صحة وجودة مدخلات المستويات العليا الإدارية في استغلال ومعالجة البيانات.

2- **المستوى التكتيكي** : يعمل هذا المستوى على استغلال التقارير اليومية المنجزة من طرف المستوى الروتيني بالقيام بمعالجة وتحليل تلك البيانات باستخدام أدوات التحليل كالأشكال البيانية والطرق الإحصائية وتقنيات عرض المعلومات بصورة ملخصة ، ونظم التحليل المحاسبية والرياضية لدعم اتخاذ القرارات الغير هيكلية وإعداد الخطط القصيرة الأجل على مستواها، وتهتم بمدى تنفيذ الأنشطة بصورة جيدة، وتقوم بإعداد تقارير دورية وخلصات عن الأنشطة وإرسالها للإدارة العليا، وتحتاج في ذلك إلى معلومات جديدة بصفة مستمرة، ومن أمثلة هذا المستوى نجد (إدارة الحسابات ، والرقابة على المخزون وجدولة الإنتاج...)

⁵³ كمال الدين الدهراوي، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، مصر، 1998 ، ص55

3- **المستوى الاستراتيجي** : هذا المستوى يدخل في اهتمامات الإدارة العليا المتعلقة بوضع المخططات طويلة الأجل والاستراتيجيات المختلفة للإنتاج ، الميزانيات التقديرية، تخطيط الأرباح، القوى العاملة، الطاقة الإنتاجية، التكلفة في القطاع الصناعي، لوحة القيادة والمؤشرات العامة لتسير المؤسسة⁵⁴.

ثانيا: تكامل نظام المعلومات المحاسبية

إن النظم على مختلف المستويات وبشكل عمودي وأفقي، تؤدي دورها في إطار منسجم و مترابط وفق إجراءات واضحة لأداء العمليات وتداول المعلومات، وقد تتداخل أحيانا هذه المستويات لتتشارك معا في اتخاذ قرارات معينة أو عمل معين في إطار تعاوني أو تشاوري (اجتماعات دورية، مناقشة اقتراحات...الخ) مع احترام مبدأ التقسيم الإداري الوظيفي وهرمية المسؤوليات وصلاحيات كل مستوى من مستويات الوظائف الإدارية (الإدارة العليا، المتوسطة، الأدنى).

تلك النظم تؤدي دورها في إطار تنظيمي بصورة متسلسلة و متوازية و مدمجة (متكاملة من حيث البيانات، الإجراءات، قاعدة معطيات موحدة)، ومما يزيد من فعالية هذه النظم هو اعتمادها على برامج الإعلام الآلي (المعلوماتية) في القيام بالحسابات، التخطيط، التنفيذ، الرقابة، التحليل...الخ.⁵⁵ ولنجاح تكامل الأنظمة يتطلب وجود نظام إدارة مورد المعلومات، المبني على مفهوم أساسي وهو أن المعلومات تعد موردا هاما يشمل على العديد من الجوانب، كنظم الاتصالات، أساليب جمع البيانات وتحليلها، الأجهزة، وذلك وفق منظومة متداخلة من الوظائف والأنشطة لمختلف الأنظمة التي تتميز بالصفات التالية (الكلية أو الشمولية، الوظيفية، التكامل، البساطة والتعقيد)،

ثالثا: الوظائف الأساسية لنظام المعلومات المحاسبية

يؤدي النظام المحاسبي مجموعة من الوظائف ضمن المؤسسة ، تتلخص في الوظائف الرئيسية الأربع التالية:

1 . تجميع بيانات العمليات بواسطة الوثائق الأصلية :

تشمل هذه المرحلة . والتي يطلق عليها عملية إدخال البيانات . الحصول على البيانات من نظام العمليات وتسجيل هذه البيانات في المستندات والوثائق الملائمة، التحقق من صحة البيانات وتسجيلها على المستندات ، التأكد من شمولية المستندات وكمالها ، يقوم النظام المحاسبي باستلام المستندات

⁵⁴ سونيا محمد البكري، نظم المعلومات الإدارية - المفاهيم الأساسية- الدار الجامعية، مصر، 1999، ص38.

⁵⁵ عبد الرزاق محمد قاسم، نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية، مرجع سابق، ص268.

الأساسية ، مثل الفاتورة ، أمر البيع وثيقة الشحنالخ، وعبر مجموعة من الإجراءات يتم التأكد من صحة هذه البيانات والمستندات.

ويؤدي الترقيم المسبق لكل مستند أو وثيقة إلى تحسين الرقابة على مجموعة البيانات، كما يسهل عملية إثبات تسجيل كل تلك العمليات وعدم إغفال أي منها.

ويمكن أن يتم تحسين الدقة والكفاءة في تسجيل بيانات العمليات أيضا من خلال تصميم هذه الوثائق بشكل مناسب

2- عمليات المعالجة:

يتم في هذه المرحلة إجراء مجموعة من عمليات المعالجة على المستندات التي تم الحصول عليها مثل:

- تصنيف المستندات التي تم الحصول عليها، وفقا لمعايير محددة مسبقا ، مثل ملف فواتير المبيعات أو ملف أوامر الصرف ..الخ.
- ترحيل محتوى الوثائق والمستندات إلى السجلات المحاسبية الملائمة .
- إجراء مجموعة العمليات الحسابية على البيانات بغرض حساب أرصدة الحسابات ومجموع العمليات المسجلة في اليومية ..الخ.
- إجراء بعض عمليات المقارنة بين محتوى السجلات المختلفة للتأكد من صحة التسجيل والترحيل إلى السجلات المختلفة.

بعد استلام المستندات الأساسية من أنظمة العمليات، تجري عمليات فرز وتصنيف لهذه المستندات تمهيدا لتسجيل القيود والترحيل إلى الحسابات المختلفة.

3 . توفير المعلومات:

من وظائف نظام المعلومات المحاسبية كذلك توفير المعلومات المفيدة للإدارة لاتخاذ القرارات، وذلك على شكل تقارير تصنف في فئتين رئيسيتين، القوائم المالية والتقارير المالية.

4 . تأمين رقابة فعالة على الأصول والبيانات:

ومن مهام نظام المعلومات المحاسبية ، توفير رقابة داخلية لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية :

- تأكيد القيام بالعمل بشكل كفؤ ودقيق لكي تكون هذه الأعمال متطابقة مع السياسات الإدارية.
- حماية أصول المنشأة وبياناتها.

ومن أجل تحقيق الأهداف السابقة ، تستخدم المؤسسة مجموعة من الإجراءات من أهمها:

- ✓ التحديد المسبق للصلاحيات والمسؤوليات في تنفيذ الأعمال والأنشطة.
- ✓ الفصل بين الوظائف والمهام .
- ✓ تأمين التوثيق الكافي والملائم لكل الأنشطة.
- ✓ حفظ الأصول والسجلات بطريقة جيدة⁵⁶.

رابعا : الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

من المهم جدا أن نتذكر ، بأن المعلومات المحاسبية ، وبغض النظر عن مصدرها الذي قد يكون نابعا من النظام اليدوي ، أو من النظام الحاسوبي يجب أن تتمتع بعدة خصائص نوعية ، لكي تكون مفيدة لصاحب القرار ، والذي في النهاية أعدت من أجله.

وقد حاولت عدة جهات محاسبية متخصصة تحديد ماهية خصائص وجودة المعلومات، ومن أفضل النتائج التي تم التوصل إليها كانت من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB^(*) وذلك حين قام بإصدار المعيار المحاسبي رقم (2) (الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية). "المعيار⁵⁷ المحاسبي رقم (2) جاء لسد الفجوة بين المعيار رقم (1) والمعايير الأخرى اللاحقة ، والذي قام بتغطية شاملة لآلية الاعتراف والقياس والإفصاح لعناصر القوائم المالية⁵⁸.

إن تحديد أهداف التقارير المالية ، هو نقطة البداية في تطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستفيدين الخارجيين الرئيسيين . أي أن المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات . يقصد بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة. هذه الخصائص تكون ذات فائدة كبيرة للمسؤولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة⁵⁹ .

أهم هذه الخصائص التي حددها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB هي :

- 1 . خاصية ملائمة المعلومات: تعني وجود ارتباط منطقي بين المعلومات وبين القرار موضوع الدراسة أي بمعنى قدرة المعلومات على إحداث تغيير في اتجاه القرار .

⁵⁶ .د.عبد الرزاق محمد قاسم، نظم المعلومات المحاسبية ، مكتبة دار الثقافة ، عمان .الأردن، 2004 ،، ص 49

⁵⁸ Richard G. Schroeder; Myrtle W. Clark; and Jack M. Cathey; Accounting Theory and Analyses, John Wiley & Sons, Inc. 2001. Page (19).

⁵⁹ عباس مهدي الشيرازي ، نظرية المحاسبة ، ذات السلاسل ، الكويت ، 1990. ص 194

(*) FASB :Financial Accounting Standards Board

المعلومات المحاسبية الملائمة تمكن مستخدميها من :

- تكوين توقعات عن النتائج التي تترتب على الأحداث ، الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية
 - تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير في هذه التوقعات.
- تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل وتعزيز أو تصحيح التوقعات السابقة والحالية . وتكمن أهمية خاصية الملاءمة ، في أن القرار الذي ينوي مستخدم المعلومات المحاسبية اتخاذه ، له أهميته وخطورته سواء كان هذا المستخدم مديرا أو مستثمرا. فنقطة البدء باتخاذ القرار هي مدى صحة وملاءمة المعلومات التي توفرت له بالنسبة للقرار تحت الدراسة.
- ولكن تعدد مستخدمي التقارير المالية، واختلاف أهدافهم يجعل مهمة المحاسب المتضمنة إنتاج وتأمين معلومات ملائمة ليس بالأمر اليسير . ومع ذلك، فإن المحاسب يلعب دورا كبيرا في توفير المعلومات المحاسبية مسترشدا بالمفاهيم الأخلاقية كالصدق في التعبير، والعدالة، والحق، والإنصاف ، وعدم التحيز، والوضوح، ألخ.... التي تعتبر أساسية بالنسبة لمهنته.
- 2 . خاصية الموثوقية : تتعلق خاصية الموثوقية بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها . من البديهي أن الحسابات (المعلومات المحاسبية) المدققة يعول عليها أكثر من الحسابات غير المدققة حتى وإن كانت الأخيرة متطابقة شكلا ومضمونا مع الحسابات المدققة. إن درجة الوثوق بالمعلومات المحاسبية تعد انعكاسا واضحا للأدلة الموضوعية أو طرق أو أسس القياس السليمة التي بنيت عليها تلك المعلومات. ولكي تتصف المعلومات المحاسبية بالموثوقية ينبغي إرساء أسس محاسبية ثابتة ، فيما يتعلق بالمبادئ والأعراف المحاسبية التي تحكم العمل المحاسبي.
- ولكي يمكن الاعتماد على المعلومات والوثوق بها يلزم أيضا توافر ثلاث خصائص فرعية هي:
- الصدق في التمثيل، إمكانية التثبت من المعلومات، و حيادية المعلومات.
- الصدق في التمثيل ويعني وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات والظواهر المراد التقرير عنها .
 - إمكانية التحقق والتثبت من المعلومات وتعني في المفهوم المحاسبي توفر شرط الموضوعية في أي قياس علمي . وهذه الخاصية تعني أن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين باستخدام أساليب معينة للقياس والإفصاح يستطيع أن يتوصل إليها آخر باستخدام نفس الأساليب .

- حيادية المعلومات، وتعني تقديم حقائق صادقة دون حذف، أو انتقاء للمعلومات لمصلحة فئة أو قرار معين.⁶⁰

2. مقومات نظام المعلومات المحاسبية

إن كفاءة نظام المعلومات تتحقق بناءً على الإعداد الجيد لمخطط مسار تدفق البيانات عبر مختلف الأنظمة الفرعية المشكلة لوظائف وأنشطة المؤسسة، بالإضافة إلى استخدام المستندات الملائمة وإجراءات جمع البيانات ومعالجتها، وكفاءة النظام تعني استخدام المدخلات لإنتاج المخرجات بشكل يؤدي إلى النتائج المرغوبة وهو ما يعني بأن النظام يعمل بطريقة سليمة، والفعالية هي التأثير الإيجابي على تحسين النتائج.

العلاقة بين الفعالية والكفاءة هي أن الفعالية مقياس لمدى جودة المخرجات بينما تعد الكفاءة مقياس لكمية الموارد المطلوبة لتحقيق المخرجات، ونجد أن الفعالية تتحقق بوجود الكفاءة بشرط توفر الإمكانيات اللازمة والتنظيم المحكم والتحفيزات المشجعة مع وجود نظام رقابة فعال وعليه فإن عوامل تحديد فعالية النظام تتمثل في العوامل الشخصية للمستخدم ومدى استعداده للتعامل مع النظام وهي محصلة لعدة متغيرات تشكل في مجموعها تأثيرات وانطباعات مسبقة لدى الفرد وكذلك تأهيله وخبرته، وهناك عوامل بيئية تتمثل في درجة تعقد العمل وعلاقته بالمحيط، بالإضافة إلى عوامل تنظيمية تتمثل في درجة مساعدة الإدارة لنظام المعلومات واستعدادها لحل المشكلات الناتجة عن استخدام هذا النظام.

أولاً: دعائم إنتاج المعلومات

إن عملية إنتاج المعلومات تشكل في مجملها نظام إنتاجي متكامل، لذلك يتطلب معاملته كأى نظام بتطبيق المبادئ الأساسية والأساليب المختلفة لتسيير وتخطيط تلك العملية، وخاصة في المؤسسات التي تتسم بتعدد عملياتها الإنتاجية وتعدد خطوط الإنتاج وكبر حجمها، وبالتالي فهي تحتاج لحجم معتبر من المعلومات يلبي غرضها لاستخدامها في اتخاذ القرارات وتخطيط عملياتها الإنتاجية.

⁶⁰ ظاهر شاهر يوسف القشي، مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية، رسالة الدكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، تخصص (محاسبة) 2003، ص 45

إن المعلومات تعد موردا ذا تكلفة ولها آثار سلبية أو إيجابية بعد استخدامها على ربحية المؤسسة وعملياتها الإنتاجية، بل على وجودها واستمرارها لذا ينبغي الاهتمام بنظام المعلومات وتحديد الأطر المنظمة له وجعله مركز نشاط ومسؤولية وتكلفة حسب أهميته في النظام العام للمؤسسة، بل ينبغي تطبيق نظام محاسبة تحليلية خاص به في بعض المؤسسات التي تعد المعلومات كإنتاج رئيسي لها أو تشكل جزء كبير من تكاليفها.

ثانيا: كفاءة وحسن اختيار البيانات

للحصول على المعلومات كمخرجات لاستخدامها في اتخاذ قرارات معينة، يقتضي القيام بعملية المعالجة لبيانات مختلفة، ولتحقيق الكفاءة والفاعلية يتطلب توفر بيانات تتميز بالدقة والموضوعية، والملائمة الكمية والزمنية، وأن تكون اقتصادية غير مكلفة وخالية من التناقض والتعارض، ومن أجل ذلك يجب مراعاة ما يلي:⁶¹

1- دقة اختيار البيانات : بالإضافة إلى مطلب توفر البيانات بالقدر الكافي لإنتاج المعلومات دون نقص أو زيادة، فإن حسن اختيار مصادر هذه البيانات، بتوافر عنصري الصحة والدقة يعد عاملا مهما للوصول إلى درجة الرضي عن تلك البيانات واستخداماتها وأن تكون تلك المصادر موثوق فيها وغير مكلفة.

2- رقابة المدخلات من البيانات : إن عملية الرقابة على المدخلات من البيانات تعد وسيلة ضرورية من أجل سلامة نظام المعلومات وخلوه من الأخطاء والنقص، فدقة وشمولية وصحة البيانات المستخدمة في نظام المعلومات المحاسبية لا يمكن الوصول إليها إلا باعتماد معايير أداء وإجراءات آلية تسمح بالمراقبة الوقائية والتصحيحية سواء في إنتاج ومعالجة البيانات والمعلومات أو خلال تحويلها، إن ممارسة الرقابة على المدخلات من البيانات واختبارها في مرحلة مبكرة يحقق المزايا التالية:

- سهولة تصحيح البيانات التي تم رفضها في مرحلة إدخالها بالرجوع إلى المستندات الأصلية، وفحص أسباب رفضها.

- إتاحة الفرصة لإجراء اختبارات أخرى في المراحل التالية.

- حماية الملفات الرئيسية وتيسير رقابة عمليات المعالجة في خطواتها الأخيرة.

⁶¹ هاشم أحمد عطية، محمد محمود عبد ربه محمد، دراسات في المحاسبة المالية، محاسبة التكاليف، المحاسبة الإدارية-الدار الجامعية، مصر، 2000، ص183.

ثالثاً: الجدوى الاقتصادية للمعلومات

إن إعداد وتجهيز المعلومات يحتاج إلى استثمارات في موارد متنوعة (أجهزة، برامج، أفراد، ...) وكلما كبرت المؤسسة زادت درجة احتياجها للمعلومات نتيجة التعقد في العمليات والمشاكل المترتبة عن ذلك وزادت تكلفة إنتاجها للمعلومات، إلا أنها تختلف من مؤسسة إلى أخرى وتتراوح نسبة تكلفة إنتاج المعلومات من التكلفة الكلية من 1% إلى 50%⁶² ويتطلب الأمر تخصيص مصلحة ونظام لإنتاج وإدارة المعلومات داخل المؤسسة، بدءاً بتعيين المسؤول عن النظام إلى الأفراد العاملين في هذه المصلحة، وإحداث الأنظمة الفرعية واستخدام الأجهزة بالإضافة إلى مختلف العمليات المطبقة على البيانات والمعلومات لتجهيزها وإعدادها، وهذا كله يتطلب جهوداً واستثمارات، متابعة ومراقبة، وضع خطط من أجل الوصول إلى الكفاءة والفعالية لنظام المعلومات ومدى مساهمته في تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها المؤسسة.

إن القيام بتطوير وتعديل نظام معلومات قائم أو إحداث نظام جديد لا يعد مهمة سهلة ويشكل مصدر تكلفة، لذا عند القيام بذلك يتم إعداد مشروع نظام معلومات يحدد الأهداف والإطار والمراحل والميزانية التقديرية التي يتطلبها هذا المشروع، وعليه ينبغي القيام بدراسة الجدوى الاقتصادية لهذا النظام، لمعرفة التكاليف التقديرية والعوائد المالية والغير مالية التي يمكن تحقيقها للمؤسسة.

1- تقدير التكاليف : يتم تحديد قائمة بعناصر التكلفة من التجهيزات و البرامج و الأفراد و نفقات التشغيل، إلا أنه من الناحية العملية تصعب عملية التقدير الدقيق للتكاليف.

2- تقدير العوائد : دراسة مزايا وعوائد النظام:⁶³

- التوفير في التكاليف : المساهمة في تخفيض تكاليف التشغيل أو معالجة العمليات والتقليل من الأخطاء في الإجراءات والدقة في الحسابات.
- فوائد تشغيلية : نتيجة تحسين في أساليب العمل وطرق الأداء في مختلف المستويات الإدارية.
- فوائد غير مباشرة (معنوية) : إن التحسينات مهمة وضرورية، إلا أنه توجد فوائد لا يمكن قياسها كمياً ويكون تأثيرها بطريقة غير مباشرة.

رابعاً: قيمة وجودة المعلومات

قيمة المعلومات تتحدد بمدى إمكانية استعمالها في الوقت الحالي أو توقع استعمالها في المستقبل وكفاءة وفعالية القرارات المتخذة بناء على تلك المعلومات، وبالتالي القيمة المضافة التي تحدثها على

⁶² سونيا محمد البكري، نظم المعلومات الإدارية - المفاهيم الأساسية - مرجع سابق ، ص12

⁶³ محمد نور برهان، غازي إبراهيم رحو، نظم المعلومات المحسوبة، دار المناهج عمان-الأردن، 1998، ص2

مستوى كل مراكز القرار وانعكاسها على مختلف نشاطات ووظائف المؤسسة، وعليه يتم التركيز على القيمة التفاضلية للمعلومات ويدخل في تحليل ذلك عامل التكلفة والمنفعة (التكلفة / العائد)، إلا أن تقدير تكلفة المعلومات يمكن أن يتم بدقة، لكن تحديد قيمة المنفعة لا يتم بنفس السهولة نظراً لتعدد الاستعمالات وإمكانيات إعادة الاستعمال مع تأثير استعمال تلك المعلومات على عدة مستويات⁶⁴.

إن المعلومات تستمد قيمتها من جودتها، وهناك ثلاثة عوامل تحدد درجة جودة المعلومات للمستخدم أو لمتخذ القرار وهي: منفعة المعلومات، درجة الرضى على المعلومات، درجة الأخطاء والتحيز في إنتاج ومعالجة ونقل البيانات والمعلومات، و للحصول على تلك المعلومات يتطلب ذلك تكلفة، وعند ما تزيد تكلفة الحصول على المعلومات عن قيمة هذه المعلومات فإنه يكون أمام بديلين:

1- زيادة قيمة المعلومات من خلال زيادة درجة صحتها أو من خلال زيادة المنافع المتحصل عليها من المعلومات.

2- تدنية التكلفة من خلال تخفيض درجة صحة المعلومات أو من خلال التقليل من المنافع المستمدة من هذه المعلومات.

إن قيمة المعلومات تمثل قيمة التغير في القرار واستعمالها في اختيار البدائل، ويتم حسابها بالفرق بين نتائج القرار الأول ونتائج القرار الثاني مطروحاً منها تكلفة الحصول على هذه المعلومات الإضافية التي أدت إلى تغيير القرار وبالتالي فإنه إذا لم تؤدي المعلومات الجديدة إلى تغيير القرار المتخذ سابقاً فإن قيمة هذه المعلومات تساوي الصفر⁶⁵.

3. أركان ومميزات نظام المعلومات المحاسبية

أولاً: الأركان الرئيسية لنظام المعلومات المحاسبية

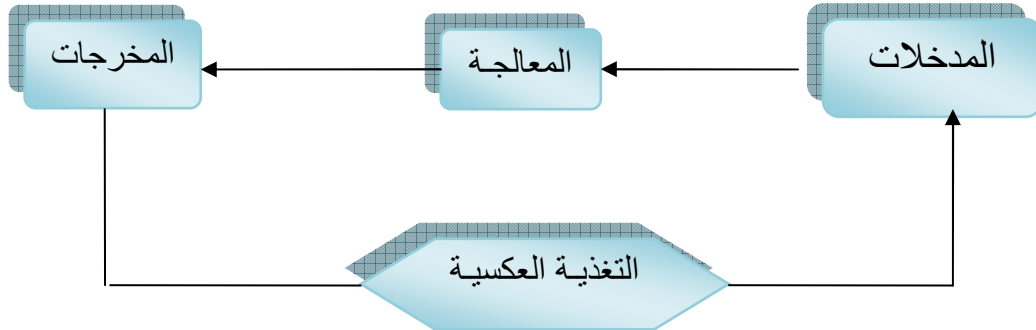
تتمثل الأركان التي يعتمد عليها نظام المعلومات المحاسبية على تلك التي يعتمد عليها أي نظام، إذ أن العملية تبدأ بإدخال بيانات، ثم معالجتها ثم ترتيبها وتبويبها وفي الأخير صياغتها على شكل يسمح للمسیر أو المستعمل الاستفادة منها، وهذا ما يطلق عليه تعبير المخرجات. والتغذية العكسية كما هو موضح في الشكل التالي:⁶⁶

⁶⁴ محمد الفيومي محمد، نظم المعلومات المحاسبية في المنشآت المالية -مدخل النظم، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1999، ص53.

⁶⁵ اسماعيل السيد، نظم المعلومات لاتخاذ القرارات الإدارية، المكتب العربي الحديث، مصر، ص111.

⁶⁶ د.عبد الرزاق محمد قاسم، نظم المعلومات المحاسبية مرجع سابق، بتصرف، ص19.

شكل رقم (2) : أركان نظام المعلومات المحاسبية



المصدر: د. عبد الرزاق محمد قاسم، نظم المعلومات المحاسبية، ص19

وقي ما يلي شرح مفصل لكل ركن من هذه الأركان :

1 - المدخلات : هي البيانات (أي الأرقام الخام) التي تعبر عن عمليات المبادلة المالية التي تحدث في المؤسسة، وتدخل هذه البيانات إلى النظام بواسطة المستندات والوثائق. وتتعدد الوثائق والمستندات التي تظهر في المؤسسة أثناء ممارستها للنشاطات الاقتصادية ، إذ أن معظم هذه النشاطات يتم إظهارها من خلال وثائق مكتوبة ، تشكل الدليل على أن الأحداث الاقتصادية قد تم وقوعها و بالتالي تشكل المستند الذي يقدم البيانات التي تستخدم في عملية التسجيل المحاسبي. ولا تتم هذه العملية الأخيرة إلا بالنسبة للعمليات الاقتصادية التي تكون قابلة للإثبات بواسطة واحد أو أكثر من هذه المستندات والوثائق، لذلك يتم حفظ هذه المستندات والوثائق في قسم المحاسبة لكونها تشكل الدليل الموضوعي على صدق المعلومات الواردة في القوائم المالية . لا يمكن حصر عدد الوثائق و المستندات التي تنشأ ضمن المؤسسة ، باعتبار أن هذه العملية مرتبطة بعدة عوامل تخص طبيعة النشاط والهيكل التنظيمي والنظام المالي والمحاسبي وجودة نظام الرقابة الداخلية . ورغم تعدد هذه الوثائق والمستندات إلا أنه يمكن ذكر أهمها:

- ⌞ الفاتورة : هي عبارة عن مستند أساسي لإثبات عمليات البيع والشراء ، وهي تحوي على مجموعة من البيانات الأساسية في عملية التسجيل المحاسبي.
- ⌞ أمر الشراء : يتم إعداد أمر الشراء على أساسي طلب الشراء المعد من قبل الهيئة التي تحتاج إلى المواد المراد شراؤها .ويحتوي أمر الشراء على البيانات الرئيسية الواردة في طلب الشراء بالإضافة إلى تحديد المورد الذي يتم الشراء منه ، والأسعار والكمية أو نوع الخدمة ...الخ.
- ⌞ مذكرة الإدخال إلى المخازن : هي عبارة عن مستند يعد من قبل أمين المخازن بالأصناف التي تم إدخالها إلى المخازن والكميات والأسعار .

⇨ بطاقة الوقت : تعد بطاقة لكل عامل يسجل عليها أوقات الحضور و الانصراف خلال الشهر ، كما يسجل فيها الأقسام التي عمل فيها والأعمال التي أنجزها... والهدف من هذه البطاقة هو تحديد الأجر ، بالإضافة إلى تمكين قسم المحاسبة التحليلية من توزيع هذه الأعباء بكل موضوعية على مختلف المنتجات التي قامت المؤسسة بإنتاجها.

⇨ مذكرة إخراج : وهي وثيقة تسمح بمعرفة نوع السلعة أو المادة التي استعملت أثناء عملية الإخراج وهي تحوي على عدة معلومات منها نوع السلعة أو المادة ، الكمية ، الجهة المستفيدة والسعر الذي يتم تحديده من طرف قسم المحاسبة التحليلية حسب الطريقة المعتمدة في المؤسسة.

2 . المعالجة : تتضمن إجراءات المعالجة ضمن نظم المعلومات المحاسبية تسجيل العمليات من واقع المستندات في دفتر اليومية ثم تتم عملية ترحيل المبالغ المسجلة في دفتر اليومية إلى الحسابات (أو ما يسمى بالدفتر الأستاذ) وأخيرا تجمع المبالغ في الحسابات وترصد تمهيدا لإعداد القوائم المالية .

3 . مخرجات أنظمة المعلومات المحاسبية :

من الأهداف الرئيسية لنظام المعلومات المحاسبية هو إنتاج المعلومات وتقديمها إلى المستخدمين داخل المؤسسة وخارجها ، وذلك لمساعدتهم في أداء مهامهم. وعلى هذا الأساس ، يجب أن يصمم النظام المحاسبي بصورة تمكن من إنتاج المعلومات التي تساعد على:

⇨ معرفة نتيجة نشاط المؤسسة (ربح أو خسارة) خلال فترة مالية معينة ، ويحمل هذه المعلومات تقرير يتمثل في حساب النتيجة أو حساب الأرباح والخسائر .

⇨ معرفة المركز المالي للمؤسسة في نهاية تلك الفترة ويحمل هذه المعلومات تقرير يسمى قائمة المركز المالي أو الميزانية.

⇨ معرفة التغيرات التي تحدث في المركز المالي خلال فترة مالية معينة ، ويحمل هذه المعلومات تقرير يعرف بقائمة التغيرات في المركز المالي ، و التي تسمى قائمة التدفقات النقدية.

4 . التغذية العكسية :

هي عملية قياس ردة فعل المستفيدين على عمل النظام، فقد يقوم النظام بأداء وظائفه كما هو مفترض عند تصميمه ، ولكن بعض المعلومات التي يقدمها لا تلائم حاجات المستخدمين ، عندئذ يقوم المستخدمون بطلب إحداث تغييرات في النظام ، هذه الطلبات يطلق عليها التغذية العكسية. وبالتالي تهدف التغذية العكسية إلى توفير أداة إرشادية لأنشطة النظام ، وتعمل على تقويم نتائج عمل النظام وتصحيح الأهداف إذا كانت هناك عيوب في أهداف النظام .⁶⁷

⁶⁷ د.عبد الرزاق محمد قاسم، نظم المعلومات المحاسبية ،مرجع سابق ،،ص16

ثانيا : مميزات نظام المعلومات المحاسبية

من المميزات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبية هي معالجة المعلومات الداخلية ثم تحويلها ونقلها إلى محيط المؤسسة. ومن هنا كان من الضروري أن يتميز هذا النظام الفرعي بمميزات أساسية هي:

1. نظام مزدوج للمحاسبة العامة والتحليلية : يعتمد النظام المحاسبي في أغلبية الدول على المحاسبة العامة التي يجعل منها القانون المحاسبة الرسمية والإجبارية بما يمكن أن تقدمه من دلائل على المتابعة الدقيقة لكل التدفقات الحقيقية النقدية التي تحدث في المؤسسة . ولا كن هذا لا يمنع المؤسسة من تبني نظام محاسبة التكاليف الذي في غالب الأحيان ما يكون اختياريا . يتم تنظيم المحاسبة التحليلية حسب الأهداف الداخلية ومميزات كل مؤسسة. وبما أن المحاسبة التحليلية تستمد معلوماتها في غالب الأحيان من المحاسبة العامة ، فيمكن إذن إدماجها في هذه الأخيرة أو تنظيمها بشكل مستقل .
2. التنظيم المقنن لنظام المحاسبة العامة : يخضع النظام المحاسبي إلى مجموعة من القوانين التي تحكمه و إلى مجموعة من القواعد التي تنظمه وتجعل منه نظاما قادرا على تقديم وثائق تتمتع بالدقة والثقة ، خاصة ما يتعلق بالمحاسبة العامة .

المطلب الثاني : مفهوم وخصائص النظام المحاسبي في المصارف الإسلامية

1. مفهوم النظام المحاسبي في المصارف الإسلامية

كلمة المحاسبة مأخوذة من (حاسبه) محاسبة و حسابا أى: ناقشه الحساب وجاهزه. والحساب: العدّو الكثير الكافي⁶⁸. والحساب: معروف، وهو مصدر المحاسبة: حاسَبْتُهُ مُحَاسِبَةً و حِسَاباً. ولقد جاءت كلمة محاسبة مرادفة لكلمة حساب وتعنى العد والإحصاء ، وأساس ذلك قوله تعالى : " لتبتغوا فضلاً من ربكم ولتعلموا عدد السنين والحساب " (الإسراء : 12) ، ولقد وردت كلمة حاسب الأموال في القرآن بأنه الشخص الذي يتولى الرقابة والمحافظة على الأموال ، وأساس ذلك قول الله تبارك وتعالى : "وكفى بالله حسيباً " (النساء : 6) ، وقوله تبارك وتعالى : " إن الله كان على كل شيء حسيباً " (النساء : 86) . وأما كلمة محاسبة في اللغة العربية والتي يقابلها باللغة الإنكليزية Accounting أو comptabilité بالغة الفرنسية فإنه يقصد بها عملية الإثبات في الدفاتر وذلك بالأرقام والكلمات

⁶⁸ إبراهيم مصطفى، وأحمد الزيات، وحامد عبد القادر، و محمد النجار؛ المعجم الوسيط، (طبع وتحقيق: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط2، 1965م)، 1/171.

للمعاملات والتصرفات والقرارات التي تَمَّت. بينما كلمة يُحاسب تعني المساءلة الحالية أو المستقبلية أو كلاهما لتصرف أو سلوك رقمي⁶⁹،

ولعل أشمل التعريفات للمحاسبة هو تعريف الدكتور عمر عبد الله زيد من العلماء المعاصرين في مجال المحاسبة، فإنه عرف المحاسبة بأنها: "عملية منتظمة تتعلق بتسجيل المعاملات والتصرفات والقرارات المشروعة ومبالغها في السجلات المعتمدة، وقياس النتائج المالية المترتبة على تلك المعاملات والتصرفات والقرارات للمساعدة في ترشيد القرارات"⁷⁰.

ويمكننا تعريف المحاسبة الإسلامية أو علم المحاسبة في الإسلام بأنه "مجموعة القواعد والمبادئ المستخدمة في جمع وتصنيف وتحليل وتسجيل العمليات المالية من أجل قياس نتائج أعمال المشروعات الاقتصادية وإعداد البيانات المالية وعرضها وفق أحكام الشريعة الإسلامية"⁷¹.

وبالنظر إلى تاريخ المحاسبة عند غير المسلمين، نرى أن معظم الكتاب يركزون حول فترتين: الأولى هي الفترة السابقة على قيام الدولة الإسلامية، الثانية وهي الفترة التي تبدأ مع نهاية القرن الخامس عشر بظهور كتاب "لوكا باتشيليو" LocaPatcilio، والذي أفرد فيه فصلا عن المحاسبة. وهم بذلك يهملون الفترة منذ بزوغ الإسلام وحتى عام 1494م وهو العام الذي فيه نشر Patcilio كتابه. وربما سبب هذا الإهمال ناتج عن جهلهم بالإسلام ومتطلباته من ناحية، وباللغة العربية من ناحية أخرى⁷².

ويعتبر Patcilio - حسبما يقول غير المسلمين - أول كاتب إيطالي تكلم عن القيد المزدوج وجعله كنظام أو وسيلة من سائل القيد المحاسبي. ولعل المقصود به هو التفرقة بين المحاسبة ككل وطريقة إثبات أطراف المعاملة كوسيلة من وسائل القيد المحاسبي. حيث إنه أشار إلى أن المحاسبة قد نشأت في ايطالية كنتيجة للعمل التجاري هناك والذي كان متطورا في ذلك الوقت. ويقترح الدكتور عمر عبد الله زيد تسمية هذه الطريقة باسم: "طريقة إثبات أطراف المعاملة" بدلا من "القيد المزدوج" بحيث تعني الإثبات بالمدىونية و الدائنية لأطراف المعاملة الواحدة، وهذا ما تقصده أيضا التسمية المعروفة باسم القيد المزدوج⁷³.

ومما يفتد زعم الغربيين بأن أول كتاب تم تأليفه عن طريقة إثبات أطراف المعاملة (القيد المزدوج) هو كتاب Lucas. Pacioli؛ وجود كتاب مخطوط يعود لعام 765هـ / 1363م تقريبا وقد كتبه المؤلف

⁶⁹ عمر عبد الله زيد؛ المحاسبة المالية في المجتمع الإسلامي، عمان: دار اليازوري، الطبعة الأولى 1416هـ / 1995م، ص89.

⁷⁰ المحاسبة المالية في المجتمع الإسلامي، مرجع سابق، ص90.

⁷¹ د/ حسين محمد سمحان و د/ موسى عمر مبارك؛ محاسبة المصارف الإسلامية في ضوء المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، طبعة دار المسيرة، الطبعة الأولى 2009م / 1429هـ، ص19.

⁷² المحاسبة المالية في المجتمع الإسلامي، مرجع سابق، ص19، 20. بتصرف يسير.

⁷³ المحاسبة المالية في المجتمع الإسلامي، مرجع سابق، ص21، 22.

المسلم: عبد الله بن محمد بن كاية المازندراني بعنوان: "رسالة فلكية كتاب السياقات"⁷⁴. استخدم المؤلف رحمه الله في كتابته لهذا الكتاب الأحرف العربية، ولكن أحياناً باللغة العربية، وأحياناً أخرى بالفارسية، كما استخدم في بعض الأحيان بعض الكلمات التركية التي كانت سائدة في ظل الدولة العثمانية. لقد تمت كتابة هذا الكتاب قبل حوالي 131 عاماً من ظهور كتاب Patcilio مما يدل بطلان ما ذهبوا إليه في أبحاثهم. وبالتالي فإن التدوين الذي جاء به Patcilio قد سبقه تطورات محاسبية أساسية من قبل علماء المسلمين لا يمكن تجاهلها.

أما النظام المحاسبي يعرف على أنه (إطار عام يتكون من مجموعة من العناصر المترابطة) وهي الدورات المستندية و الدفاتر و السجلات و دليل الحسابات و القوائم و التقارير المالية ، و التي تعمل سوياً طبقاً لأسس محاسبة المصرف الإسلامي ، و باستخدام مجموعة من الأساليب و الطرق ، وذلك لإخراج معلومات محاسبية لتساعد في تحقيق مقاصد مختلفة⁷⁵ و النظام المحاسبي للبنوك الإسلامية يكون مستتباً من قواعد الفكر المحاسبي ، و عند قيام المسؤولين بتصميم نظام محاسبي يجب مراعاة ملائمة لطبيعة أنشطة البنك ، و كذلك سهولته في عرض و تفسير المعلومات للمتعاملين ، و أن يمتاز بالاقتصاد في تشغيله.

أولاً: ماهية المحاسبة و النظام المحاسبي في المصارف الإسلامية .

1. مفهوم المحاسبة في المصارف الإسلامية :

المحاسبة في الفكر الإسلامي لها مفهومها وخصائصها التي تعكس القيم العقائدية والأخلاقية والسلوكية للمجتمع المسلم ، كما أنها كذلك متطورة في أساليبها وإجراءاتها لتأخذ بأساليب التقنية الحديثة ، لأن الحكمة ضالة المؤمن أينما وجدها فهو أولى الناس بها .

وتعتمد محاسبة المصارف الإسلامية على الفكر المحاسبي الإسلامي من حيث المفهوم والخصائص والأسس ، أما الأساليب والإجراءات فقد تتكيف حسب طبيعة أنشطة تلك المصارف وأحجامها والبيئة التي تعمل فيها . و يمكن تعريف المحاسبة في البنوك على أنها " تطبيق لمفهوم و أسس المحاسبة في الإسلام في مجال الأنشطة المختلفة التي يقوم بها المصرف الإسلامي ، بهدف تقديم معلومات و إرشادات و توجيهات تساعد في إبداء الرأي⁷⁶ و اتخاذ القرارات التي تساعد في تحقيق مقاصد

⁷⁴ الكتاب مودع لدى مكتبة السلطان سليمان القانوني في إسطنبول، بتركيا، ومسجل بقسم المخطوطات تحت رقم 2756، وموضوعه: المحاسبة والنظم المحاسبية في الدولة الإسلامية.

⁷⁵ حسين حسين شحاتة : محاسبة المصارف الإسلامية ، 1992 ، ص52

⁷⁶ حسين حسين شحاتة : محاسبة المصارف الإسلامية ، 1992 ، ص: 29

المصارف الإسلامية حيث أن مجال تطبيقها يشمل العمليات المالية وكذلك تعمل على تحقيق و تدقيق و تسجيل العمليات بشكل يسمح للغير بالإطلاع على السجلات داخل المنشأة .

2. مفهوم النظام المحاسبي في المصارف الإسلامية :

يعرف النظام على أنه "شبكة من الإجراءات المترابطة تعد حسب خطة متكاملة لإنجاز النشاط الرئيسي للمنشأة"⁷⁷ أما النظام المحاسبي يعرف على أنه " إطار عام يتكون من مجموعة من العناصر المترابطة (وهي الدورات المستندية و الدفاتر و السجلات و دليل الحسابات و القوائم و التقارير المالية)، والتي تعمل سوياً طبقاً لأسس محاسبة المصرف الإسلامي ، و باستخدام مجموعة من الأساليب و الطرق ، وذلك لإخراج معلومات محاسبية لتساعد في تحقيق مقاصد مختلفة"⁷⁸ .

و النظام المحاسبي للبنوك الإسلامية يكون مستتباً من قواعد الفكر المحاسبي ، و عند قيام المسؤولين بتصميم نظام محاسبي يجب مراعاة ملائمة لطبيعة أنشطة البنك ، و كذلك سهولته في عرض و تفسير المعلومات للمتعاملين ، و أن يمتاز بالاقتصاد في تشغيله .

ثانياً : محاسبة المصارف الإسلامية .

يقصد بمحاسبة المصارف الإسلامية ، تطبيق مفهوم وأسس المحاسبة في الفكر الإسلامي في مجال الأنشطة المختلفة التي يقوم بها المصرف الإسلامي بهدف تقديم معلومات وإرشادات وتوجيهات تساعد في إبداء الرأي واتخاذ القرارات التي تساعد في تحقيق مقاصد المصارف الإسلامية .

ويتضمن هذا المفهوم المعالم الأساسية لمحاسبة المصارف الإسلامية والتي تتمثل في الآتي⁷⁹ :

1 . تعتبر محاسبة المصارف الإسلامية تطبيقاً لمفهوم وأسس الفكر المحاسبي الإسلامي ، وليست علماً مستقلاً بذاته ، ومن ثم تلتزم بأسسه المستنبطة من مصادر الشريعة الإسلامية ، وهذا ما يمثل إطارها الفكري .

2 . يشمل نطاق محاسبة المصارف الإسلامية المعاملات والتصرفات المالية والمعنوية التي تقوم بها المصارف الإسلامية خلال الفترة الزمنية المطلوبة.

⁷⁷ محمد شوقي بشادي : المحاسبة و نظم المعلومات ، دار الفكر العربي القاهرة ، 1987 ، ص: 36

⁷⁸ حسين حسين شحاتة : محاسبة المصارف الإسلامية ، مرجع سابق ، ص : 52

⁷⁹ د.حسين حسين شحاتة، طبيعة وأسس ومعايير محاسبة المصارف الإسلامية ، دورة أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، ص 6

3 . تتمثل عمليات محاسبة المصارف الإسلامية في تحقيق وتدقيق وتسجيل وتحليل وقياس المعاملات والتصرفات التي تقوم بها تلك المصارف وتقديم معلومات وإيضاحات وإرشادات إلى الإدارة والغير لتساعد في اتخاذ القرارات .

4 . يستخدم المحاسب في المصرف الإسلامي مجموعة من الأساليب والوسائل والأدوات المحاسبية التي تساعده في أداء مهامه والتي تتسم بالمرونة لتناسب مع كل العمليات المالية ، ما دامت لا تتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ، لأن الأصل في المعاملات الإباحة ، إلا ما تتعارض مع نص صريح من القرآن والسنة .

5 . تهدف محاسبة المصارف الإسلامية إلى تقديم معلومات تساعد من يعنيه الأمر في المسائلة والمناقشة وتقويم الأداء واتخاذ القرارات المختلفة الرشيدة لتحقيق مقاصد المصارف الإسلامية.

II. خصائص النظام المحاسبي في المصارف الإسلامية

يعتقد كثير من المحاسبين المعاصرين ممن يعملون في البنوك التقليدية أو ممن يعملون في المجال الأكاديمي في المعاهد والجامعات أنه لا فرق بين المحاسبة في المصارف الإسلامية والمحاسبة في البنوك التقليدية وفقاً للفكر الوضعي ، ونحن نلتزم لهم العذر في ذلك لأن علماءنا عجزوا عن تفهيمنا الإسلام على نحو صحيح ، لقد تعلمنا الإسلام في المدارس على أنه عبادات فقط . ولذلك أصبح غريباً على أسماعنا الآن ما يدرس ويبحث في مجال المحاسبة في الإسلام وتطبيقاتها في الواقع العملي ، بل إن بعضنا ليندهش وبصير الأمر بالنسبة له وكأنه اكتشاف في مجال الفكر المحاسبي ، عندما يسمع عن المحاسبة والمراجعة والرقابة في الإسلام ، ونستطيع أن نوضح كيف تختلف ذاتية المحاسبة في المصارف الإسلامية عن محاسبة البنوك التقليدية وذلك على النحو التالي:

أولاً : تستمد محاسبة المصارف الإسلامية أسسها الأصولية الرئيسية من القرآن والسنة النبوية الشريفة ومن القواعد الفقهية وليس من الفكر الوضعي كما هو الحال في محاسبة البنوك التقليدية ، ولذلك تتسم هذه القواعد بالثبات والموضوعية وعدم قابليتها للتغير ، ولذلك فهي صالحة لكل زمان ومكان : " ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير " (الملك : 14) ، وتأسساً على ذلك لا يجوز لأي محاسب أن يهمل أي أساس محاسبي مستتب من القرآن والسنة ، وينحصر مجال الاجتهاد في الطرق والأساليب والإجراءات المحاسبية والتي ربما تتشابه مع المطبق في البنوك التقليدية .

ثانياً : تركز محاسبة المصارف الإسلامية على العقيدة القوية والإيمان الراسخ بالله ربا وبالإسلام ديناً وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبياً ورسولاً ، وعلى المحاسب الذي يقوم بعمليات المحاسبة المختلفة أن يدرك تماماً بأن المال الذي يحاسب عليه مال الله ، وقد أمره الله أن يسجل حركته من دخل وصرف في ضوء شرع الله عز وجل ، كما يؤمن بأن الله سوف يحاسبه يوم القيامة عن مدى قيامه بهذا على الوجه الأكمل .. كما يعتقد بأن الله يراقبه في عمله وعن المعلومات التي يقدمها لمن يهمله الأمر .

ومن ناحية أخرى يجب أن يكون المحاسب ملماً بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية مؤمناً بها حتى يكون قادراً على نشر القيم الإيمانية وأن يكون ملتزماً بذلك قولاً وعملاً لا يخشى في الحق لومة لائم ، وهذا الأمر لا يكون أساسياً في محاسبة البنوك التقليدية .

ثالثاً : ترتكز محاسبة المصارف الإسلامية على القيم الأخلاقية ، فيجب أن يتصف المحاسب الذي يتولى القيام بالعمليات المحاسبية في المصرف الإسلامي بالأمانة والصدق والحيدة والعدل والكفاءة وغير ذلك من الأخلاق ، حتى يطمئن كل من المستخلف على المال ومن يتعاملون معه إلى سلامة ودقة المعلومات التي يقدمها لهم.

ومن ناحية أخرى يجب عند اختيار المحاسب في المصرف الإسلامي أن يؤخذ في الاعتبار هذه الأخلاقيات وهذه الخاصية قد تكون موجودة في محاسبة البنوك التقليدية ولكن من واقع الالتزام المهني وليس التعبدية .

رابعاً : تأسيساً على الخصائص السابقة تتعلق محاسبة المصارف الإسلامية بالعمليات المالية المشروعة، فأى عملية غير مشروعة ليس لها مجال في المصرف الإسلامي ، ويجب على المحاسب أن يعد بها تقريراً يقدم إلى المسؤولين حتى يسأل المسئول عن هذه العملية حتى يمكن تقاؤها في المستقبل ، وهذه الخاصية منطلقة من قاعدة أن مجالات المعاملات في الإسلام تتعلق بالحلال و بالطيبات وتتجنب الحرام والخبائث ، أما المحاسبة في البنوك التقليدية فهي تتعلق بالحلال والحرام وبالطيب والخبث .

خامساً : يعتبر المحاسب مسئولاً مع أجهزة الرقابة الأخرى أمام المجتمع والأمة الإسلامية عن مدى التزام المصرف الإسلامي بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بجانب المعاملات ، وعليه يجب أن يتضمن تقريره . سواء في ذلك المقدم للمستويات الإدارية أو الجهات الخارجية المعنية . معلومات عن المخالفات الشرعية وأسبابها والتناقضات بين الشريعة والتطبيق العملي إن وجدت ، وهذا الأمر غير وارد على الإطلاق في البنوك التقليدية حيث تطبق القوانين الوضعية .

سادساً : يعتبر المحاسب في المصارف الإسلامية أيضاً مسئولاً أمام المجتمع والأمة الإسلامية عن مدى تحقيق المصرف الإسلامي للأهداف الاجتماعية وهذا ما يطلق عليه اصطلاحاً المسؤولية الاجتماعية ، وعليه أن يعد تقارير محاسبية تتضمن معلومات عن تقويم المصرف الإسلامي في ذلك وأسبابه وأسس علاج القصور وتنمية الإيجابيات وهذا الاتجاه ظهر حديثاً في علم المحاسبة في البنوك التقليدية .

سابعاً : يهتم المحاسب في المصرف الإسلامي بالنواحي السلوكية للعنصر البشري العامل فيه ويعنى ذلك أن يؤخذ في الاعتبار عند تصميم النظم المحاسبية ووضع مؤشرات تقويم الأداء تحفيز العنصر البشري مادياً ومعنوياً ، وإن كان ذلك ليس من اختصاص المحاسب وحده ، وما يجب أن نركز عليه في هذا المقام هو دور المعلومات المحاسبية في تنمية الحوافز ورفع الروح المعنوية للعاملين في المصرف الإسلامي ودفعهم نحو الابتكار والإبداع وزيادة الإنتاجية وإبعادهم عن السلبية و الإتكالية والانعزالية ، وهذا الأمر يعتبر جديداً في مجال المحاسبة في البنوك التقليدية .

هذه هي الملامح التي تتميز بها محاسبة المصارف الإسلامية عن المحاسبة في البنوك التقليدية فهي محاسبة ترتكز على القيم الإيمانية والأخلاق الفاضلة والمسؤولية الاجتماعية والاقتصادية ، وتتسم أسسها الرئيسية الأصولية بالثبات والاستقرار ، ويحكم طرقها وأساليبها وإجراءاتها مبدأ المرونة والمعاصرة حسب مقتضيات المكان والزمان . وعلى النقيض مما سبق نجد أن محاسبة البنوك التقليدية تبدأ من منطلقات وضعية مادية وتهدف إلى تحقيقها بصرف النظر عن توافقها أو تعارضها مع القيم والمثل والأخلاق ومبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية .

المطلب الثالث : أغراض (أهداف) النظام المحاسبي في المصارف الإسلامية

تهدف محاسبة المصارف الإسلامية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من أهمها ما يلي :

- 1 . المساهمة في المحافظة على الأموال سواء أكانت أموال المساهمين أو أموال أصحاب الحسابات الاستثمارية ، فالمحاسبون هم حفظة الأموال ، ولتحقيق ذلك يجب الالتزام الكامل بأسس الفكر المحاسبي الإسلامي من ناحية ، كما يجب أن تُصمم النظم وتختار الأساليب والطرق المحاسبية التي تساعد في منع حدوث السرقة والابتزاز والتبذير والإسراف والتبذير ، وذلك باعتبار أن المحافظة على الأموال ضرورة شرعية ، ولأن المال ملك لله عز وجل ونحن مستخلفون فيه ومساءلون عنه يوم القيامة .

2 . المساعدة في تنمية الأموال عن طريق تشغيلها في مجال الحلال والطيبات ، حيث يساعد التنظيم المحاسبي بتزويد إدارة المصرف الإسلامي بالمعلومات عن عوائد الاستثمارات وتقييمها طبقاً لمعايير الاستثمار الإسلامي ، وذلك لتجنب اكتناز الأموال أو حبسها عن التداول بدون ضرورة شرعية أو قانونية ، ولقد حث الإسلام على استثمار المال وتنميته واعتبار ذلك عبادة لله سبحانه وتعالى المالك الحقيقي للمال .

3 . تساعد المحاسبة في تبيان الحقوق والالتزامات وذلك لمعرفة المديونية والدائنية في أي لحظة من الزمن ، ويعتبر ذلك ضرورة شرعية لأهمية ذلك في حساب الزكاة وغير ذلك من الحقوق والفرائض المالية الإسلامية ، وحتى لا يتبادر إلى كل صاحب حق الشك ، وهذا ورد واضحاً في قول الله تبارك وتعالى : " ذلك أدنى ألا ترتابوا " (البقرة : 282) .

4 . قياس نتيجة النشاط الإجمالي والأنشطة الفرعية خلال فترة زمنية معينة : (شهر/ربع سنة/سنة) من ربح أو خسارة وذلك طبقاً لأسس القياس في الفكر المحاسبي الإسلامي وذلك لتحديد العائد على أصحاب الحسابات الاستثمارية ولتحفيز العنصر البشري مادياً ومعنوياً بالعدل .

5 . توزيع نتائج الأنشطة في المصرف الإسلامي بين أصحاب الحسابات الاستثمارية وبين المصرف ذاته: طبقاً للعقود الإسلامية التي تحدد نصيب كل طرف باعتبار أن أنشطة المصرف الإسلامي يحكمها مجموعة من العقود المبرمة في ضوء أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ومنها العقود بين أصحاب حسابات الاستثمار وبين المصرف ومن ناحية ، وبين المصرف ورجال الأعمال من ناحية أخرى ، وأي خطأ في عملية التوزيع يعتبر مخالفة شرعية .

6 . تبيان المركز المالي للمصرف الإسلامي على فترات دورية قصيرة ليوضح أداء إدارة المصرف في تشغيل أموال المسلمين (استخدامات الأموال) وتحقيق التنمية والتطور إلى الأفضل ، وهذا حق شرعي لأصحاب هذه الأموال بصفة خاصة وللمسلمين بصفة عامة باعتبار المصرف الإسلامي مؤسسة مالية إسلامية وعليه مسؤولية اجتماعية كما أنه تجربة لتطبيق مفاهيم وقواعد الاقتصاد الإسلامي في مجال المصارف والأموال ، وهذا يساعد في مجال الدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في كافة نواحي الحياة .

7 . حساب مقدار زكاة المال لكل من أصحاب الحسابات الاستثمارية وكذلك للمساهمين وضبط أسس توزيعها طبقاً لقواعد فقه الزكاة ، وحسبما هو وارد بالقانون النظامي للمصرف الإسلامي ، ويتطلب ذلك أن يكون هناك تنظيمًا محاسبيًا مستقلاً لصندوق يخضع للتدقيق والرقابة الشرعية والمالية .

8 . تزويد هيئات التحكيم الإسلامي : المسؤولية عن التحكيم في الخلاف بين المتعاملين مع المصرف الإسلامي بالبيانات والمعلومات المساعدة في أداء مهامها بالعدل ، ولقد أشار الله إلى ذلك المقصد في آية الكتابة حيث قال عز وجل : " ... ولا يَأْبُ الشُّهَادَةُ إِذَا مَا دَعُوا ، ولا تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَى أَجَلِهِ ذَلِكَمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَى أَلَّا تَرْتَابُوا " (البقرة : 282) .

9 . تزويد هيئة الرقابة الشرعية بالبيانات والمعلومات اللازمة للاطمئنان عن مدى التزام المصرف الإسلامي بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ، وكذلك في وضع تصور لبعض المعاملات المستحدثة تمهيداً لدراسة التكيف الشرعي لها ، ومن ثم يلزم أن يكون هناك تعاوناً كاملاً بين المحاسب في المصرف الإسلامي وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية والمراقب الشرعي .

10 . تزويد أجهزة الرقابة الخارجية والمعنيين بأمر المصارف الإسلامية بالبيانات والمعلومات التي تساعد في أداء عملية الرقابة للقوانين والتعليمات والسياسات والنظم المعمول بها ، ومن بين هذه الأجهزة الخارجية : المنظمات والهيئات والجمعيات الإسلامية وكذلك البنك المركزي ومجلس المصارف الإسلامية ، وذلك للاطمئنان من تحقيق مقاصد المصرف الإسلامي الاجتماعية والاقتصادية .

هذه الأغراض السابقة يجب أن تكون في ذهن المحاسبين في المصرف الإسلامي وتعتبر الأساس لتقويم أداء التنظيم المحاسبي فيه ، وأساساً لوضع أسس معايير المحاسبة والتي سوف نتعرض لها في المباحث التالية .

ولقد أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المعيار رقم (1) ، أوضحت في الفقرة السادسة منه أهداف المحاسبة المالية في المصارف الإسلامية على النحو التالي⁸⁰ :

1 . تحديد حقوق والتزامات كافة الأطراف ذات العلاقة بما في ذلك الحقوق المترتبة على العمليات والأنشطة غير المكتملة بمقتضى أحكام الشريعة الإسلامية ، ومقاصدها من مفاهيم العدل والإحسان والالتزام بأخلاقيات التعامل الإسلامي .

2 . الإسهام في توفير الحماية لموجودات وحقوق المصارف الإسلامية وحقوق الأطراف المختلفة مثل أصحاب الحسابات الاستثمارية .

3 . الإسهام في رفع الكفاية الإدارية والإنتاجية وتشجيع الالتزام بالسياسات والأهداف الموضوعة وتشجيع الالتزام بالشريعة الإسلامية في جميع الأنشطة والعمليات والمعاملات .

⁸⁰ معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية ، 2000م .

4 . تقديم معلومات مفيدة من خلال التقارير المالية لمستخدمي هذه التقارير بما يمكنهم من اتخاذ قراراتهم المشروعة في تعاملهم مع المصارف.

المبحث الثالث : أسس ومعايير النظام المحاسبي في المصارف الإسلامية

تمهيد

يحكم المحاسبة في أنشطة المصارف الإسلامية مجموعة من الأسس (المبادئ) والتي تمثل المرشد والموجه للمحاسب في عمله ، كما تعتبر أداة قياس كفاءة الأداء المحاسبي في إخراج المعلومات الدقيقة والموثوقة للإدارة وغيرها لتساعد في أداء مهامها ، ويقصد بالأسس المحاسبية في الفكر الإسلامي بأنها مجموعة من القواعد الثابتة المستقرة والمستتبطة من مصادر الشريعة الإسلامية ، أو التي جرى العرف على تطبيقها ولا تتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ، والتي يلتزم بها المحاسب عند تنفيذ عمليات المحاسبة (من إثبات وقياس وتوصيل وتبيان وتحفيز ونحو ذلك) ، كما تعتبر المعيار لتقويم الأداء المحاسبي وتطويره إلى الأحسن ، كما تساعد في فهم وتفسير الوقائع التي تمت من الناحية المحاسبية وطبقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية .

وتنقسم أسس محاسبة المصارف الإسلامية إلى مجموعتين من الأسس :

أسس كلية عامة، وأسس فرعية خاصة بكل مجموعة متجانسة من أنشطة المصرف الإسلامي.

المطلب الأول: الأسس المحاسبية الكلية في الفكر المحاسبي الإسلامي⁸¹:

لقد بذلت جهود من قبل فقهاء الفكر المحاسبي الإسلامي في استنباط الأسس المحاسبية الكلية وتطبيقاتها المختلفة في المؤسسات الاقتصادية والمالية الإسلامية ، كما نظمت مؤتمرات وندوات وحلقات نقاشية لهذا الغرض ، وفي الآونة الأخيرة أنشأت هيئة لوضع معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومازالت تعمل والجهود مستمرة ، ولقد صدر عنها المعيار رقم (1)⁸² والذي تناول مفاهيم وأسس وفروض محاسبة المؤسسات المالية الإسلامية .

وسوف نعرض في هذه المطلب أهم الأسس المحاسبية الملزمة للمصارف الإسلامية في ضوء ما أسفرت عنه الدراسات والبحوث ، مع التركيز على الأسس الآتية :

1. أساس استقلال الذمة المالية : ويقصد به أنه عند المحاسبة على عمليات المصرف الإسلامي يعامل على أنه شخصية معنوية مستقلة في ضوء طبيعة ملكيته سواء كانت في صورة شركة أو هيئة أو جمعية تعاونية وذلك مستقلاً عن إدارته القائمة بالأعمال التنفيذية .

⁸¹ د.حسين حسين شحاتة ، طبيعة وأسس ومعايير محاسبة المصارف الإسلامية ، بدون تاريخ ، ص13

⁸² معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، 1999، ص 30

كما يتم الفصل بين ذمة أصحاب حسابات الاستثمار (المستثمرين) وملاك المصرف الإسلامي (المساهمين) وبين من يتعاملون مع المصرف الإسلامي (العملاء) وذلك عند حساب حقوق كل منهم وما عليه من التزامات وفقاً للعقود الشرعية.

ولقد أخذ الفقه الإسلامي بأساس الشخصية المعنوية المستقلة وطبقه في مجالات عديدة مثل دور العبادة ، والوقف ، ودور بيت المال ، والشركات ، والولاية على أموال القصر ، دور العلم ، ومؤسسات الوقف والأرصاء .

وهذا الأساس من ضروريات المعاملات المالية ويتفق مع الفطرة والمنطق وهو من الأمور التجريدية، ولذلك اتفق الفكر المحاسبي التقليدي مع الفكر المحاسبي الإسلامي فيه ، مع الأخذ في الاعتبار فضل السبق للإسلام في هذا الشأن .

وتأسيساً على هذا الأساس تبرم العقود والاتفاقيات بين المصرف الإسلامي كشخصية معنوية ويمثله فيها رئيس مجلس الإدارة أو من ينوب عنه ، ويلتزم المصرف بهذه العقود من حيث الحقوق والالتزامات ، كما يقوم المحاسب في المصرف الإسلامي بالمحاسبة عن معاملات المصرف وبيان حقوقه والتزاماته الناجمة عن تلك المعاملات كشخصية معنوية مستقلة عن إدارته ، كما يعد حساباته الختامية والميزانية باسمه .

2. أساس الحولية : يعتبر الحول مدة زمنية لحدوث النماء في الفكر المحاسبي الإسلامي ، وأساساً لحساب معظم أنواع الزكوات .

ولقد طبق فقهاء المسلمين أساس الحولية في مجال إعداد الحسابات الختامية للشركات والمنشآت الفردية لغرض حساب الزكاة والخروج والانضمام ، كما طبقت في الدواوين الحكومية لمعرفة المركز المالي والفائض أو العجز في موازنة الدولة ، كما استخدم أساساً لتقدير الدخل والخارج للولايات الإسلامية .

وكانت الفترة المالية تحدد على أساس السنة الهجرية في معظم الأحيان ، فعن إبراهيم بن سعيد عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد قال سمعت عثمان بن عفان يقول : " هَذَا شَهْرُ زَكَاتِكُمْ ، فَمَنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ فَلْيُؤَدِّهِ ، حَتَّى تَخْرُجُوا زَكَاةَ أَمْوَالِكُمْ ، وَمَنْ لَمْ تَكُنْ عِنْدَهُ لَمْ تُطْلَبْ مِنْهُ ، حَتَّى يَأْتِيَ بِهَا تَطَوُّعًا ، وَمَنْ أَخَذَ مِنْهُ حَتَّى يَأْتِيَ هَذَا الشَّهْرُ مِنْ قَابِلٍ ، " قَالَ إِبْرَاهِيمُ : أَرَاهُ يَعْنِي شَهْرَ رَمَضَانَ ⁸³

⁸³ أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي ، دار الفكر . - بيروت ، رقم الحديث: 909

ويقول أبو عبيد بن سلام قد جاءنا في بعض الأثر أن هذا الشهر الذي أراده عثمان هو المحرم ، ولعل وجه هذا أن الشهر هو رأس السنة الهجرية ⁽⁸⁴⁾ ، ويطلق على أساس الحولية في الفكر المحاسبي التقليدي مبدأ السنة المالية وبذلك لا يوجد اختلاف بين الفكر المحاسبي الإسلامي والفكر المحاسبي الوضعي في هذا الأساس .

وتطبق المصارف الإسلامية أساس الحولية ، ولكن بعضها يسير على التقويم الهجري والآخر يسير على التقويم الميلادي ، وليس في هذا مخالفة شرعية والأولى أن تسير جميعها على أساس الحول الهجري حتى يمكن المقارنة وإعداد الحسابات الجامعة لها جميعاً .

وتقوم بعض المصارف الإسلامية بإعداد مراكز مالية على فترات شهرية ربع سنوية لإجراء توزيعات مؤقتة وليس في هذا مخالفة شرعية على أن تتم التسوية النهائية في نهاية الحول.

3. استمرارية النشاط : يقضى هذا الأساس بأن ينظر إلى المشروع إلى أنه مستمر في نشاطه وأن التصفية أمر غير عادي في حياته حيث أن الحياة مستمرة وأن الإنسان قان وأن الله سوف يرث الأرض ومن عليها ، ولذلك يؤمن الفرد بأن أولاده من بعده أو إخوانه سيقومون بمتابعة النشاط إذا مات ، كما يؤمن كذلك بأن المال ملك لله سبحانه وتعالى ، وأساس ذلك من القرآن الكريم قوله تبارك وتعالى : " آمنوا بالله ورسوله وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه " (الحديد : 7) .

ولضمان استمرار المشروع في نشاطه وتجنبيه الأخطار في المستقبل حث رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاقتصاد في النفقات والاحتياط للمستقبل فقال : " رحم الله امرءاً اكتسب طيباً وأنفق قصداً وقدم فضلاً ليوم فقره وحاجته " (عن عبادة بن الصامت) ، كما قال الإمام على رضي الله عنه : " أعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً وأعمل لأخرك كأنك تموت غداً " .

ولقد طبق أساس الاستمرارية في الأنشطة الاقتصادية عند تحديد وقياس الأرباح وتقويم العروض لأغراض زكاة المال وكذلك في شركات المضاربة المستمرة ، والتي لم تنض كل العروض إذ يقوم المحاسب عند كل فترة معينة ولتكن نهاية الحول بتقدير الأرباح تقديراً ظنياً وتوزيعها بين أطراف المضاربة ، وعند التصفية النهائية قد يرد صاحب العمل ما سبق أن أخذه من أرباح إذا كانت النتيجة النهائية خسارة ، ويمكن تطبيق هذه الأساس أيضاً في شركات المفاوضة والعنان وغيرهما من الشركات التي تجيزها الشريعة الإسلامية.

تطبق كل من المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية هذا الأساس، إلا في حالات التصفية فإنه تعد الحسابات وفقاً لأسس محاسبية قد تختلف عن الأسس في حالة الاستمرارية .

⁸⁴ د. محمد بهاء الدين خالد : " مبدأ سنوية الميزانية بين القانون الوضعي والشريعة الإسلامية " ، مجلة المصارف الإسلامية ، العدد 18 ، شعبان 1401 هـ .

4. التسجيل الفوري التاريخي : ويقصد بذلك سرعة كتابة المعاملات فور حدوثها أولاً بأول حسب تاريخ حدوثها باليوم والسنة ، ودليل ذلك من القرآن الكريم هو قول الله عز وجل : " يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه " (البقرة : 282) ، فلقد أشارت هذه الآية إلى السرعة في كلمة فاكتبوه ، وأشارت إلى التاريخ في عبارة إلى أجل مسمى .

وعندما أنشأ بيت مال المسلمين كان يتم التسجيل في دفاتره وسجلاته أولاً بأول ، وكان يذكر أمام كل عملية وارد أو منصرف، اليوم والشهر والسنة ، طبقاً لما هو وارد بالمستندات المؤيدة لذلك .

وهذا الأساس ملزم للمصارف الإسلامية ، حيث يجب التسجيل الفوري لبيان الدائنية والمديونية في أي لحظة زمنية كما يجب أن تستعين بالأساليب الحديثة التي تمكنها من تطبيق هذا الأساس مثل الحاسبات الآلية ونظم المعلومات المتكاملة .

وهذا الأساس من الأسس التي لا تصطدم بزمان أو بمكان ويتفق مع الفطرة والمنطق والموضوعية، ولقد أخذت به النظم المحاسبية التقليدية واعتبروه من المبادئ المحاسبية المتفق عليها ، ويطبق في كافة البنوك التقليدية والإسلامية وغيرها .

5. التسجيل المقترن بالمستندات : (الموضوعية) ويقصد بذلك أن يكون تسجيل المعاملات مقترناً بأدلة الإثبات والتي تتمثل في المستندات ، وذلك لتجنب الاجتهادات الشخصية وسد باب الشك في صحة البيانات ، ولقد أكد على ذلك القرآن الكريم ، فقال الله تبارك وتعالى : " واستشهدوا شهيدين من رجالكم ... إلى آخر الآية " (البقرة : 282) ، والإشارة هنا إلى توثيق الكتابة بالشهادة ويحل محل الشهود المستندات الموقع عليها من أطراف المعاملات .

وكان التسجيل في بيت مال المسلمين من واقع مستندات، من أهمها ما يلي (85):

➤ البراءة : وهو مستند خارجي يعطى لمن يقوم بسداد أي شيء إلى بيت المال من مال أو عرض .

➤ الشاهد : وهو مستند داخلي في ديوان بيت المال يستخدم في التسجيل في المعاملات المتبادلة بين الأقسام والإدارات داخل بيت المال .

➤ رسالة الحمول : وهو مستند كان يتداول بين دواوين بيت المال في الأقطار الإسلامية .

ويطبق هذا الأساس في المصارف الإسلامية بنفس المفهوم والمضمون الذي كان مطبقاً به في صدر الدولة الإسلامية مع اختلاف الأسماء ، ويطلق على هذا الأساس في الفكر المحاسبي

85 محمود المرسى لاشين : مرجع سابق ، صفحة 215 .

الإسلامي الوضعي اسم الموضوعية أو المستندية ، وهو من الأسس التجريدية الذي لا يصطدم بزمان أو مكان وهو يطبق كذلك في البنوك التقليدية .

6. ثبات تطبيق الأسس المحاسبية خلال الفترات الزمنية : ويقصد بذلك ثبات الأسس الكلية المطبقة من حيث المسميات حتى تسهل عملية المقارنة والتجميع والتفريق حسب متطلبات مستخدمي المعلومات المحاسبية ، وهذا أمر منطقي لأن التوجيه المحاسبي ما هو إلا ترجمة لعقود واتفاقيات مبرمة طبقاً لقواعد وأحكام الشريعة الإسلامية وكذلك طبقاً لأعراف تجارية استقرت بين المتعاملين وأقرتها الشريعة الإسلامية .

ومن بين مظاهر التوحيد المحاسبي الذي كان مطبقاً في بيت المال :

أ. الفترة المالية . السنة الهجرية .

ب. توحيد وحدات القياس النقدي .

ت. توحيد المصطلحات المحاسبية ومفاهيمها وأسسها .

ث. نماذج القوائم المالية .

ويعتبر أساس التوحيد المحاسبي وثبات تطبيق الأسس المحاسبية الكلية من الضروريات في المصارف الإسلامية، حتى تمكن من المقارنات وتقويم الأداء بين السنوات وبين المصارف الإسلامية على مستوى الأمة الإسلامية.

وهناك جهود تبذل الآن من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة نحو توحيد المفاهيم والمصطلحات والأسس والنماذج المحاسبية على مستوى المصارف الإسلامية.

وتعتبر مسألة الثبات من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها دولياً أما التوحيد فهناك اختلاف بين المحاسبين بشأنه.

7. القياس الفعلي أو الحكمي : يتم القياس في الفكر المحاسبي الإسلامي على أساس الحاصل الفعلي المؤيد بأدلة تحقيقاً لأساس الموضوعية ، ولكن الموضوعية الكاملة صعبة التحقيق ، فكان ولا بد من الالتجاء إلى التقدير الحكمي المبني على الحنكة والخبرة وغير ذلك من الأساليب وهذا أمر أخذ به الرسول والصحاب في كثير من المسائل ، وهذا ما يطلق عليه اسم : التتضيض الحكمي . وتطبيق أساس القياس فعلاً أو حكماً ، واضح في محاسبة زكاة المال ، ففي بعض أنواع الأموال التي يصعب القياس الفعلي فيها فيلجأ إلى التقدير ، فقد ورد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوصي من كانوا يقومون بتقدير الزروع والثمار بالتخفيف فيقول : " إنا خرصتم فخذوا ودعوا الثلث ، فإن لم تدعوا الثلث فدعوا الربع ، والربع قليل " (رواه أحمد) .

وهذا الأساس مرتبط بقاعدة هامة في فقه المعاملات وهى أن النماء يجرى في المال خلال الحول سواء تم بيع البضاعة أو لم يتم فالربح موجود فعلاً ، ويعتبر البيع ضرورة لظهور حقيقته ولذلك يتم التقويم في نهاية الحول بالنسبة للعروض التي لم تباع على أساس القيمة الجارية ويقدر ما تحتويه من ربح ، وهذا واضح جلي في فقه الزكاة وفى فقه المضاربة المستمرة .

وتلجأ المصارف الإسلامية أحياناً عند قياسها للنفقات والإيرادات إلى عنصر التقدير الحكمي ولاسيما في مشروعات المضاربة المستمرة ، وفى تقدير إهلاك الأصول الثابتة وفى تقدير المخصصات والاحتياطيات ونحو ذلك .

وهذا الأساس معمول به في الفكر المحاسبي التقليدي ولاسيما في ظل التضخم النقدي حيث يصعب حساب التغيرات في الأسعار، كما تطبقه البنوك التجارية.

8. القياس النقدي : يقضى هذا الأساس بقياس الأحداث الاقتصادية وإثباتها في السجلات والدفاتر على أساس وحدات نقدية ، وكان لهذه الوحدات في صدر الدولة الإسلامية معادل وزنى من الذهب والفضة ، ولقد أشار القرآن إلى ذلك في كثير من المواضع ، فيقول الله عز وجل " والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم " (التوبة : 34) ، ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم : " ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي منها حقها إلا كان يوم القيامة ، صفحت له صفائح من نار فأحمى عليها في نار جهنم فتكوى بها جبهته وجنبه وظهره ، كلما بردت أعيدت له " (رواه مسلم) .

ولا يوجد خلاف بين الفقهاء على اعتبار الذهب والفضة ثمناً للأشياء ومعياراً للتقويم ، ولا يوجد حرج من أن تستخدم أي عمله بشرط أن يكون مرجعها إلى الذهب والفضة ، وفى هذا الشأن يقول ابن عابدين : " رأيت الدراهم والدنانير ثمناً للأشياء ولا تكون الأشياء ثمناً لها فليست النقود مقصودة لذاتها بل وسيلة إلى المقصود " ، ولقد طبق هذا في فقه الزكاة وفقه المضاربة والشركات وفقه القصاص والدية .

وهذا الأساس موجود في الفكر المحاسبي الوضعي ولكن مع فرض ثبات وحدة النقد ، أما في الفكر المحاسبي الإسلامي يلزم ربط قيمة النقد بالذهب والفضة ولا يفترض ثبات وحدة النقد كما سوف نوضح فيما بعد .

وتطبق المصارف الإسلامية أساس القياس النقدي عن طريق التقويم على أساس القيمة الجارية، حتى تعبر القوائم المالية عن الحاضر في حاضره، وهذا الأساس تطبقه كذلك البنوك التقليدية ولكن بافتراض ثبات وحدة النقد.

9. أخذ التغيرات في قيمة وحدة النقد : يقضى هذا الأساس بضرورة الأخذ في الاعتبار التغيرات التي تطرأ على قيمة وحدة النقد عند التقويم لأغراض إعداد القوائم المالية في ضوء معيار التقويم السابق الإشارة إليه وهو الذهب والفضة .

وهذا الأساس يختلف عن الأساس المطبق في الفكر المحاسبي الوضعي الذي يقوم على أساس ثبات وحدة النقد والذي وجه إليه العديد من الانتقادات في الآونة الأخيرة ، وتطالب المنظمات والمجامع والهيئات المحاسبية العالمية الرجوع عن هذا الفرض أو بمعالجته عن طريق إعداد قوائم مالية إضافية على أساس القيمة الجارية .

ويجب على المصارف الإسلامية أن تُقَوِّم موجوداتها في نهاية الفترات الزمنية على أساس القيمة الجارية وليس على أساس ثبات وحدة النقد ، أما البنوك التجارية فتقوم بإعداد قوائمها المالية على أساس فرض ثبات وحدة النقد ، وبذلك تختلف عن المصارف الإسلامية.

10. التقويم على أساس القيمة الجارية * : لقد نادى رواد الفكر المحاسبي الإسلامي ومنذ أكثر من أربعة عشر قرناً من الزمان باستخدام قاعدة التقويم على أساس القيمة الجارية بغرض بيان نتائج الأعمال والمركز المالي لمشروع مستمر وذلك بهدف المحافظة على رأس المال الحقيقي للوحدة الاقتصادية من حيث قوة استبدال العروض التي اقتنيت به وقدرته على تحقيق الربح والنماء .

ويعتمد هذا الأساس على أدلة من السنة وأقوال الفقهاء فقد ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: " أنه كان يقوم دية الخطأ على أهل القرى أربعمائة دينار أو عدلها من الورق ويقومها على أثمن الإبل إذا غلت رفع قيمتها ، وإذا هاجت ورخصت نقص من قيمتها " ، وقال أيضاً في الثمن الذي يجب التقويم به : " وقومه بنحو من ثمنه يوم حلت فيه ثم إخراج زكاته " .

ويجب على المصارف الإسلامية تطبيق التقويم على أساس القيمة الجارية عند إعداد حسابات النتيجة والمركز المالي لحساب الربحية وتوزيعها بالحق وبيان المركز المالي ليمثل الحاضر في حاضره.

وهذا الأساس يختلف عن الأساس المطبق في البنوك التقليدية ، حيث يتم التقويم على أساس التكلفة التاريخية وقت الاقتناء ، ويتم حساب التكاليف والإهلاك على هذا الأساس بصرف النظر عن التغيرات في مستويات الأسعار ، وهذا بدوره يؤثر على الربحية وعلى رأس المال .

* القيمة الحالية : هي القيمة المساوية لسلسلة من التدفقات النقدية المستقبلية في الوقت الحاضر ، ويتم حسابها عن طريق خصم التدفقات المستقبلية بمعدل خصم يحدد طبقاً لمفهوم القيمة الوقتية للنقد وبناء على المخاطر المرتبطة بهذه التدفقات. ويعتبر مفهوم القيمة الحالية مهما للغاية حيث يستخدم على نطاق واسع في مجال الأعمال والاقتصاد لتوفير وسيلة لمقارنة التدفقات النقدية الواقعة في أوقات مختلفة.

وتأسيساً على ما سبق يختلف التقويم على أساس القيمة الجارية في المصارف الإسلامية عن التقويم على أساس التكلفة التاريخية المطبق في البنوك التقليدية.

11. الواقعية في الاحتياط للمستقبل : يتم قياس النفقات والإيرادات في الفكر المحاسبي الإسلامي على أساس واحد هو القيمة الجارية ، كما تقوم الأصول على أساس القيمة الجارية ، وهذا يمثل احتياطاً دقيقاً لما قد يحدث في المستقبل من نقص في الإيرادات أو زيادة في النفقات أو تغير في قيمة الأصول ، كما أنه معيار واحد لكل من النفقات والإيرادات .

وهذا الأساس يختلف تماماً عن مبدأ الحيطة والحذر المطبق في الفكر المحاسبي التقليدي والذي يقضى بأن تأخذ كل خسارة متوقعة في الحساب وإهمال كل ربح متوقع وذلك عند تحديد نتائج الأعمال والمركز المالي ، وهذا يؤدي إلى تقدير الأرباح بأقل مما عليه وترحيلها إلى سنوات تالية ، وبذلك لا يعبر الربح المحسوب بهذه الطريقة عن الربح الحقيقي القابل للتوزيع .

ويجب على المصارف الإسلامية أن تأخذ بأساس الواقعية والمساواة عند تقدير الالتزامات المتوقعة في المستقبل بعدم المغالاة والاحتياط الشديد للمستقبل لأن عدم الالتزام بذلك سوف ينجم عنه نقل أرباح من فترة إلى أخرى وحرمان مستثمر اليوم من جزء من ربحه ويستفيد بذلك مستثمر الغد ، فالواقعية وعدم الإفراط والتفريط أمر واجب عند تكوين المخصصات والاحتياطيات .

وعلى النقيض من ذلك تطبق البنوك التقليدية مبدأ الحيطة والحذر بل وتغالي في تكوين المخصصات وهذا يختلف عن ما يجب أن يطبق في المصارف الإسلامية من الواقعية وعدم الإفراط والتفريط وتطبيق معيار واحد لقياس النفقات والإيرادات .

12. المقابلة عند قياس نتائج الأعمال : يأخذ الفكر المحاسبي الإسلامي بأساس المقابلة بين النفقات والإيرادات عند قياس نتائج الأعمال ، كما يأخذ كذلك بأساس المقابلة بين صافي الذمة المالية بين فترتين متتاليتين ومعرفة التغير الذي يمثل كذلك نتيجة النشاط .

ولقد طبق هذا الأساس في قياس وعاء الزكاة وكذلك في تحديد نصيب الشركاء في شركات المضاربة والعنان والمفاوضة وغيرها ، ويأخذ الفكر المحاسبي التقليدي بهذا الأساس كذلك ، ولكن تختلف طرق قياس كل من النفقات والإيرادات ، فعلى سبيل المثال يأخذ الفكر المحاسبي الإسلامي الربح الحتمي الذي لم يظهر بعملية البيع عند حساب الزكاة كما أنها لا تأخذ بالنفقات غير المشروعة .

وتطبق المصارف الإسلامية أساس المقابلة بين النفقات والإيرادات عند تحديد نتائج الأنشطة، مع الفصل بين نشاط الخدمات المصرفية ونشاط الاستثمار والتمويل والأعمال، ونشاط الخدمات الاجتماعية كما تلتزم بقواعد حساب النفقات والإيرادات المستتبطة من مصادر الشريعة الإسلامية.

وتطبق البنوك التقليدية نفس الأساس ، ولكن الاختلاف بينهما في تحليل النفقات والإيرادات وكذلك في طرق قياسها ، وعدم الفصل بين نتائج الأعمال بين نشاط الخدمات المصرفية والأنشطة الأخرى حيث تطبق نظام الفائدة الذي يختلف عن صيغ وضوابط الاستثمار الإسلامي .

13. الموازنة بين التبيان والسرية : يأخذ الفكر المحاسبي الإسلامي بضرورة تبيان نتائج الأنشطة وكذلك المركز المالي للوحدة الاقتصادية وذلك لملاكها وللمن يهتمهم الأمر ، لأن هذا حق من حقوق الملاك والعاملين والمتعاملين والمجتمع الإسلامي ، ويرد في عقود المشاركات والمضاربات والمراجحات وغيرها ما يكفل هذا الحق ، ويطلق على هذا الأساس في الفكر المحاسبي التقليدي بمبدأ العرض والإفصاح .

وتأسيساً على ذلك يجب على المحاسب أن يوضح البيانات المنشورة بالقدر المناسب كل حسب قدره وظروفه وبالطريقة التي تحمى المصالح فلا ضرر ولا ضرار ، ومن ناحية أخرى يلتزم المحاسب بالصدق والأمانة والعدل في عرض المعلومات المحاسبية ويتجنب التدليس والإخفاء والغش والتزوير لأن هذا ليس من خلق المسلم ، ونجد هذا الأمر واضحاً في آية الكتابة عندما يأمر الله عز وجل المحاسب بالكتابة بالعدل وكما علمه رب العالمين ، فيقول الله تبارك وتعالى : " يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه وليكتب بينكم كاتب بالعدل ولا يأب كاتب أن يكتب كما علمه الله فليكتب وليملل الذي عليه الحق وليتق الله ربه ولا يبخس منه شيئاً .. "(البقرة: 282).

ويجب على المصارف الإسلامية أن توازن بين التبيان من ناحية وبين مصالح الأطراف المعنية بأمر المصرف من ناحية أخرى (مستثمرين ومساهمين وعاملين ومتعاملين وجهات حكومية) ، بحيث لا تغطي مصلحة طرف على مصلحة الطرف الآخر ، ولا توجد معايير لقياس درجة التبيان المطلوبة فهذا أمر موكل لذوى الخبرة يقدرونه حسب خبرتهم وظروف الحال .

ويلاحظ في القوائم المالية المنشورة للبنوك التقليدية الاختصار الشديد والحذر الملحوظ نظراً لحساسية وضع البنوك في المجتمع ، ومن ثم فهي لا تطبق مبدأ أساس التبيان بالمفهوم السليم وهو ما يطلق عليه اسم الإفصاح ، وبالمقارنة نجد أن القوائم المالية المنشورة للمصارف الإسلامية أكثر تبياناً ووضوحاً عن نظائرها في البنوك التقليدية .

يتضح من التحليل السابق أن المحاسبة في المصرف الإسلامي تتضبط بأسس الفكر المحاسبي الإسلامي المستنبط من مصادر الشريعة الإسلامية ، وهناك بعض أوجه التماثل بين هذه الأسس وما يناظرها في البنوك التقليدية ، كما أن هناك اختلافات جوهرية واضحة في بعض الأسس وخصوصاً التي لها علاقة مباشرة بالفكر والقيم والمثل والأخلاق والسلوكيات .

المطلب الثاني: الأسس المحاسبية الفرعية الخاصة على النشاط الاستثماري⁸⁷:

تهدف المحاسبة على نشاط الاستثمارات في المصارف الإسلامية إلى المساهمة في المحافظة على الأموال المستثمرة ، وتشغيلها طبقاً للقواعد الشرعية ، وقياس العوائد الناجمة عن التشغيل وتوزيعها بين الأطراف المشتركة في عملية الاستثمار وبين الحقوق والالتزامات الناجمة عن كل ذلك ، ومن أهم هذه الأسس:

1. أساس استقلال نشاط الاستثمارات.

يجب فصل نشاط الاستثمارات عن نشاط الخدمات المصرفية ونشاط الخدمات الاجتماعية من حيث توزيع نتيجة هذا النشاط بين المصرف باعتباره صاحب العمل ، وبين أصحاب الحسابات الاستثمارية باعتبارهم أصحاب الأموال وذلك طبقاً لعقد المضاربة الإسلامي.

ويترتب على ذلك ضرورة حصر وتبويب تكاليف ومصروفات عمليات الاستثمارات وكذلك إيراداتها عن بقية تكاليف ومصروفات وإيرادات المصرف الإسلامي الأخرى، ويراعى ذلك عند تصميم الدورات والمستندات وإعداد الدفاتر والسجلات وإجراء التوجيه المحاسبي.

2. تحليل المصروفات والإيرادات على أساس المباشرة .

يعتبر نشاط الاستثمارات مركز الربحية، ويعتبر مسئولاً عن المصروفات والإيرادات الخاصة به ولا يجب أن يحمل بأية بنود ليس له دخل فيها . أما بخصوص نصيبه من المصروفات العامة ، فتؤخذ في الحسبان عند تحديد نصيب المصرف من عوائد الاستثمارات نظير الإدارة والعمل .

3. تحليل بنود المصروفات حسب طبيعتها .

في ظل وجود نظام لمحاسبة التكاليف في المصرف الإسلامي يمكن تحليل مصروفات نشاط الاستثمارات المباشرة حسب كل عملية استثمارية، وذلك بالنسبة للبنود الخاصة بكل عملية، أما البنود المشتركة بين أكثر من عملية من المفضل أن تظهر في حساب نشاط الاستثمارات العامة والتي تحلل حسب طبيعتها .

⁸⁷ د. حسين حسين شحاته، أسس ونظام المحاسبة على نشاط الاستثمارات في المصارف الإسلامية ، بدون تاريخ، ص 12

4. تحليل بنود الإيرادات حسب صيغ الاستثمار.

لأغراض تقويم الأداء وتطوير توجيه الاستثمارات ينبغي حصر وتحليل إيرادات (أرباح أو عوائد) الاستثمارات حسب صيغتها حتى يمكن معرفة إجمالي إيرادات كل صيغة في نهاية فترة زمنية فعلية سبيل المثال تحدد إيرادات المربحات ، وإيرادات المضاربات ، وإيرادات المشاركات ... وهكذا كل على حده .

5. قياس التكاليف المصروفات على أساس الاستحقاق .

ويقضى هذا الأساس بأن يحمل نشاط الاستثمارات في نهاية السنة المالية بالمصروفات التي تخصه حسب مبدأ الاستفادة بصرف النظر عن عملية السداد، ويترتب على ذلك ظهور المقدمات والمستحقات.

6. قياس الإيرادات على أساس الاستحقاق أو الأساس النقدي.

يتوقف تحقق الإيراد على صيغة الاستثمار والعقد الذي يحكمه، فهناك من الصيغ ما يحقق الإيراد بمجرد إتمام عملية الاستثمار بصرف النظر عن أن هذا الإيراد يحمل نقداً من الطرف الآخر من العملية الاستثمارية أم لا ، كما هو الحال في بعض عقود المشاركات والمساهمات وبعض أنواع البيوع، وهناك من الصيغ ما يتحقق الإيراد فقط عند تحويل البضاعة مثلاً إلى نقدية وهذا ما يطلق عليه في الفقه بالتتصيد ، كما هو الحال في عقود المضاربات .

7. المقابلة بين التكاليف والمصاريف وبين الإيرادات .

تتم المقابلة على المستويات الآتية :

- . مستوى كل عملية استثمارية: حيث تقابل مصروفاتها الخاصة بها (إن وجدت) مع إيراداتها.
- . مستوى كل صيغة استثمارية. حيث يتم مقابلة إجمالي مصروفات كل صيغة استثمارية مع إجمالي إيراداتها، باعتبار هذا المستوى هو تجميع للمستوى السابق .
- مستوى نشاط الاستثمارات ككل : حيث يتم مقابلة إجمالي مصروفات كل نشاط الاستثمارات مع إجمالي إيراداته ، باعتبار هذا المستوى هو تجميع للمستوى السابق .
- وتتم عملية المقابلة كل فترة زمنية مثلاً كل ثلاثة شهور ويجب أن يؤخذ ذلك في الاعتبار عند تصميم الدورات المستندية والتوجيه المحاسبي للعمليات .

وتمثل الأسس السابقة بالإضافة إلى أسس محاسبة المصرف الإسلامي العامة الكلية الإطار الفكر المحاسبة في المصارف الإسلامية والتي يجب الالتزام بها عند تنفيذ العمليات المحاسبية .

المطلب الثالث: المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة الخاصة بالمصارف الإسلامية

قامت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية * aaoifi بإصدار حتى الآن 27 معياراً محاسبياً تمثل الإرشادات والتوجيهات والتوصيات الواجب الالتزام بها عند تنفيذ عمليات المحاسبة من إثبات وقياس وعرض وإفصاح للعمليات التي قام بها المصرف الإسلامي خلال فترة زمنية محددة ، كما تعتبر المقياس اللازم لتقويم الأداء المحاسبي في مجال التنفيذ ، وإبداء الرأي الفني المحاييد عن المعلومات الواردة بالقوائم المالية .

أولاً: أغراض معايير محاسبة المصارف الإسلامية .

تحقق معايير محاسبة المصارف الإسلامية العديد من الأغراض من أهمها ما يلي :

1. تعتبر معايير المحاسبة الدستور والمرجع الذي يرجع إليه المحاسب عند تنفيذ العمليات المحاسبية.
2. توضح معايير المحاسبة المعالجات المحاسبية لعمليات المصارف الإسلامية وهذا يحقق مبدأ التوحيد والثبات .
3. تساعد في رفع كفاءة الأداء المحاسبي في المصارف الإسلامية ولاسيما بالنسبة للمحاسبين الجدد .
4. تساعد في إجراء المقارنات بين القوائم المالية لمجموعة المصارف الإسلامية لاتخاذ القرارات المختلفة.

* هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions هي منظمة دولية غير هادفة للربح تضطلع بإعداد وإصدار معايير المحاسبة المالية والمراجعة والضبط وأخلاقيات العمل والمعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية خاصة والصناعة المصرفية والمالية الإسلامية على وجه العموم. لقد تأسست هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية (كما كانت تسمى في البداية) بموجب اتفاقية التأسيس الموقعة من عدد من المؤسسات المالية الإسلامية بتاريخ 26 فبراير 1990م في الجزائر. وقد تمّ تسجيل الهيئة في 27 مارس 1991م في دولة البحرين (مملكة البحرين، الآن). وقد أصدرت حتى الآن 95 معياراً، تضم 54 معياراً شرعياً و 27 معياراً محاسبياً و 5 معايير للمراجعة، وميثاقين لأخلاقيات العمل، و 7 معايير للحوكمة للصناعة المالية الإسلامية الدولية،

5. تعتبر معايير المحاسبة وسيلة موضوعية لتقويم الأداء المحاسبي وتطويره إلى الأفضل ولاسيما في ظل العولمة .
6. تعتبر معايير المحاسبة المرجعية لأجهزة الرقابة الخارجية على حسابات المصارف الإسلامية مثل البنوك ومؤسسات النقد ومراقب الحسابات .
7. تساعد معايير المحاسبة في المصارف الإسلامية في تحقيق الثقة في القوائم المالية المنشورة لها على المستوى القومي والعالمي.
8. تعتبر معايير المحاسبة في المصارف الإسلامية من الموضوعات الدراسية والبحثية في المعاهد والكليات والجامعات على المستوى العربي .
9. تساعد معايير المحاسبة في المصارف الإسلامية في تحقيق التعاون والتنسيق بين المؤسسات والهيئات والمراكز المحاسبية العالمية .

ثانيا: الخصائص المميزة لمعايير المحاسبة في المصارف الإسلامية .

تتسم هذه المعايير بمجموعة من الخصائص من أهمها ما يلي :

1. المشروعية : حيث أنها تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ، ولا تتعارض معها .
2. القيم : حيث تقوم على مجموعة من القيم الإيمانية والأخلاقية والسلوكية الطيبة المستنبطة من مصادر الشريعة الإسلامية ، منها ربانية المصدر .
3. الموضوعية : حيث تعتمد على أدلة إثبات قوية ، ولا يلجأ إلى التقدير الحكمي إلا إذا تعذر تطبيق القياس الفعلي.
4. الفطرة : حيث تتفق مع فطرة ما تفتقت عنه عقول البشرية الملتزمة بشرع الله سبحانه وتعالى .
5. المعاصرة : حيث تسمح باستخدام أساليب التقنية المعاصرة في تنفيذ أداء العمليات المحاسبية فالحكمة ضالة المؤمن أينما وجدها فهو أحق الناس بها .
6. المرونة : حيث تسمح بالاجتهاد في مجالات الاجتهاد الشخصي في كل زمان ومكان .
7. العالمية : من منظور عالمية الإسلام ، وبالتالي عالمية الأسس والمفاهيم المستنبطة من مصادره.

رابعاً: معايير محاسبة المصارف الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية .

لقد أصدرت الهيئة المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية 27 معياراً * محاسبياً (موجودة في الملحق رقم 3) خصصت منها 11 معياراً للمصارف الإسلامية سوف نذكرها بشيء من الإيجاز، وهي:

1. معيار العرض و الإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف و المؤسسات المالية الإسلامية⁹⁰.

نطاق المعيار : ينطبق هذا المعيار على القوائم المالية التي تنشرها المصارف الإسلامية لخدمة أغراض المستخدمين الرئيسيين لهذه القوائم ، وتخضع لإحكام هذا المعيار جميع المصارف بجميع أنواعها بغض النظر عن أشكالها القانونية أو مواطنها أو أحجامها ، فيجب الإفصاح عن ما تتطلبه المعايير الصادرة عن الهيئة وأثره على كل عنصر من عناصر القوائم المالية.

2. معيار المربحة و المربحة للأمر بالشراء⁹¹.

1. نطاق المعيار:

ينطبق هذا المعيار على الموجودات المتاحة للبيع بالمربحة أو المربحة للأمر بالشراء، وعلى إيرادات ومصرفات ومكاسب وخسائر تلك الموجودات وعلى ذمم المربحات، سواء اشترى المصرف تلك الموجودات من أمواله الذاتية، أو من أمواله التي خلطها بحسابات الاستثمار المطلقة ، أو من أموال حسابات الاستثمار المقيدة.

2. المعالجة المحاسبية للمربحة والمربحة للأمر بالشراء:

أ. قياس قيمة الموجودات عند اقتناء المصرف لها

نص هذا المعيار على أن تعتبر التكلفة التاريخية هي الأساس في قياس واثبات الموجودات في تاريخ اقتنائها، لذا فإن الموجودات التي يكتنيها المصرف بغرض البيع بالمربحة أو المربحة للأمر بالشراء تقاس عند اقتنائها على أساس التكلفة التاريخية (الفقرة رقم 2).

ب. قياس قيمة الموجودات بعد اقتناء المصرف لها

❖ في حالت المربحة للأمر بالشراء مع الالتزام بالوعد

* المعايير القصد منها الإرشادات والتوجيهات والتوصيات الواجب الالتزام بها عند تنفيذ عمليات المحاسبة من إثبات وقياس وعرض وإفصاح عن العمليات التي قام بها المصرف الإسلامي أو المؤسسة الإسلامية خلال الفترة الزمنية، كما تعتبر المقياس اللازم لتقويم الأداء المحاسبي في مجال التنفيذ وإبداء الرأي الفني المحايد عن المعلومات الواردة في القوائم المالية .

⁹⁰ معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، 2007، ص 75

⁹¹ معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سابق ص 145

تقاس قيمة الموجودات المتاحة للبيع بعد اقتنائها بالمرابحة للأمر بالشراء في حالة الالتزام بالوعد على أساس التكلفة التاريخية ، وفي الحالات التي ينتج عنها نقص في قيمة الموجود سواء كان ذلك نتيجة تلف أو تدمير أم كان نتيجة ظروف أخرى غير مواتية فإن النقص يؤخذ في الاعتبار عند قياس قيمة الموجود في نهاية كل فترة مالية (الفقرة رقم 3).

❖ في حالت المرابحة للأمر بالشراء مع عدم الالتزام بالوعد

إذا ظهر للمصرف ما يدل على احتمال عدم إمكانية استرداد تكلفة الموجود المتاح للبيع بالمرابحة للأمر بالشراء مع عدم الالتزام بالوعد فيجب قياس الموجود بالقيمة النقدية المتوقعة تحقيقها، وهذا يعني تخفيض التكلفة التي استخدمت لقياس قيمة الموجود عند اقتنائها، بمخصص هبوط في قيمة الموجود يعكس الفرق بين تكلفة الاقتناء وصافي القيمة النقدية المتوقعة تحقيقها (الفقرة رقم 4).

3. ذمم المرابحة

تقاس ذمم المرابحة عند حدوثها بقيمتها الاسمية. وتقاس ذمم المرابحة في نهاية الفترة المالية على أساس صافي القيمة النقدية المتوقعة تحقيقها، أي مبلغ الدين المطلوب من العملاء في نهاية الفترة المالية محسوماً منه أي مخصص للديون المشكوك في تحصيلها (الفقرة رقم 7).

4. متطلبات الإفصاح

يجب على المصرف أن يفصح في الإيضاحات حول القوائم المالية عما إذا كان يطبق في المرابحة للأمر بالشراء مبدأ الالتزام بالوعد أو عدم الالتزام بالوعد، (الفقرة رقم 16). كما يجب مراعاة متطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة المالية رقم 1 بشأن العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية (الفقرة رقم 17).

5. تاريخ سريان المعيار

يجب تطبيق هذا المعيار على القوائم المالية للفترة المالية التي تبدأ اعتباراً من 1 يناير 1998 (الفقرة رقم 18).

III. معيار التمويل بالمضاربة⁹².

1. نطاق المعيار

يطبق هذا المعيار على عمليات التمويل بالمضاربة التي يقوم بها المصرف بصفته رب المال، سواء كان رأس مال المضاربة من أموال المصرف الذاتية أو من أمواله التي خلطها بحسابات الاستثمار المطلقة، أو من أموال حسابات الاستثمار المقيدة. كما ينطبق هذا المعيار على العمليات المتعلقة بحصة المصرف في أرباح المضاربة أو خسائرها. وإذا كانت متطلبات القوانين والأنظمة التي تعمل

⁹² معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سابق ص 172

هذه المصارف في إطارها مخالفة لبعض ما ورد في هذا المعيار فيجب الإفصاح عن ذلك (الفقرة رقم 1).

2. المعاملة المحاسبية للتمويل بالمضاربة

يتم إثباتات عمليات تمويل المضاربة عند تسليم رأس المال (نقداً كان أو عيناً) إلى المضارب أو وضعه تحت تصرفه (الفقرة رقم 3). وإذا اتفق على تسليم رأس مال المضاربة الواحدة على دفعات يتم إثبات كل مبلغ عند دفعه (الفقرة رقم 4).

3. إثبات نصيب المصرف في أرباح المضاربة أو خسائرها

يتم إثبات نصيب المصرف في إرباح أو خسائرها عمليات التمويل بالمضاربة التي نشأت وتنتهي خلال فترة مالية ، يتم بعد التصفية (الفقرة رقم 14).

4. متطلبات الإفصاح

يجب الإفصاح في الملحق حول القوائم المالية للفترة عما إذا كان المصرف قد كون مخصصاً لانخفاض قيمة موجودات المضاربة خلال تلك الفترة المالية (الفقرة رقم 19).

كما يجب مراعاة متطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة المالية رقم 1 بشأن معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية (الفقرة رقم 20).

IV. معيار التمويل بالمشاركة⁹³

1. نطاق المعيار

ينطبق هذا المعيار على عمليات التمويل بالمشاركة التي تقوم بها المصارف ، سواء كانت المشاركة ثابتة أو متناقصة، وسواء كان رأس مال المشاركة من أموال المصرف الذاتية ، أو من الأموال التي خلطها بحسابات الاستثمار المطلقة أو المقيدة. كما ينطبق هذا المعيار على العمليات المتعلقة بحصة المصرف في أرباح المشاركة أو خسائرها.

2. المعالجة المحاسبية للتمويل بالمشاركة

يتم إثبات حصة المصرف في رأس مال المشاركة (نقداً كانت أو عيناً) عند تسليمها للشريك المدير أو وضعها في حساب المشاركة ، وتظهر تلك الحصة في دفاتر المصرف في حساب التمويل بالمشاركة مع (اسم العميل) كما تظهر في القوائم المالية تحت اسم التمويل بالمشاركة (الفقرة رقم 2).

3. إثبات نصيب المصرف في أرباح المشاركة أو خسائرها

إثبات نصيب المصرف في أرباح أو خسائر عمليات التمويل بالمشاركة التي تنشأ وتنتهي خلال الفترة المالية يتم بعد التصفية (الفقرة رقم 11).

⁹³ معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سابق ص 199

4. متطلبات الإفصاح

يجب الإفصاح في ملحقات القوائم المالية للفترة، عما إذا كان المصرف قد كون مخصصا لانخفاض قيمة حصته في عمليات التمويل بالمشاركة خلال تلك الفترة (الفقرة رقم 17). كما يجب مراعاة متطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة المالية رقم 1 بشأن معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية (الفقرة رقم 18).

٧. معيار الإفصاح عن أسس توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية و أصحاب حسابات الاستثمار.

1. نطاق المعيار

ينطبق معيار الإفصاح عن أسس توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار على القوائم المالية التي تنشرها المصارف لخدمة أغراض المستخدمين الرئيسيين لهذه القوائم، وتخضع لأحكام هذا المعيار المصارف بجميع أنواعها بغض النظر عن أشكالها القانونية أو مواطنها أو أحجامها. وإذا كانت متطلبات القوانين والأنظمة التي تعمل هذه المصارف في إطارها مخالفة لبعض ما ورد في هذا المعيار فيجب الإفصاح عن ذلك (الفقرة رقم 1).

2. الإفصاح في القوائم المالية

يجب الإفصاح ضمن إيضاح السياسات المحاسبية الهامة عن الأسس العامة التي اتبعها المصرف في توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة (الفقرة رقم 2). كما يجب الإفصاح ضمن إيضاح السياسات المحاسبية الهامة عن الأسس العامة التي اتبعها المصرف في تحميل المصروفات على حسابات الاستثمار المطلقة (الفقرة رقم 3).

٧. معيار حقوق أصحاب حسابات الاستثمار و ما في حكمها.⁹⁴

1. نطاق المعيار

يتناول هذا المعيار القواعد المحاسبية الخاصة بالأموال التي يتلقاها المصرف من الغير بصفته مضاربا لاستثمارها على الوجه الذي يراه مناسباً ، وتسمى حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة، أو لاستثمارها بمراعاة شروط محددة، وتسمى حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة، وإذا كانت متطلبات القوانين والأنظمة التي تعمل هذه المصارف في إطارها مخالفة لبعض ما ورد في هذا المعيار فيجب الإفصاح عن ذلك (الفقرة رقم 1).

2. المعالجة المحاسبية لحقوق أصحاب حسابات الاستثمار وما في حكمها

⁹⁴ معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سابق ص 227

يتم إثبات حقوق أصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة عند تسلم المصرف لها، وفي حالة اشتراط المصرف أن لا يستثمر المبلغ إلا في موعد محدد يتم تسجيل المبلغ في الحسابات الجارية حتى موعد بداية استثماره (الفقرة رقم 3).

3. متطلبات العرض والإفصاح

يجب الإفصاح في ملحقات القوائم المالية عن النسب التي اتفق المصرف مع أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة على استثمارها من أموالهم بهدف تحقيق عائد عليها (الفقرة رقم 15).

VII. معيار السلم و السلم الموازي⁹⁵.

1. نطاق المعيار

يتناول هذا المعيار القواعد المحاسبية للتمويل بالسلم وعمليات السلم الموازي، ويشمل ذلك معالجة رأس المال الذي يقدمه المصرف في السلم أو يقبضه في عملية السلم الموازي، وما يتعلق بقبض المسلم فيه وبيع السلم أو تسليم مثله في عملية السلم الموازي. كما يشمل المعيار معالجة الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر المتعلقة بالتمويل بالسلم وعمليات السلم الموازي وإذا كانت متطلبات القوانين والأنظمة التي تعمل هذه المصارف في إطارها مخالفة لبعض ما ورد في هذا المعيار فيجب الإفصاح عن ذلك (الفقرة رقم 1).

2. المعالجة المحاسبية للتمويل بالسلم وعمليات السلم الموازي

يتم إثبات التمويل بالسلم عند دفع رأس المال (نقداً كان أو عيناً أو منفعة) إلى المسلم إليه أو وضعه تحت تصرفه (الفقرة رقم 2)، كما يتم إثبات عمليات السلم الموازي عند قبض المصرف لرأس المال (نقداً كان أو عيناً أو منفعة) (الفقرة رقم 3).

3. متطلبات الإفصاح

يجب مراعاة متطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة المالية رقم 1 بشأن العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية (الفقرة رقم 20).

VIII. معيار الإجارة و الإجارة المنتهية بالتملك⁹⁶.

1. نطاق المعيار

يتناول هذا المعيار القواعد المحاسبية لموجودات الإجارة والإجارة المنتهية بالتملك بصفة المصرف مؤجراً أو مستأجراً، وكذلك إيرادات ومصروفات تأجير أو استئجار هذه الموجودات، وإذا كانت

⁹⁵ معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سابق ص 263

⁹⁶ معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سابق ص 285

متطلبات القوانين والأنظمة التي تعمل هذه المصارف في إطارها مخالفة لبعض ما ورد في هذا المعيار واضطر المصرف للعمل بما يخالفها وجب الإفصاح عن ذلك (الفقرة رقم 1).

2. المعالجة المحاسبية لعمليات الإجارة

تقاس الموجودات المقتناة لغرض الإجارة عند اقتنائها بتكلفة اقتنائها (التكلفة التاريخية) ، وتشمل صافي ثمن الشراء مضاف إليه أي نفقات ضرورية أخرى يتحملها المصرف، كالرسوم الجمركية ، الضرائب وتكاليف النقل ، والتأمين في أثناء النقل، وبصفة عامة كل النفقات المباشرة الناجمة عن اقتناء الموجودات لجعلها صالحة للاستعمال (الفقرة 5) .

3. متطلبات الإفصاح

أ. بصفة المصرف مؤجرا : يفصح المصرف في ملحقات القوائم المالية عن إجمالي الموجودات المؤجرة مبوبة حسب الفئات الرئيسية، مطروحا منها مجمع الإهلاك الخاص بها في تاريخ قائمة المركز المالي (الفقرة 82) ، كما يفصح المصرف عن إجمالي أقساط الإجارة المستقبلية المدينة (الفقرة 83).

ب. بصفة المصرف مستأجرا: يفصح المصرف في ملحقات القوائم المالية عن إجمالي أقساط الإجارة المستقبلية الدائنة (الفقرة 84).

IX. معيار الزكاة⁹⁷.

1. نطاق المعيار

يتناول هذا المعيار المعالجات المحاسبية المتعلقة بتحديد وعاء الزكاة وقياس البنود التي تدخل في تحديد هذا الوعاء ، والإفصاح عنها في القوائم المالية للمصرف وإذا كانت متطلبات القوانين والأنظمة التي تعمل هذه المصارف في إطارها مخالفة لبعض ما ورد في هذا المعيار فيجب الإفصاح عن ذلك (الفقرة رقم 1).

2. المعالجة المحاسبية لوعاء الزكاة

يتم تحديد وعاء الزكاة إما عن طريق صافي الموجودات أو عن طريق صافي الأموال المستثمرة، وذلك باستخدام نسبة 2.5 % للسنة القمرية، أو نسبة 2.5775 % للسنة الشمسية (الفقرة 2).

3. متطلبات الإفصاح

يجب الإفصاح في ملحقات القوائم المالية عن الطريقة المستخدمة لتحديد وعاء الزكاة والبنود التي تدخل في تحديد هذا الوعاء (الفقرة 13) .

⁹⁷ معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سابق ص 329

X. معيار الإستصناع و الإستصناع الموازي.**1. نطاق المعيار**

يتناول هذا المعيار القواعد المحاسبية الواجبة الإتباع في عقود الإستصناع والإستصناع الموازي في القوائم المالية للمصارف لقياس وإثبات تكاليف وإيرادات الإستصناع والإستصناع الموازي، وقياس وإثبات المكاسب والخسائر الناتجة عن هذه المعاملات، وطرق عرضها والإفصاح عنها في القوائم المالية للمصرف، وإذا كانت متطلبات القوانين والأنظمة التي تعمل هذه المصارف في إطارها مخالفة لبعض ما ورد في هذا المعيار فيجب الإفصاح عن ذلك (الفقرة رقم 1).

2. المعالجة المحاسبية

يتم إثبات تكاليف الإستصناع التي تحدث في الفترة المالية وكذلك تكاليف ما قبل التعاقد في حساب إستصناع تحت التنفيذ، ويعرض هذا الحساب ضمن الموجودات في قائمة المركز المالي للمصرف، ويتم تحميل مبالغ الفواتير المرسلة للمستصنع على حساب ذمم إستصناع وتسجل أيضا قيمة دائنة مقابلها في حساب فواتير إستصناع الذي يتم حسم رصيده من حساب إستصناع تحت التنفيذ في الجانب الملائم من قائمة المركز المالي للمصرف (الفقرة رقم 3).

3. متطلبات الإفصاح

يفصح المصرف غي قوائمه المالية عن:

- إيرادات وأرباح عقود الإستصناع المثبتة عن الفترة المالية.
- الطريقة المحاسبية التي اتبعت في قياس إيرادات وأرباح الإستصناع للفترة المالية.
- التكاليف التراكمية للعقود تحت التنفيذ والإيرادات والأرباح المثبتة حتى تاريخ القوائم المالية.
- المبالغ المحتجزة عن العقود تحت التنفيذ حتى تمام التنفيذ بالمواصفات والشروط التعاقدية.
- ذمم ومطلوبات الإستصناع حيث تظهران في الجانب المناسب من قائمة المركز المالي للمصرف دون مقابلة إحداهما بالأخرى .

XI. معيار المخصصات و الاحتياطات⁹⁸.**1. نطاق المعيار**

ينطبق هذا المعيار على المخصصات التي يكونها المصرف لتقويم موجودات الذمم والتمويل والاستثمار. كما يشمل المعيار الاحتياطات التي تجنيها المصرف سواء من دخل أموال المضاربة قبل اقتطاع نصيب المضارب وهو احتياطي معدل الأرباح ، أم من أرباح أصحاب حسابات الاستثمار بعد اقتطاع نصيب المضارب وهو احتياطي مخاطر الاستثمار. ولا يشمل المعيار الاحتياطات القانونية

⁹⁸ معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سابق ص 389

وكذلك لا يشمل مخصصات الإهلاك الذي يمثل تعديلا للقيمة الدفترية للموجودات. وإذا كانت متطلبات القوانين والأنظمة التي تعمل هذه المصارف في إطارها مخالفة لبعض ما ورد في هذا المعيار فيجب الإفصاح عن ذلك (الفقرة رقم 1).

2. إثباتات المخصصات

يتم إثباتات المخصصات عندما تتوافر للمصرف معلومات تدل على وقوع حدث يؤدي أو من المحتمل أن يؤدي إلى انخفاض في قيمة موجود ما (الفقرة رقم 6).

3. متطلبات العرض

يطرح المخصص الخاص من موجودات الذمم العائد لها بحيث تظهر هذه الموجودات في قائمة المركز المالي بالقيمة النقدية المتوقعة تحقيقها، ويطرح المخصص الخاص من موجودات التمويل والاستثمار العائد لها، كل على حدة، بحيث تظهر هذه الموجودات في قائمة المركز المالي بالتكلفة أو القيمة النقدية المتوقعة تحقيقها أيهما أقل (الفقرة رقم 9).

كما يطرح المخصص العام من إجمالي قيمة موجودات الذمم والتمويل والاستثمار (الفقرة رقم 10).

خامسا : الفروض والمفاهيم المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

لقد أصدرت هيئة مجموعة الفروض المفاهيم المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية نلخصها في الآتي:

- مفهوم الوحدة المحاسبية؛
- مفهوم استمرار المنشأة؛
- مفهوم الدورية؛
- مفهوم ثبات القوة الشرائية لوحدة القياس المحاسبي؛
- مفهوم إثباتات وتحقق الإيراد؛
- مفهوم إثباتات وتحقق المصروفات؛
- مفهوم إثباتات المكاسب والخسائر؛
- مفهوم مقابلة الإيرادات والمكاسب بالمصروفات والخسائر؛
- مفهوم قياس القيمة النقدية المتوقعة تحقيقها.

خلاصة الفصل الأول

تعتبر المصارف الإسلامية مؤسسات مالية مصرفية، واقتصادية، واجتماعية، وتنموية، تقوم على تلقّي الأموال من مختلف المتعاملين للقيام بالوظائف والأنشطة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وترمي من خلال ذلك إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تخدم الفرد والمجتمع والاقتصاد ككل. وعلى هذا الأساس نجد أن المصارف الإسلامية تنفرد بمجموعة متميزة من صيغ التمويل والاستثمار التي تميز جانب استخدامات الأموال في ميزانيتها، والتي تقوم على أساس أهم قاعدتين في العمل المصرفي الإسلامي واللذان تقضيان بأن الغنم لا يتأتى إلا بتحمل الغرم، وأن الخراج لا يكون إلا بوجود الضمان؛ وهو الأمر الذي يدل على وجود اختلاف في طبيعة عمل المصارف الإسلامية عن نظيرتها التقليدية.

كما تبين لنا من خلال هذا الفصل إن إنتاج معلومات صحيحة ودقيقة حول تسيير المصارف يتطلب تصميم نظام محكم للمعلومات، حيث يعد هذا النظام وسيلة أساسية لجمع ومعالجة وتوليد المعلومات الضرورية والتي من شأنها تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمصرف. فالمصرف لا يمكن أن يستمر ويبقى إلا من خلال نظام للمعلومات متكامل يحتوي على مختلف أنظمة المعلومات الجزئية، و تكون مصممة بحسب المجال الذي يعمل فيه بهدف القضاء على التداخل في المهام و حل كل المشاكل بكفاءة عالية، ونجد من أشكال نظم المعلومات والتي لا تخلو منها أي مؤسسة، نظم المعلومات المحاسبية باعتبارها من أهم الأنظمة داخل المؤسسة، وبالتالي فإنه لا بد من الاعتناء بمضمون النظام في حد ذاته. إن محاسبة البنوك من حيث المبدأ تعتبر تطبيقاً لمبادئ المحاسبة المالية وهي لذلك تتطلب معرفة تامة بالمبادئ والقواعد المحاسبية المتعارف عليها من جهة وفهمها فهماً عميقاً، وذلك لطبيعة العمليات البنكية وتقنياتها المتميزة خاصة في مجال استخدام الحاسب الآلي من جهة وفي التطبيقات البنكية المختلفة من جهة أخرى.

إن نجاح البنوك والمؤسسات المالية في تحقيق أهدافها يتوقف على حسن إدارتها لمصادر أموالها واستخداماتها بما يحقق أكبر نفع ممكن في ظل الظروف العامة السائدة، كما يعتمد إلى حد كبير على دقة تنظيمها الداخلي بصفة عامة وعلى وجود أنظمة فعالة ومحكمة للمحاسبة والرقابة وتقييم الأداء بشكل يضمن انتظام إنجاز الأعمال، ودقة وصحة المعلومات والبيانات المالية، وتلبية حاجات الاقتصاد القومي الحديث إلى البيانات الصادقة عن نواحي النشاط في مختلف القطاعات.

وتعتبر المحاسبة أداة أساسية في توفير المعلومات الضرورية لإعداد التقارير والخطط، ولكي تؤدي دورها يجب الاعتماد على مدخلات من المعلومات ذات قيمة وتتصف بخصائص معينة كالصحة والدقة وغيرها من العناصر التي تشكل جودة المعلومات، حيث أنه يتطلب على مصمم نظام المحاسبة

الأخذ بعين الاعتبار التطبيقات الواردة في المعايير الدولية عامة والمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية خاصة، والتي تطرقنا لها في هذا الفصل بشيء من التفصيل .

الفصل الثاني :

الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية
للمصارف الإسلامية

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف الإسلامية

تمهيد

ارتبط ظهور الإفصاح بظهور شركات المساهمة إبان الثورة الصناعية في منتصف القرن التاسع عشر، والتي يملكها عدد كبير من المساهمين متباينين في المستوى الثقافي والاقتصادي، إلخ، حيث يصعب عليهم تولي إدارة هذه الشركات بأنفسهم مما أدى إلى إيكال هذه المهام إلى أشخاص مهنيين، أي حدوث انفصال بين الملكية والإدارة⁹⁹، وإلزامها بنشر قوائم مالية دورياً، بغرض الإفصاح عن المعلومات الجوهرية عن الأحداث الواقعة خلال الفترة، حيث يتخذ المستثمرون قراراتهم الاقتصادية بناء على ذلك الإفصاح وعلى مستوى الشفافية الذي تتسم به القوائم المالية .

وزدادت أهمية الإفصاح بازدياد حاجة المؤسسات إلى التمويل عن طريق أسواق المال، فالإفصاح يعد شرطاً ضرورياً لتأسيس وإدارة هذه الأسواق وضمان كفاءتها، حيث غالباً ما تشرف على تلك الأسواق هيئات (مهنية أو شبه حكومية) تلزم المؤسسات المتعاملة باتباع القواعد الأساسية التي تحددها المهنة والتعليمات الصادرة عن الهيئات الإشرافية، وذلك حتى يكتسب الإفصاح والقوائم المالية المنشورة مصداقية لدى المستخدمين، إضافة إلى ذلك وجوب المصادقة على عدالة القوائم المالية من طرف مدقق الحسابات¹⁰⁰. ولقد جاء التطور المعاصر لمصطلح الإفصاح بديلاً لمصطلح النشر أو عرض المعلومات¹⁰¹، حيث كان ذلك يتفق مع التعريف التقليدي للمحاسبة وهدفها الذي كان يقتصر على قياس نتائج النشاط الاقتصادي و إبلاغ النتائج للأطراف الخارجية، أما الإفصاح في مفهومه المعاصر أصبح يستهدف الكشف عن ما يمكن إخفاءه من المعلومات الهامة، سواء عن طريق الإيجاز في طريقة العرض أو عن طريق إخفاء معلومات جوهرية لا يوفرها القياس المحاسبي التقليدي مما يؤدي إلى تضليل مستخدمي المعلومات المحاسبية¹⁰².

تزامن هذا أيضاً مع ظهور عدة أطراف جديدة لها مصالح حالية ومستقبلية في هذه الشركات، كمساهمين مرتقبين، مقرضين، موردين وهو ما طرح زيادة الطلب في المعلومات التي تساعدهم

⁹⁹ محمد المبروك أبوزيد، المحاسبة الدولية، إيتراك للطباعة والنشر القاهرة، 2006، ص 579 :

¹⁰⁰ رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2003، ص 471

¹⁰¹ من الناحية التاريخية ظهر الإفصاح عندما طالبت سلطات بورصة نيويورك NYSE في الستينات من القرن التاسع عشر من الشركات المساهمة التي ترغب في التسجيل لديها بنشر المعلومات المحاسبية الضرورية لأغراض الاستثمار، مركزة في ذلك على الميزانية وقائمة الدخل، وبعد الدخول إلى السوق أعطي للشركات المقيدة، بالإضافة إلى ذلك، الخيار في نشر المعلومات غير الإجبارية. وحوالي سنة 1900 فرضت نفس السلطات على الشركات المقيدة الإفصاح السنوي عن القوائم المالية، والتي تم توحيدها حوالي سنة 1910، و فرضت عليها بعد ذلك الإفصاح نصف السنوي في 1914 وربيع السنوي في بداية 1926، و توالى بعد ذلك التشريعات المتعلقة بمتطلبات الإفصاح المالي، سواء في الولايات المتحدة أو في بقية أنحاء العالم إلى أن وصل مستوى الإفصاح إلى ما هو عليه الآن من الشفافية والمصادقية.

¹⁰² وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دراسات متقدمة في المحاسبة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 1

في تقييم أداء الشركات ومدى النجاح في إدارة واستثمار الأموال المتاحة وكذلك مراقبة الإدارة وكفاءتها في إدارة هذه الأموال ، وهو ما أستوجب انتقال الوظيفة المحاسبية من التركيز على دورها كنظام لمسك الدفاتر غايتها الأساسية حماية مصالح الملاك إلى التركيز على دورها الجديد كنظام للمعلومات غايتها الأساسية توفير المعلومات المناسبة والكافية لصنع القرارات ، ولكي تقوم المحاسبة بوظيفتها الجديدة ، ارتقى شأن بعض مبادئ المحاسبة المتعارف عليها مثل مبدأ الإفصاح والملائمة والمصادقية والقابلية للمقارنة وذلك على حساب مبادئ أخرى كمبدأ التحفظ و الموضوعية ، التكلفة التاريخية¹⁰³، ويعتبر مفهوم الإفصاح من المفاهيم الراسخة في الفكر المحاسبي باعتباره أداة اتصال بين الوحدة الاقتصادية والعالم الخارجي لها وبما يتضمن كل مجال التقارير المالية بما تحويه من معلومات لأغراض اتخاذ القرارات كما يعتبر من القضايا الهامة التي شغلت اهتمام المحاسبين وغير المحاسبين وذلك لما له من تأثير على قرارات وتصرفات المهتمين بأنشطة الأعمال. ونظرًا لما اكتسبه من الأهمية فقد أصبح شائع الاستخدام بحيث أصبح الجميع يطالبون اليوم بمزيد من الإفصاح ومزيدًا من الشفافية وذلك لان الإفصاح المحاسبي هو أحد المبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام حوكمة الشركات وذلك لضمان جودة التقارير المالية وتحقيق الشفافية وغير ذلك من أهداف الحوكمة.

ويعتبر الإفصاح موضوعًا واسعًا بدرجة تكفي للقول بأنه يتضمن كل مجال التقارير المالية وغير المالية ولذلك يعتبر مفيدًا ولاسيما في أغراض اتخاذ القرارات وتقييم الأداء فالإفصاح المحاسبي ضروريًا بما لا يدع مجالًا للغموض أو سوء الفهم من جانب الأطراف المعنية به و يرى أحد الباحثين بأن يكون الإفصاح وسيلة للتبصير والإرشاد وليست للتضليل والتغريب.

وباعتبار أن الإفصاح المحاسبي إحدى شقي الوظيفة المحاسبية وهو جوهر النظرية المحاسبية فهو ينطوي على الإعلان المدروس بطريقة اختيارية أو إجبارية لبعض ما لدى الإدارة من معلومات وبيانات ذات صفة اقتصادية نافعة للأطراف الخارجية المعنية ذات السلطة والموارد المحدودة للوصول إلى مثل هذه المعلومات وذلك باستخدام أدوات معينة وتحقيقًا لأهداف معينة.

هذا و قد تولت الجمعيات المهنية العالمية للمحاسبة و التدقيق في الوقت الحاضر تطور مبادئ المحاسبة الدولية حيث أصدرت عدة جمعيات مهنية العديد من المبادئ المحاسبية للإفصاح¹⁰⁴.

¹⁰³ وليد ناجي الحياي ، نظرية المحاسبة ، منشورات الأكاديمية العربية ، الدنمارك، 2007 ، ص368

¹⁰⁴ محمد مطر و آخرون، "الإفصاح في ميزانيات البنوك"، مجلة البنوك في الأردن، العدد الثامن/ أيلول 1991 ص (2386)-

المبحث الأول : مفهوم الإفصاح المحاسبي وأهميته في المصارف

اختلفت وجهات نظر الباحثين و المهنيين حول مفهوم الإفصاح خاصة فيما يتعلق بمحتوى الإفصاح و مستواه، فمنهم من لا يحصر مهمة الإفصاح في مجرد درجة تفصيل القوائم المالية المنشورة أو في أساليب تبويب و عرض المعلومات في هذه القوائم، و إنما يتعدى هذا النطاق ليجعل منه عنصر دقة و مصداقية للأرقام المعروضة في هذه القوائم ، في حين أن آخرين يرون أن مهمة الإفصاح تنحصر فقط في نطاق عرض المعلومات في القوائم المالية المنشورة و مجرد كمية المعلومات المعروضة فيها و من ثم الشكل الذي يتم فيه عرض هذه المعلومات، أما مسألة صحة و مصداقية الأرقام المعروضة في تلك القوائم فهي مسألة أخرى تتعدى من وجهة نظرهم حدود مشكلة الإفصاح لتدخل في نطاق مشكلة القياس المحاسبي، و في هذا المبحث سوف نتطرق إلى عدد من التعاريف حول مفهوم الإفصاح، و أنواع الإفصاح، و أهميته، و العوامل المؤثرة على الإفصاح، و متطلبات الإفصاح العامة، و توقيت الإفصاح، و التوسع في الإفصاح.

المطلب الأول : مفهوم الإفصاح المحاسبي والعوامل والمؤثرة فيه

يهدف التعريف أساساً إلى إرساء معنى المصطلح المراد تعريفه لتكوين لغة دقيقة مشتركة تساعد على تبادل الآراء وتطوير العلم. ومن خلال مجموعة من المؤلفات والبحوث تمكنت من الوصول إلى بعض التعاريف سوف نقوم بعرضها ومناقشتها بغية الوصول إلى ماهية وجوهر الإفصاح.

أولاً : مفهوم الإفصاح المحاسبي:

I. تعريف الإفصاح

الإفصاح في اللغة، الكشف عن الشيء وبيانه، أما في أدبيات المحاسبة فقد تعددت التعاريف الخاصة بالإفصاح المحاسبي فعلى سبيل المثال¹⁰⁵، يرى مجلس المبادئ المحاسبية **Accounting Board (APB) * 1971 Principles** أن الإفصاح يعني أن تتضمن التقارير المالية بعدالة ووضوح معلومات موثوق بها عن مصادر الأموال واستخداماتها بما يفيد في الحكم عليها من وجهة نظر المستثمرين عن حساب معدل العائد على الأسهم، وتهم الدولة لغرض الضرائب، والدائنين لبيان مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على سداد التزامات، بالإضافة إلى معلومات تفيد الإدارة الداخلية للوحدة الاقتصادية

¹⁰⁵ عوض سلامة فايز الرحيلي ، دور نظام السوق المالية الجديد في تعزيز الشفافية والإفصاح المحاسبي في البيئة السعودية : دراسة تحليلية

(مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، سبتمبر) 2014 ، ص311

* أنشئ عام 1959م نتيجة تعهد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين ببرنامج أكثر اتساعاً وشمولاً للبحث في مشاكل التقرير المالي حيث من مهامه مسئولية صياغة مبادئ المحاسبة المالية والتقرير المالي بإجراء البحوث المناسبة وتحديد الممارسات المحاسبية الصحيحة وتطبيق مجالات الاختلاف وعدم الاتساق في

في الرقابة والتخطيط وتقييم الأداء، وأي معلومات أخرى ملائمة للمستثمرين عند اتخاذ قراراتهم الرشيدة¹⁰⁷.

و عرفه خالد أمين "بأنه إظهار القوائم المالية لجميع المعلومات الأساسية التي تهم الفئات الخارجية عن المشروع بحيث تعينها على اتخاذ القرارات الرشيدة"¹⁰⁸.

وعرف أيضا الصبان محمد ، الإفصاح بشكل عام بأنه: بث المعارف أو نقل المعلومات من مصدر إنتاجها إلى مستقر الاستفادة منها أو استخدامها، فالإفصاح هو نقل هادف إلى نقل المعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها¹⁰⁹.

كما عرفه مطر بأن متطلبات عرض المعلومات في القوائم المالية وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها تقضي بتوفر عنصر الإفصاح المناسب في هذه القوائم و ذلك بشأن جميع الأمور المادية (الجوهرية)، و عنصر الإفصاح المقصود هنا على صلة وثيقة بشكل و محتوى القوائم المالية و بالمصطلحات المستخدمة فيها، و أيضا بالملاحظات المرفقة بها، و بمدى ما فيها من تفاصيل تجعل لتلك القوائم قيمة إعلامية من وجهة نظر مستخدمي هذه القوائم¹¹⁰.

كما عرفه نواف حامد بأنه الإظهار الكامل والواضح للحقائق أو الأحوال أو الظروف المختلفة (في قائمة المركز المالي والقوائم الأخرى، ويتحقق ذلك من خلال المعاملة المتماثلة لكافة المصالح في المنشأة، والصدق المحاسبي في القوائم المالية وتقديم البيانات غير المتحيزة عن حقيقة النشاط الاقتصادي للاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الصائبة¹¹¹.

ويعني الإفصاح إنتهاج سياسة الوضوح الكامل، وإظهار جميع المعلومات الهامة للمستثمرين وغيرهم بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح في المستقبل ومقدرتها على سداد التزاماتها، بينما ذهب البعض إلى اعتبار الإفصاح كإجراء يتم من خلاله اتصال المؤسسة بالعالم الخارجي، وأن المحصلة النهائية للإفصاح إنما تتمثل في القوائم المالية والمعلومات التي تظهر من خلالها، كما يعتبر الإفصاح كذلك متما للقوائم المالية، إذ يخص المعلومات المقدمة سواء في القوائم المالية ذاتها

¹⁰⁷ المرجع السابق ، ص 3

¹⁰⁸ خالد أمين عبد الله، " الإفصاح و دوره في تنشيط التداول في أسواق رأس المال العربية"، مجلة القانون العربي، العدد 92، تشرين أول

1995، ص 38-44.

¹⁰⁹ الصبان محمد سمير دراسات في الأصول المالية، أصول القياس وأساليب الاتصال المحاسبي، الدار الجامعية بيروت 1996 ، ص 245

¹¹⁰ محمد مطر، "تقييم مستوى الإفصاح الفعلي في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة في ضوء قواعد الإفصاح المنصوص عليها في أصول المحاسبة الدولية"، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، 1990، ص 119.

¹¹¹ نوفان حامد محمد العليمات-القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية - رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه- جامعة دمشق -سوريا - 2010 ص 72

أو الأساليب المكملة الأخرى لتقديم المعلومات المالية مثل الملاحظات الهامشية، والمعلومات عن الأحداث التالية لتاريخ إعداد القوائم المالية، والقوائم الإضافية والكشوف الملحقة¹¹². من خلال هذه التعاريف يتضح لنا أن الإفصاح المحاسبي يركز على موضوع توصيل المعلومات إلى المستفيدين بهدف توضيح حقيقة الوضع المالي للمنشأة دون تضليل بشكل يسمح بالاعتماد على تلك المعلومات في اتخاذ القرارات . وكذلك الربط بين درجة الإفصاح وتخفيض حالة عدم التأكد لدى المستفيدين من خلال نشر كل المعلومات الاقتصادية التي لها علاقة بالمشروع سواء كانت معلومات كمية أو معلومات أخرى تساعد المستثمر على اتخاذ قراراته . ويمكن القول أن المقصود بالعرض والإفصاح في الفكر المحاسبي هو الإعلان عن جميع السياسات المحاسبية التي استندت إليها الوحدة الاقتصادية في إعداد التقارير والقوائم المالية، كذلك الإعلان عن جميع المعلومات والبيانات المحاسبية وغير المحاسبية المكملة لتلك السياسات، وذلك بصورة شاملة وعادةً ما تتلاءم مع احتياجات مستخدمي تلك القوائم المالية والتقارير¹¹³.

كما أكد مجلس معايير المحاسبة المالية **Financial Accounting Statements Boards** * "FASB" في عام 1976 على أنه يجب أن تمتد التقارير المالية كلا من المستثمرين الحاليين والمرتبين والدائنين وغيرهم بالمعلومات عن التدفق النقدي والعائد المتوقع الحصول عليه نتيجة استثمارهم أو الفوائد على أموالهم التي اقترضوها ، كما يجب أن توضح ما يتعلق بحقوق الملكية وحقوق الغير ، وأي التزامات أخرى بالإضافة إلى أثر العمليات و الأحداث الاقتصادية على هذه الحقوق، أيضا يجب أن توضح طريقة الحصول على الموارد وكيفية استخدامها في شكل أصول مختلفة ، وأي معلومات تفيد في تقييم الأداء بالأرباح في المستقبل.

II. أنواع الإفصاح :

يعد الإفصاح المحاسبي من الموضوعات المثيرة للجدل في الوسط المهني سواء بين المحاسبين أو بين الإدارة و المحاسبين، وبين مراجعي الحسابات من جهة وبين مستخدمي القوائم المالية من جهة أخرى، فالإفصاح في المحاسبة يختص بكل ما له علاقة بالقوائم المالية من حيث محتواها من بنود ومعلومات كمية أو وصفية، وطريقة عرض هذه البنود وأسلوبها والمعلومات داخل كل قائمة، فضلا عن

¹¹² معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية ، مرجع سابق، ص: 11

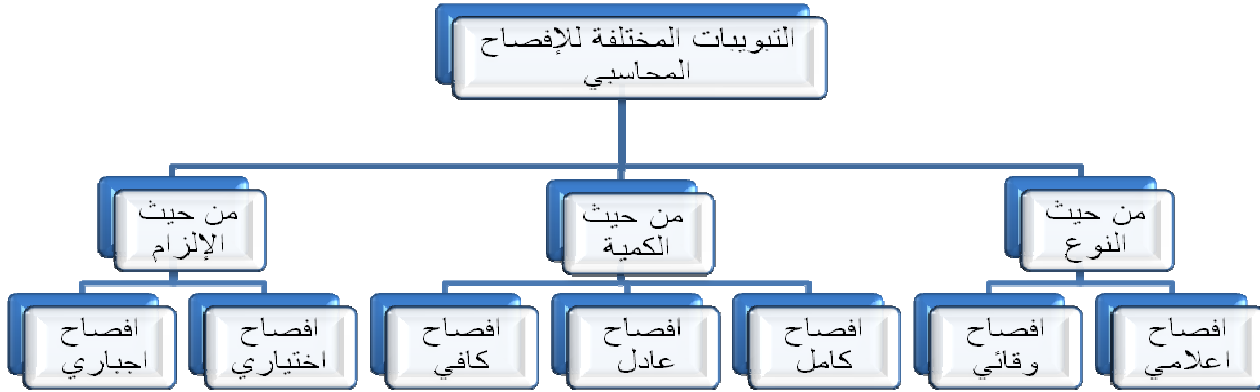
¹¹³ محمد حسين احمد حسن ، اثر الإفصاح عن السياسة المحاسبية للمخزون السلعي علي أسعار الأسهم : دراسة نظرية تطبيقية، المجلة

العلمية التجارية والتمويل، (كلية التجارة، جامعة طنطا :العدد الثاني)، 1997 ، ص 5

* أنشئ عام 1973م حيث تم إحلاله بدلاً من مجلس مبادئ المحاسبة APB بهدف تطوير معايير المحاسبة المالية سواء بالنسبة لمنشآت الأعمال أو التنظيمات التي لا تهدف لتحقيق الربح .

السياسات المحاسبية التي يتم إتباعها في القياس لتحديد قيمة كل بند، لمساعدة مستخدمي هذه القوائم في اتخاذ القرارات المناسبة وتخفيض حالة عدم التأكد لديهم عن الأحداث الاقتصادية في المستقبل، وتمثل القوائم المالية الجانب الرئيسي من محتويات التقارير المالية، ويمكن تبويب الإفصاح المحاسبي وفقاً لثلاثة اتجاهات من خلال الشكل التالي¹¹⁵ :

الشكل رقم 3: تبويب للإفصاح المحاسبي



المصدر : من إعداد الباحث

1. من حيث كمية وحجم المعلومات المفصّل عنها:

أ. الإفصاح الكامل: بموجبه تكون القوائم المالية شاملة جامعة للمعلومات اللازمة للتعبير الصادق، وتمكن من إعطاء مستخدمي هذه القوائم صورة واضحة و صحيحة عن الوحدة الاقتصادية بمعنى شمولية القوائم المالية لعرض المعلومات كافة، الملائمة لمستخدمي القوائم المالية. ويعد الإفصاح الكافي أكثر المفاهيم شيوعاً في الاستخدام لما له من تأثير على قرارات المستثمرين، كما يفترض الحد الأدنى من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها و التي تجعل القوائم المالية غير مضللة . إلا أن الإفصاح الكامل يفترض عرض جميع المعلومات الملائمة، وقد ينظر على أنه يعني عرض معلومات زائدة، وقد تكون المعلومات الكثيرة ضارة، لان عرض التفاصيل غير المهمة يخفي المعلومات الجوهرية، وبذلك يضر أكثر مما يفيد ويجعل التقارير المالية صعبة التفسير ومطولة إلى الدرجة التي قد تكون مملة.

¹¹⁵ د. زكريا محمد الصادق و ابراهيم السيد عبيد : قياس شفافية الإفصاح في التقارير المالية المنشورة دراسة ميدانية على الشركات المتداولة في سوق الأوراق المالية المصرية"، مؤتمر الاتجاهات الحديثة للمحاسبة والمراجعة في ظل التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية. (المؤتمر السنوي الرابع لقسم المحاسبة - كلية التجارة. جامعة القاهرة)، سنة : 2007، ص 15 - 22.

ب. الإفصاح الكافي : الأكثر شيوعاً في الاستخدام ويشير إلى الحد الأدنى من المعلومات الواجب الإفصاح عنها والتي يجب إن تتضمنه القوائم المالية، حتى لا تكون مضللة للقارئ عند اتخاذ القرار الاستثماري.

ج. الإفصاح العادل : يقدم المعلومات التي تفي باحتياجات الأطراف المعنية على قدم المساواة لمستخدمي القوائم المالية أي يتضمن معاملة متساوية لجميع المستخدمين.

2. من حيث أنواع التقارير المفصّل عنها:

أ. الإفصاح الوقائي : يهدف إلى حماية المجتمع المالي وبصفة خاصة المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات المالية ، وبالتالي يجب أن تكون المعلومات المالية تم الإفصاح عنها بأعلى درجة ممكنة من الموضوعية والحياد والعدالة ويتطلب الإفصاح الوقائي الكشف عن الأمور التالية :

- السياسات المحاسبية.
- التغيرات في السياسات المحاسبية.
- تصحيح الأخطاء في القوائم المالية.
- التغير في طبيعة الوحدة الاقتصادية.
- المكاسب والخسائر المحتملة.
- الارتباطات المالية.
- الأحداث اللاحقة.

ب. الإفصاح التثقيفي أو الإعلامي : ظهر هذا المفهوم نتيجة ازدياد أهمية الملائمة بوصفها أحد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، ولذلك فإنه يعكس الاتجاه المعاصر للإفصاح المحاسبي، ومن الأمثلة على الإفصاح التثقيفي أو الإعلامي هي:

- الإفصاح عن التنبؤات المالية، الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية.

- الإفصاح عن مكونات الأصول الثابتة والمخزون السلعي.
- الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله وربحية السهم الواحد.
- الإفصاح عن التطور التاريخي للأنشطة.
- الإفصاح عن خطط الإدارة وأهدافها في المستقبل.

ج. الإفصاح الملائم¹¹⁶ : هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المنشأة وطبيعة نشاطها. إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المنشأة وظروفها الداخلية.

ويتضح مما سبق إن نطاق الإفصاح لم يعد قاصراً على مجرد إخلاء مسؤولية الإدارة أو مراقب الحسابات، وإنما أصبح يتضمن أيضاً المعلومات التي تحتاج إلى درجة أكبر من الدراية والخبرة في استخدامها وخصوصاً تلك التي يحتاجها المحللين الماليين ووسطاء الاستثمار. وبالتالي أصبح نطاق الإفصاح يتسع ليشتمل أيضاً على أي معلومات ملائمة تتصف بدرجة كبيرة نسبياً من التقدير والاجتهاد الشخصي .

3. من حيث الإلزام بالمعلومات المفصّل عنها

يتمثل هذا الاتجاه في:

أ. الإفصاح الإلزامي : يقصد به الإفصاح المقنن أو الإلزامي الذي يتم في ضوء وجود هيئة أو منظمة معينة تصدر معايير أو متطلبات تشريعية أو مهنية تحكم عملية إعداد التقارير المالية من زاوية محتوى وكمية ونوع المعلومات المفصّل عنها بتلك التقارير . بالإضافة إلى ملاءمة توقيت الإفصاح عن هذه المعلومات.

ب. الإفصاح الاختياري : يقصد به الإفصاح غير المقنن الذي يحقق فيه الإفصاح بدون إلزام من أي جهة حيث تقوم الوحدة الاقتصادية بالإفصاح الاختياري عن المعلومات. يرى الباحث أنه من الأفضل أن يكون الإفصاح عن المعلومات بالتقارير المالية إفصاحاً إلزامياً لضمان توفير المعلومات بالصورة التي تحقق جودة التقارير المالية.

ثانياً: العوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي

يوجد عدد من العوامل التي تؤثر على درجة الإفصاح في التقارير المالية و قد أمكن تقسيمها إلى: عوامل بيئية تتعلق بالمجتمع الذي تعد فيه التقارير المالية، و أخرى تتعلق بالمعلومات المالية التي يتعين الإفصاح عنها، و أخيراً هناك عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية ذاتها و يتضح ذلك فيما يلي¹¹⁷:

¹¹⁶ لطفي زيود وآخرون، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، الد رقم 29 العدد رقم 01 ، 2007، سوريا، ص 181

¹¹⁷ د.ناصر دادي عدون ود.معراج هواري، مرجع سابق، ص 8

1. عوامل بيئية:

تختلف التقارير المالية من دولة لأخرى لأسباب اقتصادية و اجتماعية و سياسية، و عوامل أخرى ناتجة عن حاجة المستفيدين إلى مزيد من المعلومات الإضافية عن التغيرات البيئية و أثرها على المشروع، بغرض المقارنة بين الوحدات الاقتصادية مع بعضها و تحديد المسؤولية الاجتماعية لكل منها. و يبدو ذلك من المقارنة بين التقارير المالية التي تعد في كل من إنجلترا و الولايات المتحدة الأمريكية حيث يحدد قانون المؤسسات في إنجلترا التقارير التي يجب إعدادها و طرق عرض المعلومات المالية في القوائم المالية و العلاقة بين هذه المعلومات و المعلومات الأخرى الواردة بتقرير الإدارة، و أشار قانون المؤسسات الانجليزي أيضا إلى ضرورة توزيع هذه التقارير على المساهمين لمناقشتها قبل إقرارها.

بينما لا يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية قانون للشركات يحدد المعلومات التي يجب أن ترد بالتقارير المالية، و إنما تعد في ضوء المبادئ المحاسبية المقبولة، و هي تحوي غالبا تقرير مجلس الإدارة و قائمة الدخل و قائمة المركز المالي، و قائمة التدفق النقدي، بالإضافة إلى بعض المعلومات الإحصائية الأخرى، و قد يرجع أسباب هذا الاختلاف بين التقارير المالية و المعلومات الواردة بها في كل من إنجلترا و أمريكا إلى السلطة التي تشرف و تراقب على هذه الشركات، و مدى حاجة المستفيدين أو من يمثلهم من المعلومات المالية حيث يهتم المستثمر في أمريكا أساسا برقم صافي الدخل بينما يهتم المستثمر في إنجلترا بقيمة المبالغ الموزعة و مدى قدرة المشروع على سداد التزاماته في المستقبل.

2. عوامل تتعلق بالمعلومات:

تتأثر درجة الإفصاح في التقارير المالية بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها و مدى توافر عدد من الصفات للحكم على كفاءتها و أهمها أن تكون المعلومات ملائمة للقرارات التي سيقوم باتخاذها أغلب المستفيدين منها و أن تكون هناك ثقة في هذه المعلومات عند الاستفادة منها، بالإضافة لقابليتها للتحقق و المقارنة و في هذا الصدد أشارت لجنة معايير المحاسبة المالية كما هو مبين إلى أن المعلومات الواردة في التقارير المالية ليست إلا أداة تتوقف منفعتها على مدى الاستفادة منها، و ذلك من خلال تعريف اللجنة.

3. عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية:

و هذه المجموعة من العوامل ترتبط بالوحدة الاقتصادية مثل حجم المشروع، عدد المساهمين، صافي الربح ... إلى غير ذلك من العوامل.

و قد تؤثر على درجة الإفصاح في ظل فروض معينة و يبدو ذلك فيما يلي:

أ. حجم المشروع (مجموع الأصول):

يحتاج إعداد المعلومات المحاسبية و استخراجها بشكل دقيق و بتوقيت مناسب و ملائم للمستفيدين منها إلى تكاليف مباشرة ناتجة عن إعداد القوائم و التقارير المالية، و تكاليف غير مباشرة ناتجة عن كشف جميع المعلومات عن المشروع للشركات المنافسة الأخرى و ناتجة عن عدم وضوح المعلومات للمستثمرين.

و قد تبين وجود علاقة موجبة بين حجم أصول المشروع و درجة الإفصاح في التقارير المالية في عدد من الدراسات الميدانية و قد يرجع ذلك إلى أن تكلفة المعلومات تكون غير ملموسة في المشروعات الكبيرة الحجم إذا ما قورنت بالمشروعات الصغيرة الحجم.

ب. عدد المساهمين:

و تبين وجود علاقة موجبة أيضا بين عدد المساهمين و درجة الإفصاح على أساس أن زيادة عدد المساهمين تؤدي إلى المزيد من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها من جانب المساهمين أو من ينوب عنهم من المحللين الماليين أو سماسرة الأوراق المالية.

ت. تسجيل الشركة بسوق الأوراق المالية:

و قد يكون لهذا العامل أثر مباشر على زيادة درجة الإفصاح حيث تقوم المؤسسات المسجلة بسوق الأوراق المالية التي يتم التعامل فيها بالأسهم أو السندات التي تصدرها بملء عدد من النماذج و الإيضاحات عن أهداف الشركة و نشاطها، و نتائج أعمالها و بهذا تكون تحت ضغط لزيادة و تحسين درجة الإفصاح في التقارير المالية.

ث. المراجع الخارجي:

و يؤثر المراجع الخارجي الذي يقوم¹¹⁸ بفحص حسابات الشركة على درجة الإفصاح من خلال ما يلتزم به من مبادئ و مفاهيم محاسبية مقبولة أو قواعد مهنية يفرضها دستور المهنة التي ينتمي إليها. هذا و توجد عوامل أخرى قد تؤثر على درجة الإفصاح، أهمها صافي الربح، و رغبة إدارة المشروع في الإفصاح عن المعلومات، و أجهزة الإشراف و الرقابة على أعمال المؤسسات المساهمة.

¹¹⁸ خالد أمين عبد الله، المحاسب القانوني العربي، مرجع سابق، ص 38-44.

4. ويوب الإفصاح المحاسبي طبقاً للتشريعات إلى¹¹⁹:

أ. **إفصاح الاختياري**: يتم وفقاً لسلوك الإدارة التي ترى ضرورة حجب بعض المعلومات المتعلقة بنشاط الشركة بما يكفل حمايتها في المستقبل. غير أن هذا التصرف تشوبه الشكوك حول رغبة المدراء حفظ هذه المعلومات لتحقيق مصالح ذاتية، وأيضاً قصر النظر بشأن المعاملات في أسهم الشركة بالبورصة.

ب. **الإفصاح الإجمالي**: نظراً لعدم وجود اتفاق حول مدى الإفصاح الذي يلبي رغبات المستفيدين من المعلومات المنشورة في التقارير المالية وغيرها، ونظراً لتضارب المصالح بين مختلف الأطراف لجأت الجهات الرسمية المعنية بالإفصاح في التقارير إلى التدخل في زيادة محتوى المعلومات المنشورة في القوائم المالية، وعليه فإن هذا الإفصاح قائم على التشريعات والتعليمات التي تجبر المنشآت على الإفصاح عن المعلومات التي تحاول الإدارة حجبها.

المطلب الثاني : أهمية الإفصاح المحاسبي وأثره على جودة التقارير المالية في المصارف

تتبع أهمية الإفصاح المحاسبي للمصارف من طبيعة الخدمات المالية التي يقدمها هذا القطاع ، باعتباره الوسيط بين المدخرين والمستثمرين وارتباطه الوثيق بتنمية الأنشطة الاقتصادية وإسهامه على الحفاظ على الثقة بالنظام النقدي ، وكذلك فإن الإفصاح في المصارف يعتبر أحد المؤشرات الرئيسية للحكم على مدى سلامة الوضع المالي للمصرف و عدم قيام المصارف بالإفصاح عن تقاريرها المالية وأدائها بالدرجة الكافية لتلبية احتياجات الأطراف الخارجية أحد الأسباب الرئيسية والهامة في حدوث صعوبات ومشاكل للعديد من اقتصاديات دول العالم وعلي سبيل المثال الأزمة التي واجهتها دول النمر الأسويية في العقد الأخير من هذا القرن العشرين. وترجع أهمية الإفصاح أيضاً للمصارف إلي ما يعرف بالهرم السلطوي المقلوب للنظام المصرفي من قاعدة ضيقة من رروس أموال المصارف بالمقارنة بالودائع ، بحيث لا تكاد تؤمن البنية الأساسية لهذه المصارف ، وامتياز تعبئة موارد هائلة من خلال الودائع يؤمن للمصارف التقليدية القدرة علي امتلاك سلطة اقتصادية وسياسية هائلة ، بحيث نستطيع القول أن المصارف أهم مراكز السيطرة في النظام الرأسمالي¹²⁰.

ويعتبر رأس المال هو الملجأ الرئيسي لامتناع المخاطر التي تتعرض لها المصارف سواء كانت مخاطر الأصول أو مخاطر الائتمان وغير ذلك من المخاطر التي تتعرض لها المصارف ، ونتيجة

¹¹⁹ نوفان حامد محمد العليمات -مرجع سابق ص77

¹²⁰ د. عمر شبرا ، نحو نظام نقدي عادل ، دراسة للنقود والمصارف والسياسات النقدية في ضوء الإسلام ، (المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، سنه1990 ، ص 122.

لتعثر بعض المصارف الدولية وتوسع أنشطة المصارف لتشمل العديد من الدول ، بالإضافة إلى المنافسة الشديدة التي أحدثتها المصارف الإسلامية ، ونتيجة تدني رؤؤس أموال المصارف التقليدية وافق محافظو المصارف المركزية للدول الصناعية والمجموعة الأوروبية الاقتصادية في يوليو عام 1988 علي تقرير لجنة بازل، والذي تم تحديثه في بازل 3 سنة 2010 ، ويقترح هذا التقرير معيارا موحدا لكفاية رأس المال من أجل تقوية واستقرار النظام المصرفي دوليا عن طريق ما يلي :

- تبادل المعلومات بين السلطات النقدية دوليا .
- تحسين الأساليب الفنية للرقابة علي أعمال المصارف .
- وضع حدود دنيا لكفاية رأس المال في المصارف .

فالمشاركة وامتصاص المخاطر مظهر واحد لدى المصارف الإسلامية ، وهي نقطة الاختلاف الرئيسية بين أنواع المصارف ، فبينما هي في المصارف التقليدية مضمونة العائد ورأس المال، عكس المصارف الإسلامية ومن ثم لابد أن تختلف معايير كفاءة رأس المال وتقدير المخاطر ، وهنا تبرز أهمية الإفصاح المحاسبي في المصارف الإسلامية أكثر من المصارف التقليدية، لأن هذه الأخيرة تتوفر على بعض الضمانات مثل :

- أن العائد محدد بسعر فائدة فلا يقلق المودع من نتيجة الأعمال ربحا أو خسارة .
 - أن الوديعة ترد بالكامل إلا في حالات الإفلاس التام للمصرف وكثيرا ما يتدخل البنك المركزي لتعويضهم .
1. أن هناك العديد من الوسائل الرقابية المستقرة للبنك المركزي علي الأنشطة التقليدية والمتعارف عليها .
- ولكن الأمر يكون أصعب في المصارف الإسلامية ويرجع ذلك إلى:

1. العائد متغير وفق أحوال الربح أو الخسارة.
2. رأس المال عرضة أيضا للربح والخسارة حسب نتيجة الأعمال .
3. لازالت أعمال بعض المصارف الإسلامية القائمة علي المشاركة والمضاربة خارج نطاق إشراف البنك المركزي.

لقد اكتسب الإفصاح أهمية متزايدة في الوقت الراهن خاصة فيما يتعلق بالبنوك نظراً لتعقيد عمليات الأدوات المالية المستعملة من المشتقات والأوراق المالية واتساع حجم تداولها والمخاطر المتعلقة بها . ومع إزالة القيود في تعاملات البنوك والمؤسسات المالية وارتفاع حدة المنافسة، وتطور التقنيات

المستخدمة. وفي هذا الصدد، فإنه يتوجب على إدارة البنوك أن تعمل على تحليل جميع أنواع المخاطر المترتبة عن التعامل في هذه الأدوات، ومنها مخاطر الائتمان والسيولة ومخاطر أسعار الصرف. ولذلك فإن الإفصاح عن البيانات المتعلقة بهذه المخاطر يعتبر أمراً حيوياً، ونتيجة لكل هذا فقد أصبحت مهمة أجهزة الرقابة أكثر تعقيداً، مثلها في ذلك مثل بقية المتعاملين في الأسواق المالية. فهي بالتالي بحاجة إلى إفصاح شامل عن المعلومات المالية في إطار نشاطهم الرقابي المكتبي والميداني. كما نجد أن اللجنة بازل للرقابة البنكية دور هام في مجال الإفصاح في البنوك حيث أن المبادئ الأساسية التي أصدرتها تضمن للسلطات التحقق من إتباع البنوك للسياسيات المحاسبية المناسبة، كما تم إصدار عدة تقارير بشأن الإفصاح في القوائم المالية في البنوك، والمتاجرة في المشتقات المالية، وكيفيات قياس وإدارة المخاطر، وذلك بما يكفي لمستخدمي القوائم المالية من تقييم قدرة البنك في إدارة مختلف أنواع المخاطر¹²¹.

1. دور الإفصاح في توفير الشفافية في القوائم المالية

يتم تأمين وضمان وجود الشفافية في القوائم المالية من خلال الإفصاح الكامل، وعن طريق توفير العرض العادل للمعلومات المفيدة والضرورية لاتخاذ القرارات إلى مدى واسع من المستخدمين. والشفافية هي ظاهرة تشير إلى قيام المؤسسة أو الجهة المهنية، بتوفير المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطها ووضعها تحت تصرف المساهمين وأصحاب الحصص والمتعاملين في السوق، وإتاحة الفرصة لمن يريد الاطلاع عليها وعدم حجب المعلومات في ما عدا تلك التي يكون من شأنها الإضرار بمصالح المؤسسة أو الجهة المعنية، فيجوز لها الاحتفاظ بسريتها على أن تكون هذه المعلومات والبيانات معبرة عن المركز الحقيقي والواقعي للمؤسسة¹²².

فالإفصاح المحاسبي يحقق الشفافية والشفافية تؤدي إلى جودة المعلومات التي تحتويها القوائم المالية، وذلك من أجل الحفاظ على مصالح المساهمين والأطراف الأخرى، فكل مؤسسة ملزمة قانونياً بإعطاء معلومات ضرورية صادقة وكافية لكل المتعاملين، وعلى العكس من ذلك فإن إخفاء المعلومات يؤدي إلى الغموض والإبهام أو عدم الوضوح، مما يؤثر على جودة المعلومات، فقد يعتمد البعض إلى انتهاج أساليب وطرق مختلفة لإخفاء الحقائق أو طمسها بهدف التأثير على اتجاه السوق وقرارات المستثمرين. ومثال ذلك كما حدث مع المؤسسة الأمريكية للطاقة Enron سنة 2002 التي تعمد مسيروها إخفاء الديون وتضخيم الأرباح، للرفع من قيمة أسهم المؤسسة على مستوى السوق، واستفاد المسكرون أصحاب المعلومات الحقيقية من وضع المؤسسة، وتمكنوا من تحقيق صفقات وبيعوا حصصهم بأعلى

¹²¹ طارق عبد العال حماد، "موسوعة معايير المحاسبة-شرح المعايير المحاسبية الدولية والمقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية-

عرض القوائم المالية، 2 الجزء الثاني، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 447

¹²² - مصطفى حسن بسيوني السعدني، مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات، ملتقى مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة، جمعية المحاسب ومدققي الحسابات، الإمارات العربية، 4-5 سبتمبر 2007، ص 4.

الأسعار، في الوقت الذي كانت المؤسسة تغرق ببطء، فالإفصاح طبقا لمعايير المحاسبة الدولية يوفر إطارا حاميا ومانعا لظهور مثل هذه التصرفات ويحد من محاولات التضليل هذه، فهو يحسن درجة الوضوح والشفافية ويوفر المصداقية للمعلومات التي تحتويها التقارير المالية.

2. دور الإفصاح في تحقيق عنصر الملاءمة والمصداقية

تهدف الملاءمة أو الصلاحية إلى أن تكون المعلومات المحاسبية، التي تظهرها التقارير المالية ذات فائدة لمستخدميها في اتخاذ قرارات الاستثمار، وتتحقق أيضا الملائمة من قدرة مستخدم المعلومات المحاسبية على تفهم محتويات القوائم المالية، فهي يقصد بها درجة السهولة في عرض المعلومات بشكل يمكن المستثمر من تفهم وإدراك محتواها، ويمكن التعبير عن ذلك بالقدرة على التوصيل بدرجة مقبولة من الجهد، وتزداد قدرة المستخدم على تفهم المعلومات المحاسبية إذا كانت معروضة بشكل بسيط وتتماشى مع مفاهيم إدراك المستثمر، ويمكن مقارنتها بالمعلومات الأخرى المشابهة، وترتبط القابلية للفهم بشكل التقارير المالية وطريقة عرض المعلومات بها والمصطلحات الواردة فيها وأسلوب كتابة تلك التقارير، من حيث سهولة قراءتها واستطاعة المستثمر فهمها واستيعابها، ولقد أوضح المعيار المحاسبي الدولي الأول في أنه يجب اختيار وتطبيق القاعدة المحاسبية الأكثر ملاءمة لظروف المؤسسة، وعرض مركزها المالي بعدالة، كذلك فقد أكد المعيار المحاسبي الدولي السابع والرابع والعشرين أن القابلية للفهم، كمحدد من محددات منفعة المعلومات المحاسبية ترتبط بضرورة أن تكون القوائم المالية واضحة ومفهومة، حيث يتعين ضرورة الإفصاح عن السياسات المحاسبية الهامة التي تستخدم في إعداد القوائم المالية، ويرجع ذلك إلى أن هناك سياسات محاسبية متعددة وقد تختلف تلك السياسات من مؤسسة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر، وقد أكد المعيار على ضرورة اعتبار أن القابلية للفهم للسياسات المحاسبية جزء لا يتجزأ من القوائم المالية، ويتعين الإفصاح عنها في مكان واحد من القوائم المالية لمساعدة المستخدمين على سهولة فهمها والإلمام بها حتى يمكنهم اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة.

وتعتبر المصداقية عن إمكانية الاعتماد على المعلومات المحاسبية والوثوق فيها لمعقوليتها وخلوها من الأخطاء والتحيز، وأنها تعرض بأمانة الأحداث الاقتصادية التي تمثلها، ولكي تكتسب المعلومات خاصية المصداقية يجب أن تتسم بصدق التعبير، أي المضمون أو الجوهر وليس مجرد الشكل، وحتى تتحقق المصداقية يتطلب ارتكاز المعلومات المحاسبية على قواعد قياس موضوعية تعمل من خلال مفاهيم يمكن التحقق منها، وبالتالي يتعين أن تكون خالية من الأخطاء وغير متحيزة في وصف أو قياس الأحداث المالية والاقتصادية، وأن تكون معبرة بصدق وأمانة عن تلك الأحداث، ويتطلب الأمر أيضا أن يتم الاعتماد على قواعد مقبولة تحكم إجراءات التحقق والثبات في التطبيق، فضلا عن ذلك يتعين حتى يمكن الحكم على صلاحية المعلومات المحاسبية أن يتم إجراء المقارنات الزمنية والمكانية بين التكاليف والعوائد أو بين النتائج الفعلية والمتوقعة للقرارات، أو ما يعرف بالقابلية للمقارنة، وقد

أشار المعيار المحاسبي الدولي الأول إلى المصادقية والذي تعد أحد المبادئ عند اختيار القاعدة المحاسبية التي تنوي المؤسسة استخدامها وتطبيقها كسياسة محاسبية، وقد أشار معيار المحاسبة الدولي الأول على أنه يتعين أن تظهر البيانات المالية الأرقام المقارنة للفترة السابقة وتعديل المعلومات في المقارنة التي تعود للسنوات السابقة في حالة البنود غير العادية، وقد جاء إصدار المعيار الدولي 31 بعنوان التقارير المالية للاستثمارات في المشروعات المشتركة، نتيجة لزيادة أهمية الاستثمارات المباشرة المشتركة بين الدول، مما كان له تأثير مباشر على الإفصاح المحاسبي عن الاستثمارات المشتركة، ويلاحظ أن المعيار حرص على توفير متطلبات ومحددات المصادقية، سواء فيما يتعلق بالحيادية أو فيما يتعلق بالأهمية النسبية أو القابلية للمقارنة أو القابلية للفهم.

المطلب الثالث: الأساليب والمقومات الأساسية للإفصاح

يوجد العديد من وسائل وطرق الإفصاح المحاسبي والتي يمكن أن تساعد مستخدمي المعلومات على فهمها واتخاذ القرار الصحيح وتتوقف المفاضلة بين طريقة وأخرى على طبيعة المعلومات المطلوبة وأهميتها النسبية. حتى لا تكون عملية الإفصاح غير منظمة وعشوائية هناك مجموعة من المقومات والأساليب العامة للإفصاح، والتي تتمتع بدرجة عالية من القبول والاتفاق بين أوساط المحاسبين والمستخدمين للقوائم المالية منها¹²³:

أولاً: المقومات الأساسية للإفصاح

يستند الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة على المقومات الرئيسية التالية¹²⁴:

1. تحديد المستخدم لمستهدف للمعلومة المحاسبية : إنّ تعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية وتباين طرق استخدامها، فمنهم من يستخدمها بصورة مباشرة ومنهم من يستخدمها بصورة غير مباشرة، ومن أبرز مستخدمي القوائم المالية الملاك الحاليون والمحتملون، الدائنون، المحللون الماليون، الجهات الحكومية وغيرها، هذا ما جعل ضرورة تحديد الأطراف المستخدمة للإفصاح من أجل تحديد الإطار المناسب للإفصاح للاستجابة لاحتياجاتها المختلفة، كما يساعد ذلك في تحديد الخصائص الواجب توفرها في تلك المعلومات، لأنّ شكل ونوعية الإيضاحات يجب أن تتلاءم مع تطلعات المستخدم.

¹²³ محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، إيتراك للطباعة والنشر، مصر، 2005، ص584.

¹²⁴ وليد ناجي الحياي، نظرية المحاسبة، منشورات الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2007، ص371 :

2. **تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية:** يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بعنصر أساسي، هو ما يعرف بمعيار أو خاصية الملاءمة، حيث تعتبر الأهمية النسبية بمثابة المعيار الكمي، الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية الواجبة الإفصاح، و تعتبر الملاءمة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية الواجبة الإفصاح، لذا تتطلب خاصية الملاءمة وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات والإفصاح عنها من جهة، والغرض الرئيسي لاستخدام المعلومات من جهة أخرى.

3. **تحديد طبيعة ونوعية المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها :** تتمثل المعلومات المالية التي يتم الإفصاح عنها حالية في البيانات المالية المحتواة في القوائم المالية التقليدية وهي: الميزانية، جدول حساب النتيجة، قائمة تدفقات الخزينة، قائمة تغير الأموال الخاصة، بالإضافة إلى معلومات أساسية أخرى تعتبر ضرورية ولكن نظرا لتعذر الإفصاح في صلب القوائم المالية تعرض في الملاحق المرفقة بالقوائم المالية والتي تعتبر جزء لا يتجزأ من تلك القوائم.

إنّ عملية إعداد القوائم المالية تخضع لمبادئ وأعراف وافتراسات متعارف عليها، مما يوجب وضع قيود تنظيمية على كمية ونوعية المعلومات المحتواة في القوائم المالية ومن بين أهم القيود التكلفة التاريخية، الأهمية النسبية، الحيطة والحذر.

4. **تحديد أساليب وطرق الإفصاح**¹²⁵: يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات في القوائم المالية بطريقة يسهل فهمها، كما يتطلب أيضا ترتيب وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية تركز على الأمور، الجوهرية بحيث يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها ببسر وسهولة.

ثانيا: الأساليب الأساسية للإفصاح

أ. **إعداد القوائم المالية و ترتيب بنودها:** إن جزءا مهما من الإفصاح المحاسبي يتمثل في عرض القوائم المالية، وترتيب مكوناتها وفق القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، حيث يتم ظهور المعلومات الأساسية في صلب القوائم المالية بطريقة تساعد على الإفصاح من حيث شكل وترتيب هذه القوائم وعلى سبيل المثال قائمة المركز المالي تظهر بنود أصول وخصوم المنشأة وكذلك حقوق الملكية ويمكن الإفصاح عن العلاقات الملائمة بإعادة ترتيب تبويب بنود الأصول والخصوم إلى أصول ثابتة ومتداولة وخصوم ثابتة ومتداولة أو أصول نقدية وغير نقدية وخصوم نقدية وغير نقدية أو تطرح الخصوم المتداولة من الأصول المتداولة للوصول إلى رأس المال العامل إلى غير ذلك من طرق التبويب التي تسهل عملية قراءة القوائم المالية وفهمها وإمكانية مقارنتها من طرف المستخدمين واستخلاص المعلومات.

¹²⁵ - السيد عطا الله السيد، النظريات المحاسبية، دار الراية للنشر، عمان، الأردن، ط01، 2009، ص163

ب. **الملاحظات الهامشية:** يتم استخدام الملاحظات الهامشية لتوضيح أو تفسير، أو إضافة معلومات أقل أهمية والمتعلقة بعناصر القوائم المالية، و التي يمكن أن تحتوي على معلومات كمية أو وصفية، كالإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، أو الطرق و المبادئ المحاسبية المتبعة، إضافة إلى الإفصاح عن الالتزامات المحتملة ، إلا أنه لا يجوز الاعتماد عليها بدرجة كبيرة في الإفصاح عوضاً عن القوائم المالية وبشكل عام يمكن أن تشمل الملاحظات والهوامش على ما يلي:

- شرح السياسات والمبادئ المحاسبية المستخدمة في أعداد القوائم المالية والتغيرات التي تطرأ عليها.

- الإفصاح عن الحقوق والالتزامات المختلفة.

- أو بصفة عامة أي معلومات مالية أو خارجية لا تتضمنها القوائم المالية وتستخدم هذه الوسيلة عادة ضمن التقرير المالي لإدارة الشركة.

ت. **الملاحق:** وتشمل على قوائم إضافية ترفق مع القوائم الأصلية، يتم من خلالها إعطاء تفاصيل عن بعض البنود الواردة بالقوائم المالية، والتي لا تستوعبها الملاحظات الهامشية، ومثال ذلك الأصول الثابتة وطرق الاهتلاك، قائمة المركز المالي على أساس التغير في المستوى العام للأسعار، قائمة المدينين ومخصص الديون المشكوك فيها، قائمة المخزون السلعي...الخ.

ث. **المعلومات الموجودة من خلال الأقواس:** تستخدم الأقواس في القوائم المالية لتوضيح بعض الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية، والتي يصعب فهم طرق احتسابها أو سبب ظهورها من قبل المستخدمين غير الملمين بالمحاسبة، مثل بيان المبدأ المستخدم في تقييم مخزون نهاية الفترة.

ج. **تقرير المراجع:** يعتبر من ضمن وسائل الإفصاح المستخدمة والمتفق عليها تقرير المراجع الخارجي، حيث يتم من خلاله إعطاء رأي محايد عن موضوعية وسلامة الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية، وذلك بغرض تعزيز ثقة المستخدمين في المعلومات المنشورة، و يعتبر تقرير المراجع الخارجي وسيلة إفصاح ثانوية وليست وسيلة رئيسية حيث أنه يمكن أن يؤكد إفصاح أو عدم إفصاح معلومات معينه عن طريق الملاحظات أو التحفظات التي يذكرها المراجع في تقريره مثل:

- عدم إتباع المنشأة المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وإعداد القوائم المالية وأثره على إفصاح المعلومات في حالة تأثيره الهام نسبياً.

- الإفصاح عن معلومات لم يتم الإفصاح عنه في الوسائل الأخرى للإفصاح

ح. **استخدام المصطلحات الواضحة والمتعارف عليها :** مما لا شك فيه أن استخدام المصطلحات الواضحة ومقدار التفصيل في المعلومات لا يقل أهمية عن الإفصاح في صلب القوائم المالية السابق الإشارة إليها ويجب أن تستخدم المصطلحات التي تعبر عن المعنى الدقيق والمعروف جيداً لدى

- مستخدمي المعلومات مع مراعاة توحيد المصطلحات لنفس المعاني في جميع التقارير حتى يستفيد مستخدم المعلومات منها وإلا أصبح الإفصاح مضلل في حالة حدوث عكس ذلك.
- خ. **التقارير والجدول الملحق:** وتستخدم هذه الوسيلة لإظهار بعض المعلومات الإضافية والتفاصيل التي يصعب بل يستحيل إظهارها في صلب القوائم المالية وقد تستخدم هذه الوسيلة ضمن وسيلة الملاحظات والهوامش أو في صورة تقارير مستقلة وغير ذلك.
- د. **تقرير رئيس مجلس الإدارة:** هذا التقرير يعتبر متممًا للقوائم المالية والذي بدوره يصعب تفسير الكثير من معلومات القوائم المالية ويجب أن يشتمل هذا التقرير على ما يلي:
- الأحداث الغير مالية والتغيرات التي حدثت خلال السنة وتؤثر على عمليات المنشأة مثل التغيرات في المراكز الإدارية العليا والسياسات الرئيسية... الخ.
 - التوقعات المستقبلية المتعلقة بمستقبل الصناعة والاقتصاد ودور المنشأة فيها.
 - خطط النمو والتوسع والتغييرات في العمليات خلال الفترات المقبلة.
 - النفقات الرأسمالية المتوقعة وآثارها.
 - الجهود المبذولة في البحوث التجارية.

المبحث الثاني: القوائم المالية للمصارف الإسلامية ومعاييرها المحاسبية

تتضح أهمية الإفصاح المحاسبي من خلال مخرجات النظام المحاسبي (القوائم والتقارير المالية)، وهي المصدر المهم إن لم يكن الوحيد للعديد من المستخدمين للحصول على المعلومات المهمة حول المؤسسة، وبالتالي حتى تكون مخرجات النظام المحاسبي موضوعية ومفيدة وتحظى بثقة المستخدمين وتلبي احتياجاتهم ، لابد أن يتم إعدادها ، وعرضها بطريقة منظمة ومقبولة من طرف المحاسبين وجميع الأطراف التي لها مصالح بالمؤسسة، ويعنى في ذلك توفير كافة المعلومات والبيانات لمختلف مستخدميها ، بالإضافة إلى زيادة الثقة في القوائم المالية من خلال مراجعتها بواسطة طرف خارجي محايد، وهو بالضبط من ساهم بشكل واضح في ظهور موضوع الإفصاح وزيادة أهميته.

المطلب الأول : المنظور المحاسبي للقوائم و التقارير المالية

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية للبلاغ المالي عن المؤسسة ، حيث ينظر إلى المعلومات الواردة فيها بأنها تقيس الميزانية للمؤسسة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية . حيث أن هذه القوائم المالية في

جوهرها هي النتائج النهائية للعمل المحاسبي، فالقارئ لمضمون تلك القوائم سوف يدرك أهمية الغرض من الخطوات الأولية للعمل المحاسبي من تسجيل وتبويب لكافة العمليات. عندما القوائم المالية فإنهم يصفون ضمنها خصائص المؤسسة وفقا للنواحي المادية التي يعتقدون بأنها تعبر بعدالة ووضوح عن أنشطتها المالية، وتبدو عبقرية القوائم المالية في أنها تلخص كافة المعلومات التي تتضمنها مئات وآلاف الصفحات التي تتكون منها الدفاتر والسجلات المحاسبية التفصيلية. في صفحات معدودة. ويرتبط إعداد القوائم المالية بأساسيات خاصة وعامة تحكم إعداد هذه القوائم في البنك الإسلامي، و يجب أن يتم توضيحها مسبقا قبل خطوات إعداد القوائم المالية. لذلك يتم في هذا الجزء توضيح ماهية القوائم المالية و السياسات العامة الواجب مراعاتها عند إعداد القوائم المالية الختامية في البنك، وهي كما يلي¹²⁶:

1. ماهية القوائم المالية:

تزداد أهمية القوائم المالية في البنك الإسلامي، إذ تلعب دورا كبيرا في توفير البيانات الضرورية التي تحتاجها الأطراف التي تستخدمها مثل المستثمرين والمضاربين والمساهمين، وذلك إلى جانب الإدارة التي تهتم بالبيانات الدورية المنتظمة عن الأنشطة المالية، وتقيس القوائم المالية نتائج أعمال البنك لغرض تحديد الربحية الحقيقية لنتائج أنشطة الاستثمارات المختلفة. وهي تقوم بذلك مرتكزة على أساس المبادئ والأسس المحاسبية المتفقة مع أحكام الفقه الإسلامي والعرف المحاسبي.

أ. تعريف القوائم المالية

هناك عدة تعاريف للقوائم المالية، لكنها تشترك جميعا في العناصر الأساسية لها وتختلف فقط من حيث الألفاظ المستخدمة أو من حيث التركيز على عنصر معين دون الآخر. فقد عرف Pascal القوائم المالية بأنها مجموعة كاملة من الحسابات تتضمن: الميزانية، قائمة حساب النتيجة، قائمة تدفقات الخزينة، قائمة تغير الأموال الخاصة والملاحق، والهدف من هذه القوائم تقديم المعلومات عن الوضعية والأداء المالي من أجل اتخاذ القرارات الاقتصادية¹²⁷. كما عرفها أيضا طارق بأنها الوسائل الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية، وتمثل القوائم المالية الجزء المحوري للتقارير المالية¹²⁸.

¹²⁶ د. الابجي، كوثر عبد الفتاح، قياس وتوزيع الربح في البنك الإسلامي، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1999، ص 30
¹²⁷ Pascal Barneto, "Normes IAS/IFRS, Application Aux Etats Financiers", DUNOD, Paris, 2éme édition, 2006, P:261.

¹²⁸ طارق حمد عب العال، التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل، الدار الجامعية، مار، 2005، ص 3:

ومن جهة أخرى عرف عبد الستار القوائم المالية بأنها هي عبارة عن المنتج النهائي للمحاسبة، حيث تتمثل في تقارير أو كشوف تلخص قدرا كبيرا من البيانات والمعلومات لصالح أطراف عديدة داخل وخارج المؤسسة بقصد اتخاذ قرارات معينة.¹²⁹

ب. الفرق بين التقارير المالية والقوائم المالية

تعتبر التقارير المالية المعدة والمنشورة من قبل المؤسسات من أهم مصادر المعلومات التي يلجأ إليها متخذو القرارات، وهي عبارة عن الإطار العام والأوسع الذي يضم القوائم المالية والمعلومات غير المالية التي لا يمكن الإفصاح عنها في القوائم المالية، كما تحتوي هذه التقارير على تقارير مجلس الإدارة، تقرير المدقق الخارجي للحسابات بالإضافة إلى الإيضاحات والتفصيلات المكملة للقوائم المالية.¹³⁰

II. السياسات العامة الواجب مراعاتها عند إعداد القوائم المالية:

1. سياسة الإفصاح:

الإفصاح هو ضرورة توضيح السياسات المحاسبية الهامة والقواعد والمبادئ المحاسبية المطبقة عند إعداد الحسابات الختامية، بالإضافة إلى توضيح أو الإشارة إلى الأحداث المالية الهامة التي يعتقد معدو القوائم المالية أنها ضرورية لمستخدمي هذه القوائم.

وتعتبر سياسة الإفصاح من أهم السياسات التي يجب أن يراعيها النظام المحاسبي في البنك الإسلامي، إذ أن مستخدمي القوائم المالية يحتاجون إلى معلومات كثيرة لتحقيق أغراضهم من هذه القوائم. فالمودعون في البنك التقليدي يهتمون في الغالب بالقوائم المالية المنشورة، إذ أن ودائعهم وفوائدها مضمونة لهم من البنك التقليدي، أما المودعون في البنك الإسلامي فهم شركاء يتقاسمون الأرباح والخسائر بالنسب الفعلية المتحققة وطبقا لما تراضي عليه المودعون مع نظام البنك.

2. الأهمية النسبية:

وتعرف الأهمية النسبية بأنها أهمية العناصر المالية بالنسبة لبعضها، ويمكن مراعاة سياسة الأهمية النسبية في الإفصاح عن طريق دراسة طبيعة عناصر القوائم المالية ونسبة كل منها إلى مجموع هذه العناصر، وقيمتها وكذلك أهمية هذه العناصر بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية وأثر هذه العناصر على سائر العناصر المالية الأخرى.

ويتم تحقيق الأهمية النسبية بالإفصاح في القوائم المالية عن المعلومات المالية الضرورية كما يتم الإفصاح في ذيل القوائم المالية عن ثلاثة أنواع من المعلومات:

¹²⁹ عبد الستار الكبيسي، الشامل في المحاسبة، دار وائل، عمان الأردن، ط 2، 2010، ص 481

¹³⁰ مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، دار الميسرة، عمّان، الأردن، ط 3، 2006، ص 28

- أ. البيانات المالية التي لم تذكر في القوائم.
- ب. السياسات والأسس المحاسبية المطبقة عند إعداد القوائم المالية.
- ت. الأحداث غير العادية والالتزامات الطارئة والمحتملة والتعهدات المالية.

3. سياسة الحيلة والحذر:

تهتم هذه السياسة بالتحوط ضد مخاطر المستقبل، فهي تقضي بأخذ كافة عناصر الخسائر المحتملة والأعباء المتوقعة في الحسبان وعدم أخذ أي أرباح متوقعة أو مقدرة لم تتحقق فعلا في الحسبان عند تصوير القوائم المالية. وبالنسبة للمصرف الإسلامي فهذه السياسة تطبق في فقه المضاربة بالفعل بصورة أكثر تشددا من الفقه المحاسبي الوضعي، إذ لا يعترف فقه المضاربة بالإيراد إلا إذا تم تحصيله خشية حدوث خسائر بعد توزيع الربح بين المضارب ورب المال.

كما تعتبر هذه السياسة ضرورية عند وضع أسس تكوين مخصصات الأعباء والخسائر المتوقعة، حتى إن البنك الإسلامي يتعرض لمخاطر تفوق المخاطر المعتادة للمؤسسات المالية التقليدية؛ لأنه يتحمل خسائر المشاركات والمضاربات ولا يوجد ضمان للمال المستثمر ولا لعوائده مثل المصارف التقليدية.

4. سياسة الثبات:

تقضي هذه السياسة ضرورة الثبات على تطبيق المبادئ والسياسات المحاسبية من سنة لأخرى وعدم تغييرها على فترات قصيرة، حيث يؤدي ذلك إلى عدم إمكانية مقارنة نتائج الأعمال وربما الوصول إلى نتائج مضللة تظهر عوائد النشاط بصورة مخالفة للحقيقة حيث تقوم بتغطية وقائع وأحداث مالية حدثت . وهكذا يمكن تغيير السياسات المحاسبية من سنة لأخرى لإخفاء التقصير أو الإهمال أو عدم كفاءة الإدارة ، ولذلك غالبا ما يتضمن تقرير مراقب الحسابات ما يفيد باستمرار إتباع السياسات المحاسبية من سنة لأخرى حتى يتمكن من الاطمئنان لصحة النتائج والمعلومات المالية الواردة في القوائم.

المطلب الثاني : القوائم المالية التي يفصح عنها في المصارف

تعتبر القوائم المالية المنتج النهائي لأي نظام محاسبي، والتي تعكس امتزاج مجموعة من العناصر التي تمثل الموارد الاقتصادية التي تملكها المؤسسة أو تسيطر عليها والتعبير عنها بقيمة نقدية، فالعملية الإنتاجية المحاسبية لهذه القوائم تحكمها مجموعة من الإجراءات والمبادئ في قياس التغيرات التي تحدث خلال الفترة والمتعارف عليها في المجال المحاسبي على أنها سنة مالية، وتمثل القوائم المالية أداة اتصال بين المؤسسة ومختلف المتعاملين معها من خلال الإفصاح عنها بهدف إمدادهم بالمعلومات الضرورية قصد استخدامها في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

وتعتبر القوائم المالية وسيلة الإدارة الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المنشأة فمن خلال القوائم المالية يمكن لتلك الأطراف التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمنشأة وما حققته من نتائج .

أولاً: القوائم المالية الواجب الإفصاح عنها

اهتمت المعايير الدولية بالقوائم المالية ومحتواها من المعلومات حيث أفردت معياراً خاصاً بهذا الموضوع وهو IAS 01 " عرض القوائم المالية"، هذا بالإضافة إلى أننا نجد في نهاية كل معيار من المعايير الدولية فقرة مستقلة تتناول موضوع الإفصاح عن السياسات أو الطرق المستخدمة في قياس الأحداث الاقتصادية و آثار التغير فيها وتعليمات بشأن العرض في القوائم المالية، و ينص عرض القوائم المالية على عدة اعتبارات يجب الانطلاق منها أهمها:

- يجب أن تعرض القوائم المالية المركز المالي والأداء والتدفقات النقدية بما يحقق عدالة العرض.
- الإفصاح عن ما إذا كانت القوائم المالية تتسجم مع ما تفرضه المعايير الدولية و تطبق كل معيار ينطبق عليها.
- الإفصاح عن أية مخالفات لمتطلبات المعايير الدولية وعرض الأثر المالي لذلك.
- اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية بما ينسجم مع متطلبات المعايير الدولية.
- الإفصاح عن المعلومات المقارنة.
- تحديد كل مكونات القوائم المالية بشكل واضح وعرض معلومات خاصة بالمؤسسة
- وظروف إعداد القوائم المالية (اسم المؤسسة، بيان شكل المؤسسة سواء فردية أو مجمع، تاريخ القوائم أو الفترة التي تغطيها، العملة المستخدمة).
- تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات نظام المعلومات المحاسبية، وتنقسم هذه المخرجات إلى قسمين، الأول قوائم مالية أساسية والثاني قوائم مكملة للقوائم الأساسية، أما الأساسية فهي القوائم التي يتعين على الوحدات أن تقوم بإعدادها والإفصاح عنها بشكل دوري حتى تخدم أصحاب الصلة والمستفيدين و قد عرض المعيار IAS 01 مكونات القوائم المالية و تضم¹³¹:
- قائمة المركز المالي.
- قائمة الدخل.
- قائمة التغيرات في حقوق أصحاب الملكية و الأرباح المحتجزة.
- قائمة التدفقات النقدية.

¹³¹ خنفر مؤيد راضي، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق ، ص: 28

أما في المصارف الإسلامية فقد حددت هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في المعيار رقم 1 من معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية أنواع القوائم المالية التي يتم إعدادها من طرف المؤسسات المالية الإسلامية و المتمثلة في¹³²:

أ. قوائم تعبر عن وظيفة المصرف بصفته مستثمرا لأموال المساهمين وما في حكمها وأموال أصحاب حسابات الاستثمار وما يترتب على ذلك من حقوق والتزامات له وعليه أو للغير وعليهم ، وتتحدد هذه القوائم طبقا لما استقر عليه العرف المحاسبي بما يلي:

- قائمة الميزانية.

- قائمة الدخل.

- قائمة التدفقات النقدية.

- قائمة التغيرات في حقوق أصحاب الملكية.

ب. قوائم تعبر عن وظيفة المصرف بصفته مديرا للاستثمارات المقيمة وتتحدد هذه القوائم في:

- قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيمة.

ت. قوائم تعبر عن الوظيفة الاجتماعية للمصرف وتتحدد هذه القوائم بما يلي:

- قائمة مصادر و استخدامات أموال صندوق الزكاة و الصدقات.

- قائمة مصادر و استخدامات أموال صندوق القرض الحسن.

وسوف نحاول توضيح كل قائمة من القوائم الأساسية السابقة الذكر وأهمية كل منها كأداة من أدوات الإفصاح المحاسبي.

لا يختلف تعريف قائمة المركز المالي وفق المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية عن التعاريف الصادرة من مجلس معايير المحاسبة الدولية و إنما يكمن الاختلاف في مضمون القائمة، حيث يتم إعدادها وفق الشريعة الإسلامية.

1. الميزانية (قائمة المركز المالي)¹³³:

تتضمن قائمة المركز المالي جميع أصول المصرف وجميع التزاماته وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة* وجميع حقوق أصحاب الملكية في المصرف وعليه، فإن هذه القائمة تتميز عن نظيرتها التقليدية بوجود بند "حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة" والتي يقصد بها القيمة المتبقية لأصحاب تلك الحسابات في تاريخ قائمة المركز المالي من المبالغ التي يتسلمها المصرف، بعد حسم مسحوباتهم منها وإضافة ما يخصهم من الأرباح أو استئزال ما يخصهم من الخسائر الناتجة عن الاستثمار.

¹³² د.حسين محمد سمحان وموسى عمر مبارك، محاسبة المصارف الإسلامية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص:388

¹³³ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص47

وتجدر الإشارة إلى أن دمج حسابات الاستثمار المطلقة ضمن عناصر قائمة المركز المالي يتماشى مع ما هو جائز شرعاً من الخلط بين الأصول التي يملكها المضارب والأصول التي يملك المضارب حق التصرف المطلق فيها، ويتم اشتراك الطرفين بحصص شائعة فيما يتحقق من أرباح على أن يأخذ المصرف نصيبه من ربح حسابات الاستثمار بصفته مضارباً، وتوزع الخسائر بقدر المساهمة في التمويل وكون أن طبيعة نشاط المصرف الإسلامي تعتمد على توظيفات ومشاركات متوسطة وطويلة الأجل تمتد لعدة سنوات وفي نفس الوقت هي تتعلق بالنشاط الجاري، لذلك ينبغي أن تتضمن قائمة المركز المالي أو الإيضاحات معلومات حول ذلك مثل ذمم البيوع المؤجلة كالمراجعات والسلم والاستصناع، والاستثمارات في الأوراق المالية، والمضاريبات، والمشاركات، والبضاعة المشتراة للأمر بالشراء، والاستثمار في العقارات والأصول المقتناة بغرض البيع.

2. قائمة الدخل (حساب النتيجة)

تحتوي قائمة الدخل في المصرف الإسلامي على بنود الإيرادات، وسائر بنود المصروفات الخاصة بالدورة المالية وكذلك المكاسب والخسائر، والعائد لأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة، وتبين صافي الربح أو صافي الخسارة والذي هو محصلة كافة الأنشطة الهادفة للربح التي يؤديها المصرف خلال الفترة الزمنية التي تمثلها قائمة الدخل وكذلك الأحداث والظروف الأخرى التي يكون لها تأثير على قيمة الأصول التي هي في حيازة المصرف في أثناء الفترة الزمنية. ويمكن تصنيف الإيرادات في المصرف الإسلامي إلى¹³⁴ :

أ) **إيرادات الاستثمار** : وتمثل هذه الإيرادات النسبة الأكبر من إيرادات المصرف الإسلامي، وتنقسم بحسب مصدر تمويلها إلى الأنواع التالية:

✍ **إيرادات استثمار أموال المصرف الذاتية** : وهي الإيرادات الناتجة عن استثمار

المصرف لأمواله الذاتية، وهي تعود للمصرف ولا يتم قيدها لأرباح الاستثمار التي يتم توزيعها لاحقاً بينه وبين أصحاب الحسابات الاستثمارية؛

✍ **إيرادات الاستثمار المشتركة** : وهي الإيرادات المتأتية من الاستثمارات المشتركة

الممولة من أموال أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة المخلوطة بما تبقى من أموال المصرف الذاتية، والإيرادات الناتجة عن هذه الاستثمارات توزع بين المصرف أي المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة كل حسب مساهمته.

✍ **إيرادات الاستثمارات المقيدة** : وهي الإيرادات التي يحصل عليها المصرف بصفته مضارباً أو وكيلًا بعمولة محدّدة نتيجة استثمار أموال الحسابات المقيدة.

¹³⁴ ماهر الأمين وآخرون، "مدى التزام مصرف سورية الدولي الإسلامي بمعيار المحاسبة الإسلامي رقم (1)"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، 2011، ص 168.

ب) إيرادات الخدمات المصرفية : وتتمثل في الأجر والرسوم التي يتحصل عليها المصرف في مقابل الأعمال التي يقدمها مثل خدمات إدارة الأوراق المالية وإصدار خطابات الضمان والاعتمادات المستندية وتأجير الخزائن والتحويلات المصرفية وغيرها.

ت) الإيرادات الأخرى : يتضمن هذا البند مختلف الإيرادات المرتبطة بنشاط المصرف ولم تُدرج ضمن عناصر الإيرادات السابقة.

أما المصروفات فإنها تمثل مقدار النقص في الأصول، أو الزيادة في الالتزامات، أو كلاهما معاً خلال فترة زمنية معينة، الناتج عن توظيف الأموال وإدارة الاستثمار بطرق أو وسائل مشروعة أو تقديم الخدمات بجميع أنواعها أو وسائلها المشروعة.

وتمثل مكاسب المصرف مقدار الزيادة في صافي أصول المصرف الناتج عن حيازة أصول زادت قيمتها خلال الفترة الزمنية التي تمثلها قائمة الدخل، أو الناتج عن تحويلات فعلية تبادلية أو غير تبادلية مشروعة من عمليات عرضية، ماعدا التحويلات التي تجري بين المصرف وأصحاب حقوق حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها أو التي تجري بين المصرف وأصحاب حقوق الملكية. أما خسائر المصرف فهي مقدار النقص في صافي أصول المصرف الناتج عن حيازة أصول انخفضت قيمتها خلال الفترة الزمنية التي تمثلها قائمة الدخل، أو الناتج عن تحويلات فعلية تبادلية أو غير تبادلية مشروعة من عمليات عرضية، ماعدا التحويلات التي تجري بين المصرف وأصحاب حقوق حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها أو التي تجري بين المصرف وأصحاب حقوق الملكية.

إن عائد أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة هي حصة هؤلاء في الربح والخسارة عن أموالهم المستثمرة بالمشاركة مع أموال المصرف.

هذا، ولا يعتبر عائد أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها في حالة الربح مصروفاً محملاً على دخل المصرف، كما لا يعتبر في حالة الخسارة إيراداً مضافاً إلى دخل المصرف وإنما يعتبر تخصيصاً بمقدار حصة أصحاب الحسابات في ربح أو خسارة الاستثمار الذي شاركت فيه هذه الحسابات.

ويمكن تجميع عناصر قائمة الدخل بطرق مختلفة للحصول على مقاييس وسيطة لأداء المصرف خلال فترة زمنية معينة، ومن أمثلة هذه المقاييس الدخل أو الخسارة من الاستثمارات، والدخل بعد استبعاد عائد أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة، والدخل قبل الزكاة والضريبة¹³⁵.

3. قائمة التدفقات النقدية:

¹³⁵ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص 51

هي كشف بالمقبوضات والمدفوعات النقدية للمنشأة من خلال فترة زمنية معينة، كما عرفت قائمة التدفقات النقدية بأنها هي قائمة تتضمن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية التي تمت خلال سنة مالية معينة في المؤسسة، ويمكن وصفها بأنها قائمة تبين المركز النقدي في تاريخ معين، وتكتسب أهميتها استناداً إلى الأساس الذي يتم إعدادها بناء عليه وهو الأساس النقدي كونه قائمة الميزانية وحساب النتيجة يتم إعدادها على أساس الاستحقاق¹³⁶.

ومن خلال هذا التعريف يمكن القول أنّ قائمة تدفقات الخزينة هي تلك الأداة الدقيقة التي تستخدم في الحكم على تسيير الموارد المالية واستخداماتها، وذلك بالاعتماد على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة.

وقد نص المعيار IAS 07 (قوائم التدفق النقدي) على عرض قائمة للتدفقات النقدية وذلك بتصنيفها وفق النشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، وقد عرف المعيار التدفقات النقدية بأنها التدفقات الداخلة والخارجة من النقدية وما يعادلها، كما عرف أنواع النشاطات كما يلي:

- النشاطات التشغيلية، هي النشاطات الرئيسية الموجهة لتوليد الإيراد في المؤسسة والنشاطات الأخرى التي لا تعتبر من النشاطات الاستثمارية أو التمويلية.
- النشاطات الاستثمارية، وهي تلك المتمثلة في امتلاك الأصول طويلة الأجل وغيرها من الاستثمارات التي لا تدخل ضمن البنود التي لا تعادل النقدية.
- النشاطات التمويلية، وهي تلك التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات ملكية رأس المال وعمليات الاقتراض التي تقوم بها المؤسسة.

وقد عرض المعيار المذكور طريقتين لإعداد قائمة التدفقات النقدية، و على المؤسسة اختيار إحداها وهما:

الطريقة المباشرة : و تقوم على عرض الأنواع الرئيسية لإجمالي المقبوضات النقدية وإجمالي المدفوعات النقدية موزعة وفقاً للنشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

الطريقة غير المباشرة : وتنطلق هذه الطريقة من رقم صافي الربح أو الخسارة، حيث تقوم بتعديله بآثار العمليات ذات الطبيعة غير النقدية، وبأية مبالغ مؤجلة أو مستحقة عن مقبوضات أو مدفوعات نقدية تشغيلية في الماضي أو المستقبل، وكذلك بنود الدخل أو المصروفات المتعلقة بالتدفقات النقدية الاستثمارية أو التمويلية.¹³⁷

¹³⁶ محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، دار وائل، عمان الأردن، ط3 2009، ص56.

¹³⁷ حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2008، ص 275.

4. قائمة التغير في حقوق الملكية:

تعد قائمة تغير الأموال الخاصة من القوائم المالية الحديثة وقد صممت لتقدم تحليلاً للحركات التي تؤثر على رؤوس الأموال الخاصة و هي حلقة الربط بين قائمة الدخل وبين قائمة المركز المالي، ولكن مع تعدد مصادر التغير في حقوق الملكية، توجب تخصيص قائمة منفردة لتوضيح مسببات هذا التغير ومصادره.

5. قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيمة.

ميز المعيار رقم 1 الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بين حسابات المضاربة المطلقة (حسابات الاستثمار المطلقة) وحسابات المضاربة المقيمة، حيث أورد حسابات استثمار المطلقة كأحد مصادر الأموال في قائمة المركز المالي للمصرف، أما حسابات الاستثمار المقيمة فعالجا محاسبيا خارج القوائم المالية للمصرف باعتبارها وحدة محاسبية مستقلة، لذا فقد قرر البيان إعداد قائمة خاصة بها تحتوي على مصادر هذه الأموال واستخداماتها ونتيجة هذا الاستخدام معا. وتتمثل عناصر القائمة بما يلي:

- الاستثمارات المقيمة.
- إيداعات وسحوبات أصحاب حسابات الاستثمار المقيمة.
- أرباح وخسائر الاستثمار المقيمة
- نصيب المصر من أرباح الاستثمار المقيمة بصفته مضاربا أو أجره بصفته وكيلًا.

6. قائمة مصادر و استخدامات أموال صندوق الزكاة و الصدقات.

يتم إعداد هذه القائمة من طرف المصارف الإسلامية التي تقوم بجمع أموال الزكاة من المسلمين المتعاملين المصرف أو غيرهم إضافة إلى زكاة أرباح الاستثمار المشترك وغيرها. أما استخدامات أموال الزكاة فهي المصارف الثمانية المذكورة في القرآن. *

ثانيا: المناهج الأساسية لإعداد التقارير المالية

أصبحت التقارير المالية من حيث اكتمال محتوى المعلومات ومستوى جودتها لا تفي بحاجات المستفيدين من المعلومات المحاسبية، مما ترتب عليه ضرورة تطوير إجراءات الاتصال وإعادة النظر في طرقها ومدي كفاءتها في توصيل المعلومات المحاسبية، وفي ظل تعدد المستفيدين من التقارير

¹³⁸ * إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ {التوبة}

المالية وتباين المعلومات التي يحتاجون إليها تعرض الفكر المحاسبي لثلاثة مناهج أساسية لإعداد التقارير المالية هي¹³⁹:

أ. **منهج التقرير في القوائم ذات الغرض العام:** وهو منهج يهتم بإعداد تقارير مالية يمكن أن تفي باحتياجات قطاعات واسعة من المستفيدين، وبرغم شيوع استخدام هذا المنهج إلا أنه يثير انتقادات عديدة حول مدى إمكانية توفير الاحتياجات المتنوعة للمستفيدين المختلفين باستخدام مجموعة واحدة من التقارير المالية.

ب. **منهج التوسع في البيانات التي يتم التقرير عنها :** ويهتم هذا المدخل بزيادة المعلومات المعروضة في التقارير المالية، بحيث تغطي احتياجات قطاعات أكبر، ومثال ذلك تضمين القوائم المالية القيم الحالية والقيم الجارية للأصول إلى جانب القيم التاريخية، ويثير هذا المنهج عدة تساؤلات بشأن نوعية وكمية المعلومات التي يجب إضافتها للتقارير المالية والأسلوب الملائم لاختبارها، حيث أن هناك حدود معينة لمقدرة المستخدمين بشأن إمكانية استيعاب المعلومات الإضافية واستخدامها، حيث يتطلب الأمر تقييم كل معلومة يقترح إضافتها للتقارير المالية بهدف الوقوف على مدى مناسبتها لمختلف المستفيدين.

ج. **منهج تطوير التقارير المالية:** ظهر هذا المنهج نتيجة ضغوط الجهات العلمية المهمة بالمحاسبة بالولايات المتحدة الأمريكية، وبناء على رغبة المستثمرين وغيرهم من المستفيدين طلبا للمزيد من المعلومات الإضافية التي تساعد في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية ويبدووا هذا التطوير من خلال ظهور العديد من القوائم أبرزها القوائم المالية القطاعية، القوائم المالية المرحلية، القوائم المالية التنبؤية، القوائم المالية الموجزة، والقوائم المالية ذات أسس القياس المتعددة، وقد حدد مجلس المحاسبة الأمريكي في قائمة المفاهيم الصادرة عام 1984 مجموعة متكاملة من التقارير ينبغي على كافة المؤسسات إعدادها بصفة دورية في القوائم المالية المرحلية والتقارير والقوائم الملخصة، وهي التي تعد تدعيما للإفصاح المحاسبي، فضلا عن مجموعة أخرى من القوائم وأهمها قائمة القيمة المضافة، القوائم المعدلة بالتغير في مستويات الأسعار، بالإضافة إلى المعلومات الأخرى التي يتعين الإفصاح عنها بقائمة التوقعات المستقبلية وقائمة أهداف الوحدة، وقائمة بيان العمالة، وبذلك تتكامل تلك القوائم لتكون في مجموعها التقرير المالي للوحدات الاقتصادية والذي يتم من خلاله تحقيق الإفصاح الملائم لمتخذ القرارات.

¹³⁹ - أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،

المطلب الثالث : المعلومات التي يجب الإفصاح عنها

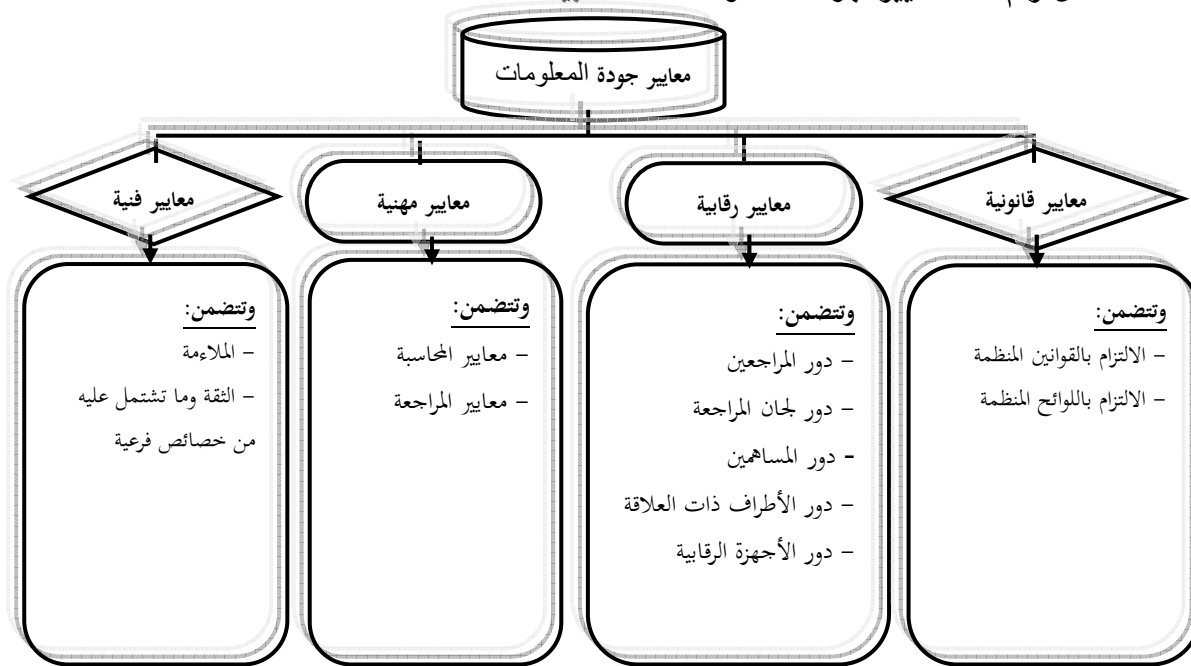
إن تحديد أهداف التقارير المالية هو نقطة البداية في تطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستفيدين، حيث يمكن الاعتماد على التقارير المالية في أخذ القرارات إذا كانت المعلومات الواردة فيها ذات جودة.

1. مفهوم جودة المعلومات المحاسبية

يقصد بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية، والمعبر عنها بالفائدة المرجوة من إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات، التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة.

وتعني الجودة في هذا المجال مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية، وما تحققه من منفعة للمستخدمين، ولتحقيق ذلك يجب أن تخلوا من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها، وفي ضوء هذا المفهوم يمكن اقتراح المعايير التالية لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية كما يتضح من الشكل التالي:

الشكل رقم 4: معايير جودة المعلومات المحاسبية



المصدر: محمد أحمد إبراهيم خليل، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية- دراسة تطبيقية نظرية- مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة ببها، جامعة الزقازيق، العدد الأول، 2007، ص 23.

من خلال هذا الشكل يمكن القول أن مفهوم جودة المعلومات المحاسبية، لا يقتصر على جانب واحد فقط بل يتعداه ليشمل الجوانب الأخرى التي لا تقل أهمية، وتؤثر بشكل مباشر في تحقيق جودة هذه المعلومات، وسوف نركز على المعايير الفنية، والمعايير المهنية التي تتضمن معايير المحاسبة ومنها معايير الإفصاح.

2. الخصائص الأساسية لجودة المعلومات المحاسبية: وتشتمل على خاصيتين هما:

أ. **الملاءمة:** ويقصد بها أن تكون المعلومات مرتبطة ووثيقة الصلة بالقرارات التي يتم اتخاذها، فالمعلومات الملائمة هي تلك المعلومات التي تؤثر في سلوك متخذي القرار الاقتصادي بالمساعدة في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية وهي مرتبطة بخاصية الأهمية النسبية، وتحتوي على ثلاثة خصائص فرعية هي¹⁴⁰:

– **القيمة التنبؤية :** ويقصد بها قيمة المعلومات كأساس للتنبؤ بالتدفقات النقدية للمؤسسة أو بقوتها الإرادية.

– **قيمة التغذية العكسية:** أي المدى الذي يمكن لمتخذ القرار أن يعتمد عليه في تعديل توقعاته السابقة.

– **التوقيت المناسب:** أي ربط مدى ملاءمة المعلومة لمتخذ القرار بتوقيت إيصالها له، لأن توصيل المعلومة لمتخذ القرار في الوقت غير المناسب يفقدها تأثيرها على عملية اتخاذ القرار، ومن ثم افتقادها للفائدة المرجوة منها.

ب. **الموثوقية:** ويقصد بها حسب المعيار رقم (2) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية FASB خاصية المعلومات في التأكيد بأن المعلومات خالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة وإنها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله¹⁴¹.

إن خاصية الموثوقية تتعلق بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها وتتكون هذه الخاصية من ثلاثة خصائص فرعية هي¹⁴²:

– **القابلية للتحقق (الموضوعية):** وتعني القدرة على الوصول إلى نفس النتائج من قبل القائمين بالقياس المحاسبي إذا ما تم استخدام نفس طرق القياس.

– **الصدق في التعبير:** تعني تمثيل المعلومات المحاسبية للواقع العملي، الذي يعكس الأحداث الاقتصادية والمعاملات المالية التي تمارسها الوحدة المحاسبية، أي تمثيل التقارير المالية بصدق مضمونها (جوهرها) وليس مجرد تمثيل شكلها فقط (تغليب الجوهر على الشكل).

¹⁴⁰ – محمد مطر وآخرون، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، مرجع سابق، ص 333.

¹⁴¹ – رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية، الإطار الفكري، التطبيقات العملية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط2، 2009،

ص 75.

¹⁴² – نفس المرجع، ص ص 76-77.

– **الحياد:** تتوافر للمعلومات المحاسبية خاصية الحياد، إذا كانت تخلو من أي تحيز عن طريق قياس النتائج، أو عرضها بطريقة لا تغلب مصالح فئة معينة من فئات مستخدمي القوائم المالية على حساب غيرها من المستخدمين الآخرين.

إذن فالملاءمة والموثوقية الخاصيتان الأساسيتان، اللتان يلزم توافرها في المعلومات المحاسبية حتى تكون ذات جودة عالية، ولكن هناك احتمال التعارض بين هاتين الخاصيتين نتيجة تطبيق بعض الطرق والسياسات المحاسبية، ولهذا فإنه من الممكن التضحية بمقدار من الملاءمة في مقابل المزيد من الثقة، والعكس فقد تقل الثقة في المعلومات المحاسبية مقابل المزيد من الملاءمة للمعلومات.

3. الخصائص الثانوية لجودة المعلومات المحاسبية:

بالإضافة إلى الخصائص الرئيسية هناك خصائص أخرى لا تقل أهمية، أوصى بها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB والتي تساهم في جودة المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية وهي¹⁴³:

أ. **الثبات:** يقصد بالثبات إتباع نفس الطرق المحاسبية في تسجيل الأحداث الاقتصادية، والتقرير عنها بطريقة موحدة من دورة إلى أخرى.

إن تطبيق خاصية الثبات في استخدام المبادئ والإجراءات المحاسبية، يجعل القوائم المالية أكثر قابلية للمقارنة وأكثر فائدة للمستخدمين.

ب. **القابلية للمقارنة:** تعتبر المعلومات المحاسبية التي تم قياسها والتقرير عنها بصورة متماثلة في المؤسسات المختلفة قابلة للمقارنة، ويقصد بالتماثل هنا أن تكون الإجراءات المحاسبية والقياس والتبويب وطرق الإفصاح والعرض المطبقة هي نفسها في مختلف المؤسسات.

هناك جوانب أخرى للحكم على جودة المعلومات المحاسبية بخلاف الخصائص السابقة الذكر، فجودة المعلومات لا يجب أن تقتصر على المعايير الفنية التي تعبر عن خصائص هذه المعلومات، بل تتسع لتتضمن معايير أخرى تعكس الجوانب القانونية والرقابية والمهنية التي تجعل من المعلومات المحاسبية أداة ناعمة ومفيدة بالنسبة لمختلف مستخدميها، فنرى أن أساس الجودة في التقارير والقوائم المالية هو توفير معايير محاسبية يتم على أساسها إعداد وعرض تلك التقارير والقوائم المالية وتمكن المستخدمين من اتخاذ القرارات الرشيدة، ولذلك اهتمت العديد من المؤسسات بإصدار قواعد ومعايير للإفصاح من أجل توفير معلومات ذات جودة عالية.

¹⁴³ - رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية، مرجع سابق، ص ص 80-81.

المبحث الثالث : الإفصاح في ظل المعايير الدولية والإسلامية في المصارف الإسلامية

أولت معايير المحاسبة الدولية¹⁴⁴ عناية كبيرة نحو اعتبارات الإفصاح، وذلك بغرض زيادة تحسين جودة المعلومة حيث لا يوجد معيار واحد فقط يتناول الإفصاح المحاسبي، وكيفية عرض القوائم المالية من حيث شكل ومحتوى وهيكل القوائم المالية والسياسات المحاسبية، فقد قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC International Accounting Standards Committee التي سميت فيما بعد مجلس معايير الإبلاغ الدولي IFRS International Financial Reporting Standard بإصدار معايير خاصة بالإفصاح حيث أصدر 15 معياراً حتى تاريخ 2015¹⁴⁵ وهي مبينة في الملاحق.

وكذلك قامت بعض هيئات المالية الإسلامية بوضع معايير للإفصاح خاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية تتعلق بكيفية ومتطلبات العرض والإفصاح عن المعلومات، التي تتعلق بالموضوع الذي يعالجه كل معيار من هذه المعايير.

المطلب الأول: الإفصاح المحاسبي وفق معايير الإبلاغ المالية ومدى ملاءمتها للمصارف الإسلامية

أنشأت لجنة معايير المحاسبة الدولية نتيجة لاتفاق تم بين الهيئات المهنية في عشر دول، أستراليا، كندا، فرنسا، اليابان، المكسيك، هولندا، المملكة المتحدة، أيرلندا، والولايات المتحدة الأمريكية، وقد أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية ما عرف بمعايير المحاسبة الدولية ما بين الأعوام 1973 إلى 2003، وبعد ذلك تم استبدال مسمى لجنة معايير المحاسبة الدولية بمجلس معايير المحاسبة الدولية، حيث أخذ على عاتقه تعديل كافة معايير المحاسبة الدولية، التي عرفت في هذه الآونة بمعايير التقارير المالية الدولية، بالإضافة إلى تبين معايير جديدة لم تكن ضمن قائمة معايير المحاسبة الدولية فيما مضى. وقد تم إصدار المعايير الدولية على أساس مراعاة تخصيص فقرة مستقلة في كل معيار، تخص المعلومات الواجب الإفصاح عنها في إطار المعيار المعني، إضافة إلى إصدار معايير أخرى تتعلق بشكل مباشر بعملية الإفصاح وهي:

1. الإفصاح حسب محتوى المعيار IAS1 (عرض القوائم المالية)

يتضمن معيار المحاسبة الدولي IAS 1 "عرض القوائم المالية" كل ما يتعلق بإعداد القوائم المالية من قواعد ومبادئ محاسبية وطرق عرض، ولقد حل المعيار المحاسبي الدولي IAS 1 محل كل من المعايير المحاسبية التالية IAS1 المتعلقة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية، المعيار المحاسبي

¹⁴⁴ نستخدم مصطلح "المعايير الدولية" للإشارة إلى المعايير التي تصدرها لجنة معايير المحاسبة الدولية قبل و بعد إعادة هيكلتها، أي للإشارة إلى كل من معايير المحاسبة الدولي (IAS)، و المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).

¹⁴⁵ جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، بتاريخ 2016/01/01 <http://jacpa.org.jo/ar-jo/knowledgecenter/internationalstandardsforfinancialreporting.aspx>

الدولي IAS5 المتعلق بالمعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية، المعيار المحاسبي الدولي IAS13 المتعلق بالأصول المتداولة والالتزامات المتداولة¹⁴⁶. وقد صمم هذا المعيار لتحسين نوعية البيانات المالية المعروضة، وهو ينطبق على جميع المؤسسات التي تقدم تقاريرها بموجب معايير المحاسبة الدولية، وقد أوضح مكونات البيانات المالية ذات الغرض العام التي تلتزم المؤسسة بنشرها، بحيث تكون مشتملة على مجموعة متكاملة من المعلومات المحاسبية التي يستفيد منها مستخدمو البيانات المالية، والمتمثلة في الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التغير في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية، السياسات المحاسبية والإيضاحات.

يتطلب مبدأ الإفصاح والشفافية عرض البيانات المالية بطريقة تبين بشكل موثوق وملائم نتائج الأعمال والمركز المالي، والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للمؤسسة.

أولاً : الإفصاح حسب IAS 1 في الميزانية.

تنص القواعد الخاصة بالإفصاح في الميزانية العمومية حسب IAS 1 على ما يلي¹⁴⁷:

1. يشترط معيار المحاسبة الدولي IAS 1 أن تعرض الأصول المتداولة وغير المتداولة والخصوم المتداولة وغير المتداولة منفصلة في صلب الميزانية العمومية، ويصنف الأصل على أنه متداول في الحالات التالية:

أ. عندما يتوقع أن يتحقق نقداً أو يحتفظ به للبيع أو الاستهلاك أثناء الدورة التشغيلية العادية للمؤسسة.
ب. عندما يحتفظ به بشكل رئيسي لأغراض المتاجرة.

ج. عندما يتوقع أن يتحقق خلال 12 شهراً من تاريخ الميزانية العمومية.

د. عندما يكون نقداً أو أصلاً معادلاً للنقد ولا يوجد قيوداً على استعماله.

وتصنف جميع الأصول الأخرى على أنها أصول غير متداولة، وتشمل الأصول الملموسة والأصول غير الملموسة والأصول التشغيلية والمالية التي هي بطبيعتها طويلة الأجل.

أما الخصوم فإنها تصنف على أنها متداولة في الحالات الآتية:

أ. عندما يتوقع تسديده أثناء الدورة التشغيلية العادية للمؤسسة.

ب. عندما يكون ناشئاً عن أغراض المتاجرة.

ج. عندما يستحق التسديد خلال 12 شهراً من تاريخ إعداد الميزانية العمومية.

د. لا يكون للمؤسسة حق غير مشروط بتأجيل سدادها لأكثر من اثني عشر شهراً من إعداد الميزانية وتصنف جميع الالتزامات الأخرى على أنها التزامات غير متداولة.

¹⁴⁶ - خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية 2007، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط01، 2008، ص 94.

¹⁴⁷ محمد مطر، موسي السويطي، التأصيل النظري للممارسات المحاسبية المهنية في مجالات القياس، العرض، الإفصاح، دار وائل للنشر،

عمان، الأردن، ط02، 2008، ص344

2. يجب أن تحتوي الميزانية العمومية في صلبها كحد أدنى على البنود التالية:

الممتلكات والمصانع والمعدات، الاستثمارات العقارية، الأصول غير الملموسة، الأصول المالية، المخزون، الذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى والنقد ومعادلات النقد، الذمم التجارية الدائنة والذمم الدائنة الأخرى، المخصصات، الالتزامات المالية، الالتزامات والأصول الضريبية الحالية، حقوق الأقلية المعروضة ضمن حقوق الملكية، رأس المال المصدر والاحتياطات الموزعة على حاملي حقوق الملكية.

لم يتضمن المعيار إلزاماً بشكل معين لقائمة المركز المالي، فقد يتم عرضها على شكل قائمة أو يتم عرضها على شكل ميزانية.

ثانياً: الإفصاح حسب IAS 1 في قائمة الدخل.

تعتبر قائمة الدخل من القوائم المالية التي لا تقل أهمية عن قائمة المركز المالي، فهي عبارة عن كشف بإيرادات المؤسسة خلال فترة زمنية والمصروفات التي أنفقت في سبيل الحصول على هذه الإيرادات وفقاً لمبادئ محاسبية متعارف عليها¹⁴⁸، ويعرف الدخل بأنه الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية والتي تؤدي إلى زيادة حقوق الملكية ماعدا المساهمات التي تتم من قبل الملاك¹⁴⁹، وعرفت الإيرادات حسب مجلس معايير المحاسبة المالية بأنها التدفقات الداخلة إلى الوحدة المحاسبية، أو أي زيادة في أصولها أو تخفيض لالتزاماتها أو كليهما معا، والتي تنشأ خلال الدورة عن إنتاج السلع أو بيعها وتأدية الخدمات، أو أية أنشطة أخرى ناجمة عن الأعمال الرئيسية المعتادة والمتكررة في الوحدة المحاسبية "أما المصروفات فهي عبارة عن" التدفقات الخارجة من الوحدة المحاسبية، أو أي نقص في أصولها أو زيادة في التزاماتها أو كليهما معا، والتي تنشأ خلال الدورة عن إنتاج السلع أو بيعها وتأدية الخدمات أو أية أنشطة أخرى ناجمة عن الأعمال الرئيسية المعتادة والمتكررة في الوحدة المحاسبية" وقد نص المعيار المحاسبي الدولي IAS 1 على قواعد خاصة بالإفصاح في قائمة الدخل كما يلي¹⁵⁰:

أ. المعلومات التي يجب عرضها في صلب قائمة الدخل كحد أدنى:

- الإيرادات.
- تكاليف التمويل.
- نصيب المؤسسة من أرباح أو خسائر المؤسسات الزميلة أو المشاريع المشتركة التي تمت محاسبتها بطريقة حقوق الملكية.
- المصروف الضريبي.
- ربح أو خسارة الفترة.

¹⁴⁸ محمود أحمد إبراهيم، المحاسبة المالية، مكتبة دار الثقافة، عمان، الأردن، 1998، ص 45

¹⁴⁹ Jean – Jacques Julian , les normes comptables internationales IAS/IFRS , édition foucher 2008, p 22.

¹⁵⁰ محمد مطر ، موسي السويطي، مرجع سابق، ص 369

- توزيعات الأرباح

ب. المعلومات التي يجب عرضها في صلب بيان الدخل أو في الإيضاحات:

إذا كانت بنود الدخل والمصروفات مادية (قيمتها مهمة نسبيا) يتطلب المعيار IAS 1 الإفصاح عن حجمها وطبيعتها بشكل منفصل ومن أمثلة هذه البنود:

- عمليات خفض أو زيادة قيمة الأصول أو المخزون.

- عمليات إعادة هيكلة أنشطة المؤسسة.

- عمليات التخلص من بعض الأصول.

- عمليات التخلص من الاستثمارات.

- العمليات الموقوفة.

- تسويات المنازعات القضائية.

- عمليات عكس المخصصات.

بموجب المعيار IAS 1 يجب تصنيف المصاريف وتحليلها بناء على طبيعتها أو بناء على وظيفتها، والاختيار بين طريقة وظيفة النفقة أو طريقة طبيعة النفقة، يتوقف على عوامل متعلقة بالصناعة وطبيعة النشاط¹⁵¹، وتعتبر طريقة تصنيف المصاريف حسب الوظائف هي الأكثر شيوعا واستخداما

ثالثا: الإفصاح حسب IAS 1 في قائمة التغير في حقوق الملكية.

أوجب المعيار المحاسبي الدولي IAS 1 المؤسسات بنشر معلومات متعلقة بتغيرات حقوق الملكية في قائمة مستقلة ومنفصلة عن القوائم المالية، الهدف منها تحديد إجمالي نتائج نشاط المؤسسة خلال الدورة، ويجب أن تتضمن هذه القائمة ما يلي :

أ. ربح أو خسارة الفترة.

ب. كل بند من بنود الدخل أو المصاريف المعترف بها بشكل مباشر في حقوق الملكية وإجمالي هذه البنود.

ج. الأثر التراكمي للتغير في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء التي يتم معالجتها وفقا للمعيار المحاسبي الدولي IAS 8 .

أما البنود التالية فيمكن إظهارها في قائمة حقوق الملكية أو في الإيضاحات.

- العمليات الرأسمالية مع المالكين والتوزيعات على أصحاب حقوق الملكية.

- رصيد الربح أو الخسارة المتراكمة في بداية ونهاية الفترة والتغيرات خلال الفترة.

¹⁵¹ المعيار المحاسبي الدولي الأول " قائمة الدخل منقول بتاريخ 2016/01/2 الساعة 18 و 41 دقيقة "

[/https://sqarra.wordpress.com](https://sqarra.wordpress.com)

- مقارنة بين القيم الدفترية في بداية ونهاية الفترة لكل فئة من فئات رأس المال، علاوة الأسهم، الاحتياطات مع بيان كل تغير بشكل منفصل.

رابعاً : الإفصاح حسب IAS 1 في قائمة التدفقات النقدية

هي قائمة تبين المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال فترة معينة، والتي يتم تصنيفها إلى تدفقات من الأنشطة التشغيلية أو الأنشطة الاستثمارية أو الأنشطة التمويلية، ونبين فيما يلي أنواع هذه الأنشطة:

1. **الأنشطة التشغيلية:** وهي الأنشطة الرئيسية المولدة لإيرادات المؤسسة والأنشطة الأخرى التي لا تعتبر من النشاطات الاستثمارية أو التمويلية.
2. **الأنشطة الاستثمارية:** وهي الأنشطة المتعلقة بالحصول على أو التخلص من الأصول طويلة الأجل وغيرها من الاستثمارات التي لا تدخل ضمن بنود النقدية المعادلة.
3. **الأنشطة التمويلية:** هي الأنشطة التي تنتج عنها تغيرات في حجم ومكونات رأس المال وقروض المؤسسة.

ومن العرض السابق يخلص الباحث بأن المعيار السابق رقم (1) والخاص بالإفصاح عن السياسات المحاسبية ملائم للتطبيق في المصارف الإسلامية ، إلا أنه لابد من إضافة بعض السياسات المحاسبية التي تتبعها المصارف الإسلامية وغير موجودة في شرح المعيار السابق حتى يكون المعيار شاملاً وملائماً للتطبيق في المصارف الإسلامية هذه السياسات علي سبيل المثال:

- ◀ السياسات المحاسبية التي اتبعتها إدارة المصرف ولا تتسق مع مفاهيم المحاسبة المالية للمصارف لتقليدية.
- ◀ السياسات المحاسبية المتبعة في تقدير بنود الأصول والخصوم و التي تختلف عن السياسات المحاسبية في المصارف التقليدية.
- ◀ السياسات المحاسبية في توزيع الأرباح والخسائر.
- ◀ السياسات المحاسبية المتبعة لكل من صندوق الزكاة والقرض الحسن.

II. الإفصاح حسب محتوى المعيار IAS 5 (المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية)

يهدف هذا المعيار إلي بيان الحد من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية للمؤسسات والشركات ، فيجب الإفصاح عن جميع المعلومات الأساسية التي تجعل القوائم المالية واضحة وقابلة للفهم ، ويختص هذا المعيار بالمعلومات التي يجب الإفصاح عنها في مجموعة القوائم المالية والتي تشمل الميزانية وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وأية قوائم أخرى وما يرتبط بهذه المجموعة من

إيضاحات أو بيانات تفسيرية مكملّة ويمكن تقسيم أنواع موضوع الإفصاح وفقاً لما جاء في المعيار إلى:

1. إفصاح عن أمور عامة.
2. إفصاح عن مكونات الميزانية وارتباطها.
3. إفصاح عن الأصول طويلة الأجل.
4. إفصاح عن الأصول المتداولة.
5. إفصاح عن الخصوم.
6. إفصاح عن حقوق الملكية.
7. إفصاح عن أمور مرتبطة بقائمة الدخل.

ويستتبع الباحث مما سبق اهتمام المعيار بتفصيل الحد الأدنى من الإفصاح في الشركات وليس المصارف المؤسسات المالية ، ولذلك فإن المعيار ملائم من حيث البند الأول الخاص بالإفصاح عن المعلومات الأساسية ، حيث يجب على المصرف الإسلامي أن يفصح عن جميع المعلومات الهامة اللازمة لكي تكون القوائم المالية كافية وملائمة لمستخدميها ، وعلى المصرف الإسلامي الإفصاح عن المعلومات الأساسية كما نص عليها المعيار بالإضافة إلى:

❶ دور المستشار الشرعي أو الهيئة الشرعية في الرقابة على نشاط المصرف وطبيعة السلطة المخولة للمستشار أو الهيئة الشرعية للرقابة على نشاط المصرف وفقاً للقانون والنظام الأساسي والممارسة الفعلية.

❷ الجهة التي تقوم بالإشراف والرقابة على نشاط المصرف والجهة التي تقوم بالإشراف والرقابة على الشركة القابضة إن وجدت.

❸ مسؤولية المصرف عن الزكاة .

❹ المعاملة الضريبية للمصرف في بلد الموطن والبلاد الأخرى التي يمارس فيها نشاطه ، وما إذا كان المصرف يتمتع بالإعفاء الضريبي في الموطن والبلاد الأخرى التي يمارس فيها نشاطه عن طريق فروع له ، وفترة الإعفاء الضريبي إذا كان الإعفاء مؤقتاً ، والمدة المتبقية من فترة الإعفاء الضريبي.

و عند دراسة مدي ملائمة هذا المعيار يلاحظ أن احتياجات المصرف الإسلامي للمعلومات المحاسبية تختلف عن تلك الاحتياجات في المصارف التقليدية سواء من حيث الكم والنوعية والكيف فمن حيث الكمية المطلوب الإفصاح عنها نجد أن حجم المعلومات المطلوب توفيرها من النظام المحاسبي في المصارف الإسلامي أكبر منه في المصارف التقليدية ، وذلك لتلبية احتياجات أرباب الأموال والمضاربين وهيئة الرقابة الشرعية والمستثمرين والمساهمين المتزايدة والمتنوعة ، ومن حيث نوعية

المعلومات نجد أن الحاجة ماسة إلي أعداد أكثر من صورة من صور التبويب للعمليات المالية ، ومن ثم تحديد المسارات المستقلة والمشاركة للأطراف المستفيدة من المعلومات المحاسبية التي يعرضها ويفصح عنها المصرف ، ومن ثم القوائم والكشوف النهائية لتوفير مجموعات متنوعة من المعلومات تقي باحتياجات الأطراف المختلفة ، ومن حيث توقيت توفير المعلومات نجد أن صور الاستثمارات والمشاركات في المصارف الإسلامية يشترط في بعضها أن تتم التصفية بعد مدة قصيرة اقل من سنة وهنا يلزم أن يكون النظام المحاسبي به من المقومات ما يساعد علي تلبية هذه الاحتياجات في الوقت المناسب.

III. الإفصاح حسب محتوى المعيار 8 IAS (الإفصاح عن البنود غير العادية وبنود الفترات السابقة والتغيرات في السياسات المحاسبية)

يتناول هذا المعيار معالجة البنود غير العادية وبنود الفترة السابقة وكذلك التغيرات في السياسات المحاسبية وكذلك التغير في التقديرات المحاسبية ، وكذلك أثر المعالجة الضريبية علي البنود غير العادية أو بنود الفترات السابقة ، ولا يتناول هذا المعيار معالجة الزيادة الناتجة عن إعادة تقدير التكلفة التاريخية ، ويعرف المعيار البنود غير العادية بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن أحداث غير مرتبطة بالنشاط العادي للمنشأة ، وبذلك لا يتوقع حدوثها بشكل متكرر ، وكذلك يعرف المعيار بنود الفترات السابقة بأنها هي التحويلات أو الإضافات التي تظهر في الفترة الحالية نتيجة أخطاء أو سهو عند إعداد القوائم المالية في الفترات السابقة أو أكثر .

و يعد الإفصاح عن البنود غير العادية وبنود الفترات السابقة في المصرف الإسلامي في غاية الأهمية ، ويرجع السبب في ذلك إلي أن علاقة المصرف وأصحاب الودائع الاستثمارية قائمة علي أساس الربح والخسارة ، وفق عقد المضاربة وهذه البنود تؤثر بشكل مباشر علي الأرباح والخسائر حيث لا يحصل المودع علي مجرد عائد ثابت كما هو متبع في المصرف التقليدي بل علي جزء مشاع من الربح أو الخسائر وتؤثر بنود هذا المعيار علي طبيعة الربح الموزع ، ويعتبر هذا المعيار ملائم للتطبيق في المصارف الإسلامية ، بل تزيد أهميته في المصارف الإسلامية عنه في المصارف التقليدية

IV. الإفصاح حسب محتوى المعيار 10 IAS (الظروف الطارئة والأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية)

يعرف المعيار البنود الطارئة بأنها بنود تتعلق بأحداث مستقبلية غير مؤكدة يترتب علي وقوعها تحمل المنشأة لخسائر محتملة أو أرباح محتملة ، وكذلك يعرف المعيار الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية

بأنها تلك الأحداث التي تقع في الفترة ما بين انتهاء السنة المالية والتاريخ الذي تعتمد وتنتشر فيه الميزانية.

يقتصر استخدام اصطلاح الظروف الطارئة في هذا المعيار علي الحالات أو الظروف القائمة في تاريخ الميزانية والتي تتحدد نتيجتها النهائية بأحداث قد تقع أو لا تقع في المستقبل. وحدد المعيار كيفية الإفصاح عن البنود الطارئة بالنسبة للخسائر المحتملة فيما يلي:

- إذا كانت محتملة الحدوث تسجل بالدفاتر كالتزام ويتم الإفصاح عنها ضمن القوائم المالية.
- إذا كانت ممكنة الحدوث يتم الإفصاح عن طبيعتها وأثارها المالية في شكل إيضاح مرفق.
- إذا كانت مستبعدة الحدوث.

وحددت المعايير المحاسبية الدولية أنه يجب علي المنشأة التي تعد القوائم المالية أن تفصح عن الارتباطات المتعلقة بالنفقات الرأسمالية المستقبلية ، بما في ذلك الارتباطات الرأسمالية للمنشأة، بشأن حقوقها في الشركات التي قامت بالمساهمة فيها ، وكذلك ضرورة الإفصاح عن الخسائر الطارئة ، عندما لا تسجل كالتزامات فإن المنشأة يجب أن تفصح عن الأمور التالية بشأن الخسائر الطارئة:

- طبيعة الظرف الطارئ .
- عوامل عدم التأكد التي قد تؤثر علي النتائج المستقبلية .
- تقدير الأثر المالي أو ذكر عدم إمكانية تقديره .

ويجب الإفصاح عن نفس المعلومات السابقة بالنسبة للظروف الطارئة التي قد ينتج عنها ربح محتمل، وذلك فقط عندما يكون احتمال تحقق هذه الأرباح احتمالاً كبيراً ، ولا يجوز إجراء تسويات علي أصول والتزامات المنشأة بشأن أحداث تقع بعد تاريخ الميزانية، وتشير إلي حالات وأمور نشأت بعد ذلك التاريخ ، حيث أن تلك الأحداث لا علاقة لها بالظروف القائمة في تاريخ الميزانية ، وإنما يجب الإفصاح عن تلك النوعية من الأحداث بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية خاصة إذا كان عدم الإفصاح عنها قد يؤدي إلي عدم تمكين مستخدمي القوائم المالية من اتخاذ القرار السليم والتقييم الصحيح وتوزيعات الأرباح الخاصة بالفترة المحاسبية موضوع القوائم المالية ، والتي يتم اقتراح أو إقرار توزيعها بعد تاريخ الميزانية وقبل اعتماد القوائم المالية ، يجب تسويتها أو الإفصاح عنها.

يعد هذا المعيار له أهمية للتطبيق في المصارف الإسلامية نظراً لطبيعة العلاقة بين المصرف الإسلامي والمودعين والقائمة علي أساس قاعدة الغنم بالغرم وليس الحصول علي عائد ثابت ، مما تؤثر بشكل كبير علي الأرباح الموزعة للمودعين.

V. الإفصاح حسب محتوى المعيار IAS 13 (عرض الأصول المتداولة والخصوم المتداولة)

يختص هذا المعيار بأسلوب عرض الأصول والالتزامات المتداولة في القوائم المالية، دون التعرض لأسس تقييم هذه الأصول والالتزامات، ويعتبر التحديد الدقيق للأصول والالتزامات المتداولة مصدراً هاماً للمعلومات لدى مستخدمي القوائم المالية عند تحليلهم للمركز المالي للمنشأة. يعتبر تحديد عناصر كل من الأصول المتداولة والخصوم المتداولة من الأمور التي تعطي معلومات مفيدة لمستخدمي القوائم المالية، وخاصة في عمليات تحليل المركز المالي والسيولة، والتميز بين ما هو متداول وغير متداول يعطي مؤشراً عن درجة السيولة المتوافرة لدى المنشأة التي تستخدم في تسديد الالتزامات قصيرة الأجل، مع ضمان استمرار دورة النشاط العادية.

ويرى البعض أن القصد من تصنيف الأصول والالتزامات إلى أصول والتزامات متداولة وأصول والتزامات غير متداولة، هو توفير قياس يكون من شأنه الوقوف على مدى توفر السيولة النقدية اللازمة للمنشأة، حتى تتمكن من القيام بأعمالها من يوم لآخر، دون أن تواجه صعوبات مالية، بينما ينظر البعض الآخر إلى هذا التصنيف باعتباره مؤدياً إلى تحديد تلك الأصول وتلك الالتزامات التي من طبيعتها التداول على الدوام بصفة مستمرة، ويلاحظ أن الرأي الأول يعتمد في تحديده للأصول والالتزامات المتداولة على أساس السيولة والسداد في المستقبل القريب، أما الرأي الثاني فيعتمد في تحديده للأصول والالتزامات المتداولة على أساس صفة التداول الملازمة لهذه الأصول والالتزامات، وفي المصارف التقليدية ليس هناك حاجة إلى التفرقة بين البنود المتداولة وغير المتداولة، بسبب أن معظم أصول والتزامات المصرف يمكن تحققها أو سدادها في المستقبل القريب.

ويرى الباحث أن المصرف الإسلامي في حاجة إلى تبويب حسابات الاستثمار وما في حكمها وفقاً لمدد استحقاقها، والتفرقة في هذا الإفصاح بين الحسابات تحت الطلب والحسابات الأخرى والصكوك، ويستخدم لأغراض هذا الإفصاح مدد استحقاق تبين متطلبات السيولة خلال الفترة المالية المقبلة والفترات المالية التالية، كما يجب على المصرف استخدام مدد الاستحقاق باتساق وإذا تم تغييرها فيجب الإفصاح عن ذلك. وكذلك الإفصاح من خلال القوائم المالية عن توزيع استخدامات المصرف وفقاً لمدد استحقاقها، ويميز المصرف في هذا الإفصاح استحقاق أو مدد تسهيلها يبين مصادر السيولة المتوقعة من الموجودات القائمة في تاريخ قائمة المركز المالي خلال الفترة المالية المقبلة والفترات المالية التالية والإفصاح عن مدد الاستحقاق أو مدد التسهيل باتساق، وإذا تم تغييرها فيجب على المصرف الإفصاح عن ذلك¹⁵². ولا تختلف أسس تبويب وعرض الأصول والخصوم المتداولة بالمصارف الإسلامية عن هذا المعيار، حيث يتم الاعتماد على أساس الآجال، وإن اختلفت البنود في

¹⁵² جامعة الأزهر، مركز صالح عبد الله كامل لاقتصاد الإسلامي، معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين سلسلة الدراسات والبحوث رقم (7)، القاهرة مارس، سنة (1999)، ص 98.

المصارف الإسلامية عنها في المصارف التقليدية حيث يتم ترتيب عناصر الاستثمارات علي سبيل المثال الي:

● استثمارات قصيرة الآجل مضاريات ، مرابحات ، مشاركات قصيرة الآجل.

● استثمارات متوسطة الآجل مشاركة متناقصة.

● استثمارات طويلة الآجل تأخير تمويلي ، مشاركات طويلة الآجل

VI. الإفصاح حسب محتوى المعيار IAS 24 (الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة)

إن توسع نطاق العمليات التي تقوم بها المؤسسات، أدى إلى نشوء علاقات تربط المؤسسات بعضها ببعض لتحقيق مصالح معينة، هذه العلاقات لها قواعد محاسبية تحكمها وتحدد كيفية التعامل المحاسبي مع العمليات المتبادلة بين هذه المؤسسات، إضافة إلى وجوب الإفصاح عن حقيقة العلاقات بين هذه المؤسسات، لكي يتم اتخاذ القرارات من قبل أصحاب العلاقة على ضوء معلومات واضحة وشفافة وموثوقة، ولهذا جاء المعيار IAS 24 (الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة) تأكيد على أن القوائم المالية للمؤسسات ذات العلاقة تحتوي على الإفصاحات اللازمة وسوف نبين فيما يلي محتويات هذا المعيار.

أولاً: نطاق المعيار IAS 24

يتم تطبيق معيار المحاسبة الدولي المعيار IAS 24 في ما يلي:

- أ. تحديد و تعريف الأطراف ذوي العلاقة والمعاملات المتبادلة.
- ب. تحديد الأرصدة المعلقة بين المؤسسة والأطراف ذات العلاقة الخاصة بها.
- ت. تحديد الظروف التي يكون فيها الإفصاح عن البنود في النقطتين السابقتين مطلوباً.
- ث. تحديد الإفصاحات التي ينبغي القيام بها حول تلك البنود.

ثانياً : متطلبات الإفصاح وفق المعيار IAS 24

يتطلب المعيار المحاسبي الدولي IAS 24 عن ما يلي¹⁵³:

1. الإفصاح عن العلاقات بين المؤسسات الأم والمؤسسات التابعة، بغض النظر عما إذا كانت هناك معاملات بين تلك الجهات ذات العلاقة أم لا، وتصحح المؤسسة عن اسم المؤسسة الأم أو الطرف المسيطر الأساسي، و في حالة عدم قيام أي منهما بوضع البيانات المالية المتوفرة للاستخدام العام، يتم الإفصاح عن اسم ثاني أكبر مؤسسة أم تقوم بذلك.
2. تصحح المؤسسة عن تعويض موظفي الإدارة الرئيسية بالإجمال، ولكل من منافع الموظفين قصيرة الأجل ومنافع ما بعد التوظيف، والمنافع طويلة الأجل ومنافع نهاية الخدمة، والدفع على أساس الأسهم.

¹⁵³ محمد مطر ، موسي السويطي، مرجع سابق، ص: 380

3. في حالة وجود معاملات بين الأطراف ذات العلاقة تفصح المؤسسة عن طبيعة العلاقة، ومبلغ المعاملات ومبلغ الأرصدة المعلقة، وتفاصيل حول أي ضمانات مقدمة أو مستلمة، ومخصصات الديون المشكوك فيها المرتبطة بمبلغ الأرصدة المعلقة، والمصروف المعترف به كديون معدومة أو مشكوك في تحصيلها المستحقة من الأطراف ذات العلاقة.

4. يتم تقديم الإفصاحات عن المؤسسة الأم والمؤسسات ذات السيطرة المشتركة، أو التأثير الهام على المؤسسة و المؤسسات التابعة والزميلة والمشاريع المشتركة التي تشارك فيها المؤسسة، وموظفي الإدارة الرئيسية للمؤسسة أو مؤسستها الأم والأطراف ذات العلاقة الأخرى.

ثالثاً: تاريخ السريان والتحول للمعيار IAS 24 بعد التعديلات

تنص المادة 28 من هذا المعيار بأنه يجب أن تقوم كل منشأة بتطبيق هذا المعيار بأثر رجعي للفترات السنوية التي تبدأ من ، أو بعد 1 يناير . 2011 و يسمح للمنشآت المرتبطة بالحكومة بالتطبيق المبكر، إما للمعيار ككل ، أو للاستثناء الجزئي الوارد في الفقرات 35 وإذا قامت منشأة بتطبيق المعيار كله ، أو بتطبيق الاستثناء الجزئي لفترة تبدأ قبل 1 يناير 2011 ، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة.

ولا تقل أهمية الإفصاح المحاسبي عن الأطراف ذوي العلاقة في المصارف الإسلامية عنه في المصارف التقليدية ، بل تزيد ، ويرجع ذلك إلي أن العلاقة بين أصحاب الودائع الاستثمارية والمصارف قائمة علي الربح والخسارة، وليست ثابتة ومحددة مسبقا بسعر فائدة كالبنوك التقليدية ، وكذلك فان معظم أنشطة المصارف الإسلامية القائمة علي المشاركة والمرابحة و المضاربة خارج نطاق إشراف البنك المركزي.¹⁵⁴

ويشمل الإفصاح عن العمليات مع الأطراف ذوي العلاقة في المصرف الإسلامي ما يلي:

- ◀ طبيعة العلاقة بين المصرف وبين الطرف ذي العلاقة
 - ◀ نوع العملية أو العمليات التي تمت بين المصرف وبين الطرف ذي العلاقة ومجموع القيمة التي سجلت تلك العمليات في خلال الفترة المالية.
 - ◀ الأرصدة المستحقة للطرف ذي العلاقة أو المستحقة عليه في تاريخ قائمة المركز المالي.
- VII. الإفصاح حسب محتوى المعيار IFRS 7 (الأدوات المالية – الإفصاح)

إن تطور وسائل الاتصال وعولمة النشاط الاقتصادي، وتعزيز حرية انتقال رؤوس الأموال عبر العالم، ساهم في نشوء أدوات مالية جديدة، وزيادة حجم العمليات المنفذة من خلالها، سواء كان ذلك للاستثمار أو للتحوط المالي أو لأغراض إدارة السيولة، مما جعل المؤسسات والهيئات المحاسبية الدولية تضع قواعد وأسس للإفصاح عنها، وذلك بهدف تعزيز خاصية الملائمة المعروضة في التقارير

¹⁵⁴ يوسف كمال محمد ، " المصرفية الإسلامية الأزمة والمخرج " القاهرة ، دار النشر للجامعات المصرية ، سنة (1996، ص146)

المالية، ولهذا تم إصدار المعيار IFRS 7 لتخصيصه فقط للإفصاح المتعلق بالمخاطر الناتجة عن التعامل بالأدوات المالية، وهو بذلك ألغى كافة البنود المتعلقة بالإفصاح من المعيار IAS32 أما الأجزاء المتبقية منه تتعلق بقضايا عرض الأدوات المالية فقط، كما قام بإلغاء المعيار IAS30 المتعلق بالإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة، فوضع بذلك كل الإفصاح على الأدوات المالية مع بعضها في معيار جديد.

تعتبر متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS7 "الأدوات المالية - الإفصاح" مكملة للمبادئ الخاصة بالاعتراف والقياس وعرض الأصول المالية والالتزامات المالية الواردة في معيار المحاسبة الدولي IAS39 و IAS 32.

أولاً: نطاق المعيار IFRS 7

- يجب أن يطبق المعيار من قبل جميع المؤسسات ولكافة أنواع الأدوات المالية باستثناء ما يلي¹⁵⁵:
- أ. الحقوق في المؤسسات التابعة والحليفة والمشاريع المشتركة والتي يتم المحاسبة عنها وفقاً للمعايير IAS27 ، IAS28 ، IAS31 .
 - ب. حقوق والتزامات الموظفين الناتجة عن خطط منافع الموظفين بموجب معيار المحاسبة الدولي IAS19.
 - ت. عقود التعويض المحتملة الناتجة عن اندماج الأعمال بموجب معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS3.
 - ث. عقود التأمين المعرفة بموجب معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 4 .
 - ج. الأدوات المالية، العقود والالتزامات المتعلقة بعمليات التسديد على أساس السهم بموجب معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 2 .

ثانياً : متطلبات الإفصاح حسب المعيار IFRS 7

يتطلب معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 7 ما يلي:

1. يجب على المؤسسة تجميع أدواتها المالية في فئات مماثلة (الأصول المالية، الالتزامات المالية، وحقوق الملكية) والإفصاح على مستوى الفئة عن المعلومات التالية:
 - أ. الإفصاح عن طبيعة ومقادير التدفقات النقدية وظروف عدم التأكد المحيطة بها والمتعلقة بالأدوات المالية.
 - ب. أسس الاعتراف والقياس والسياسات المحاسبية المختلفة المتعلقة بالأدوات المالية، بما في ذلك تحديد القيم العادلة لهذه الأدوات.

¹⁵⁵ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، 2006 .

2. إضافة إلى ما سبق هناك إفصاحات أخرى مطلوبة بموجب المعيار IFRS 7 وهي:

- أ. معلومات عن أهمية الأدوات المالية.
- ب. معلومات عن طبيعة ونطاق المخاطر التي تظهر بسبب الأدوات المالية، ويشمل ذلك سياسة التحوط المستخدمة والمخاطر التي يتوقع أن تنتج عن التعامل بالأدوات المالية سواء تم عرض هذه الأدوات في الميزانية أو لم يتم عرضها.

ثالثاً: الإفصاح حسب المعيار IFRS 7 في قائمة المركز المالي

يجب على المؤسسة الإفصاح عن معلومات، تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقييم الأهمية للأدوات المالية لقائمة المركز المالي وذلك كما يلي:

- ↔ الإفصاح عن القيمة الدفترية للأصول المالية والالتزامات المالية لكل فئة كما هي معرفة في المعيار IAS39 .
- ↔ الأصول المالية والالتزامات المالية التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال حساب الأرباح والخسائر موضحة بشكل منفصل، المقتناة لأغراض المتاجرة والمحددة كذلك عند الاعتراف المبدئي بها.
- ↔ الإفصاح عن إعادة تصنيف الأدوات المالية، وذلك في حالة قيام المؤسسة بإعادة تصنيف أصل مالي من القيمة العادلة إلى التكلفة المطفئة أو العكس.
- ↔ الاستثمارات المقتناة لحين استحقاقها.
- ↔ الأصول المتاحة للبيع.
- ↔ القروض والذمم.
- ↔ الالتزامات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة.
- ↔ إفصاحات عن مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والتغيرات في القيمة العادلة.
- ↔ إفصاحات عن البنود التي لم يتم الاعتراف بها وتشمل تحويلات الأصول المالية والتي لا يجوز الاعتراف بها محاسبياً في ظل المعيار IAS39 حيث يتم الإفصاح عن طبيعتها والمخاطر المتعلقة بها.
- ↔ معلومات عن الأصول المالية وغير المالية المرهونة والمقتناة كضمان.
- ↔ تسويات لحسابات سائر الديون المعدومة
- ↔ الأدوات المالية المركبة ذات المشتقات الضمنية المتعددة.
- ↔ مخالفات شروط اتفاقيات القروض.

رابعاً : الإفصاح حسب المعيار 7 IFRS في قائمة الدخل

يجب على المؤسسة الإفصاح عن معلومات، تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقييم الأهمية للأدوات المالية لقائمة الدخل وذلك كما يلي:

- ↪ يتم الإفصاح عن بنود الدخل والمصروفات والمكاسب والخسائر .
- ↪ السياسات المحاسبية المتعلقة بالأدوات المالية و التي تم استخدامها في إعداد القوائم المالية.
- ↪ الإفصاح عن محاسبة التحوط (نوع التحوط) .
- ↪ القيمة العادلة لكل فئة من الأصول والالتزامات المالية بطريقة تسمح بالمقارنة مع القيمة الدفترية وصف كيفية تحديد القيمة العادلة، معلومات تفصيلية إذا كانت القيمة العادلة لا يمكن قياسها بموثوقية.

ولتقويم مدي ملائمة المعيار للتطبيق في المصارف الإسلامية يري الباحث توضيح البنود التي يتوافق تطبيقها في المصارف الإسلامية والأخرى التي لا تلائم التطبيق في المصارف الإسلامية ، والبنود التي يتطلب إضافتها للمعيار لحاجة المصارف الإسلامية للإفصاح عنها ولم يرد ذكرها في المعيار . وتفصيل ذلك كما يلي:

أولاً : البنود التي تلائم التطبيق في المصارف الإسلامية

- ☉ الإفصاح عن استحقاقات الأصول والخصوم في قائمة المركز المالي ، وكذلك مدي تركيز الأصول والخصوم .
- ☉ الإفصاح عن القيمة السوقية للاستثمارات ، وخاصة الاستثمارات في الأوراق المالية وقيمة صافي العملات الأجنبية المعروضة.
- ☉ الإفصاح عن التغيرات في المركز المالي .
- الإفصاح مخاطر البنك مصدر الصك ، وتشمل الخسائر المستقبلية والمخاطر غير المنظورة والمخاطر غير المتوقعة.

ثانياً : البنود التي لا تلائم التطبيق في المصارف الإسلامية

لا يتوافق شكل وتبويب قائمة الأرباح والخسائر مع متطلبات إعداد القوائم الأرباح والخسائر في المصارف الإسلامية وطبيعته المتميزة حيث يتم إعدادها في المصرف الإسلامي علي ثلاث مراحل:¹⁵⁶

¹⁵⁶ د. كوثر عبد الفتاح الابجي ، قياس وتوزيع الربح في البنك الإسلامي (القاهرة ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، سنة 1996 ، ص 108

❖ المرحلة الأولى : توزيع أرباح المودعين

تضم كافة العوائد الصافية الناتجة عن أنشطة التوظيف ، بمعنى أن يكون لدى المصرف مجموعة حسابات تفصيلية عن كل نشاط استثمار أو توظيف علي حدة ، ترحل إليه عناصر الإيرادات المتحققة منه وعناصر التكلفة الخاصة به ، ثم يتم عمل مقابلة بين هذه العناصر وترحيل الناتج للحسابات الختامية ويتم في هذه المرحلة:

1. استخراج حصة المضاربة للمصرف مقابل العمل.
2. استخراج حصة رأس المال للمصرف مقابل رأس المال.
3. استخراج حصة رأس المال للمودعين مقابل إيداعهم.
4. احتجاز المخصصات المختلفة مقابل أي خسائر متوقعة في الأصول المتداولة.

❖ المرحلة الثانية : قياس أرباح المساهمين

تضم عوائد التوظيف والاستثمار الخاصة بالمساهمين السابق استخراجها من المرحلة السابقة ، بالإضافة إلي عوائد الخدمات المصرفية والأرباح الرأسمالية والتعويضات التي تخص المصرف ، مطروحا من الأجمال السابق بالمصروفات الإدارية والمصروفات الرأسمالية التي تخص المساهمين فقط ، و ينتج صافي أرباح المساهمين ، ويتم في مرحلة تالية خصم ما يستحق لكل من هيئة الرقابة الشرعية وأعضاء مجلس الإدارة وأرباح العاملين أن وجدت من الصافي ، لينتج الربح القابل للتوزيع الخاص بالمساهمين.

❖ المرحلة الثالثة توزيع أرباح المساهمين

تضم صافي الربح القابل للتوزيع الخاص بحملة الأسهم فقط ، وطريقة توزيعه طبقا لما يحدده القانون وما تراه الجمعية العمومية ، فهي مرحلة التوزيع علي المساهمين.

يتضح مما سبق اختلاف طرق إعداد وعرض قائمة قياس وتوزيع الأرباح والخسائر في المصارف التقليدية التي تعتمد علي سعر الفائدة ومعدل ثابت والمصارف الإسلامية التي تعتمد علي قاعدة الغنم بالغرم واختلاف معدل العائد ولذلك فإن القواعد التي في المعيار المحاسبي الخاصة بإعداد وعرض قوائم الأرباح والخسائر ، وما يترتب عليها من بنود وأحداث غير ملائمة للتطبيق في المصارف الإسلامية.

ثالثا : بنود يجب إضافتها للإفصاح في المصارف الإسلامية

1. الإفصاح عن البنود الإشرافية الاستثنائية

الإفصاح من خلال القوائم المالية أو ملحقاتها عن أية قيود إشرافية استثنائية فرضتها إحدى الجهات المشرفة علي نشاط المصرف ، ويعتبر القيد الإشرافي قيودا استثنائيا إذا ترتب عليه تقييد حرية

المصرف في اتخاذ القرارات اللازمة لتصريف شئون المصرف أو إذا ترتب علي منع المصرف من ممارسة أحد الأنشطة المصرح بها في نشاطه الأساسي¹⁵⁷.

1. الإفصاح عن القروض الحسنة التي يمنحها المصرف ونسبتها من حقوق الملكية والودائع ، والجهات
2. الممنوحة لها وأسباب ذلك.
3. الإفصاح عن قيمة الزكاة ومصارفها وكذلك الصدقات.
4. الإفصاح عن الدور الاجتماعي للمصرف الإسلامي.
5. الإفصاح عن طريقة حساب الودائع المستحقة للربح.
6. الإفصاح عن حصة المضارب المتفق عليها مع المصرف.
7. الإفصاح عن طريقة حساب راس المال الخاص بالمساهمين والمستحق للربح.
8. الإفصاح عن الأنشطة المخالفة للشريعة الإسلامية إن وجدت وأسباب ذلك.

يتضح من العرض السابق عدم ملاءمة تطبيق معيار IFRS 7 (الأدوات المالية – الإفصاح) في المصارف الإسلامية بدون إجراء تعديلات عليها.

VIII. الإفصاح حسب محتوى المعيار IFRS 12 (الإفصاح عن الحقوق في منشآت أخرى)¹⁵⁸

يهدف معيار IFRS 12 إلى الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي البيانات المالية للمنشأة من تقييم، وتحديد طبيعة المصالح في الجهات الأخرى والمخاطر المرتبطة بها، وأثار تلك المصالح على المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة.

ولتحقيق هذا الهدف، يجب على المنشأة أن تفصح عن المعلومات حول الافتراضات والأحكام الهامة التي يستند إليها لتحديد طبيعة مصالحها في الوحدة أو المؤسسة ، وتحديد نوع الشراكة التي توفر لها أكبر قدر من الفائدة. كما يجب أيضا تقديم معلومات مفصلة عن مصالحها في الشركات التابعة والترتيبات المشتركة، والشركات الزميلة والمؤسسات غير الموحدة التي ليست مطلوبة من قبل معايير أخرى ، ولكن ضرورية لتحقيق هذا الهدف.

¹⁵⁷ معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين سلسلة الدراسات والبحوث رقم (7) ، القاهرة مارس ، سنة 1999 ، ص 98

¹⁵⁸ في 12 مايو 2011، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB المعيار IFRS 12، (الإفصاح عن الحصص في الكيانات الأخرى). IFRS 12 هو معيار شامل جديد بشأن متطلبات الإفصاح لجميع أشكال المصالح في المنشآت الأخرى، بما في ذلك الشركات التابعة، والترتيبات المشتركة، الزميلة، والمؤسسات الغير مجمعة. و دخل معيار IFRS 12 حيز التنفيذ في السنوات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2013. ويسمح التطبيق المبكر في حالة اعتماد IFRS 10 و IFRS 11 والتعديلات ذات الصلة لمعيار المحاسبة الدولي رقم 27 IAS 28 و IAS 28 معا.

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 12 تعزيز الإفصاحات عن كل من المنشآت المجمعة وغير المجمعة التي يوجد للمنشأة مشاركة فيها. إن الغرض من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 12 هو تقديم معلومات قد تمكن مستخدمي البيانات المالية من تقييم أساس السيطرة وأية قيود على الموجودات والمطلوبات المجمعة والتعرض للمخاطر الناتجة عن المشاركة مع منشآت غير مجمعة ومشاركة أصحاب الحقوق غير المسيطرة في أنشطة المنشآت المجمعة.

أولاً : نطاق المعيار¹⁵⁹

يجب تطبيق معيار IFRS 12 من قبل أي منشأة لها مصلحة في واحدة أو أكثر من الفئات المذكورة أعلاه من المؤسسات أو الشركات التابعة، والترتيبات المشتركة، الزميلة، والمؤسسات غير مجمعة.

لا ينطبق هذا المعيار على الأصول التالية :

أ. خطط منافع ما بعد التوظيف ولا لخطط منافع أخرى طويلة الأجل التي تنطبق على الموظفين، والتي يطبق عليها معيار IAS 19 .

ب. القوائم المالية الفردية للمنشأة التي تطبق معيار المحاسبة الدولي IAS 27، ومع ذلك، إذا كانت المنشأة لها مصالح في المؤسسات غير الموحدة، والتي يتم فيها إعداد البيانات المالية حسب القوائم المالية الفردية، فإنه ينبغي عليها تطبيق الفقرات 24-31 من معيار IFRS 12 عند إعداد هذه القوائم المالية الفردية.

ت. المصالح التي تمتلكها المنشأة في الشراكات التي تشارك فيها والتي ليس لها عليها رقابة مشتركة، مع أن هذه الفائدة تمنح لها تأثيراً كبيراً على شراكة أو مصلحة في منشأة منظمة.

ث. الفوائد الموجودة في منشآت أخرى والتي تدخل في نطاق معيار IFRS 9، ومع ذلك، يجب على المنشأة أن تطبق معيار IFRS 12:

- إذا كانت هذه المصالح تمثل استثمار في شركة زميلة أو مشروع مشترك والذي تقاس فيه بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وذلك وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي IAS 28.

- أو عندما تكون هذه الفوائد في منشأة منظمة غير مجمعة.

¹⁵⁹ stephen spector, IFRS 12, Informations à fournir sur les intérêts détenus dans d'autres entités, CGA-Canada, 2011

ثانيا : المقومات الأساسية لمعيار IFRS 12

1. المتطلبات العامة:

يهدف معيار IFRS 12 إلى التأكد من أن المعلومات المقدمة والتي تسمح لمستخدمي البيانات المالية بالآتي:

- أ. فهم الافتراضات والأحكام الهامة ،و التغييرات على تلك الأحكام والافتراضات، لتحديد طبيعة الفائدة في المؤسسات أو الشركات الأخرى، وتحديد نوع الشراكة التي تضمن تحقيق الفوائد.
- ب. فهم مصالح مساهمي الحصص غير المسيطرة ، في أنشطة المجموعة والتدفقات النقدية.
- ت. تقييم طبيعة ومدى القيود الهامة التي تحد من قدرة المنشأة في الحصول على أصول المجموعة أو استخدامها وتسوية المطلوبات المجموعة.
- ث. تقييم طبيعة وتطور المخاطر المرتبطة بالمصالح التي تحتفظ بها المنشأة في المؤسسات الغير موحدة.
- ج. تقييم طبيعة ومدى المصالح التي تحتفظ بها المنشأة في الوحدات الغير منظمة الموحدة، وطبيعة وتطور المخاطر المرتبطة بهذه المصالح.
- ح. تقييم طبيعة ومدى الآثار المالية المترتبة على المصالح التي تحتفظ بها المنشأة في الشراكات ، وكذلك طبيعة المخاطر المرتبطة بهذه المصالح.
- خ. تقييم أثر التغيرات في نسبة حيازات الأوراق المالية التي تمتلك المنشأة في شركة تابعة والتي لا تؤدي إلى فقدان السيطرة.

د. تقييم تأثير فقدان السيطرة على الشركة التابعة خلال الفترة عرض المعلومات المالية.

2. الإفصاح عن الاستثمارات في الشركات التابعة.

وفقا للفقرة 10 من المعيار IFRS 12، يجب على المنشأة أن تفصح عن المعلومات التي تمكن المستخدمين للقوائم المالية المجمعة من فهم ما يلي:

- أ. تركيبة المجموعة.
- ب. مصالح أصحاب حقوق الملكية غير المسيطرة في الأنشطة والتدفقات النقدية للمجموعة.
- ت. تقييم طبيعة ومدى القيود الهامة التي تحد من قدرة المنشأة في الحصول على أصول المجموعة أو استخدامها وتسوية المطلوبات عليها.
- ث. تقييم طبيعة وتطور المخاطر المرتبطة بالمصالح التي تحتفظ بها المنشأة في المؤسسات الغير الموحدة.
- ج. تقييم أثر التغيرات في نسبة حيازات الأوراق المالية التي تملك المنشأة في الشركة التابعة و التي لا تؤدي إلى فقدان السيطرة.
- ح. تقييم تأثير فقدان السيطرة على الشركة التابعة خلال عملية الإفصاح عن المعلومات المالية.

ويرى الباحث من خلال ما تقدم في المطلب والخاص بعرض الإفصاح المحاسبي وفق للمعايير الدولية المتعلقة بالإفصاح للتطبيق في المصارف الإسلامية كما يلي:

1. معايير ملائمة للتطبيق في المصارف الإسلامية مثل:

- ◀ الإفصاح عن البنود غير العادية وبنود الفترات السابقة والتغيرات في السياسات المحاسبية
- ◀ الظروف الطارئة والأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية
- ◀ عرض الأصول المتداولة والخصوم المتداولة
- ◀ الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة

2. معايير في حاجة لإضافة بعض البنود لتلائم التطبيق في المصارف الإسلامية مثل:

- ◀ الإفصاح عن السياسات المحاسبية.

3. معايير في حاجة لإضافة وحذف بعض البنود لتلائم التطبيق في المصارف الإسلامية:

- ◀ المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية
- ◀ الإفصاح في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية المشبهة.

المطلب الثاني: الإفصاح المحاسبي وفق معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية

الإسلامية (FAS) Financial Accounting Standards

معايير الإفصاح الصادرة عن aaoifi، هي مجموعة من الإرشادات والتوجيهات الواجب الالتزام والتقيد بها عند تنفيذ الأحداث والعمليات المحاسبية التي يقوم بها البنك الإسلامي من إثبات وقياس وعرض وإفصاح خلال الفترة الزمنية، كما تعتبر مقياس لتقويم الأداء المحاسبي، وأداة تساعد في تقديم رأي فني محايد بالبيانات المالية المعدة من قبل البنك الإسلامي. وقد عكفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على إصدار المعايير المحاسبية الإسلامية استناداً إلى أحكام الشريعة الإسلامية الغراء.

وسوف نستعرض بشيء من التفصيل في هذا المطلب لهذه المعايير .

أولاً : الإفصاح وفق المعيار رقم FAS 01 (العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية)

ينطبق هذا المعيار على القوائم المالية التي تنشرها المصارف لخدمة أغراض المستخدمين الرئيسيين لهذه القوائم و هو يبين لنا كيفية الإفصاح في القوائم الصادرة عن المصارف من جهة و كيفية عرض القوائم المالية.

١. نطاق المعيار.

جاء في نطاق المعيار الخاص بالعرض والإفصاح العام بأنه ينطبق على القوائم المالية التي تنتشرها المصارف لخدمة أغراض المستخدمين الرئيسيين لهذه القوائم ، وتخضع لأحكام هذا المعيار جميع المصارف بجميع أنواعها بغض النظر عن أشكالها القانونية أو مواطنها أو أحجامها ، ونص نطاق المعيار أيضا بأنه إذا كانت متطلبات القوانين والأنظمة التي تعمل هذه المصارف في إطار مخالفة لبعض ما جاء في هذا المعيار ، فيجب الإفصاح عما تتطلبه المعايير الصادرة عن الهيئة وأثره على كل عنصر من عناصر القوائم المالية.

٢. الإفصاح حسب المعيار FAS 01 في القوائم المالية للمصارف الإسلامية¹⁶⁰

يجب أن يقترن الإفصاح العام في القوائم المالية للمؤسسات المالية الإسلامية بتقديم ما يكفي من المعلومات ذات الأهمية النسبية والإفصاح عن المعلومات الأساسية الخاصة بالمؤسسة المالية وذلك على النحو التالي:

أ. **المعلومات الأساسية للمصرف :** سم المصرف جنسية المصرف تاريخ التأسيس والشكل القانوني موقع المركز الرئيس وعدد الفروع في آل بلد من البلاد التي يمارس المصرف النشاط فيها طبيعة الأنشطة التي يمارسها المصرف.

ب. **عملة القياس المحاسبي :** الإفصاح عن العملة إذا لم يكن ذلك واضحا في محتويات القوائم المالية و الإفصاح عن طريقة تحويل أرصدة العملات الأجنبية وكذلك العمليات التي تتم بعملات أجنبية إلى العملة المستخدمة للقياس المحاسبي

ت. **إفصاح عن السياسات المحاسبية الهامة:**

- السياسات المحاسبية التي تمثل اختيارا من عدة بدائل مقبولة (مثل طريقة الاستهلاك للموجودا) و السياسات المحاسبية المتعلقة بإثبات وتحديد ومخصصات الديون المشكوك في تحصيلها وكذلك السياسات المحاسبية لاعتبار الديون معدومة.
- السياسات والقواعد والطرق للتنفيض الحكمي في حال تطبيقه.
- وجوب استخدام التكلفة التاريخية كأساس لتحديد حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها والمقيدة وما في حكمها حتى يصبح التنفيض الحكمي مطبقاً.
- يجب الإفصاح عن السياسات المحاسبية الهامة في إيضاح واحد بدلا من توزيعها مع الإيضاحات الأخرى حول القوائم المالية ويجب تقديم إيضاح السياسات المحاسبية الهامة بحيث يظهر في الأول أو الثاني من إيضاحات القوائم المالية.

¹⁶⁰ معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في البحرين معيار رقم 1
<http://www.kantakji.com/accounting.asp>

ث. الإفصاح عن القيود الإشرافية الاستثنائية: يجب أن تفصح القوائم المالية عن أية قيود إشرافية استثنائية فرضتها إحدى الجهات المشرفة على نشاط المصرف و يعتبر القيد الإشرافي قيوداً استثنائياً إذا ترتب عليه تقييد حرية إدارة المصرف في اتخاذ القرارات اللازمة لتصريف شؤون المصرف أو إذا ترتب عليه منح المصرف من ممارسة أحد الأنشطة المصرح بها للمصرف في نظامه الأساسي.

ج. الإفصاح عن تصحيح الأخطاء في القوائم المالية للفترات المالية السابقة :

- طبيعة الخطأ والفترات المالية السابقة التي تأثرت به.
- أثر تصحيح الخطأ على صافي الدخل أو صافي الخسارة أو على أرباح أو خسائر الاستثمارات المقيدة للفترات المالية السابقة التي تأثرت بالخطأ وعلى صافي الدخل أو صافي الخسارة أو أرباح أو خسائر الاستثمارات المقيدة للفترة المالية الحالية.

ح. الإفصاح عن الطريقة التي يستخدمها المصرف لتوزيع الربح أو الخسارة بين أصحاب حسابات الاستثمار وما في حكمها والمصرف بصفته مضارباً أو مديراً للاستثمارات سواء بالمشاركة بماله أم بدون المشاركة.

خ. الإفصاح عن مخاطر الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية: وذلك بالإفصاح عن صافي موجودات أو مطلوبات المصرف في تاريخ قائمة المركز المالي بالعملات الأجنبية.

1. الإفصاح في قائمة المركز المالي¹⁶¹

يجب على المؤسسة الإفصاح عن معلومات، تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقييم الأهمية للأدوات المالية لقائمة المركز المالي وذلك كما يلي:

- ❖ محتويات قائمة المركز المالي
- ❖ الإفصاح عن إطفاء قيم البنود
- ❖ يجب الإفصاح عن مبالغ المخصصات المحاسبية المكونة لتغطية الخسائر المتوقعة تحقيقها.
- ❖ يجب تجميع بنود الموجودات والمطلوبات في مجموعات وفقاً لطبيعتها وترتيب عرضها في قائمة المركز المالي وفقاً لدرجة السيولة النسبية لكل مجموعة.
- ❖ يجب إبراز مجموع مستقل لكل من الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها وحقوق أصحاب الملكية.

¹⁶¹ معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية ، مرجع سابق، ص: 8

❖ يجب الإفصاح في صلب قائمة المركز المالي أو في الإيضاحات حول القوائم المالية عن الموجودات التالية مع بيان الموجودات التي استثمر المصرف فيها أموال أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة مضافا لها ما اشترك فيه معهم والموجودات التي انفرد المصرف بالاستثمار فيها على كل حدة:

- أ. النقد وما في حكمه.
 - ب. ذمم البيوع المؤجلة .
 - ذمم المrabحات.
 - ذمم السلم.
 - الاستثمار في الإستصناع.
 - ت. استثمارات في أوراق مالية.
 - ث. المضاريات.
 - ج. المشاركات.
 - ح. المساهمات في رؤوس أموال منشآت.
 - خ. البضاعة (تشمل البضائع التي طلبها الأمر بالشراء قبل إبرام عقد بيع المrabحة).
 - د. استثمارات في العقارات.
 - ذ. الموجودات المقتناة بغرض التأجير.
 - ر. الاستثمارات الأخرى مع الإفصاح عن أنواعها الهامة.
 - ز. الموجودات الثابتة مع الإفصاح عن أنواعها الهامة ومجمعات استهلاكها.
 - س. الموجودات الأخرى مع الإفصاح عن أنواعها الهامة.
- ❖ يجب الإفصاح عن صافي القيمة المتوقع تحقيقها لأحد الموجودات إذا كانت هذه القيمة اقل من القيمة الظاهر بها الأصل في قائمة المركز المالي.
- ❖ ويجب إثبات الخسائر المتوقعة ألما كان في الإمكان قياسها بدرجة معقولة من التأكد.
- ❖ يجب الإفصاح عن التكاليف التاريخية للموجودات أو القيم التاريخية للمطلوبات التي تظهر في قائمة المركز المالي بقيمتها النقدية المتوقع تحقيقها (إذا كان التتضيض الحكمي مطبقا).
- ❖ تفاصيل حركة مخصص الديون المشكوك فيها
- ❖ الإفصاح عن المطلوبات:

- أ. الحسابات الجارية وحسابات الادخار والحسابات الأخرى مع التمييز بينهما.
- ب. الحسابات الجارية للمصارف والمؤسسات المالية الأخرى.
- ت. ذمم السلم الدائنة.
- ث. ذمم الإستصناع الدائنة.

ج. الأرباح المقرر توزيعها على أصحاب حقوق الملكية.

ح. الزكاة والضرائب المستحقة على المصرف.

خ. الذمم الأخرى الدائنة.

❖ يجب الإفصاح عن الحقوق والالتزامات والشروط المرتبطة بأنواع حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها والحسابات الأخرى بأنواعها المختلفة الظاهرة في قائمة المركز المالي.

2. الإفصاح في قائمة الدخل¹⁶²

⇐ يجب الإفصاح عن الفترة المالية التي تشملها قائمة الدخل.

⇐ يجب الإفصاح عن إيرادات ومصروفات ومكاسب وخسائر الاستثمار حسب أنواعها.

⇐ يجب الإفصاح عن طبيعة الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر الأخرى ذات الأهمية النسبية.

⇐ يجب الإفصاح عن المكاسب أو الخسائر التقديرية الناتجة عن التتضيض الحكمي للموجودات والمطلوبات إذا كان ذلك مطبقاً.

⇐ الإفصاح عن تفاصيل قائمة الدخل:

يجب أن يتم الإفصاح في قائمة الدخل عما يلي:

أ. إيرادات ومكاسب الاستثمار.

ب. مصروفات وخسائر الاستثمارات.

ت. الدخل أو الخسارة من الاستثمارات.

ث. عائد أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة في دخل أو خسارة الاستثمارات قبل استقطاع

ج. نصيب المصرف بصفته مضارباً.

ح. نصيب المصرف في الدخل أو الخسارة من الاستثمارات.

خ. نصيب المصرف من دخل الاستثمارات المطلقة بصفته مضارباً.

د. نصيب المصرف من ربح الاستثمارات المقيدة بصفته مضارباً.

ذ. نصيب المصرف عن إدارة الاستثمارات المقيدة بصفته وآيلاً.

ر. الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر من الأنشطة الأخرى.

ز. المصروفات الإدارية والعمومية.

س. الدخل أو الخسارة قبل الزكاة والضرائب.

ش. الزكاة والضريبة مع الإفصاح عن مبلغ آل منهما.

ص. صافي الدخل أو صافي الخسارة.

¹⁶² معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية ، مرجع سابق، ص: 9

يجب الإفصاح عن وعاء الزكاة للمصرف إذا التزم المصرف بإخراجها نيابة عن جميع أصحاب حقوق الملكية.

يجب الإفصاح عن نصيب الأقلية في صافي الدخل أو صافي الخسارة في قائمة الدخل الموحدة في بند مستقل يظهر قبل صافي الدخل أو صافي الخسارة.

3. الإفصاح في قائمة التدفقات النقدية¹⁶³

- يجب الإفصاح عن الفترة المالية التي تشملها قائمة التدفقات النقدية.
- يجب التمييز بين التدفقات النقدية الناتجة من العمليات والتدفقات النقدية الناتجة من الاستثمار والتدفقات النقدية الناتجة من التمويل.
- يجب الإفصاح عن عناصر التدفقات النقدية أو الإيضاحات حولها عن عناصر التدفقات النقدية من العمليات والاستثمار والتمويل.
- يجب الإفصاح عن صافي الزيادة أو النقص في النقد خلال الفترة المالية ومبلغ النقد في بداية ونهاية الفترة المالية.
- يجب الإفصاح عن العمليات التبادلية الغير نقدية.
- يجب الإفصاح عن السياسة المحاسبية التي اتبعها المصرف في تحديد مكونات النقد وما في حكمه.

4. الإفصاح في قائمة التغيرات في حقوق أصحاب الملكية أو قائمة الأرباح المبقاة¹⁶⁴

- يجب الإفصاح عن الفترة المالية التي تشملها قائمة التغيرات في حقوق أصحاب الملكية أو قائمة الأرباح المبقاة.
- رأس المال المدفوع والاحتياطي النظامي والاحتياطيات الاختيارية الأخرى كل على حدة
- يجب الإفصاح عن الأرباح المبقاة في بداية الفترة المالية مع الإفصاح عما نتج منها من التنضيق الحكمي للموجودات والمطلوبات إذا كان ذلك مطبقاً.
- استثمارات حقوق أصحاب الملكية خلال الفترة المالية.
- صافي الدخل أو صافي الخسارة خلال الفترة المالية.
- التوزيعات على أصحاب حقوق الملكية خلال الفترة المالية.
- الزيادة أو النقص في الاحتياطي النظامي والاحتياطيات الاختيارية الأخرى خلال الفترة المالية.

¹⁶³ معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية ، مرجع سابق،،ص: 10

¹⁶⁴ معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية ، مرجع سابق،،ص: 11

- رأس المال المدفوع والاحتياطي النظامي والاحتياطيات الاختيارية الأخرى كل على حدة.
- الأرباح المبقة في نهاية الفترة المالية مع الإفصاح عما نتج منها عن التتضيض الحكمي للموجودات والمطلوبات إذا كان ذلك مطبقاً.

5. الإفصاح في قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات

- يجب الإفصاح عن الفترة المالية التي تشملها قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات.
- يجب الإفصاح عما إذا كان المصرف يقوم بإخراج الزكاة نيابة عن أصحاب حقوق الملكية وعما إذا كان المصرف يقوم بجمع وتوزيع الزكاة نيابة عن أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة والحسابات الأخرى.
- يجب الإفصاح عن المصادر الأخرى لأموال صندوق الزكاة والصدقات.
- يجب الإفصاح عن أموال الزكاة والصدقات التي قام المصرف بتوزيعها والإفصاح عن مصارفها وكذلك أموال الزكاة والصدقات التي لم يقدّم المصرف بتوزيعها في نهاية الفترة المالية.

ثانياً: الإفصاح حسب المعيار رقم 05 FAS (الإفصاح عن أسس توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار)

في إطار المساعي لتوحيد التقارير المالية للمصارف، ونظراً لاختلاف الأسس التي تتبعها المصارف في توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار واختلاف درجة الإفصاح عن هذه الأسس بين المصارف، يصدر هذا المعيار، والذي يهدف إلى وضع القواعد التي تحكم عملية الإفصاح عن المعلومات الضرورية المتعلقة بتوزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار، والتي تمكن مستخدمي القوائم المالية من اتخاذ قرار التعامل مع هذا البنك أو ذاك، كما تمكن المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار من اتخاذ القرارات المناسبة بشأن أموالهم¹⁶⁵.

ينطبق هذا المعيار على القوائم المالية التي تنشرها المصارف لخدمة أغراض المستخدمين الرئيسيين لهذه القوائم، وتخضع لأحكام هذا المعيار المصارف بجميع أنواعها بغض النظر عن أشكاله القانونية أو مواطنها أو أحجامها، وإذا كانت متطلبات الأنظمة والقوانين التي تعمل هذه المصارف في إطارها مخالفة لبعض ما جاء في هذا المعيار، فيجب الإفصاح عن ذلك.

تتمثل دواعي الحاجة إلى هذا المعيار فيما يلي :

¹⁶⁵ مجلة الجامعة الإسلامية بغزة (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد الخامس عشر، العدد الأول، يناير 2008، ص 349.

- أهمية موضوع توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار وذلك باعتباره يتناول قضية أساسية وأخلاقية تتعلق بجوهر مفهوم العدالة في البديل الإسلامي، الذي تقدمه هذه المصارف مقارنة مع ما يجري في المصارف التقليدية، ولأنه يؤثر على توزيع الثروة في المجتمع بين الأفراد الذين يتعاملون مع هذه المؤسسات المالية .
- اختلاف الأسس التي تتبعها المصارف في توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار، واختلاف درجة الإفصاح عن هذه الأسس بين مصرف وآخر.
- أهمية التوصل إلى طريقة تفصح بها المصارف الإسلامية عن المعلومات الضرورية للجهات أو الأفراد، تساعد على اتخاذ قرار التعامل مع هذا المصرف أو ذاك، وأن الإفصاح عن هذه المعلومات هو في صالح أصحاب حسابات الاستثمار والمصارف في آن واحد.

1. نطاق المعيار

ينطبق معيار الإفصاح عن أسس توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار على القوائم المالية التي تنشرها المصارف لخدمة أغراض المستخدمين الرئيسيين لهذه القوائم.

2. الإفصاح في القوائم المالية

4. حسابات الاستثمار المطلقة:

- أ. يجب الإفصاح ضمن إيضاح السياسات المحاسبية عن الآتي:
- ب. الأسس التي تتبعها البنك في توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة.
- ت. الأسس العامة التي تتبعها المصرف في تحميل المصروفات على حسابات الاستثمار المطلقة.
- ج. الأسس التي تتبعها المصرف في تحميل المخصصات ، ومن تؤول إليه عند إلغائها.
- ح. إجمالي المصروفات الإدارية العامة التي تم تحميلها على حسابات الاستثمار المطلقة وتفصيل بنودها بشكل موجز حسب الأهمية النسبية للمبالغ.
- خ. النسب المختلفة لتوزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة التي استخدمها المصرف في الفترة المالية المحددة.
- د. ما إذا كان المصرف قد قام خلال الفترة المالية بزيادة نسبة ربحه بصفته مضاربا بعد استكمال الإجراءات الشرعية اللازمة لذلك - ما إذا كان المصرف قد أشرك حسابات الاستثمار المطلقة

- في الربح الناتج عن أي أموال لم يتسلمها المصرف على أساس عقد المضاربة، كما يجب الإفصاح عن الأساس الذي تم به ذلك.
- ذ. ما إذا كان المصرف قد أشرك حسابات الاستثمار المطلقة في إيرادات العمليات المصرفية، وفي هذه الحالة يجب الإفصاح عن أنواع هذه الإيرادات وعن الأساس الذي تم به ذلك.
- ر. في حالة عدم تمكن المصرف من استخدام جميع الأموال المتاحة للاستثمار يجب الإفصاح عن أموال أي من الطرفين (أصحاب حقوق الملكية أو أصحاب حسابات الاستثمار) أعطاه المصرف الأولوية في الاستثمار.
- 5. حسابات الاستثمار المقيدة:**
- يجب الإفصاح ضمن إيضاح السياسات المحاسبية عن الآتي:
- أ. الأسس العامة التي تتبعها المصرف في توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار المقيدة.
- ب. أسس توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية و أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة.
- ت. الأسس التي تتبعها المصرف في تحميل المخصصات ، ومن تؤول إليه عند إلغائها.
- ث. الضوابط و الأسس التي تم بموجبها تحديد الأرباح التحفيزية التي يحصل عليها المصرف من أرباح حسابات الاستثمار المطلقة أو المقيدة.
- ج. ضوابط وكيفية توزيع الأرباح التحفيزية في حالة الوكالة بالاستثمار إذا كانت ذات أهمية نسبية.

المطلب الثالث: الإفصاح المحاسبي وفق معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB

منذ إنشاء مجلس الخدمات المالية الإسلامية، * ifsb تم إصدار 26 معياراً، ومبدءاً إرشادياً، وملاحظة فنية، خاصة بصناعة الخدمات المالية الإسلامية¹⁶⁷. (وهي مبينة في الملاحق) وسوف نستعرض بشيء من التفصيل في هذا المطلب للمعيار 4 IFSB (الإفصاحات لتعزيز الشفافية وانضباط السوق للمؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية عدا مؤسسات التأمين)، إن الغرض من هذا المعيار هو وضع مبادئ وإرشادات بالتوازي لما أصدرته هيئة المحاسبة والمراجعة

*مجلس الخدمات المالية الإسلامية Islamic Financial Services Board (IFSB) هو هيئة دولية، مقرها كوالالمبور، افتتحت رسمياً في 3 نوفمبر 2002، وبدأت عملها في 10 مارس 2003. يعمل مجلس الخدمات المالية الإسلامية، بوصفه منظمة دولية، في وضع المعايير الخاصة بعمل الهيئات الرقابية والإشرافية، التي لها مصلحة مباشرة في ضمان متانة واستقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية ، والتي تضم بصفة عامة قطاعات الصيرفة، وأسواق رأس المال، والتكافل (التأمين الإسلامي). وفي إطار تأدية مهمته، يعمل مجلس الخدمات المالية الإسلامية على تطوير صناعة خدمات مالية إسلامية على نحو قوي وشفاف، من خلال تقديم معايير جديدة، أو ملائمة المعايير الدولية القائمة بصفة تتسق مع مبادئ الشريعة الإسلامية. وقد بلغ عدد أعضاء مجلس الخدمات المالية الإسلامية في شهر ديسمبر 2015، 189 عضواً.

¹⁶⁷ موقع مجلس الخدمات الإسلامية ، 2016/01/3 ، http://www.ifsb.org/ar_published.php

والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية من معايير محاسبية، قام مجلس الخدمات المالية الإسلامية باعتباره مؤسسة شرعية لها وزنها الدولي هي الأخرى بإعداد مجموعة من المعايير التي تخدم الصيرفة الإسلامية، كان من جملتها المعيار رقم المتعلق الإفصاحات لتعزيز الشفافية وانضباط السوق للمؤسسات التي تقتصر على تقديم الخدمات المالية الإسلامية عدا مؤسسات التأمين والذي يتم تناول أهم بنوده.

المعيار رقم 04 الإفصاح لتعزيز الشفافية وانضباط السوق للمؤسسات التي تقتصر على تقديم الخدمات المالية الإسلامية عدا مؤسسات التأمين:

يتيح هذا المعيار بالإضافة إلى معايير وقواعد المحاسبة الدولية الملائمة الأخرى تمكين هيئات المحاسبة المهنية والدولية والوطنية والمؤسسات و الهيئات الملائمة الأخرى بما في ذلك مدققوا الحسابات من تسهيل تقديم الإفصاحات المناسبة .

أولاً: هدف المعيار

يهدف هذا المعيار إلى تحقيق الأغراض الآتية :

وضع مبادئ وإرشادات أساسية يتم تطبيقها من قبل مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية في الإفصاحات التي يقدمونها لتحقيق الشفافية وتعزيز انضباط السوق في هذه المؤسسات .
إن وضع توصيات لمجموعة من الإفصاحات التي تتفاوت حسب فئة أصحاب المصالح والتركيز على طبيعة المخاطر ومتانة الأوضاع المالية لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية التي جاء بها هذا المعيار من شأنها توفير مجموعة من عناصر البنية التحتية التي تؤدي إلى دعم الأسواق المالية بصورة جيدة، والتي تشكل شروطاً لازمة لنظام إفصاح فعال .
تسهيل حصول المشاركين في السوق عموماً وأصحاب حسابات الاستثمار على وجه الخصوص على معلومات ملائمة وموثوقة وفي الوقت المناسب، وكذا تمكينهم من تقييم تلك المعلومات مما يعزز قدرتهم على المتابعة¹⁶⁸.

ثانياً: نطاق المعيار.

يسري هذا المعيار على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، بما في ذلك الصناديق الإسلامية¹⁶⁹، التي تديرها مؤسسات الخدمات الإسلامية في شكل حسابات الاستثمار المقيدة، وعمليات النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية التي تشمل كل من الموجودات وتسهيلات التمويل.

¹⁶⁸ مجلي الخدمات المالية الإسلامية ،معيار الإفصاحات لتعزيز الشفافية وانضباط السوق للمؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية

إسلامية عدا مؤسسات التأمين، ماليزا ، 2007، ص: 1

¹⁶⁹ إن نطاق هذا المعيار لا يشمل صناديق الاستثمار الإسلامية التي تقدم وحدات أو أسهم لها قيمة متساوية ، وتمثل حصصاً في ملكية موجودات الصناديق، حيث أن مثل هذه الصناديق تقع تحت نطاق معيار (ضوابط إدارة صناديق الاستثمار الإسلامية) الصادر عن مجلس الخدمات الإسلامية

يقوم هذا المعيار على الإرشادات والمبادئ الحالية التي تتعلق بالشفافية المصرفية وضوابط إدارة المصارف الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية Comité de Bâle sur le contrôle bancaire¹⁷⁰، ومعايير الإفصاح الواردة ضمن ميثاق بازل الجديد لكفاية رأس المال¹⁷¹، والتي تهدف إلى تحقيق الكفاءة في إدارة المخاطر والحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي ويتم ذلك من خلال استخدام المؤسسات المصرفية للأساليب الداخلية للتصنيف الائتماني وقياس المخاطر المختلفة لتمكين العملاء بتقييم المعلومات الأساسية المتعلقة بالمخاطر الكلية ولتحقيق أهداف المحور الثالث لآبد من إيجاد بيئة عمل تتميز بالتنظيم وتطبيق القوانين وتفعيل التشريعات لإلزام البنوك بالتعامل مع عملائهم بشفافية وإفصاح عن كل المعلومات التي من شأنها أن تحدد اتخاذ القرارات الاستثمارية، كما يجب توفير المعلومات والبيانات ونشرها بشكل يسهل الحصول عليها وحددت اللجنة أهم العناصر المطلوب الإفصاح عنها وهي :

- 1- رأس المال (هيكل رأس المال وكفاية رأس المال) .
 - 2- المخاطر الائتمانية ومخاطر الاستثمارات طويلة الأجل في سجلات البنك وأساليب تجنب المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق .
 - 3- مخاطر التشغيل وسعر الفائدة .
- وذلك بالتوسع في الخصائص المحددة لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية التي لم يتم تناولها بشكل جيد في الإرشادات والمعايير الحالية للشفافية والإفصاح المتعلقة بالمصارف التقليدية. كما أنها تبنى على برامج الاستثمار الجماعي، والمعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة.
- ثالثاً : الاعتبارات الأساسية لنظام إفصاح فعال**
- يأخذ إطار الإفصاح لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية بموجب معيار الشفافية وانضباط السوق ، في الاعتبار معايير المحاسبة الدولية دون أن يتعارض معها.
- ويجب أن يتم توفير المعلومات المطلوبة بموجب هذا المعيار ، بحيث تكون متاحة للجميع ويمكن الحصول عليها بسهولة، ويمكن توفيرها إما كجزء من متطلبات الإفصاح المتعلقة بإعداد التقارير المالية الدورية، أو من خلال الإفصاحات المتعلقة بالمنتجات أو المستثمرين.
1. التفاعل مع إفصاحات المحاسبية : حيث يكون هذا المعيار مكملاً لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية.

¹⁷⁰ تكونت لجنة بازل للرقابة المصرفية Comité de Bâle sur le contrôle bancaire من طرف مجموعة الدول الصناعية العشرة مع نهاية سنة 1974م، و هي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية، و إنما أنشئت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية، و تتمثل قرارات وتوصيات اللجنة في وضع المبادئ و المعايير المناسبة للرقابة على البنوك مع الإشارة إلى نماذج الممارسات الجيدة في مختلف البلدان بغرض تحفيز الدول على إتباع تلك المبادئ والمعايير .

¹⁷¹ بنك التسويات الدولية، لجنة بازل للإشراف المصرفي : التقارب العالمي لقياس رأس المال ومعايير رأس المال : إطار معدل 2005

1. المعلومات ذات الأهمية : يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية (وكذلك النوافذ الإسلامية) الإفصاح عن المعلومات التي تعتبر ذات أهمية والتي يؤدي حذفها أو عدم بيانها إلى التأثير على المستخدم الذي يعتمد على تلك المعلومات لغرض اتخاذ إجراءات.
2. التكرار والتوقيت : يجب أن يتم إعداد الإفصاحات ذات الطبيعة الدورية المنصوص عليها في هذا المعيار .
3. المعلومات الخاصة والسرية: تشمل المعلومات ذات حساسية للتنافسية، والتي يمكن أن تؤدي في حالة تبادلها إلى الإضرار بالوضع التنافسي لمؤسسة الخدمات المالية الإسلامية. ويؤثر هذا على مستوى الإفصاح ، حيث يتبنى هذا المعيار وجهة النظر التي ترى أهمية تحقيق التوازن المناسب بين الرغبة في الإفصاح الهادف وبين حماية المعلومات الخاصة والسرية حيث يكون من المناسب إعداد إفصاح أكثر عمومية يحتوي على معلومات كافية وذلك وفقا لتقدير السلطة الإشرافية¹⁷².

خلاصة الفصل الثاني

لقد اتضح من خلال هذا الفصل أن الإفصاح من القضايا الهامة التي ركزت عليها معايير المحاسبة الدولية، وذلك لما له من تأثير على جودة المعلومات المحاسبية، ونظرا لهذه الأهمية فقد أصبح شائع الاستخدام، وأصبح العديد من مستخدمي التقارير المالية يطالبون اليوم بمزيد من الإفصاح، وذلك بهدف أن تكون البيانات المحاسبية صادقة ومعبرة عن المحتوى الحقيقي للأحداث المالية التي تظهرها.

من أجل الوصول إلى إفصاح عام وجب وجود معايير محاسبية ومنهج إفصاح كافي، يخدم عملية توصيل وعرض المعلومات للمستثمرين بطريقة مفهومة وأسلوب ملائم، مما يزيد من قيمة ومنفعة المعلومات المحاسبية، فقد ساهمت معايير المحاسبة الدولية في تطوير محتوى المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، فقد ركزت على زيادة مستوى الإفصاح المحاسبي وبأشكال مختلفة، سواء بطرح قوائم مالية إضافية أو ضمن القوائم المالية الحالية من ناحية، وتوحيد أسس وقواعد العرض والإفصاح من ناحية أخرى، الأمر الذي أثر على المعلومات المحاسبية الموجهة للمستخدمين نتيجة ارتقاء مضمون التقارير المالية واكتمال محتواها من المعلومات وتعظيم جودتها.

يهدف الاتجاه المعاصر في الإفصاح إلى توفير المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات، وفي ظل هذا الهدف لم يعد الإفصاح يقتصر على تقديم المعلومات التي تتمتع بأكبر قدر من الموضوعية والتي تتناسب مع قدرات المستثمر العادي، بل يتسع نطاق الإفصاح ليشمل المعلومات الملائمة، التي تحتاج إلى درجة كبيرة من الدراية والخبرة في فهمها واستخدامها والتي يعتمد عليها المستثمرون والمحللون

¹⁷² الفقرة 18 و 19 من معيار للمعيار رقم 4 (الإفصاحات لتعزيز الشفافية وانضباط السوق للمؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية عدا مؤسسات التأمين) 2007 ص:7

الماليون في اتخاذ قراراتهم، ومن أمثلتها المعلومات المرتبطة بالتنبؤات المالية وإعداد التقارير القطاعية والمرحلية والمعلومات الخاصة بأثر تغيرات مستويات الأسعار، وهو إفصاح إعلامي يتم بغرض تحقيق الملاءمة للمعلومات المحاسبية.

تهدف المعايير إلى تحقيق التوحيد والتنسيق وتمثل مؤشرات لما يجب أن يكون عليه التطبيق العلمي للمحاسبة، وكذلك فهي تمثل حلقة الوصل بين النظرية والتطبيق ويجب عند بنائها مراعاة كافة الظروف البيئية المحيطة، فلا يكفي أن تكون المعايير متسقة منطقياً، وإنما يجب أن تكون ملائمة لواقع التطبيق العملي وما قد تفرضه من اعتبارات خاصة، اقتصادية كانت أو سياسية أو اجتماعية أو ثقافية أو غير ذلك.

الفصل الثالث :

محاسبة القيمة الحادثة كإسّاس للإفصاح
في المعارف الإسلامية

الفصل الثالث : محاسبة القيمة العادلة وأصولها في المحاملات الاقتصادية الإسلامية، كأساس للإفصاح في المصارف

مقدمة الفصل

يقوم النظام المحاسبي على مجموعة من المبادئ المتفق عليها ، تشكل جوهر ومرجعية ذلك النظام ، حيث تتبثق عنها قواعد التسجيل والتقييم والعرض والإفصاح التي تحكم صفة وتقديم البيانات المالية. كما يرتبط النموذج المحاسبي المتبع ارتباطا وثيقا بمفهوم القيمة، الشيء الذي يرجع بنا إلى احد أهم الإشكاليات الصعبة التي تطرحها المحاسبية الحديثة ، وهي إشكالية القيمة، التي يكثر حولها الجدل بين مختلف المدارس المحاسبية.

إن إعادة النظر في النموذج المحاسبي التقليدي الإفصاح عن الأصول والخصوم القائم على مبدأ التكلفة التاريخية واستبداله بمبدأ القيمة العادلة ، يعتبر ثورة حقيقية في الممارسات المحاسبية الذي عملت هيئات وضع المعايير الدولية للمحاسبة على إدراجه في المعالجات والعرض والإفصاح المالي، مثل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB ثم لجنة معايير المحاسبة الدولية IASB.

المبحث الأول : محاسبة القيمة العادلة في الفكر المحاسبي

احتل موضوع تقييم الأصول والالتزامات حيزا كبيرا من اهتمام المفكرين والباحثين ، حيث تناول الفكر المحاسبي في معطياته مدرستين أساسيتين هما : مدرسة محاسبة التكلفة التاريخية ومدرسة محاسبة القيمة العادلة، بمداخلها المتعددة و لقد ميّز الفكر المحاسبي هاتين المدرستين عن بعضهما البعض، حيث ارتبطت مدرسة محاسبة التكلفة التاريخية للعمل المحاسبي في ظل الاستقرار الاقتصادي، بينما ارتبطت مدرسة محاسبة القيمة العادلة بالإفصاح الإضافي وذلك نتيجة التطورات التي حدثت مؤخرا في أسواق المال العالمية والتي صاحبها ابتكار أدوات مالية جديدة لا يرتبط القياس والإفصاح عن قيمتها ، بتكلفة الشراء الأصلية .

المطلب الأول : محاسبة التكلفة التاريخية المفهوم والأهداف

إن التكلفة التاريخية تمثل النموذج الكلاسيكي للتوثيق المحاسبي الذي يقوم على إثبات جميع الموارد و الحقوق و المصروفات و الالتزامات بالتكلفة المحددة لحظة وقوع التبادل بين المؤسسة و المتعاملين معها ،وهي تمثل التكلفة الفعلية و الحقيقية و المتفق عليها بين الأطراف المتعاقدة في تلك اللحظة ،و عادة ما تكون هذه التكلفة موثقة بمستندات ثبوتية توفر إمكانية التثبت و التحقق من بياناتها . إن

القاعدة الأساسية في التطبيق العملي هي إثبات التكلفة الأصلية لكافة عناصر الموارد الاقتصادية و استخداماتها و مصادر تمويلها و جميع المصروفات و الإيرادات بغض النظر عن تقلبات القيمة الاقتصادية لوحدة النقد.¹⁷³

يعد مبدأ التكلفة التاريخية أحد المبادئ المحاسبية التي لازالت تتمسك بها النظرية المحاسبية في القياس المحاسبي ويعتبر من أهم المبادئ التي يعتمد عليها النموذج المحاسبي المعاصر كأساس لتقويم كل من الأصول والخصوم، ويقوم مبدأ التكلفة التاريخية على عدة مبررات، حيث توفر درجة كبيرة من الموضوعية في القياس حيث تكون الأرقام قابلة للمقارنة وتسهل عملية التحقق بدقة من بيانات التكلفة التاريخية وبالتالي إعطاء درجة عالية من الثقة في المعلومات المحاسبية . وقد استمر استخدام التكلفة التاريخية كأساس للقياس والتسجيل نظرا لاعتماده على وقائع حدثت بالفعل ومؤيدة بالمستندات وغير عرضة للاختلافات في التقدير والحكم الشخصي، ويسهل التحقق منها، وتقاس بما دفع مقابلها من مبالغ نقدية أو ما يعادلها في وقت حدوثها¹⁷⁴، وبالرغم من تلك المبررات التي يقوم على أساسها مبدأ التكلفة التاريخية، واتساقه مع الفروض والمبادئ المحاسبية، إلا أنه أثار كثيرا من الانتقادات حول محدودية فائدة استخدام القوائم والتقارير المالية الناتجة عنه، خصوصا الانتقاد بعدم ملائمة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات¹⁷⁵، ويقصد بذلك في حالات التضخم حيث إن القيم التاريخية تصبح غير واقعية وبالتالي لا تمثل القوائم المالية المركز المالي الحقيقي للمنشآت الاقتصادية، فضلا عن صعوبة المقارنة بين المراكز المالية خلال عدة فترات محاسبية متتالية، خاصة مع تغير الظروف الاقتصادية التي تتسم بالحركة الديناميكية المتغيرة والمتقلبة بشكل مستمر، وتغير القوة الشرائية لوحدة النقد.

¹⁷³ حواس صلاح ، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي، رسالة الدكتوراه دولة، جامعة الجزائر، قسم علوم التسيير 2008 ، ص 107

¹⁷⁴ حماد، طارق عبد العال ، موسوعة معايير المحاسبة الدولية ، الجزء الثالث ، الادوات المالية ، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص

¹⁷⁵ حنان، رضوان، "النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ الى المعايير"، عمان : دار وائل للنشر، الطبعة الاولى، 2003، ص13

مزايا ومساوئ تطبيق التكلفة التاريخية

تتلخص مزايا تطبيق التكلفة التاريخية و مساوئها كالتالي:

جدول رقم 2: مزايا تطبيق التكلفة التاريخية ومساوئها

النموذج	المزايا	المساوئ
نموذج التكلفة التاريخية	1. إن المحاسبة باستخدام التكلفة التاريخية تعد واضحة وخصوصا أثناء عملية الإنتاج.	1. المحاسبة باستخدام التكلفة التاريخية لا تعطي مؤشرا على القيم الحالية للأصول
	2. لا تسجل التكلفة التاريخية مكاسب إلا عند تحققها وهذا يمثل الموثوقية .	2. المحاسبة باستخدام التكلفة التاريخية لا تأخذ بعين الاعتبار تكاليف الفرص البديلة لاستخدام الأصول القديمة وخاصة الممتلكات
	3- ما زال استخدام التكلفة التاريخية شائعا في معظم النظم المحاسبية	3. لا تهتم المحاسبة باستخدام التكلفة التاريخية بفقدان القيم الحقيقية للقيم النقدية والاسمية نتيجة الزيادة والنقصان في القيمة النقدية أو الاسمية
		4- لا تعكس التكلفة التاريخية الواقع الفعلي للمنشأة وأسعار السوق النشط.

المصدر¹⁷⁶: Hail, , and P. Wysocki. 2009.

المطلب الثاني: محاسبة القيمة العادلة المفهوم، المبررات والأهداف.

لقد أستمروا استخدام التكلفة التاريخية لفترة طويلة من الزمن كأساس للقياس و الإفصاح في الدفاتر المحاسبية في وقت اعتبرت فيه المحاسبة مجرد أداة رقابية، و اقتصر دورها على إعداد الحسابات من أجل توفير معلومات تعكس المظهر القانوني لأصول المؤسسة و التزاماتها، على اعتبار أن القيم الأصلية تمثل معلومات موضوعية، قابلة للتحقق و سهلة الفهم، فهي تستند إلى وقائع حدثت بالفعل و مؤيدة بالمستندات و تقاس بما دفع في مقابلها من مبالغ نقدية أو ما يعادلها في وقت حدوثها متجاهلة الزيادات الناتجة عن التضخم و تقلبات الأسعار¹⁷⁷، غير أنه في السنوات الأخيرة يلاحظ تراجع واضح

¹⁷⁶ Hail, L., C. Leuz, and P. D. Wysocki. 2009. Global accounting convergence and the potential adoption of IFRS by the United States: An analysis of economic

¹⁷⁷ طارق عبد العال حماد، المحاسبة عن القيمة العادلة، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2003 ، ص 19

لها لحساب مقياس القيمة العادلة و الذي برز بوضوح من خلال المحاسبة الأنجلوسكسونية، و في إطار هذه الأخيرة يتمثل الهدف من المحاسبة في توفير معلومات للمستثمرين و المتعاملين في الأسواق المالية، لذلك فإن المؤشر الرئيسي لأداء المؤسسة و المتمثل في النتيجة المحققة يجب أن يعكس أثر تقلبات الأسواق التي تتعامل فيها المؤسسة، إضافة إلى تجنب الحالات التي لا تجسد فيها هذه النتائج معاملات حقيقة أي التي تحققت بفعل عوامل خارجة عن إرادة المؤسسة . و قد ازداد الجدل بين التكلفة التاريخية و القيمة العادلة على اعتبار الخصائص الواجب توفرها في المعلومات المحاسبية و التي طالما نادت بها الأسواق المالية، لعل أبرزها الملائمة و هي قدرة المعلومات على إحداث فرق عند اتخاذ القرار من قبل مستخدميها كما تسمح له بالتنبؤ بالمستقبل و مما سبق نستخلص أن استخدام القيمة العادلة في القياس والإفصاح المحاسبي شكل نقلة هامة في الوقت الحاضر.

أولاً : مفهوم القيمة العادلة:

تعرف المحاسبة عن القيمة العادلة بأنها المبلغ الذي يمكن أن يباع به أصل ما أو يسوي به التزام ما بين أطراف على دراية وراغبين في معاملة متوازنة¹⁷⁸ ، كما عرفتها قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم 7 القيمة العادلة بأنها قيمة الأصل (أو الالتزام) الذي يمكن أن يشتري (أو يحمل) أو يباع (أو يتم تسويته) في صفقة حالية بين طرفين راغبين ، وذلك بخلاف البيع الجبري أو التصفية¹⁷⁹ ، كما تم تعريفها أيضاً وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً في الولايات المتحدة الأمريكية ، GAAP¹⁸⁰ القيمة العادلة لأصل ما هي القيمة التي يمكن أن يباع أو يشتري بها الأصل بين أطراف راغبة في التبادل وهي ليست عملية بيع جبرية أو تصفية، وفي الجهة المقابلة للميزانية فإن القيمة العادلة للالتزام ما هي القيمة التي يمكن أن يسوى بها هذا الالتزام في معاملة جارية بين أطراف راغبة وهي ليست عملية بيع جبرية أو بيع تصفية .

أيضاً عرفت القيمة العادلة بأنها " المبلغ الذي يمكن أن يباع به أو يشتري أصل ما أو الذي يتم به تكبد أو تسوية التزام ما في معاملة جارية بين أطراف راغبة ولديها معلومات عن الصفقة وعندما يكون هناك سعر سوقي محدد فإن القيمة العادلة تكون ناتج ضرب عدد الوحدات في السعر السوقي، وهذا الناتج يشار إليه باسم القيمة السوقية للبند، وبالنسبة للأوراق المالية المتداولة يترادف مصطلح القيمة العادلة مع مصطلح القيمة السوقية، أما عندما لا يكون هناك سعر سوقي محدد موضوع التعامل فإنه يجب تقدير القيمة العادلة باستخدام أفضل المعلومات والأساليب المتاحة.¹⁸¹

¹⁷⁸ International Accounting Standards Board (IASB), "Revised IAS 39 Financial Instruments: Recognition and Measurement", London: December 2003,

¹⁷⁹ عبد الحميد أحمد أحمد شاهين، "مدخل مقترح لمراجعة القيمة الحالية كأحد مقاييس القيمة العادلة في إطار المعايير الدولية للمراجعة"،

المجلة العلمية التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد الأول، العدد الرابع، 2013 م، ص 227

¹⁸⁰ Generally accepted accounting principles

¹⁸¹ طارق عبد العال حماد، مرجع سابق ، ص 140

أيضاً عرّف البعض القيمة العادلة بأنها المبلغ الذي يمكن بموجبه تبادل موجودات أو تأدية مطلوبات بين جهات مطلعة وراغبة وفي معاملة مباشرة.¹⁸²

وتعرف القيمة العادلة، بالمبلغ المعبر عنه نقداً أو بما يعادل النقد الذي يتم به انتقال ملكية أصل ما من بائع راغب إلى مشتري راغب ويتوفر لدى كل منهما معلومات معقولة عن كافة الحقائق ذات الصلة ولا يخضع أي منهما لأي نوع من الإكراه.¹⁸³

عرفت القيمة العادلة أيضاً بأنها المبلغ الذي عنده يمكن لأصل أو التزام أن يشتري (يكتسب) أو يباع (يسوى) في معاملة جارية بين أطراف راغبة وهي ليست عملية بيع إكراه أو تصفية¹⁸⁴.

كما يعرفها البعض الآخر بأنها السعر الذي يتم من خلاله تحويل أصل ما من بائع راغب في البيع إلى مشتري راغب في الشراء وكلاهما لديه القدرة على الوصول إلى جميع الحقائق ذات الصلة ويعمل بحرية واستقلال¹⁸⁵.

¹⁸² علي محمد علي الصياد، "أثر تطبيق معايير القيمة العادلة على جودة التقرير المالي وعلى أسعار الأسهم في البورصة المصرية"، المجلة العلمية التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد الثاني، العدد الرابع، 2013 م، ص 309

¹⁸³ طارق عبد العال حماد، موسوعة المعايير المحاسبية، الجزء الثالث، الدار الجامعية، 2002 م، ص 53

¹⁸⁴ Financial Accounting Standards Board (FASB), Statement SFAS No 157 "Fair Value Measurements".
Norwalk, Connecticut, USA, September 2006.

¹⁸⁵ جيهان مجدي محمد كمال جازيه، منهج مقترح لتقدير القيمة العادلة للشركة، دراسة نظرية وميدانية، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة طنطا، 2011 م، ص 127

وفيما يلي جدول يلخص تعاريف القيمة العادلة حسب معايير المحاسبة الدولية :
الجدول رقم 3: تعريف القيمة العادلة حسب معايير المحاسبة الدولية IAS IFRS

رقم المعيار	تعريف القيمة العادلة
16 IAS 38 IAS 40 IAS	القيمة العادلة هي القيمة التي يمكن مبادلة الأصل بها بين أطراف راغبة وذوي معرفة، بموجب عملية تبادل حقيقية.
17 IAS 18 IAS 19 IAS 21 IAS 22 IAS 32 IAS 33 IAS 41 IAS	القيمة العادلة هي القيمة التي يمكن مبادلة الأصل أو سداد الالتزام بها بين أطراف راغبة وذوي معرفة، بموجب عملية تبادل حقيقية.
20 IAS	القيمة العادلة هي القيمة التي يمكن مبادلة الأصل بها بين مشتر راغب وذوي معرفة، وبائع راغب و ذي معرفة، بموجب عملية تبادل حقيقية.
13 IFRS	القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم الحصول عليه لبيع أصل أو الذي سيتم دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس ، يعتبر قياس القيمة العادلة مخصصا لأصل أو التزام محدد وتبعاً لذلك يتعين على المنشأة عند قياس القيمة العادلة ان تأخذ بعين الاعتبار خصائص الأصل أو الالتزام في حال رغب المشاركون في السوق اخذ تلك الخصائص بعين الاعتبار عند تسعير الأصل أو الالتزام في تاريخ القياس

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على المعايير المحاسبية الدولية

ويتضح من التعارف السابقة أن مفهوم القيمة العادلة يقوم على محورين أساسيتين وهما:

المحور الأول: الأطراف الداخلة في الصفقة، ويفترض توافر ما يلي:

1. أن تتم الصفقة بين أطراف غير ذوي علاقة: فأحد الجوانب الهامة للطريقة التي تفسر بها القوائم المالية هي أن الصفقات والعمليات عادة ما تتم على أساس متوازن بمعنى أن

الصفقة تمت بين طرفين مستقلين، وكلا منها يسعى للتفاوض على أحسن شروط يمكن الحصول عليها؛

2. أن تتم الصفقة بين أطراف راغبة في عقد الصفقة ومطلعة على الحقائق الأساسية ذات الصلة، ولا توجد معلومات هامة لدى طرف دون الآخر، وهو الأمر الذي يطلق عليه عدم تماثل المعلومات.

المحور الثاني: الظروف التي تتم فيها الصفقة: حيث يشترط أن تكون هذه الظروف طبيعية (عادية)، فالصفقات التي تتم مثلاً في ظل ظروف التصفية لا تعبر عن القيمة العادل، لأن البائع يكون مجبراً على البيع وكلما زاد ضغط الوقت للعثور على مشتري كلما زاد التحريف عن القيمة العادلة.

ويرى الباحث أن تعريف القيمة العادلة يقوم على عدة أركان وهي الأطراف الراغبة في إتمام صفقة ما، والعائد المتوقع من تلك الصفقة، بالإضافة إلى الظروف التي تتم فيها الصفقة

ثانياً : أهمية القيمة العادلة:

هناك العديد من الدراسات التي أظهرت أهمية استخدام مدخل القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح المحاسبي بدلاً من نموذج التكلفة التاريخية سواء على مستوى الباحثين أو المنظمات المهنية التي تصدر المعايير المحاسبية الدولية ، وقد بينت تلك الدراسات أهمية القيمة العادلة في الآتي:¹⁸⁶

1. إن استخدام نموذج القيمة العادلة في مجال القياس والإفصاح المحاسبي يكون أكثر دقة وملاءمة وموثوقية من نموذج التكلفة التاريخية ، ونظراً لأنه يقيس مدى قدرة المنشآت على التخصيص الأمثل لمواردها والمحافظة عليها.
2. إن استخدام مدخل القيمة العادلة في مجال القياس والإفصاح المحاسبي يعكس التغيرات في الحالة المالية للمنشآت الناتجة عن التقلبات في معدلات الفوائد وأسعار الصرف .
3. إن استخدام مدخل القيمة العادلة في مجال القياس والإفصاح المحاسبي يقلل من مشكلة المكاسب المالية الوهمية للأصول المالية ذات الجودة المرتفعة ، والتي تعتبرها المنشآت مكاسب حقيقية ، بينما يحتفظ بالأصول المالية ذات الجودة المنخفضة لتجنب خسائر محققة.
4. إن استخدام مدخل القيمة العادلة في مجال القياس والإفصاح المحاسبي يحسن من جودة ودقة المعلومات المتعلقة بحقوق الملكية الواردة بالقوائم والتقارير المالية المنشورة للمنشآت.

¹⁸⁶ محمد زيدان ابراهيم ، مدى أهمية الإفصاح عن معلومات القيمة العادلة للأوراق المالية لأغراض تشجيع الاستثمار في سوق الأوراق المالية، القاهرة جامعة عين شمس كلية التجارة ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة العدد الرابع، 2004، ص 15

6. إن ظهور أسواق رأس المال العالمية ساهمت في تقدم نظرية التحويل والممارسة الخاصة بتسعير الأصول الرأسمالية والخصوم والمخاطر المرتبطة بهما ، فضلا عن التطورات في أسواق رأس المال.

كما يرى آخرون أن من أهم الأسباب التي أدت إلى أهمية مدخل القيمة العادلة في مجال القياس والإفصاح المحاسبي هو أن هذا المدخل يقدم معلومات مهمة وملاءمة للمستثمرين ، وخير مثال لذلك في عام 2006 م كانت الشركات العامة والمسجلة في بورصة نيويورك قيمتها السوقية هي خمسة إضعاف قيمتها الدفترية ، وهذا ما دفع بالحاجة إلى محاسبة تعمل على إظهار هذا الفرق ، وكان ذلك واضحا في حديث رئيس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (البنك المركزي) ألان عرينسان عن تصدع القيمة المسجلة بالدفاتر حين قال : " في الواقع إن الشيء الذي لا يمكن تصوره قبل قرن من الزمان كان هذا المدى من المفاهيم والأفكار التي ستكون بدلا عن الموارد المادية والبشرية في إنتاج السلع والخدمات¹⁸⁷

يبدو جليا من حديث رئيس الاحتياطي الفيدرالي انه يركز على استخدام القيمة العادلة في مجال القياس بدلا عن نموذج التكلفة التاريخية ، وذلك ما لحق بأصول المنشآت خلال الخمسين سنة الماضية نتيجة التغير الذي حدث في مستوى أسعار الأصول خلال تلك المدة.

إن الاقتصاد أصبح أكثر ديناميكية من ذي قبل خاصة مع تطور الأسواق وصعوبة التنبؤ بظروفها المستقبلية ومع زيادة حاجة المستثمر لمعرفة الثروة الكامنة في الموجودات الخاصة بالشركات التي تم الاستثمار فيها ، وبالتالي فإن ذلك مدعاة لتطبيق قياس القيمة العادلة إلى جانب ذلك هناك بعض المبررات الموضوعية الأخرى التي زادت من الحاجة إلى تطبيق القيمة العادلة منها انهيار بعض الشركات العملاقة في الولايات المتحدة وأوروبا مع بدايات القرن الواحد وعشرين ، ويرجع ذلك إلى أساس تقييم أصول تلك الشركات الذي لم يأخذ بمبدأ القيمة العادلة ، وبالتالي أدى إلى حدوث خسائر وإفلاس المستثمرين ، بالإضافة إلى عوامل أخرى متعلقة بالإفصاح والشفافية ، وقد أدى كل ذلك إلى مهاجمة المحاسبة وواضعي المعايير في الولايات المتحدة ، على اثر تلك الانهيارات صادق الكونغرس الأمريكي في العام 2002م على قانون (سريان أوكسلي)¹⁸⁸ الشهير المتعلق بحوكمة الشركات في إطار الإصلاح المحاسبي وحماية المستثمرين وبذلك وجدت القيمة العادلة طريقها إلى المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما في الولايات المتحدة الأمريكية ، فمنذ ديسمبر 2001 م صدر حوالي (

¹⁸⁷ محمد آدم هارون ، نموذج علمي بديل للقياس المحاسبي لترشيد قرارات إعادة هيكلة رأس المال وأثره على قياس القيمة العادل للمنشأة،

(الخرطوم : جامعة ام درمان الإسلامية ، كلية الدراسات العليا ، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة ، 2013 م) ، ص 114

¹⁸⁸ هو قانون أمريكي صدر عام 2002 يوجب على الشركات أن تضمن وتعتمد المعلومات المالية من خلال أنظمة الرقابة الداخلية. حسب

هذا القانون فإنه سيتم تحميل الرئيس التنفيذي ومدي القطاع المالي مسؤولية شخصية عن إعلان بيانات مالية خاطئة. وقد جاء هذا

القانون إثر تداعيات المخالفات المالية الجسيمة التي أدت إلى انهيار شركتي إنرون و وورلد كوم.

(44 معيارا محاسبيا من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي تحتوي على قياس القيمة العادلة ، إلى جانب أكثر من خمسين اجتماعا). لمجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي خصصت للتداول حول القيمة العادلة¹⁸⁹. كما إن هناك جهودا مشتركة لكل من مجلس معايير المحاسبة الأمريكي الذي انشأ مجموعة مصادر التقييم في يوليو 2003 م كجهة مختصة بشأن التقييم والقيمة العادلة ، ومجلس معايير المحاسبة الكندي وذلك في مجال تطبيق مفاهيم القيمة العادلة ، كما تم تشكيل مجلس معايير المحاسبة الأمريكي ، علما بان مجلس معايير المحاسبة الدولية كان قد اصدر تعديلات جوهرية على المعايير المحاسبية بدأ سريانها منذ العام 2009 م.

إلى جانب ذلك هناك قانون وضع في بداية العام 2008 م في الولايات المتحدة الأمريكية يقضي بأن تقوم البورصة بالتشاور مع مجلس محافظي الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي ووزارة المالية الأمريكية بدراسة معايير القيمة العادلة ، وقدمت البورصة تقريرا أوصت فيه الكونغرس الأمريكي بعدم وقف العمل بمعايير القيمة العادلة ، وقالت أن البورصة من الأفضل إجراء تحسينات على الممارسات الحالية، والتي تتطوي على إعادة النظر في محاسبة التدني في قيمة الموجودات وتطوير أدلة إضافية لتحديد القيمة العادلة للاستثمار في الأسواق غير النشطة ، فضلا عن زيادة متطلبات العرض والإفصاح.

هذا وقد ورد بتقرير البورصة المشار إليه أعلاه بعض النقاط المهمة حول محاسبة القيمة العادلة والتي تتمثل في¹⁹⁰ :

1. يعتقد المستثمرين بشكل عام أن محاسبة القيمة العادلة تزيد من شفافية الإفصاح المالي وتسهل عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية.
 2. ليس لمحاسبة القيمة العادلة دور في فشل الذي أصاب الأوضاع المالية للبنوك الأمريكية خلال العام 2008 م.
 3. إن فشل البنوك في الولايات المتحدة كان نتيجة خسائر متراكمة للتسهيلات الائتمانية ويتعلق بنوعية الموجودات.
- مما تقدم يرى الباحث إن أهمية مدخل القيمة العادلة يظهر في تقييم الموجودات سواء كانت مالية أو غير مالية بصورة عامة سواء كانت لها أسواق نشطة أم لم تكن لها أسواق نشطة ، فضلا عن مدخل القيمة العادلة.

ثالثا: المبررات الرئيسية لظهور القيمة العادلة¹⁹¹:

¹⁸⁹ الهادي آدم محمد ابراهيم ، تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة في سوق الخرطوم للأوراق المالية ،جامعة القاهرة كلية التجارة ، مجلة

البحوث التجارية المعاصرة ، العدد الثاني ، 2008 م ، ص 17

¹⁹⁰ (2. بنعيم سابا فوزي ، الازمة العالمية صمود محاسبة القيمة العادلة ،) عمان : دار الاشعاع ، 2009 م (، ص

¹⁹¹ أ د. هوام جمعة، أ. حديدي آدم، أثر وإمكانية تطبيق محاسبة القيمة العادلة في المصارف الإسلامية.

يمكن استنباط المبررات الرئيسية التي تدافع عن قيام القيمة العادلة في القياس المحاسبي من المنطلق التي تهدف إليه التقارير المحاسبية التي تسعى إلى تزويد مستخدميها بمعلومات مفيدة في اتخاذ القرارات، وهذا يمثل الهدف الأولي للمحاسبة فيقول Sterling¹⁹² أن الفائدة - الملاءمة - في المعلومات تظهر من خلال الأحداث أو الصفات التي تقوم المحاسبة بقياسها من خلال التعرف على خصائص الشيء المقاس. إلا أن تزويد المستخدم بالمعلومات التي يريدها بما يتوافق مع رغباته هو أمر بعيد عن الموضوعية.

إن تقديم المعلومات لابد وأن يصور الواقع القائم فعلاً، وليس في ظل خلق تصور عن الواقع وتكيف المعلومات بما يتلاءم معه، إن ربط تقديم المعلومات بالأهداف والأحداث أو ببعض مستخدميها يحد استقلالية المحاسبة، وتصبح مخرجاتها قابلة للتحريف والتشويه طالما يمكن أن تتغير بتغير غايات مستخدمي المعلومات. إلا أن وجهة نظر Sterling - والتي تتعلق بربط تقديم المعلومات بالأهداف أو الأحداث أو ببعض المستخدمين - تختلف عن هذا المنظور. ويقول Sterling: في مخالفة لوجهة النظر السابقة بأنه هناك عدة أسباب تجعل عملية إعداد المعلومات بشكل يتوافق مع رغبات متخذي القرارات أمراً بعيداً عن الموضوعية، وهذه الأسباب هي:

إذا قمنا بهذا العمل - أي توافق المعلومات مع الرغبات - فإن متخذ القرار سيكون لديه الخيار باستخدام المعلومات المحاسبية أو عدم استخدامها، أو اتخاذ القرار حتى في غياب هذه المعلومات، وبالتالي لم يعد للمحاسبة أي حضور في خدمتها للغايات التي ظهرت من أجلها؛

إن متخذي القرار متنوعون بشكل كبير، ويتخذون قراراتهم على أسس متعددة وكثيرة، قد تبتعد في كثير من الأحيان عن العقلانية، وفي ظل هذا التعدد فمن المستحيل اقتصادياً تزويد كل المعلومات لكل القرارات المراد اتخاذها؛

إن تقديم معلومات تحاول أن تقدم تصوراً عن المستقبل الذي يرغب متخذو القرارات بمعرفته هو أمر لا يمكن الوثوق به، حتى وإن كانوا من مستخدمي هذه المعلومات.

ومن أجل تحقيق غاية المحاسبة دون النظر إلى غايات المستخدمين، يرتأى Sterling: بأنه لا بد وأن تكون المعلومات المقدمة لهم في مجال القرارات التي يمكن أن يتخذوها، والتي منها البدائل الاستثمارية في السوق والتفضيلات الشخصية وتفسيرات السعار القائمة في السوق والمتعلقة بقرارات المقترضين والمستثمرين، وهذه القرارات في مجملها تعتمد على بعض المسائل هي:

¹⁹² , The Journal of "Relevant Financial Reporting in an Age of Price Changes " Robrt R, Sterling
.Accountancy, 1975, Vol 139, Issue2, pp 42-43

- النقد المتوفر حالياً للاستثمار في المشروع المرتقب؛
- مقدار النقد المراد توفره لاستثماره في المشروع المرتقب؛
- نسبة الخطر التي تمكن متخذ القرار من المقارنة بين التفضيلات؛
- إن الأسعار يتم تفسيرها في ظل معدلات المخاطرة في السوق.

وهذه الأسباب تتطلب جميعها معرفة الأموال التي يمكن أن تتوفر حالياً، وهذا يعتمد على كل من أسعار البيع الحالية للأصول المملوكة والقدرة على الاقتراض والقدرة على زيادة رأس المال، وباختلاف هذه القرارات والظروف والتي يمكن أن تساعد متخذي القرارات على التنبؤ بها، فإن القيمة السوقية العادلة - أو سعر البيع الحالي - تستطيع أن توفر كل هذه المعلومات، وتصبح المعلومات المقدمة من خلالها مفيدة وملائمة للجميع بغض النظر عن تكيف هذه المعلومات للغايات السابقة، لذلك فإن Sterling يرى أن بنود الميزانية لا بد وأن تظهر بهذه القيم لكي تحقق المحاسبة الفائدة للجميع دون التحيز لأي طرف من الأطراف.

رابعاً: مقارنة بين نموذج القيمة العادلة ونموذج التكلفة :

يعتبر مبدأ القياس بالتكلفة التاريخية أحد المبادئ المحاسبية التي كانت تلقى قبولا عاما من جموع المحاسبين ، وقد استمر استخدام هذا المبدأ المحاسبي لفترات طويلة صادف خلالها بعض الانتقادات التي بدت خجولة ثم تحولت إلى انتقادات صارمة .

ويتطور المفاهيم والمبادئ المحاسبية بظهور معايير المحاسبة، فقد بدأ مفهوم القيمة العادلة يتسلل تدريجياً كأحد أدوات القياس المحاسبي المعترف بها، بل والتي انحازت إليها معايير المحاسبة في كثير من الأحوال . ورغم هذا لم يصل الأمر بعد إلى الإحلال الكامل لنموذج القيمة العادلة بدلا من نموذج التكلفة التاريخية، نظرا لمشكلة أساسية في نموذج القيمة العادلة لاعتماده في بعض الأحيان على التقدير الشخصي، بل تطلبه لأساليب معقدة في بعض الأحيان.. مقابل سهولة استخدام نموذج التكلفة ، فضلا عن تعذر إيجاد قيمة عادلة لأحد البنود في بعض الأحوال القليلة.

إن أهم أوجه الاختلاف بين النموذجين يمكن عرضها من خلال المقارنة التالية¹⁹³

¹⁹³ د. طارق عبد العال - المحاسبة عن القيمة العادلة - الدار الجامعية - 2003. ص 39 بتصرف .

الجدول رقم 4 : مقارنة بين نموذج القيمة العادلة ونموذج التكلفة التاريخية

وجه المقارنة	القيمة العادلة	التكلفة التاريخية
إمكانية مقارنة بنود القوائم المالية	يوفر أساساً منطقياً يجعل البنود المتشابهة تبدو كذلك . والبنود غير المتشابهة لا تبدو متشابهة.	يقلل من جدوى المقارنة لأنه يجعل البنود غير متشابهة تبدو متشابهة . وإن البنود المتشابهة تبدو غير متشابهة.
المعلومات عن العوائد المتوقعة	يوفر معلومات عن العوائد المتوقعة من الأصل أو الأعباء المقررة بسبب الالتزامات في ظل الظروف الاقتصادية السائدة	يوفر معلومات تاريخية عن العوائد المتوقعة من الأصول أو الأعباء المقررة بسبب الالتزامات في ظل الظروف التي كانت سائدة وقت تملك أو تكبد الأدوات المالية.
مدى إظهار اثر قرارات الإدارة على الاحتفاظ بالأصول والالتزامات	يعكس تأثير قرارات الإدارة على مواصلة الاحتفاظ بالأصول أو تحمل مديونية الالتزام . فضلاً عن اثر قرارات الإدارة ببيع أو تملك الأصول وتحمل أو تسوية الالتزامات على الأداء المالي للمنشأة .	يعكس - فقط - تأثير قرارات الإدارة على تملك أو بيع الأصول أو تحمل الالتزامات على أداء المنشأة . ويتجاهل قرارات الإدارة بشأن مواصلة الاحتفاظ بالأصل أو تحمل الالتزام .
توقيت الاعتراف بالأرباح والخسائر	تعترف بالمكاسب والخسائر من التغيرات السوقية عندما تحدث.	تعترف بالمكاسب والخسائر من التغيرات السوقية عندما تتحقق بالبيع أو التسوية، رغم أن البيع أو التسوية ليس الحدث الذي تسبب في المكسب أو الخسارة .
مدى سهولة التطبيق	يتطلب بيانات إضافية مثل الأسعار السوقية وبعض التوقعات والتقديرات لإمكان إثبات قيم البنود المختلفة وهو ما قد يترتب عليه : 1. استبعاد بعض البنود من التقييم بالقيمة العادلة لتعذر إيجاد قيمة عادلة لها . 2. حدوث مشكلة درجة الثقة في المعلومات والتقديرات والتوقعات المعلومات والتقديرات والتوقعات.	القيم يتم إثباتها بالمعلومات المتاحة داخلياً عن أسعار المعاملات الماضية، دون الرجوع إلى تعقيدات الأسعار السوقية ومشكلات التقديرات والتوقعات .

المصدر : د. طارق عبد العال - المحاسبة عن القيمة العادلة

ورغم الأفضلية النسبية من الناحية الاقتصادية لنموذج القيمة العادلة، إلا أن مشكلة درجة الثقة في تقديرات القيمة العادلة مازالت تمنع من التحول الكامل للعمل به كأداة قياس وحيدة، ومن ثم فقد زوجت المعايير المحاسبية ما بين النموذجين لدى قياس البنود المختلفة، وإن بدا واضحاً انحيازها نحو نموذج القيمة العادلة كلما كان ذلك ممكناً لاسيما بالنسبة للبنود التي تسمح طبيعتها بذلك مثل الأدوات المالية، وهو الأمر الذي سنناقشه في المباحث التالية .

المطلب الثالث : مزايا وانتقادات استخدام القيمة العادلة

إن مستخدمي البيانات المالية يحتاجون إلى معلومات ملائمة وموثوقة وقابلة للمقارنة لتقييم المركز المالي للمنشأة ونتيجة أعمالها، وذلك لتكون هذه المعلومات مفيدة لهم لاتخاذ القرارات الاقتصادية. ونجد أن معلومات القيمة العادلة واسعة الاستخدام ولها المزايا التالية:

I. مزايا محاسبة القيمة العادلة:

1. المحافظة على رأس المال لاستمرار القدرة أو الطاقة التشغيلية.
2. تعكس التغيرات الجارية في الأسعار الخاصة والتي لا تعكسها محاسبة التكلفة التاريخية ولهذا تظهر الأصول في الميزانية بتكلفتها الجارية مما يعبر بصورة أكثر واقعية عن الموقف الحالي للمنشأة.
3. تعد خير مؤشر لقياس كفاءة الإدارة إذ أنها تزودنا بالربح التشغيلي الذي تحققه المنشأة كما أنها تزودنا بالخدمات المحتملة للأصول وذلك بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية على أساس البيع وتكلفتها الجارية المرتبطة بها.

ويرى آخرون أن من مزايا محاسبة القيمة العادلة ما يلي¹⁹⁴:

- أ) أن القيمة العادلة أقرب للتعبير العادل للقوائم المالية عن المركز المالي ونتيجة الأعمال والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية.
- ب) إذا تم تقييم الموجودات والالتزامات على أساس القيمة العادلة فإنها تعبر عن الدخل الاقتصادي لأنه تم أخذ الأسعار السوقية بعين الاعتبار.
- ت) يتفق تطبيق القيمة العادلة مع مفهوم المحافظة على رأس المال.

¹⁹⁴ خالد الجعارات جمال، قياس القيمة العادلة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية، المؤتمر العلمي المهني السابع لجمعية المحاسبين القانونيين، عمان، 2006، ص15.

ث) تساعد المعلومات المبنية على القيمة العادلة في إجراء المقارنات بين المنشآت المتشابهة والتي تستخدم القيمة العادلة.

ج) إن معلومات القيمة العادلة لها قدرة تنبؤية أكبر لأنها تعكس التأثيرات الاقتصادية الجارية.

ح) إن واضعي معايير المحاسبة يدعون أن التقدم الحديث في التكنولوجيا والخبرة تسمح لكثير من القيم العادلة أن يتم تقديرها بموثوقية، باستخدام تقنيات تدمج مبادئ تسعير سوق رأس المال مع المعلومات حول ظروف السوق الجارية.

ويرى بعض الكتاب بأن مزايا القيمة العادلة تتمثل في الآتي¹⁹⁵:

1. إنها عين السوق على الاقتصاد، فهي تعكس العوامل المتواجدة في السوق والتي تجتمع مع بعضها البعض لتشكل القيمة العادلة.
2. إنه لا علاقة للقيمة العادلة بالظروف الاستثنائية، فهي أساس قياس يعتمد على ما هو متواجد في السوق.
3. ينظر إلى القيمة العادلة بأنها توفر معلومات موثوقة تعكسها ظروف السوق وتزيد الشفافية.
4. يؤدي الأخذ بالقيمة العادلة إلى زيادة الرفع المالي في أوقات الرخاء، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة فاعلية الأسواق.
5. أثبتت بعض الدراسات أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة بأخذها مؤشرات السوق بعين الاعتبار تؤدي إلى تخفيف حدة وتداعيات الأزمات المالية.
6. لم يتم طرح بديل مناسب للقيمة العادلة، حيث أن محاسبة التكلفة التاريخية تعاني كثيراً من المشاكل العملية، وأنه ليس من المعقول وضع محاسبة القيمة العادلة في قفص الاتهام مع عدم طرح بديل مناسب.
7. إن الانحراف ليس في القيمة العادلة بل في تطبيقها مما يترتب عليه وجود انحرافات بالأسعار السوقية في ظل ظروف معينة.

II. أهمية القياس والإفصاح المحاسبي بالقيمة العادلة.

للقياس والإفصاح بالقيمة العادلة أهمية كبيرة منها ما يلي¹⁹⁶:

¹⁹⁵ خالد الجعيرات، ومحمود الطبري، "مخاطر القياس المحاسبي وانعكاسها في القوائم المالية إبان الأزمة المالية العالمية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الرابع والثلاثون، 2013 م، ص 242

¹⁹⁶ ماهر مصطفى أحمد عبد المجيد، المغالاة في تقدير القيمة العادلة للشركات وأسعار بيع أسهمها وأثره السلبي على استكمال برنامج الخصخصة في مصر، المجلة العلمية للتجارة، كلية التجارة، جامعة الأزهر، العدد الرابع والعشرون، 1999 م، ص 178

- أ) إن أساس القيمة العادلة يجعل القوائم المالية أكثر ملائمة للمستثمرين لأغراض تقييم حقوق الملكية بالمقارنة مع التكلفة التاريخية نظراً لوجود علاقة إيجابية قوية بين معلومات القيمة العادلة للاستثمارات المالية (الأسهم والسندات) وبين القيمة السوقية لحقوق الملكية.
- ب) إن الإفصاح على أساس القيمة العادلة للأصول والالتزامات في قائمة المركز يتسم بأنه أكثر ملائمة وموثوقية مقارنة بأساس التكلفة التاريخية، نظراً لوجود ارتباط معنوي بين أسعار وعوائد الأسهم والتقارير عن المعلومة بالقيمة العادلة.
- ت) إن قياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة ينتج معلومات أكثر ملائمة وذات قوة تغيرية أكثر مقارنة بقياسها بالتكلفة التاريخية.
- ث) إن معلومات القيمة العادلة تؤدي إلى الارتقاء بالمحتوى الإعلامي للقوائم المالية وزيادة جودة المعلومات المحاسبية بالإضافة توفيرها لأساس محايد لتقييم كفاءة الإدارة.
- ج) إن القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة يساعد الوحدات الاقتصادية على التخصيص الأمثل لمواردها والمحافظة عليها.
- ح) إن القياس على أساس القيمة العادلة يجعل معلومات القوائم المالية أكثر ملائمة وفاعلية للمقارنة مع أساس التكلفة التاريخية.

III. انتقادات استخدام القيمة العادلة

على الرغم من مزايا تطبيق القيمة العادلة إلا أنها تواجه الانتقادات التالية¹⁹⁷:

1. إن القيمة العادلة لم تقدم برنامجاً متكاملًا للاعتراف والقياس والإفصاح المالي .
2. عدم دقة القياس كونه يخضع للاجتهادات والآراء الشخصية في عملية التقييم وخاصة عندما لا تتوفر أسواق نشطة.
3. زيادة التكاليف وخاصة بالنسبة إلى الشركات الصغيرة مما يفقدها الفائدة من تطبيقها بالإضافة إلى عدم توفر الكفاءات القادرة على تطبيق المحاسبة على أساس مفهوم القيمة العادلة في مثل هذه الشركات.
4. توقعات عرض البيانات المالية في الأوقات غير المناسبة نظراً للوقت اللازم لتحديد القيمة العادلة مما قد يؤدي إلى إصدار بيانات مالية لا تساعد على اتخاذ القرارات في الأوقات الضرورية للمستثمرين والمساهمين.
5. إمكانية التلاعب في النتائج لتغطية ثغرات وفقاً لرغبات الإدارة.

¹⁹⁷ خور، نعيم سابا، " القيمة العادلة والنمو الاقتصادي "، المؤتمر المهني العلمي السابع لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان ، الأردن،

6. الاعتراف ببنود الدخل غير المحققة في قائمة الدخل أو في حقوق الملكية دون وجود عمليات حقيقية قد يفتح المجال للتلاعب.
- مما سبق يرى الباحث بأن هناك عدداً كبيراً من الآراء المختلفة حول موضوع القيمة العادلة وأثرها في عملية القياس والإفصاح وأخلص من هذه النتائج إلى ما يلي:
1. أن تطبيق القيمة العادلة في القياس ضرورة اقتصادية هامة لا يجب إهمالها لأنها تعالج قصوراً واضحاً في مفهوم التكلفة التاريخية.
 2. يجب وضع الضوابط والقواعد لضبط تطبيق هذا المفهوم، ونرى أن تكون الضوابط على مستوى القوانين وعلى مستوى المجالس المختصة.
 3. إعادة صياغة للإفصاحات والإيضاحات المتعلقة بالقيمة العادلة لتكون أكثر وضوحاً وسهولة لمستخدمي البيانات المالية.
 4. إزالة التعارض بين القوانين المالية المطبقة وإجراءات ومتطلبات القيمة العادلة.
- ويرى الباحث إنه إذا ما تمّ تطبيق مفهوم القيمة العادلة بشفافية ونزاهة فإنها ستساهم بشكل فعال في تحسين الأداء الاقتصادي وتشجيع الاستثمارات واتخاذ القرارات السليمة بشأنها، شرط الابتعاد عن الاستغلال غير المسئول من قبل إدارات الشركات والمؤسسات.

المبحث الثاني: أثر الإفصاح المحاسبي المعتمد علي القيمة العادلة على فاعلية ومردودية المصارف الإسلامية في موريتانيا

يعتبر صياغة مفهوم الإفصاح في المحاسبة بقدر عال من الوضوح أو التحديد ، هو أحد المتطلبات الأساسية الواجب توفرها ، فالإفصاح في المحاسبة لا يعد عملية مجردة تستخدم لذاتها ، ولكنه يرتبط بمنهجية تسعى لتوفير معلومات مفيدة للأطراف أصحاب المصلحة لتحقيق أهداف معينة سواء كانت هذه الأطراف داخلية أم خارجية باعتمادها على المعلومات للتأثير في سلوك مستخدميها فيما يتعلق بعملية اتخاذ القرارات المرتبطة بكافة الأحداث والمعاملات الاقتصادية المختلفة.

المطلب الأول: محاسبة القيمة العادلة وفقا للمعايير الدولية

أن توجه مجلس معايير المحاسبة الدولية نحو استخدام متزايد لمفهوم القيمة العادلة، وعملية قياس الأصول والالتزامات بقيمتها العادلة هو محور البحث والاهتمام حاليا ولاسيما في البلدان التي تبنت معايير المحاسبة الدولية مؤخرا، وقد تضمن العديد من معايير المحاسبة الدولية الصادرة حتى الآن، مفهوم القيمة العادلة بشكل أو بآخر ، ويمكن تقسيم البنود التي أشارت إلى هذا المفهوم إلى الأقسام التالية:

1. متطلبات الاعتراف بالقيمة العادلة؛
2. قواعد الإفصاح عن القيمة العادلة؛
3. متطلبات الإفصاح عن معلومات تساعد في تقدير القيمة العادلة.

وتهدف هذه المتطلبات إلى مواكبة تطور حاجات مستخدمي البيانات المالية، في ظل التطور الصناعي والتكنولوجي، وظهور الشركات العملاقة، وانفتاح الأسواق العالمية وحرية حركة رؤوس الأموال عبر العالم، مما ترتب عليه طلب متزايد على المعلومات وخاصة المالية منها لاتخاذ قرارات اقتصادية صحيحة.

ولقد بينت بعض الدراسات أن القيمة العادلة تعتبر مفيدة إذا كان لها قوة تقديرية لقيمة الأسهم السوقية للمؤسسة، وحتى يتحقق ذلك لابد أن تقدم هذه القيمة المحاسبية معلومات ملائمة للمستثمرين لتقييم المؤسسة، وأن تكون هذه القيمة مقاسه بشكل موثوق.

وبالتالي فإن المؤسسة يجب أن تتبنى باستمرار تقييم نشاطها وعملياتها في ضوء تحركات أسعار السوق للموارد، سواء أكانت مدخلات أم مخرجات لهذه الأنشطة والعمليات.

ومن هنا فقد كان هناك توجه واضح من مجلس معايير المحاسبة الدولية بأنه حتى ولو لم يكن هناك مقدرة على تحديد القيمة العادلة لأي بنود ليتم الاعتراف به بهذه القيمة في القوائم المالية أو الإفصاح عنها في الإيضاحات المرفقة، فإنه يتم تزويد مستخدمي البيانات المالية بمعلومات أخرى قد تكون مفيدة في تحديد القيمة العادلة للبند موضوع البحث أو القياس¹⁹⁸.

وبناء على ما سبق سنحاول تحديد قواعد الإفصاح ومتطلباتها التي قد تفيد في تقدير القيمة العادلة لأي أصل أو التزام أو قد تكون لها دور مؤثر في تحديد القيمة السوقية للأدوات المالية للمؤسسة (المصارف التجارية) وقد تم تضمين هذه المتطلبات والقواعد ضمن مؤشر الإفصاح عن القيمة العادلة أو أي معلومة تفيد في تقدير القيمة العادلة ومن بين هذه المتطلبات ما يلي:

1. كافة قواعد الإفصاح ومتطلباته التي تضمنت أظهار أي انخفاض في قيمة الأصول؛
2. البنود المتعلقة بمحافظ التسهيلات لدى المصارف، والتي من الممكن الاستفادة منها في تقدير القيمة الممكن تحصيلها من الديون، ومثال على ذلك الإفصاح عن الديون المعدومة، والمبالغ المستردة منها والقروض التي لا يحتسب عليها فوائد؛
3. المخاطر التي تتعرض لها المصارف أو أي إجراءات قامت بها للتحوط لهذه المخاطر؛
4. الإفصاح عن طبيعة التغير المادي في التقديرات المحاسبة وقيمه؛
5. الإفصاح على أية تعاملات مع الأطراف ذات العلاقة لما لهذه التعاملات من أثر على تحديد السعر السوقي للسهم، خاصة إذا ما ارتبطت هذه التعاملات بمخصصات ديون مشكوك في تحصيلها أو أقساط قروض مستحقة؛

أولاً: أهم المعايير المحاسبية ذات العلاقة بتطبيق القيمة العادلة :

بعد مراجعة المعايير التي تم توجيهها نحو القيمة العادلة تبين أن مجلس معايير المحاسبة الدولية يتبع خطوات مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي من منطلق أنها معايير مجربة ويتم قياس نجاعتها بشكل دوري، ومن منطلق أن المعايير المحاسبية المطبقة من قبل المصارف والشركات في موريتانيا هي معايير المحاسبة الدولية قام الباحث بعرض مجموعة من معايير المحاسبة الدولية ذات العلاقة بالقيمة العادلة.

1. **المعيار المحاسبي الدولي IAS 16** الخاص بالمتكاثات والمعدات، حيث نصت الفقرة 27، 33 من المعيار: بعد الاعتراف الأولي بالأصل، يجب أن يظهر بند المتكاثات والمصانع والمعدات بمبلغ إعادة التقييم التي تساوي القيمة العادلة بتاريخ إعادة التقييم مطروحاً منها أي استهلاك متراكم لاحق وأية خسائر لاحقة متراكمة في انخفاض القيمة، في حين يجب تسجيل

¹⁹⁸ أ. د. هوام جمعة، أ. حديدي آدم، مرجع سابق، ص 16

الزيادة في قيمة الممتلكات والمعدات الناتجة عن إعادة التقييم في حقوق الملكية تحت مسمى فائض إعادة التقييم. ويتم الاعتراف المحاسبي بمبلغ الزيادة الناتجة عن إعادة التقييم كدخل بحيث لا تتجاوز الزيادة المعترف بها كدخل قيمة نقص سابق لإعادة تقييم البند نفسه الذي كان قد تم الاعتراف به سابقاً كمصروف

2. **المعيار المحاسبي الدولي IAS 26** الخاص بالمحاسبة والتقارير عن برامج منافع التقاعد، حيث نصت الفقرة 32 من المعيار على إلزام تسجيل استثمارات برامج منافع التقاعد بالقيمة العادلة، وفي حالة الأوراق المالية القابلة للتداول، فإن القيمة العادلة هي القيمة السوقية، ولكن عندما لا يتوافر تقدير للقيمة العادلة لاستثمارات البرامج، فيجب الإفصاح عن أسباب عدم استخدام القيمة العادلة¹⁹⁹.

3. **المعيار المحاسبي الدولي IAS 32** الخاص بالأدوات المالية: الإفصاح والعرض، وفقاً لهذا المعيار يجب على المنشأة أن تفصح عن معلومات عن القيمة العادلة لكل مجموعة من مجموعات الموجودات المالية والمطلوبات المالية، ففي حالة ما إذا كانت الأداة المالية يتم تداولها في سوق نشط فإن سعرها السوقي يمثل الأساس المناسب للقيمة العادلة. وفي حالة عدم توافر الأسعار الجارية لعروض الشراء والبيع، فإن سعر آخر عملية تمثل أساساً مناسباً لقياس القيمة العادلة بشرط عدم حدوث تغير كبير في الظروف الاقتصادية بين تاريخ حدوث العملية وتاريخ إعداد البيانات المالية، أما في حالة قيام المنشأة بالاحتفاظ بموجودات ومطلوبات متقابلة، فمن المناسب استخدام متوسط أسعار السوق كأساس لاحتساب القيم العادلة²⁰⁰.

4. معيار المحاسبة الدولي IAS38

هذا المعيار خاص بالأصول غير الملموسة، ويتضمن تحديداً لأسس الوصول إلى القيمة العادلة في إظهار الأصول عند الاعتراف المبدئي للأسعار المدرجة في سوق نشط وهي أفضل مقياس للقيمة العادلة وعادة ما يكون هذا السعر هو سعر العرض الحالي، ووفقاً لهذا المعيار إذا تم اقتناء أصل غير ملموس مقابل أصل آخر فيتم قياس الأصل المقتنى بقيمته العادلة بشرط توافر سوق نشطة لتقييم تلك الأصول²⁰¹.

¹⁹⁹ (www.ifrs.org) 18,30 2016/9/4 بتوقيت غرينتش.

²⁰⁰ السعيد، معتز أمين والعيسى، محمد سليم. انعكاسات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات الاستثمارية المدرجة في سوق عمان المالي، بالمؤتمر الثاني لكلية الأعمال بالجامعة الأردنية تحت عنوان " القضايا الملحة للاقتصاديات الناشئة في بيئة الأعمال الحديثة 14 و 15، 2009.

²⁰¹ المجلة الأردنية لإدارة الأعمال، المجلد 9، العدد 3، 2013، ص 470

5. معيار الإبلاغ المالي IFRS 9

يعد هذا المعيار نقطة تحول هامة في الفكر المحاسبي الذي يتجه أكثر فأكثر نحو مفهوم القيمة العادلة كأساس للقياس والإثبات المحاسبي، وذلك بهدف تعزيز خاصية الملاءمة للمعلومات المحاسبية المعروضة في التقارير المالية، وقد صدر هذا المعيار في شهر نوفمبر 2009 وأصبح ساري المفعول مع مطلع العام 2013، وقد جاء هذا المعيار ليحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم 39 ووفقاً لمعيار الإبلاغ المالي رقم 9 يتم قياس الأصول المالية بشكل أولي بالقيمة العادلة المضافة في حال عدم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو تكلفة العمليات، أما في حالة التقييم اللاحق للأدوات المالية الذي يتم في نهاية كل فترة مالية؛ فإنه يتم تقسم الأصول المالية إلى تصنيفين رئيسيين :

(أ) أصول تقاس بالتكلفة المطفأة. وهي القيمة الصافية بعد العلاوة أو الخصم، وتستخدم طريقة التكلفة المطفأة لقياس أدوات الدين ضمن حالات معينة حددها المعيار، وما دون ذلك فيتم قياس أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في الأرباح والخسائر.

(ب) أصول تقاس بالقيمة العادلة، حيث تقاس باقي الأدوات المالية (الملكية، والمشتقات، والدين) بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في الأرباح والخسائر السنوية.

ثانياً: الموثوقية والملاءمة في ظل تطبيق مفهوم محاسبة القيمة العادلة

هناك بعض الخصائص والصفات التي يجب أن تحتويها المعلومات المحاسبية لتكون مفيدة لاتخاذ القرارات، وتعرف هذه الخصائص بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وتتمثل في أربع خصائص أساسية هي: الملاءمة، والموثوقية أو الاعتمادية، والقابلية للفهم، والقابلية للمقارنة²⁰². ويمكن أخذ قياس القيمة العادلة على أنه موثوق ويمكن الاعتماد عليه فقط في حال عدم وجود فروق مهمة لدى التحقق من تقديرات القيمة العادلة، وهذا قد لا يتحقق في ظل عدم وجود سوق نشطة. ومن ثم فإن افتراض قيم عادلة في ظل عدم وجود أساس سوقي قد يكون خطراً وسيؤثر على ملاءمة وموثوقية وقابلية مقارنة وفهم التقارير المالية، حيث قد يختلف مبلغ أو قيمة الأرباح والخسائر التي ستظهر في قائمة الدخل من سنة لأخرى، وهذا يعني أنه قد يتم التقرير عن أصل بقيمة تم احتسابها على أساس نموذج رياضي لسوق افتراضية، فلو تم تطبيق هذا على استثمارات أسهم غير مسعرة، فهناك خطورة أن يتم استخدام أرباح المضاربة المستقبلية لتبرير التقرير عن هذه الاستثمارات وعرضها

²⁰² النجار، جميل حسن. (2011). التوسع في الإفصاح داخل القوائم والتقارير المالية لدى الشركات المساهمة العامة وأثره على النشاط الاستثماري - دراسة تحليلية للشركات المساهمة العامة في فلسطين " مجلة جامعة فلسطين للبحوث والدراسات، العدد (2) جامعة فلسطين، غزة، ص 43.

في قائمة المركز المالي بقيمة مرتفعة، التي بدورها ستؤدي بطبيعة الحال إلى التقرير عن أرباح مضاربات مرتفعة، وهذا ما سيطرح تساؤلات عن مدى ملاءمة وموثوقية التقارير المالية التي ستصدر في ظل هذه الأسس.

أن خاصية الموثوقية للمعلومات تتحقق من خلال مجموعة من الخصائص الفرعية تتمثل بقابلية المعلومات المحاسبية للتحقق، وتمثيلها للوضع المالي بشكل سليم، بالإضافة إلى الحيادية في أثناء العرض وتكون للمعلومات صفة الملاءمة عندما تؤثر في القرارات الاقتصادية المتخذة بواسطة المستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية، وتكون للمعلومات صفة الموثوقية عندما تكون خالية من الأخطاء الجوهرية أو التحيز ومن ثم تمثيل الوضع المالي بشكل سليم²⁰³.

ويمثل القدر المطلوب تحقيقه من خاصيتي الملاءمة والموثوقية أساس المفاضلة عند المقارنة بين نموذجي التكلفة التاريخية والقيمة العادلة، ففي حين يحقق نموذج التكلفة التاريخية قدراً كبيراً من الموثوقية وقدراً أقل من الملاءمة فإن نموذج القيمة العادلة يحقق قدراً أكبر من الملاءمة وقدراً أقل من الموثوقية، خاصة في ظل غياب سوق نشطة .

وقد طالب المجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB المتعلق بالملاءمة والموثوقية استخدام أكبر لمقاييس القيمة العادلة في القوائم المالية، ويعزى ذلك إلى أن معلومات القيمة العادلة أكثر ملاءمة وصلة لكل من المستثمرين والمقرضين، مقارنة مع معلومات التكلفة التاريخية حيث إن مثل هذه المقاييس تعكس بشكل أفضل الوضع المالي الحاضر للمؤسسة الناشئة لبياناتها المالية، كما تسهل بشكل أفضل تقييم أدائها في الماضي والتوقعات المستقبلية.

المطلب الثاني: الإفصاح على أساس القيمة العادلة وفقاً للمعايير الدولية والإسلامية

أولاً: المعايير الدولية للإفصاح عن القيمة العادلة:

قد اهتمت المعايير الدولية بمفهوم القيمة العادلة وكيف يمكن الاستفادة منها لإعادة تقييم الأصول الملموسة وغير الملموسة والاستثمارات وغيرها من البنود المحاسبية كي تضفي على المعلومات المحاسبية خاصية الملائمة لمواكبة التطورات الاقتصادية الحاصلة في النشاط، و يتناول الباحث في هذا الجزء من الدراسة المعايير الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة كالآتي²⁰⁴:

²⁰³ حنان، رضوان، مدخل النظرية المحاسبية - الاطار الفكري - التطبيقات العملية، ط1، دار وائل للنشر، عمان 2005، ص 76

²⁰⁴ رضى إبراهيم صالح أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، جامعة الإسكندرية كاية التجارة، مجلة كلية التجارة والبحوث العلمية، العدد 2009، 46، ص 45

1. المعيار المحاسبي الدولي، الممتلكات والمصانع والمعدات (IAS 16) :

صدر هذا المعيار في العام 1982 م وتم إجراء تعديلات عليه في 1993 م 1998 م وأصبح واجب التطبيق على البيانات المالية الصادرة في 1999 م ، وبالنسبة لهم متطلبات الإفصاح التي تناولها هذا المعيار كالاتي:

يتم الإفصاح فيما يتعلق بالقيمة العادلة كما يلي:

◀ التاريخ الفعلي لإعادة التقييم.

◀ مدى مشاركة ثمن مستقل في مجال التقييم.

◀ الطرق والإفترضات الهامة المستخدمة في التقييم

2. المعيار المحاسبي الدولي، الأدوات المالية العرض والإفصاح IAS 32 :

صدر هذا المعيار في العام 1995 م تحت عنوان "الأدوات المالية العرض والإفصاح".

أهم متطلبات الإفصاح عن بيانات القيمة العادلة التي وردت في هذا المعيار نوردتها كما يلي :²⁰⁵
أ) بيان كل من فئات الأصول والالتزامات المالية وأدوات حقوق الملكية والتدفقات النقدية المرتبطة بكل نوع في كل فئة.

ب) تحديد السياسات المحاسبية التي تشمل الاعتراف وأسس القياس والافتراضات في تحديد القيمة العادلة لكل بند من الأصول والالتزامات المالية.

ت) وصف شامل لسياسات إدارة المخاطر المرتبطة بكل من الأدوات المالية وأسس قياسها وتقييمها.

ث) الإفصاح عن الأصول والالتزامات المالية المقدمة بالتكلفة المستهدفة وأسباب عدم تقييمها بالقيمة العادلة.

ج) الإفصاح عن عمليات التوريق أو اتفاقيات إعادة الشراء من حيث طبيعة ومقدار الصفقات وأسس تقديمها بالقيمة العادلة.

3. المعيار المحاسبي الدولي، جودة التقارير المالية الدولية IFRS 7 :

صدر هذا المعيار في سبتمبر 2005 م ليصبح نافذ المفعول على البيانات المالية الصادرة بعد يناير 2007 م ، وقد اصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية هذا المعيار لتحسين مستوى الإفصاح في المعيار المحاسبي الدولي IAS 32 من خلال تبسيط الإفصاح عن المخاطر للأدوات المالية (مخاطر الائتمان أو السيولة أو السوق).

²⁰⁵ عاصم محمد أحمد سرور، دراسة تحليلية لمعيار IFRS 13 قياسات القيمة العادلة، جامعة الإسكندرية كلية التجارة ، مجلة كلية التجارة

والبحوث العلمية ، العدد الثاني ، 2012، ص 251

يطبق المعيار على جميع الأدوات المالية والمخاطر المرتبطة بها في جميع المنشآت بما فيها من تمتلك أدوات مالية مثل حسابات القبض أو الدفع. يهدف المعيار إلى توفير الإفصاح لمستخدمي القوائم المالية لتقييم:

- أ) أهمية وتأثير الأدوات المالية والوضع المالي للمنشأة.
- ب) في قائمة المركز المالي يتم تصنيف الأدوات المالية سواء أصول أو التزامات طبقاً للمعيار الدولي (IAS 39) .
- ج) أسلوب خصم التدفقات النقدية باستخدام معدل خصم مساو لسعر الفائدة لأدوات مماثلة في سوق نشط.
- د) نماذج تسعير الخيارات المالية مع عدم ضرورة الالتزام بالإفصاح عن القيمة العادلة في حالتها:
- أدوات مالية قيمتها الدفترية قريبة من القيمة العادلة مثل أوراق القبض أو الدفع قصيرة الأجل.
- أدوات مالية من الصعب تحديد قيمتها العادلة بدرجة موثوق بها لحد ما بشكل عملي.

ب) طبيعة وحجم المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية ومدى نجاح الإدارة في إدارتها. بالنسبة للإفصاح المرتبطة بحجم ومخاطر الأدوات المالية ومدى نجاح الإدارة في إدارتها فإنه يتم الإفصاح عن أي معلومات كمية تتعلق بمدى تعرض المنشأة للمخاطر والحد الأدنى المقبول لها ، وتنوع تلك المخاطر ما بين مخاطر السوق ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.

4. المعيار المحاسبي الدولي ، معيار قياس القيمة العادلة IFRS 13:

صدر هذا المعيار في 2011 نظراً للاتجاه والاهتمام المتزايد نحو مفهوم القيمة العادلة وقبل إصدار هذا المعيار كانت المعايير الدولية لإعداد جودة التقارير المالية، تحتوي على متطلبات تحديد وقياس القيمة العادلة والإفصاح عنها ، وبما أن تلك المعايير صدرت في فترات زمنية مختلفة فقد كانت تحتوي على متطلبات غير متسقة لقياس القيمة العادلة مما يؤثر سلباً على قابلية القوائم المالية للمقارنة . وقد نتج المعيار كمشروع مشترك بين مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB لتطوير متطلبات عامة في قياس القيمة العادلة والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بقياس القيمة العادلة. ويعتبر هذا المعيار ساري المفعول اعتباراً من 2013

حيث يهدف هذا المعيار إلى:

- ◀ تعريف القيمة العادلة.
- ◀ وضع إطار لقياس القيمة العادلة في معيار واحد.
- ◀ تحديد متطلبات الإفصاح لقياس القيمة العادلة.

ثانيا : معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية:

أجرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تعديلا على أحد معاييرها المحاسبية " الاستثمارات " في خطوة لمسايرة التقلبات التي تمر بها أسواق المال العالمية. وتهدف الهيئة من ذلك إلى وضع صناعة التمويل الإسلامي الدولية في موقف أقوى يؤهلها للتعامل مع البيئة المالية العالمية الحالية، في خطوة وصفت بأنها تضع محاسبة الاستثمارات في البنوك الإسلامية على قدم المساواة مع البنوك التقليدية ويأتي هذا القرار في أعقاب الهبوط الذي حدث في الفترة الأخيرة في أسعار الصكوك والأسهم في المنطقة وعلى الساحة العالمية

يختص هذا التعديل بالمعالجة المحاسبية للخسائر غير المحققة نتيجة إعادة تقويم للأصول المالية بقيمتها العادلة المدرجة ضمن المحافظ الاستثمارية الجاهزة للبيع لدى المؤسسات المالية الإسلامية من الصكوك والأسهم . ويقضي التعديل أن تقيد الخسائر غير المحققة في القوائم المالية للمؤسسة المالية تحت بند احتياطي القيمة العادلة للاستثمار، بصرف النظر عن الرصيد المتبقي لهذا الاحتياطي مما يعنى عدم إدراج الخسائر غير المحققة في بيان الإرباح والخسائر الناتجة عند المحاسبة للقيمة العادلة. وهذا التعديل يساير المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS ، وهو يضع الآن محاسبة الاستثمارات في البنوك الإسلامية على قدم المساواة مع البنوك التقليدية أو قريباً منها.

و من وجهة نظر محاسبية، فإن هذا التعديل يسمح للوحدات الاقتصادية بزيادة القدرة على امتصاص النقلب الكبير في أسعار الأصول في قائمة المركز المالي، وتزداد المخاطرة في المدى الذي يحكم إمكانية الاعتماد على المعلومات المحاسبية عند إجراء المقارنة في حالة غياب المعلومات المحاسبية ذات الجودة المرتفعة كإيضاحات متممة للقوائم المالية.

المطلب الثالث: أهمية الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة على فاعلية ومردودية المصارف الإسلامية

للقياس والإفصاح بالقيمة العادلة أهمية كبيرة على فاعلية ومردودية المصارف الإسلامية منها ما يلي: 206

1. إن أساس القيمة العادلة يجعل القوائم المالية أكثر ملائمة للمستثمرين لأغراض تقييم حقوق الملكية بالمقارنة مع التكلفة التاريخية نظراً لوجود علاقة إيجابية قوية بين معلومات القيمة للاستثمارات المالية (الأسهم والسندات) وبين القيمة السوقية لحقوق الملكية.
2. إن الإفصاح على أساس القيمة العادلة للأصول والالتزامات في قائمة المركز يتسم بأنه أكثر ملائمة وموثوقية مقارنة بأساس التكلفة التاريخية، نظراً لوجود ارتباط معنوي بين أسعار وعوائد الأسهم والتقرير عن المعلومة بالقيمة العادلة.
3. إن قياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة ينتج معلومات أكثر ملائمة وذات قوة تغيرية أكثر مقارنة بقياسها بالتكلفة التاريخية.
4. إن معلومات القيمة العادلة تؤدي إلى الارتقاء بالمحتوى الإعلامي للقوائم المالية وزيادة جودة المعلومات المحاسبية بالإضافة توفيرها لأساس محايد لتقييم كفاءة الإدارة.
5. إن القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة يساعد الوحدات الاقتصادية على التخصيص الأمثل لمواردها والمحافظة عليها.
6. إن القياس على أساس القيمة العادلة يجعل معلومات القوائم المالية أكثر ملائمة وفاعلية للمقارنة مع أساس التكلفة التاريخية.

وسوف نستعرض في ما يلي أمثلة على أهمية القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح المحاسبي في معايير المحاسبة الدولية وذلك من خلال بعض بنود القوائم المالية مثل الأصول الثابتة، الأصول غير الملموسة، الاستثمارات العقارية ، الأدوات المالية، وذلك كما يلي:

1. الأصول الثابتة²⁰⁷ :

²⁰⁶ ماهر مصطفى أحمد عبد المجيد، المغالاة في تقدير القيمة العادلة للشركات وأسعار بيع أسهمها وأثره السلبي على استكمال برنامج

الخصصة في مصر، المجلة العلمية للتجارة، كلية التجارة، جامعة الأزهر، العدد 24

²⁰⁷ المعيار المحاسبي الدولي رقم 16 ، ص 10.

تقاس الأصول الثابتة عن الاقتناء في معايير المحاسبة الدولية بالقيمة العادلة، أما بعد الاقتناء فيختلف أساس القياس، فطبقاً لمعيار المحاسبة الدولي IAS 16 الفقرة 208²⁰⁸ فإنه يحق للمنشأة أن تختار ما بين أسلوب التكلفة أو إعادة التقييم كسياسة محاسبية يمكن تطبيقها علي كل بنود الأصول الثابتة، وتعكس قيمة إعادة التقييم القيمة العادلة للأصل في تاريخ إعادة التقييم مطروحاً منها مجمع الإهلاك اللاحق وأية خسارة مجمعة لاحقة ناتجة عن الهبوط في القيمة ، علي أن يتم إعادة التقييم علي فترات منتظمة وكافية للتأكد من عدم وجود اختلاف جوهري بين التكلفة الدفترية والقيمة العادلة في تاريخ إعداد القوائم المالية ، IAS 16 الفقرة 31 .

وقد حدد هذا المعيار أن القيمة العادلة لبنود الأصول الثابتة تعبر عن القيمة السوقية والتي تقدر عادة بمعرفة الخبراء المتخصصين في التقييم والتأمين، وفي حالة عدم وجود دليل علي القيمة السوقية بسبب الطبيعة المتخصصة للأصل أو بسبب ندرة تداوله إلا كجزء من نشاط مستمر ، يتم التقييم علي أساس العائد أو التكلفة الاستبدالية بعد خصم مجمع الإهلاك²⁰⁹.

وبالنسبة للإفصاح عن إتباع أساس القيمة العادلة، فقد ألزم هذا المعيار المنشأة في حالة اختيارها لهذا الأساس أن تفصح عن المعلومات التي تساعد مستخدم القوائم المالية علي تفسيرها والاستفادة منها، لكل مجموعة من الأصول مثل²¹⁰:

● كشف تسوية يوضح القيمة الدفترية في بداية ونهاية الفترة، وموضحا الزيادات والتخفيضات الناتجة عن إعادة التقييم.

● تاريخ سريان إعادة التقييم.

● ما إذا كان قد تم الاستعانة بخبير مستقل لإعادة التقييم.

● الطرق والافتراضات الأساسية المستخدمة لتقدير القيمة العادلة.

● مدي الاعتماد على أسعار السوق المرتبطة بمعاملات حديثة حرة أو أساليب التقييم الأخرى المتبعة عند تقدير القيمة العادلة.

أما في حالة اختيار المنشأة لأساس التكلفة، فيجب عليها أن تفصح عن القيمة العادلة للأصول الثابتة التي تختلف اختلافا جوهريا عن القيمة الدفترية لهذه الأصول.

2. الأدوات (الاستثمارات) المالية:

تعتبر الأداة المالية عن أي عقد يؤدي إلي نشأة أصل مالي لمنشأة والتزام مالي أو أداة حقوق ملكية لمنشأة أخرى.

²⁰⁸ استخدم معيار المحاسبة الدولي رقم 16 مصطلح " الممتلكات والآلات والمعدات " للدلالة علي مصطلح الأصول الثابتة

²⁰⁹ المعيار المحاسبي الدولي IAS 16 الفقرة 32 و 33

²¹⁰ المعيار المحاسبي الدولي IAS 16 الفقرة 73 و 77

تضمن معيار المحاسبة الدولي IAS 32 العديد من جوانب الإفصاح التي تساعد مستخدمي القوائم المالية علي تقييم مدي المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية كمخاطر السوق والائتمان والسيولة والتدفقات النقدية بالإضافة إلي متطلبات الإفصاح عن القيمة العادلة لتلك الأدوات المالية، ما يلي²¹¹:

أ. في حالة قياس الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية غير المدرجة بالسوق المالية بالتكلفة، نظرا لعدم إمكانية قياسها بالقيمة العادلة بصورة يعتمد عليها، يجب علي المنشأة أن تفصح عن ذلك بالإضافة إلى ما يلي :

- وصف الأدوات المالية وقيمتها الدفترية.
- شرح أسباب عدم إمكانية قياس القيمة العادلة بصورة يعتمد عليها.
- التقديرات التي من المرجح أن تقع القيمة العادلة في حدودها إن أمكن.
- في حالة بيع مثل هذه الأصول المالية يجب الإفصاح عن حقيقة قياسها بالتكلفة، والقيمة الدفترية لتلك الأصول المالية وقت البيع، ومبلغ الربح أو الخسارة المحققة.
- الإفصاح عن المعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم المالية في إصدار أحكامهم الخاصة بمدي الفروق المحتملة بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة للأدوات المالية، بالإضافة إلي تقديم معلومات عن سوق وطبيعة تلك الأدوات ، والأحكام والشروط التي يمكن أن تؤثر علي مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية ومدي التأكد منها ، وكذا السياسات والطرق المحاسبية المتبعة بما في ذلك معايير الاعتراف وأسس القياس المطبقة.

ب. في حالة قياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة، يجب الإفصاح عن جوانب عديدة من بينها ما يلي :

- ◀ الطرق والافتراضات الهامة المستخدمة في تحديد القيمة العادلة للأصول المالية والالتزامات المالية، وذلك بصورة منفصلة لكل مجموعة منها.
- ◀ ما إذا كان تحديد القيمة العادلة قد تم بناء علي سعر معلن في سوق نشط أم باستخدام طريقة من طرق التقييم.
- ◀ ما إذا كانت القوائم المالية تتضمن أدوات مالية تم قياسها بالقيمة العادلة التي تم تحديدها كلياً أو جزئياً باستخدام أسلوب تقييم يعتمد علي افتراضات لا تستند إلي أسعار أو معدلات سوقية واضحة.
- ◀ إجمالي القيمة المقدرة للتغير في القيمة العادلة عند استخدام أسلوب تقييم تم الاعتراف به في الأرباح أو الخسائر خلال الفترة.

²¹¹ المعيار المحاسبي الدولي IAS 32 الفقرة 90 إلى 93

◀ الإفصاح عن الطريقة المستخدمة في تحديد القيمة العادلة، والافتراضات الهامة المستخدمة في تلك الطريقة، مثل الافتراضات المتعلقة بمعدلات السداد المبكر، المعدلات التقديرية للخسائر الائتمانية، أسعار الفائدة وأسعار الخصم إذا كانت ذات أهمية.

◀ في حالة قياس الاستثمارات في حقوق الملكية غير مدرجة بالبورصة أو لمشتقات مرتبطة بتلك الأدوات بالتكلفة نظراً لعدم إمكانية قياس قيمتها العادلة بصورة يعتمد عليها، يجب الإفصاح عن ذلك، مع تقديم وصف لهذه الأدوات المالية وقيمتها الدفترية، وشرح أسباب عدم إمكانية قياس القيمة العادلة بصورة يعتمد عليها، والتقديرات التي من المرجح أن تقع القيمة العادلة في حدودها إن أمكن.

3. الأصول غير الملموسة :

تعتبر القيمة العادلة للأصل غير الملموس القابل للتمييز بشكل مستقل في تاريخ اقتنائه هي أساس القياس في معايير المحاسبة الدولية، حيث اتبعت اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة في قياسها وإفصاحها عن الأصول غير الملموسة ذات المنهج المتبع في الأصول الثابتة فسمحت طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي IAS 38 للمنشأة أن تختار إما نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم (القيمة العادلة)²¹² كسياسة محاسبية للقياس والإفصاح عن الأصول غير الملموسة، وأن القيمة العادلة إما أن تحدد بناء على سوق نشط والذي قد يتوفر لبعض الأصول غير الملموسة كتراخيص سيارات الأجرة أو تراخيص الصيد أو حصص الإنتاج أو تحدد بناء على نموذج إعادة التقييم لبنود الأصول غير الملموسة التي قد لا يتوافر لها سوق نشط مثل العلامات التجارية، حقوق نشر الأفلام والموسيقى، براءات الاختراع.

كما حدد هذا المعيار متطلبات الإفصاح عن القيمة العادلة للأصول غير الملموسة بذات الطريقة المتبعة في المعيار IAS 16 أيضاً، مثل الإفصاح عن القيمة الدفترية للأصول غير الملموسة المعاد تقييمها، الطرق والافتراضات الهامة المستخدمة في تقدير القيمة العادلة للأصول غير الملموسة.

4. الاستثمارات العقارية :

تعتبر الاستثمارات العقارية عن الأراضي أو المباني أو كليهما، المقتناة من جانب المنشأة إما بغرض تأجيرها أو الاحتفاظ بها لارتفاع قيمتها أو لاستخدامها في عمليات الإنتاج أو التخزين أو الأغراض الأخرى، وطبقاً للمعيار المحاسبي الدولي IAS 40 فإنه يجوز للمنشأة أن تختار أساس القيمة العادلة أو أساس التكلفة كسياسة محاسبية تطبق على جميع الاستثمارات العقارية بالمنشأة، وأن أفضل

²¹² المعيار المحاسبي الدولي IAS 38 الفقرة 72 إلى 86

تحديد للقيمة العادلة يكون من خلال الأسواق النشطة للعقارات المشابهة في نفس الحالة والموقع والشروط الأيجارية أو التعاقدية مع مراعاة أي فروق في هذه النواحي، وفي حالة عدم وجود أسعار حالية في سوق نشطة تأخذ المنشأة في اعتبارها مجموعة من العوامل والأسس عند تقدير القيمة العادلة مثل أسعار العقارات المختلفة بالأسواق النشطة بعد تعديلها بما يعكس الاختلافات، الأسعار المعلنة في الفترة الأخيرة في سوق أقل نشاطاً مع تعديلها لتعكس التغيرات في الظروف الاقتصادية والتي أثرت على هذه الأسعار منذ تاريخ المعاملة، وفي حالة عدم إمكانية تحديد القيمة العادلة بشكل يعتمد عليه تلجأ المنشأة لاستخدام أساس التكلفة كما في حالة اقتناء الاستثمار العقاري لأول مرة، علي أن تقيس باقي الاستثمارات العقارية الأخرى بالقيمة العادلة.²¹³

وقد تضمن هذا المعيار متطلبات إفصاح تشابه إلى حد كبير المتطلبات الواردة بالمعايير السابقة، مثل الإفصاح عن:

- ما إذا كانت المنشأة تطبق أساس القيمة العادلة أو التكلفة.
 - القواعد المطبقة من جانب المنشأة في التفرقة بين الاستثمار العقاري والعقارات الأخرى.
 - الطرق والافتراضات الهامة المستخدمة في تحديد القيمة العادلة للاستثمار العقاري.
 - مدي الاعتماد علي مقيم مستقل في تقدير القيمة العادلة.
 - صافي الأرباح أو الخسائر الناتجة عن تسويات القيمة العادلة.
 - تفسير أسباب عدم إمكانية قياس القيمة العادلة بصورة يعتمد عليها بالإضافة إلى إبراز حدود التقديرات المحتملة للقيمة العادلة إن أمكن، وذلك في حالة الاعتماد علي أساس التكلفة.
- يخلص الباحث من العرض السابق لأسس القياس والإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة بالقوائم المالية في المعايير الدولية إلى الآتي:

- ج. أن معايير المحاسبة الدولية قد أتاحت لمنشآت الأعمال والخدمات أن تتبنى بشكل أساسي القياس والإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية علي أساس القيمة العادلة سواء للأصول الثابتة، أو الأصول المعنوية أو الاستثمارات العقارية، أو الأصول الحيوية وما ينتج عنها من منتجات زراعية عند نقطة الحصاد، أو الأدوات المالية سواء تمثلت في أصول مالية أو التزامات مالية.
- د. أن معايير المحاسبة الدولية قد ألزمت منشآت الأعمال والخدمات بتقديم إفصاح إضافي كاف بشأن استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي، بما يمكن مستخدمي القوائم المالية من تفسير وفهم هذه القوائم، وبما يجعلها أكثر فائدة ومنفعة في اتخاذ قراراتهم المختلفة.

²¹³ المعيار المحاسبي الدولي IAS 40 الفقرة رقم 30 إلى 45

هـ. أن معايير المحاسبة الدولية قد طالبت منشآت الأعمال والخدمات ، في حالة قياسها لأيا من بنود القوائم المالية السابق الإشارة إليها بإتباع نموذج التكلفة أن تفصح عن الأسباب التي حالت دون قياس القيمة العادلة بصورة يعتمد عليها ، والتقديرات التي من المرجح أن تقع في نطاقها القيمة العادلة إن أمكن ، بالإضافة إلي معلومات أخرى كثيرة تمكن مستخدمي القوائم المالية من إصدار أحكامهم الخاصة بمدى الفروق المحتملة بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة في بعض الحالات، وهو ما يوضح أن أساس القياس المحاسبي بمعايير المحاسبة الدولية قد تحول من القياس علي أساس التكلفة التاريخية إلي القياس علي أساس القيمة العادلة، وأنه إذا وجد قياس علي أساس التكلفة التاريخية في بعض الحالات النادرة، فهو يعبر عن حالات استثنائية البحث.

الفصل الرابع :
الدراسة الميدانية

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

قام الباحث في الفصول السابقة بدراسة الجوانب النظرية لمحاسبة القيمة العادلة كأساس للإفصاح المحاسبي وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية وذلك من خلال إسقاط الجانب النظري على واقع الممارسة وخاصة في جانب الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة.

المبحث الأول: نبذة تعريفية عن المصارف الإسلامية في موريتانيا

يتناول هذا المبحث الجانب الوصفي لمجتمع الدراسة ومسارات التطور التي مر بها قطاع الصيرفة الإسلامية في موريتانيا.

المطلب الأول: مكونات القطاع المصرفي في موريتانيا

يضم القطاع المصرفي في موريتانيا خمسة عشر بنكاً عاملاً منها خمسة بنوك إسلامية²¹⁴، حيث بلغ عدد الوكالات المصرفية لهذه المصارف الإسلامية، 43 وكالة أي ما يمثل 32% وقد شجع اعتماد البنوك الإسلامية انتشار الصيرفة الإسلامية بين المواطنين مع توفير الخدمات الإسلامية.

لقد مرت الصيرفة الإسلامية في موريتانيا في تطورها بثلاث مسارات، أولها مجموعة البنوك الإسلامية والتي كان أولها بنك البركة الموريتاني الإسلامي أول بنك إسلامي موريتاني أنشئ عام 1985 يمتلكه كل من مجموعة البركة المصرفية (50 في المائة) وخصوصيين (40 في المائة) والبنك المركزي الموريتاني (10 في المائة)، ورغم نجاحه في السنوات الأولى إلا أن هذه التجربة آلت إلى الفشل، وتغيرت هيكل رأس مال هذا البنك عدة مرات، إلى أن انسحبت منه مجموعة البركة وبقي مملوكاً من طرف خواص موريتانيين يعمل تحت بنك الوفاء، إلا أن هذا البنك يحاول اليوم إعادة ترتيب أوراقه من جديد ليتوافق مع المصرفية الإسلامية بعد فترة من الازدواجية .

واستقبلت السوق المصرفية الوطنية بعد ذلك، ثلاثة بنوك إسلامية هي على التوالي البنك الشعبي الموريتاني و بنك المعاملات الصحيحة ثم البنك الإسلامي الموريتاني، وذلك بعد أن استقبلت منذ سنة 2011 البنك الإسلامي في موريتانيا وقد أعلنت البنوك الأربعة المذكورة أنها ستتعامل وفق قواعد الشريعة الإسلامية.

وفي المسار الثاني مجموعة البنوك التقليدية التي هي في طور التحول إلى النظام الإسلامي، حيث أعلن البنك الوطني الموريتاني منذ سنوات تحوله التدريجي إلى العمليات المصرفية الإسلامية، وعلى

²¹⁴ تقرير البنك المركزي الموريتاني، 2015، ص 85

الرغم من تخصيص مبنى للمعاملات الإسلامية وفتح فروع جديدة على الطريقة الإسلامية، لم تتبلور الفكرة على أمر الواقع بصفة واضحة ونهائية، وما زال المصرف في حالة تقليدية من الناحية القانونية وفي حالة ازدواجية من الناحية العملية.

وفي المسار الثالث تأتي مجموعة من البنوك التقليدية التي تقدم خدمة المrabحة التي لم ترق إلى درجة يمكن القول إنها افتتحت فروعاً أو تتمتع بنوافذ إسلامية، لكنها تقدم في أغلبها خدمة مغلفة ببيع المrabحة إذا رغب العميل في ذلك .

مع كل هذا ما زالت موريتانيا تفتقر إلى نظام مصرفي إسلامي حقيقي، حيث يغلب على بنوكها الطابع التقليدي الربوي من حيث الممارسة، ومن الناحية القانونية ما تزال البنوك الإسلامية تعاني إشكالية المواءمة مع البنك المركزي رغم أن التعديلات على النظام المصرفي الموريتاني في عام 1995 أشارت للمؤسسات المالية الإسلامية، حيث أشار أحد القوانين التي تطبق على البنوك التي لا تلجأ إلى استخدام أسعار الفائدة، والتي تمارس نظام تقاسم الأرباح والخسائر،

إلا أن الأمر القانوني الصادر في عام 2007 الذي يحدد تنظيم مؤسسات القرض لم ينص على أحكام خاصة بالنشاطات المصرفية المستوحاة من مبادئ الشريعة الإسلامية ولم يشر إليها لي طرح إشكالية مدى تلاؤم الإطار القانوني للنشاط المصرفي في موريتانيا مع خصوصيات المصرفية الإسلامية، وهل يتطلب إدخال تعديلات على المنظومة القانونية الحالية أو إنشاء قانون مواز يسمح للمصرفية الإسلامية. مع أن البنك المركزي الموريتاني لا يمنع إنشاء مؤسسات مالية إسلامية، ولكن عليها أن تخضع لقانون مؤسسات القرض التقليدية، وهذه مشكلة أغلب البنوك الإسلامية التي تمنح التراخيص تحت مظلة القوانين الربوية دون مراعاة لمعايير ملائمة، سواء في المحاسبة والقوائم المالية ونسبة الاحتياطي النقدي وإعادة التمويل إلى غير ذلك من المتطلبات،

وبالرغم من إبداء البنك المركزي الموريتاني باهتمامه بتنفيذ الصكوك الإسلامية، فإن القوانين الحالية غير واضحة بما يكفي للسماح بالممارسة الجذابة للمصرفية الإسلامية، سواء بالنظر إلى قانون مؤسسات القرض وتبعاته، وعدم توافق قانون التدابير الجنائية مع المنتجات الإسلامية، وكذلك مدونة التجارة ومدونة العقود؛ لأن المصرفية الإسلامية لا ينبغي أن تكون مجرد تركيب منتجات مالية وممارسات شكلية حبيسة للمنطق المصرفي التقليدي وللقوانين الوضعية.

المطلب الثاني: توزيع القروض من قبل المصارف

سجلت القروض المصرفية الإسلامية نسبة مقبولة من القروض العامة للقطاع المصرفي في موريتانيا خلال السنوات الماضية ، حيث كانت هذه النسبة على النحو التالي :

جدول رقم 5 : حجم القروض الإسلامية (الأرقام بالملايير أوقية)

السنة	المبلغ	النسبة الى القروض العامة
2010	8	3%
2011	19	7%
2012	28	9%
2013	81	23%

المصدر: تقرير البنك المركزي الموريتاني

المبحث الثاني : إجراءات الدراسة الميدانية

تمهيد:

بغية الإلمام بموضوع الدراسة وتكملة الجوانب النظرية التي تم التطرق إليها في الفصول الثلاثة السابقة، وللإجابة عن الإشكالية الرئيسية حاولنا من خلال هذا المبحث إعداد دراسة ميدانية نسعى من خلالها الى معرفة واقع الإفصاح المحاسبي المبني على أساس القيمة العادلة في المصارف الإسلامية، ولتحقيق هذا الغرض تم إعداد استمارة استبيان تحتوي على مجموعة من الأسئلة مرتبطة بإشكالية البحث قد تم توزيعها على عينة الدراسة، وبناء على إجاباتهم تم تحليل النتائج للتأكد من صحة الفرضيات.

المطلب الأول : منهجية الدراسة التطبيقية

أولا : تصميم استمارة الاستبيان

بعد الإطلاع على أدبيات المحاسبة المتعلقة بموضوع الدراسة، تم إعداد استمارة استبيان خصصت لجمع المعلومات حول واقع الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة في المصارف الإسلامية في موريتانيا بحيث تغطي هذه المعلومات فرضيات وأهداف الدراسة، وعلى هذا الأساس حاولنا قدر

الإمكان أن تكون هذه المعلومات واضحة ومفهومة من قبل الأفراد المستجوبين، والذين من المفروض أن يكونوا على دراية بالموضوع.

تمحورت المعلومات الواردة في استمارة الاستبيان حول قواعد الإفصاح على أساس القيمة العادلة التي ترتبط بكل عنصر من العناصر المكونة للقوائم المالية بغض النظر عن مكان الإفصاح عنها سواء في صلب القائمة أو في الملاحق، ولقد راعينا أثناء إعداد استمارة الاستبيان ترتيب هذه القواعد وفق المعايير الدولية ، بهدف تسهيل عملية التحليل ومعالجة البيانات في وقت لاحق.

هذا فضلاً عن الديباجة التي تنصدر استمارة الاستبيان، والتي تتضمن عنوان الموضوع محل الدراسة قد تم تصميم الإستبانة باعتماد ميزان تقديري وفقاً لمقياس تقسيم ليكارت الخماسي²¹⁵ و بالدرجات المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم 6: تصنيف مقياس ليكارت الخماسي

تصنيف مقياس ليكارت					الوصف
غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الإيجابية
1	2	3	4	5	رمز الإجابة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تصنيف ليكارت

وفيما يلي وصفاً لخطوات التفسير في حالة استخدام مقياس ليكارت الخماسي:

حساب المتوسط الحسابي (المتوسط المرجح) ويتم ذلك بحساب طول الفترة أولاً وهي بهذه الدراسة عبارة عن حاصل قسمة (4/ 5) ، حيث أن {4} تعبر عن عدد المسافات :

من 1 2 : مسافة رقم (1)

من 2 3 : مسافة رقم (2)

من 3 4 : مسافة رقم (3)

من 4 5 : مسافة رقم (4)

وأن {5} تمثل عدد الخيارات

المتوسط = (4/ 5) وعليه فإن المتوسط = 0,80

ويصبح التوزيع على النحو الآتي :

²¹⁵ قياس ليكارت هو أسلوب لقياس السلوكيات و التفضيلات مستعمل في الاختبارات النفسية استتبطنه عالم النفس رينيسيس ليكارت . يستعمل في الاستبيانات وبخاصة في مجال الإحصاءات. ويعتمد المقياس على ردود تدل على درجة الموافقة أو الاعتراض على صيغة ما.

الجدول رقم 7: متوسط ليكارت الخماسي

المتوسط المرجح	المستوى
من 1 - 1,79	غير موافق بشدة
من 1,80 - 2,59	غير موافق
من 2,60 - 3,39	محايد
من 3,40 - 4,19	موافق
من 4,20 - 5	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تصنيف ليكارت

1. هيكل استمارة الاستبيان

تم تقسيم هيكل الاستبيان إلى جزأين ، الجزء الأول البيانات الشخصية، والذي شمل المعلومات الشخصية لأفراد العينة، والمتمثلة أساسا في المؤهل العلمي، التخصص العلمي ، المركز الوظيفي وسنوات الخبرة،

والجزء الثاني عبارات الإستبانة والتي تم تقسيمه إلى أربع محاور أساسية تماشيا مع طبيعة الموضوع، وقد تضمن كل محور مجموعة من الأسئلة تغطي الفرضية و في ما يلي عرض لهذه المحاور :

الجدول رقم 8: محاور فرضيات الدراسة

رقم الفرضية	محور الفرضية	مجموعة الأسئلة الخاصة بالفرضية
1	تمثلات محاسبة القيمة العادلة و أصولها في المعاملات الاقتصادية الإسلامية و أثر تطبيقها على التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للمصارف ،	من 1 إلى 7
2	الأبعاد الفنية والاقتصادية لنشاط البنوك الإسلامية و أثر المعلومات المنشورة في القوائم المالية بالقيمة العادلة على قرارات المستثمرين فيها	من 8 إلى 14
3	أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الإفصاح المحاسبي	من 15 إلى 20
4	أثر الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة في جودة التقارير المالية	من 21 إلى 26

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على فرضيات الدراسة

بعد الانتهاء من تصميم استمارة الاستبيان تم إخضاعها لعملية التحكيم من قبل أساتذة متخصصين، وذلك بغية التأكد من سلامة بنائها، لتفادي الأخطاء التي قد تحول دون الوصول إلى الأهداف المنشودة، وبناء على الملاحظات والتوصيات المقدمة من قبل الأساتذة المحكمين تم أخذها بعين الاعتبار، وعلى أساسها تم التعديل.

II. نشر وتوزيع استمارة الاستبيان

بعد أن تم إعداد استمارة الاستبيان بشكل نهائي جاءت بعدها مرحلة توزيعها على العينة المقصودة من المؤسسات الاقتصادية، وقد تمت هذه العملية عن طريق الاتصال المباشر بأفراد العينة .

بعد عرض المراحل التي مرت بها استمارة الاستبيان من إعداد ونشر وتوزيع، سنقوم الآن بالتقريب أكثر من الواقع؛ وذلك بتقديم مجتمع الدراسة وعينته، وحدوده، بالإضافة إلى المشاكل التي واجهتنا خلال قيامنا بهذه الدراسة.

حيث يضم مجتمع الدراسة المصارف الإسلامية العاملة في موريتانيا والبالغ عددها خمسة مصارف هي :

الجدول رقم 9: لائحة البنوك الإسلامية

الرمز	اسم البنك
BAMIS	بنك الوفاء الموريتاني الإسلامي
BMS	بنك المعاملات الصحيحة
BPM	البنك الشعبي الموريتاني
BIM	البنك الإسلامي الموريتاني
NBM	مصرف موريتانيا الجديد

المصدر: من إعداد الباحث

III. مجتمع وعينة الدراسة

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة. يتكون مجتمع الدراسة الأصلي من الإداريين، المراجعين والمحاسبين بالمصارف الإسلامية في موريتانيا.

قام الباحث باستخدام طريقة العينة العشوائية، وتم توزيع عينة استطلاعية حجمها 10 إستبانات لاختبار الاتساق الداخلي وثبات الإستبانة. وبعد التأكد من صدق وسلامة الاستبانة للاختبار تم توزيع 60 استمارة استبيان على المستهدفين من بعض الإداريين والمراجعين والمحاسبين، واستجاب 54

فرداً أي ما نسبته 90 % من المستهدفين، حيث أعادوا الاستبيانات بعد ملئها بكل المعلومات المطلوبة، وهي نسبة مقبولة لأغراض البحث العلمي.

للخروج بنتائج دقيقة قدر الإمكان حرص الباحث على تنوع عينة الدراسة من حيث شمولها على الآتي:

- الأفراد من مختلف المؤهلات العلمية (لisans، الماجستير، دكتوراه، أخرى)
- الأفراد من مختلف التخصصات العلمية (محاسبة، اقتصاد، إدارة أعمال، دراسات مصرفية، أخرى)
- الأفراد من مختلف المراكز الوظيفية (محاسب مالي، رئيس حسابات، مراجع داخلي، مدير مالي، أخرى).
- الأفراد من مختلف سنوات الخبرة (5 سنوات فما دون، من 6 إلى 10 سنوات، من 11 إلى 15 سنة، من 16 إلى 20 سنة، أكثر من 21 سنة).

IV. الأساليب الإحصائية المستخدمة

بعد أن أنتها الباحث من جمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، تم إدخالها للحاسب الإلكتروني لغرض استخراج النتائج الإحصائية المطلوبة، حيث تمت الاستعانة ببعض الأساليب الإحصائية الملائمة، في برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) Statistical Package for the Social Sciences، بهدف معالجة البيانات التي تم الحصول عليها من خلال الدراسة الميدانية للعينة، وتحديدًا فإن الباحث قد استخدم الأساليب الإحصائية التالية:

☞ **معامل كورنباخ ألفا:** تم استخدام هذا المعامل من أجل معرفة مدى ثبات أداة الدراسة التي بموجبها تم جمع البيانات.

☞ **معامل ارتباط بيرسون:** تم استخدام هذا المعامل من أجل التحقق من صدق الاتساق الداخلي لفقرات الإستبانة.

☞ **التكرارات والنسب المئوية:** تم استخدامها للتعرف على خصائص أفراد عينة الدراسة.

☞ **المتوسط الحسابي:** وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض إجابات أفراد العينة عن كل فقرة من فقرات الدراسة، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب الفقرات حسب أعلى متوسط حسابي.

☞ **الانحراف المعياري:** تم استخدام هذا الأسلوب لتحديد تشتت إجابات أفراد عينة الدراسة عن قيم المتوسط الحسابي.

➔ اختبار T لمتوسط عينة واحدة (One sample T test) : تم استخدام هذا الاختبار لقياس أثر تطبيق الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة على مردودية وفاعلية المصارف الإسلامية في موريتانيا.

V. حدود الدراسة

➤ **الحدود العلمية:** تتمثل في دراسة أثر تطبيق الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة على مردودية وفاعلية المصارف الإسلامية في موريتانيا.

➤ **الحدود الزمنية:** العام الدراسي 2016/2017

➤ **الحدود المكانية :** اقتصرَت الدراسة الميدانية على المصارف الإسلامية الموجود في موريتانيا.

ثانيا: أداة الدراسة

I. **صدق أداة الدراسة :** للتأكد من صدق أداة الدراسة قام الباحث بما يلي:

⊕ **تحكيم الدراسة:** للتحقق من صدق الدراسة قام البحث بعرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص والخبرة، من هيئة التدريس من جامعات موريتانيا، وأسماء المحكمين بالملحق رقم (2) وكان الهدف من تحكيم الإستبانة ، هو التحقق من مدى انتماء الفقرات إلى متغيرات الدراسة، ومدى دقة الصياغة اللغوية للفقرات، وقد استجاب الباحث لآراء المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرجت الإستبانة في صورتها النهائية - انظر الملحق رقم (1).

⊕ **الانسجام الداخلي لفقرات الإستبانة:** يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الإستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي للإستبانة وذلك من خلال حساب معامل ارتباط بيرسون بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والمحور التابعة له، وتم استخراج النتائج المبينة في الجدول التالي:

جدول رقم 10: صدق الانسجام الداخلي لمحاور الإستبانة (من خلال قيمة معامل ارتباط بيرسون)

عنوان المحور	المحور الأول م 1 إلى م 7	المحور الثاني م 8 إلى م 14	المحور الثالث م 15 إلى م 20	المحور الرابع م 21 إلى م 27
تمثلات محاسبة القيمة العادلة و أصولها في المعاملات الاقتصادية الإسلامية و أثر تطبيقها على التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للمصارف	ارتباط بيرسون	1	531**	558**
	مستوى الدلالة	0,000	0,000	0,000
الأبعاد الفنية والاقتصادية لنشاط البنوك الإسلامية و أثر المعلومات المنشورة في القوائم المالية بالقيمة العادلة على قرارات المستثمرين فيها	ارتباط بيرسون	1	531**	772**
	مستوى الدلالة	0,000	0,000	0,000
أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الإفصاح المحاسبي	ارتباط بيرسون	1	550**	810**
	مستوى الدلالة	0,000	0,000	0,000
أثر الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة في جودة التقارير المالية	ارتباط بيرسون	1	558**	772**
	مستوى الدلالة	0,000	0,000	0,000
** الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة 0.01				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

بعد دراسة الجدول السابق نلاحظ أن العلاقة بين محاور الدراسة طردية وذات دلالة إحصائية عالية جداً حيث أن قيم جميع معاملات ارتباط بيرسون في الدراسة موجبة وتقترب قيمها من الواحد الصحيح، مما يزيد من موثوقية هذه الدراسة ومصادقيتها وبذلك يكون الباحث قد تأكد من صدق إستبانة الدراسة مما يجعله على ثقة تامة من صلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

II. ثبات أداة الدراسة: يقصد بثبات الإستبانة أن تعطي هذه الإستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الإستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الإستبانة يعني الاستقرار في نتائج الإستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة، و للتحقق من ثبات أداة الدراسة ومن أجل التأكد من أن الإستبانة تقيس العوامل المراد قياسها، قام الباحث باستخدام معامل كورونباخ

آلفا Coronbch Alpha، وذلك لأنه الأكثر شهرة و استخداما في البحوث ولأنه يقوم بتقدير مباشر لمتوسط كل اختبارات التجزئة النصفية الممكنة. ولقد بلغ معامل الثبات للأداة الكلية لهذه الدراسة، باستخدام معامل كورونباخ آلفا نسبة 83.2%، حيث تعد هذه النسبة عالية مما يبين بوضوح وجود درجة صدق عالية لدى أفراد العينة، وذلك من أجل اعتماد نتائج هذه الدراسة، حيث أن النسبة المقبولة لتعميم النتائج بالنسبة للدراسات الإنسانية والاجتماعية هي 60% فأكثر²¹⁶، وهي موضحة بالجدول التالي:

الجدول رقم 11: ثبات أداة الدراسة وفق معامل كورونباخ آلفا

معامل كورونباخ آلفا	عدد فقرات الدراسة
0,832	31

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

وبذلك يكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات إستبانة الدراسة مما يجعله على ثقة تامة بصحة الإستبانة وصلاحياتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها

المطلب الثاني : نتائج الإحصاء الوصفي للمتغيرات الديموغرافية:

يتضمن هذا الجزء خصائص عينة الدراسة وسماتها من حيث (المؤهل العلمي ، التخصص العلمي، المركز الوظيفي، سنوات الخبرة) كما يلي:

1. المؤهل العلمي:

يوضح الجدول رقم 12 والشكل رقم 5 : التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي.

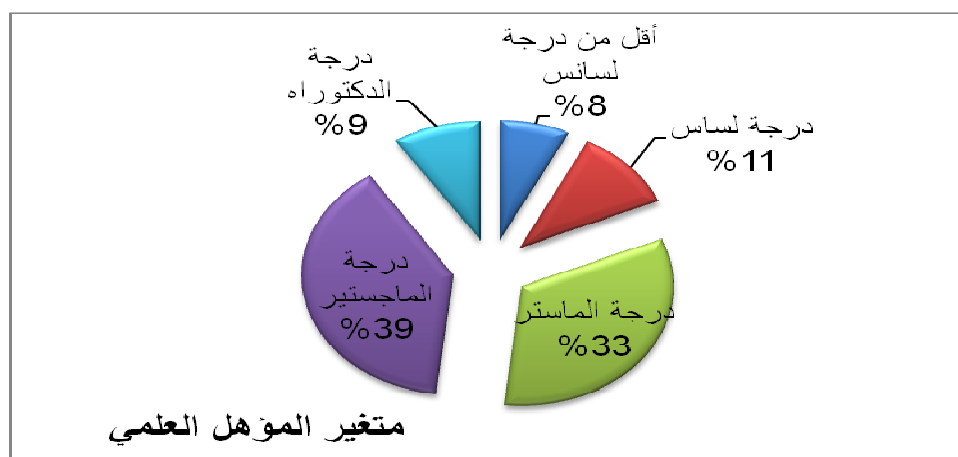
جدول رقم 12: التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي.

المجموع	درجة الدكتوراه	درجة الماجستير	درجة الماستر	درجة لسان	أقل من درجة لسان	المؤهل العلمي
54	5	21	18	6	4	التكرار
%100	%9.3	%38.9	%33.3	%11.1	%7.4	النسبة المئوية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

²¹⁶ د. ليث سلمان الربيعي، دراسة تحليلية لاتجاهات الطلبة الوافدين في جامعة البتراء، عمان /2007، ص8.

شكل رقم 5 : التوزيع البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS و برنامج الإكسل Excel

يتبين من الجدول و الشكل السابقين أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من حملة شهادة الماجستير حيث بلغ عددهم 21 فردا ويمثلون نسبة 38.9% من العينة الكلية ، وتليها درجة الماستر 18 فردا أي بنسبة 33.3%، ثم درجة اللسانس حيث بلغ عدد الأفراد 6 وذلك بنسبة 11.1%، الشيء الذي يشير إلى وجود نسبة عالية تعكس بشكل كبير أهمية المستوى الأكاديمي ، وأن التحليل قد أظهر أنهم من ذوي التكوين العالي.

2. التخصص العلمي:

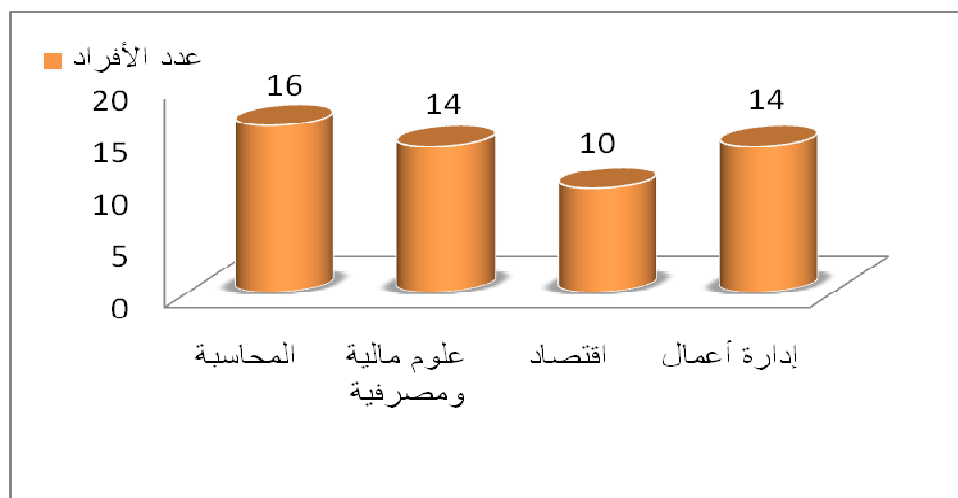
يوضح الجدول رقم 13 والشكل رقم 6 التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي.

جدول رقم 13 : التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي.

التخصص العلمي	المحاسبة	علوم مالية ومصرفية	اقتصاد	إدارة أعمال	تخصصات أخرى	المجموع
التكرار	16	14	10	14	0	54
النسبة المئوية	29.6%	25.9%	18.5%	25.9%	0%	100%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

الشكل رقم 6: التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS و برنامج الإكسل Excel

يلاحظ من الجدول و الشكل السابقين أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من خريجي تخصص المحاسبة حيث بلغ عددهم 16 فردا بنسبة 29.6%، ويليهم خريجو تخصص علوم مالية ومصرفية 14 فردا بنسبة 25.9%، وكذلك خريجو تخصص إدارة الأعمال 14 فردا بنسبة 25.9%، مما يفيد بأن عينة الدراسة هم من المتخصصين بمجال الدراسة مما يزيد من موثوقية هذه الدراسة ومصداقيتها.

3. المركز الوظيفي:

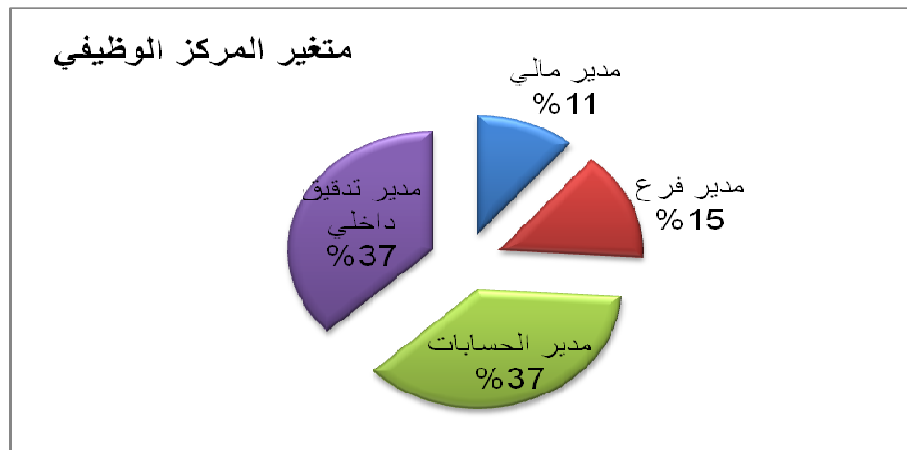
يوضح الجدول رقم 14 والشكل رقم 7: التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي.

جدول رقم 14: التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي.

المجموع	أخرى	مدير تدقيق داخلي	مدير الحسابات	مدير فرع	مدير مالي	المركز الوظيفي
54	0	20	20	8	6	التكرار
%100	%0	%37.0	%37.0	%14.8	%11.1	النسبة المئوية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

الشكل رقم 7: التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS و برنامج الإكسل Excel

يلاحظ من الجدول و الشكل السابقين أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من مدراء التدقيق الداخلي حيث بلغ عددهم 20 فردا بنسبة 37.0%، يليهم مدراء الحسابات حيث بلغ عددهم أيضا 20 فردا بنسبة 37.0%، الشيء الذي يساهم في إعطاء إجابات دقيقة ومباشرة من الموظف المعني بهذه الدراسة وبعيد عن أي تحيز بما يحقق خاصية الحيادية في إعطاء المعلومات المحاسبية.

4. سنوات الخبرة

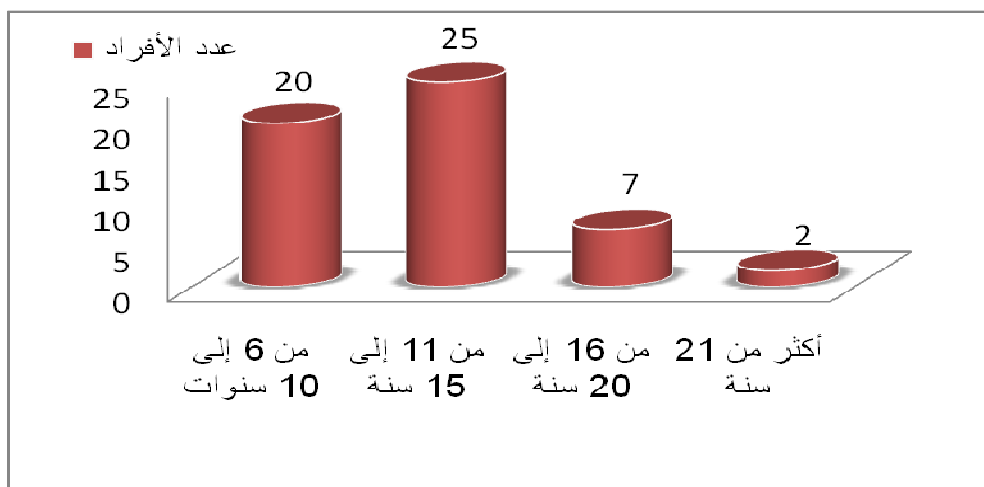
وضح الجدول رقم 15 والشكل رقم 8: التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة.

جدول رقم 15: التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة.

سنوات الخبرة	5 سنوات فما دون	من 6 إلى 10 سنوات	من 11 إلى 15 سنة	من 16 إلى 20 سنة	أكثر من 21 سنة	المجموع
التكرار	0	20	25	7	2	54
النسبة المئوية	0%	37.0%	46.3%	13.0%	3.7%	100%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

الشكل رقم 8: التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS وبرنامج الإكسل Excel. يلاحظ من الجدول و الشكل السابقين أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من أصحاب الخبرة العالية من 11 إلى 15 سنة حيث بلغ عددهم 25 فردا بنسبة 46.3%، يليهم أصحاب الخبرة المتوسطة 20 فردا بنسبة 37.0%، مما يفيد بأن عينة الدراسة هم من المتخصصين أصحاب الخبرة في مجال الدراسة مما يزيد من موثوقية هذه الدراسة ومصادقيتها.

المطلب الثالث : تحليل نتائج أسئلة الإستبانة اختبار فرضيات الدراسة

أولاً: تحليل نتائج أسئلة الإستبانة حسب محاور الفرضيات

من خلال هذا المطلب سنحاول وصف وتحليل إجابات عينة الدراسة بخصوص كل محور من محاور أسئلة الإستبانة والتي تمثل فرضيات الدراسة، حيث تم استخراج التكرارات والنسب المئوية، والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات المستجوبين على جميع فقرات الإستبانة ثم استنتاج اتجاه العينة لكل فقرة من الفقرات وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، وذلك على النحو التالي:

المحور الأول: تمثلات محاسبة القيمة العادلة و أصولها في المعاملات الاقتصادية الإسلامية و أثر تطبيقها على التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للمصارف . يوضح الجدول التالي التكرارات والنسب المئوية ، والمتوسط والانحراف المعياري، لإجابات المبحوثين عن أسئلة الفرضية الأولى وهي: ما أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في المعاملات الاقتصادية الإسلامية على التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للمصارف. الجدول رقم 16 : العلاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة ومصادقية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية.

الانحراف المعياري	المتوسط	المجموع	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	عبارات المحور الأول	رقم
0,4820	4	54	التكرار النسبة %	التكرار النسبة %	التكرار النسبة %	التكرار النسبة %	التكرار النسبة %	توفر المعلومات المحاسبية المبنية على أساس القيمة العادلة، له قيمة تنبؤية عالية تمثل مصداقية هذه المعلومات ودقتها	1
			0	0	19	35	0		
			%0.0	%0.0	%35,2	%64,8	%0.0		
0,3390	4	54	0	0	0	7	47	إن البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة تحقق خاصية التمثيل الصادق	2
			%0.0	%0.0	%0.0	%13,0	%87,0		
0,7203	3	54	0	0	34	13	7	إن تطبيق محاسبة القيمة العادلة لا يساعد المصارف على توفير متطلبات الرقابة الإدارية والمالية	3
			%0.0	%0.0	%63,0	%24,1	%13,0		
1,0888	3	54	3	24	27	0	0	تساهم محاسبة القيمة العادلة في تقليل تحيز مديري البنوك ورؤساء القطاعات المصرفية عند إعداد القوائم المالية	4
			%5,6	%44,4	%50,0	%0.0	%0.0		
0,5125	4	54	0	0	6	40	8	إن قابلية المعلومات المحاسبية للتحقق تكون صعبة للغاية عند إعداد القوائم المالية باستخدام أسلوب القيمة العادلة	5
			%0.0	%0.0	%11,1	%74,1	%14,8		
0,8026	4	54	0	3	5	42	4	عند تدقيق القوائم المالية للمصارف والمعدة باستخدام أسلوب القيمة العادلة من قبل المدققين الداخليين والخارجيين، فإنه من السهل عليهم اكتشاف الأخطاء والتحقق منها	6
			%0,0	%5,6	%9,3	%77,8	%7,4		
0,6224	4	54	0	0	13	33	8	يكون للمعلومات المحاسبية المبنية على أساس القيمة العادلة القدرة على التأثير على القرارات الاقتصادية للمستخدمين عن طريق مساعدتهم على تقييم الأحداث بناء على ملائمة هذه المعلومات للمصارف	7
			%0.0	%0.0	%24,1	%61,1	%14,8		
موافق	3.714		المتوسط المرجح للمحور الأول والذي يمثل في مقياس ليكرت الخماسي (موافق)						

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم 16 أن معظم المبحوثين اتفقوا على أن هناك علاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة ومصادقية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية، وفي ما يلي توضيح لذلك:

1. بلغت قيمة المتوسط لإجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الأول متوسط قدره (4)، وانحراف معياري قدره 0,4820 ، وتعني هذه القيم أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن

توفر المعلومات المحاسبية المبنية على أساس القيمة العادلة، له قيمة تنبؤية عالية تمثل مصداقية هذه المعلومات ودقتها.

2. بلغت قيمة المتوسط لإجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الثاني متوسط قدره (4)، وانحراف معياري قدره 0,3390 ، وتعني هذه القيم أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة وبنسبة كبيرة على أن البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة تحقق خاصية التمثيل الصادق.

3. بلغت قيمة المتوسط لإجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الثالث متوسط قدره (3)، وانحراف معياري قدره 0,7203 ، وتعني هذه القيم أن غالبية أفراد العينة محايدون في موافقون من إن تطبيق محاسبة القيمة العادلة لا يساعد المصارف على توفير متطلبات الرقابة الإدارية والمالية ، في حين أن جزء من العينة يوافقون على إن تطبيق محاسبة القيمة العادلة لا يساعد المصارف على توفير متطلبات الرقابة الإدارية والمالية .

4. بلغت قيمة المتوسط لإجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الرابع متوسط قدره (3)، وانحراف معياري قدره 1,0888 ، وتعني هذه القيم أن غالبية أفراد العينة غير موافقون على مساهم محاسبة القيمة العادلة في تقليل تحيز مديري البنوك ورؤساء القطاعات المصرفية عند إعداد القوائم المالية.

5. بلغت قيمة المتوسط لإجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الخامس متوسط قدره (4)، وانحراف معياري قدره 0,5125 ، وتعني هذه القيم أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن قابلية المعلومات المحاسبية للتحقق تكون صعبة للغاية عند إعداد القوائم المالية باستخدام أسلوب القيمة العادلة.

6. بلغت قيمة المتوسط لإجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال السادس متوسط قدره (4)، وانحراف معياري قدره 0,8026 ، وتعني هذه القيم أن غالبية أفراد العينة موافقون على أنه عند تدقيق القوائم المالية للمصارف والمعدة باستخدام أسلوب القيمة العادلة من قبل المدققين الداخليين والخارجيين، فإنه من السهل عليهم اكتشاف الأخطاء والتحقق منها.

7. بلغت قيمة المتوسط لإجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال السابع متوسط قدره (4)، وانحراف معياري قدره 0,6224 ، وتعني هذه القيم أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أنه يكون للمعلومات المحاسبية المبنية على أساس القيمة العادلة القدرة على التأثير على

القرارات الاقتصادية للمستخدمين عن طريق مساعدتهم على تقييم الأحداث بناء على ملاءمة هذه المعلومات للمصارف.

من الجدول رقم 16 يظهر لنا و بشكل عام أن هناك علاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وزيادة التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للمصارف من وجهة نظر المستجوبين وبمتوسط (3.714) وانحراف معياري (1,59588) مما يشير إلى أن الإجابات تركز ضمن نطاق الموافقة.

وتظهر نتائج الجدول أن الفقرة (2) قد أخذت اهتمام أراء المستجوبين بأعلى نسبة بلغت (87,0% موافق بشدة)، وفي الأخير ومن خلال الجدول نلاحظ أن أراء العينة حول علاقة محاسبة القيمة العادلة بتعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية و تأييد نموذج القيمة العادلة في توفير وتحسين جودة القوائم المالية.

المحور الثاني : الأبعاد الفنية والاقتصادية لنشاط البنوك الإسلامية و أثر المعلومات المنشورة في

القوائم المالية بالقيمة العادلة على قرارات المستثمرين فيها.

يوضح الجدول التالي التكرارات والنسب المئوية، والمتوسط والانحراف المعياري، لإجابات

المبحوثين عن أسئلة الفرضية الثانية وهي : ما أثر المعلومات المنشورة في القوائم المالية بالقيمة

العادلة على قرارات المستثمرين في المصارف.

الجدول رقم 17 : تأثير الأبعاد الفنية والاقتصادية و المعلومات المنشورة في القوائم المالية بالقيمة

العادلة على قرارات المستثمرين في المصارف الإسلامية.

الانحراف المعياري	المتوسط	المجموع	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	عبارات المحور الثاني	رقم	
1,2814	4	54	التكرار النسبة %	التكرار النسبة %	التكرار النسبة %	التكرار النسبة %	التكرار النسبة %	تساعد محاسبة القيمة العادلة المستثمرين في تقييم أداء المصارف وبيان درجة المخاطرة التي يمكن أن يتعرض لها المستثمر	8	
			2	19	0	21	12			
			%3,7	%35,2	%0.0	%38,9	%22,2			
0,4920	4	54	0	0	0	33	21	تتمثل الفائدة في الإفصاح على أساس القيمة العادلة في تقديم المخاطر ذات الصلة للمستثمرين	9	
			%0.0	%0.0	%0.0	%61,1	%38,9			
1,0246	4	54	1	11	0	34	8	تساعد البيانات المنشورة بناء على أساس القيمة العادلة الدائنين والمودعين في اتخاذ قرارات استثمارية مناسبة	10	
			%1,9	%20,4	%0.0	%63,0	%14,8			
0,6913	4	54	0	0	20	26	8	إن تطبيق القيمة العادلة يساعد في تقييم أفضل للمخاطر في الاستثمارات من خلال إجراء المقارنة بين بدائل الاستثمار	11	
			%0.0	%0.0	%37,0	%48,1	%14,8			
0,9059	4	54	1	7	0	38	8	تقديرات القيمة العادلة غير دقيقة وغير موثوقة لأن التقديرات قد تختلف من قبل المقدرين مما يفقد القيمة المقدرة الثقة والدقة المطلوبة	12	
			%1,9	%13,0	%0.0	%70,4	%14,8			
0,9248	4	54	0	0	26	8	20	لا توفر محاسبة القيمة العادلة الموضوعية في قياس المركز المالي للمصرف	13	
			%0.0	%0.0	%48,1	%14,8	%37,0			
0,6496	4	54	2	0	8	44	0	لا نستطيع المقارنة بين القوائم المالية للمصارف باستخدام محاسبية القيمة العادلة	14	
			%3,7	%0.0	%14,8	%81,5	%0.0			
موافق	4		المتوسط المرجح للمحور الثاني والذي يمثل في مقياس ليكرت الخماسي (موافق)							

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم 17 أن معظم المبحوثين اتفقوا وبنسبة كبيرة على أن هناك علاقة تأثير بين المعلومات المنشورة في القوائم المالية بالقيمة العادلة، على قرارات المستثمرين في المصارف، وفي ما يلي توضيح لذلك:

8. بلغت قيمة المتوسط لإجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الثامن متوسط قدره (4)، وانحراف معياري قدره 1,2814، وتعني هذه القيم أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن محاسبة القيمة العادلة تساعد المستثمرين في تقييم أداء المصارف وبيان درجة المخاطرة التي يمكن أن يتعرض لها المستثمر.

9. بلغت قيمة المتوسط لإجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال التاسع متوسط قدره (4)، وانحراف معياري قدره 0,4920، وتعني هذه القيم أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن الفائدة في الإفصاح على أساس القيمة العادلة تتمثل في تقديم المخاطر ذات الصلة للمستثمرين .

10. بلغت قيمة المتوسط لإجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال العاشر متوسط قدره (4)، وانحراف معياري قدره 1,0246، وتعني هذه القيم أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن البيانات المنشورة بناء على أساس القيمة العادلة تساعد الدائنين والمودعين في اتخاذ قرارات استثمارية مناسبة.

11. بلغت قيمة المتوسط لإجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الحادي عشر متوسط قدره (4)، وانحراف معياري قدره 0,6913، وتعني هذه القيم أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن تطبيق القيمة العادلة يساعد في تقييم أفضل للمخاطر في الاستثمارات من خلال إجراء المقارنة بين بدائل الاستثمار.

12. بلغت قيمة المتوسط لإجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الثاني عشر متوسط قدره (4)، وانحراف معياري قدره 0,9059، وتعني هذه القيم أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن تقديرات القيمة العادلة غير دقيقة وغير موثوقة لأن التقديرات قد تختلف من قبل المقدرين مما يفقد القيمة المقدرة الثقة والدقة المطلوبة.

13. بلغت قيمة المتوسط لإجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الثالث عشر متوسط قدره (4)، وانحراف معياري قدره 0,6496، وتعني هذه القيم أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن محاسبة القيمة العادلة لا توفر الموضوعية في قياس المركز المالي للمصرف.

14. بلغت قيمة المتوسط لإجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الرابع عشر متوسط قدره (4)، وانحراف معياري قدره 0,9248، وتعني هذه القيم أن غالبية أفراد العينة موافقون على أنهم لا يستطيع المقارنة بين القوائم المالية للمصارف باستخدام محاسبية القيمة العادلة.

من الجدول رقم 17 يظهر لنا و بشكل عام أن هناك تأثير للمعلومات المنشورة في القوائم المالية بالقيمة العادلة على قرارات المستثمرين في المصارف، من وجهة نظر المستجوبين وبمتوسط (4) وانحراف معياري 2,13167 مما يشير إلى أن الإجابات تركز ضمن نطاق الموافقة.

المحور الثالث : أثر الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة في جودة التقارير المالية.
يوضح الجدول التالي التكرارات والنسب المئوية، والمتوسط والانحراف المعياري، لإجابات
المبحوثين عن أسئلة الفرضية الرابعة وهي : ما أثر الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة
في جودة التقارير المالية.

الجدول رقم 18: أثر الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة في جودة التقارير المالية.

رقم	عبارات المحور الرابع	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع	المتوسط	الانحراف المعياري
21	يتم الإفصاح عن المكاسب أو الخسائر الناتجة عن القيمة العادلة في المنشأة	التكرار النسبة %	التكرار النسبة %	التكرار النسبة %	التكرار النسبة %	التكرار النسبة %	54	4	0,7115
		15	27	12	0	0			
		%27,8	%50,0	%22,2	%0,0	%0,0			
22	الإفصاح عن كافة المعلومات التي تساعد في تقييم الأدوات المالية، يساعد على عدالة القوائم المالية.	15	39	0	0	0	54	4	0,4521
		%27,8	%72,2	%0,0	%0,0	%0,0			
23	الإفصاح عن الناتج الفعلي لإعادة تقييم الأصول الثابتة وفقا للقيمة العادلة يعبر عن مصداقية المعلومات المالية.	12	15	27	0	0	54	3,5	0,8107
		%22,2	%27,8	%50,0	%0,0	%0,0			
24	الإفصاح عن الأصول والالتزامات المالية المقدمة بالتكلفة المستهدفة وعدم تقييمها بالقيمة العادلة يجعل التقارير المالية غير ملائمة.	0	39	15	0	0	54	4	0,4521
		%0,0	%72,2	%27,8	%0,0	%0,0			
25	الإفصاح عن عمليات اتفاقيات إعادة الشراء من حيث طبيعة الصفقات وأسس تقديمها بالقيمة العادلة يساعد على فهم المعلومات المالية.	0	0	37	15	2	54	3	0,5548
		%0,0	%0,0	%68,5	%27,8	%3,7			
26	الإفصاح عن السياسات المحاسبية التي تشمل الاعترافات وأسس القياس والافتراضات في تحديد القيمة العادلة يعبر عن الموقف الحقيقي للمنشأة.	0	39	15	0	0	54	4	0,4521
		%0,0	%72,2	%27,8	%0,0	%0,0			
27	الإفصاح عن الأدوات المالية بقيمتها العادلة يجعل المعلومات التي يفصح عنها معبرة عن واقعها الحالي.	27	27	0	0	0	54	4,5	0,5046
		%50,0	%50,0	%0,0	%0,0	%0,0			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم 18 أن معظم المبحوثين اتفقوا وبنسبة كبيرة على أن هناك تأثير على تأثير الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة في جودة التقارير المالية ، وفي ما يلي توضيح لذلك:

15. بلغت قيمة المتوسط لإجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الواحد والعشرون ، متوسط قدره (4)، وانحراف معياري قدره 0,7115، وتعني هذه القيم أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة وبنسبة كبيرة على أنه ينبغي الإفصاح عن المكاسب أو الخسائر الناتجة عن القيمة العادلة في المنشأة.

16. بلغت قيمة المتوسط لإجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الثاني والعشرون متوسط قدره (4)، وانحراف معياري قدره 0,4521، وتعني هذه القيم أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة وبنسبة كبيرة على أن الإفصاح عن كافة المعلومات التي تساعد في تقييم الأدوات المالية، يساعد على عدالة القوائم المالية.

17. بلغت قيمة المتوسط لإجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الثالث والعشرون متوسط قدره (3,5)، وانحراف معياري قدره 0,8107، وتعني هذه القيم أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن الإفصاح عن الناتج الفعلي لإعادة تقييم الأصول الثابتة وفقا للقيمة العادلة يعبر عن مصداقية المعلومات المالية.

18. بلغت قيمة المتوسط لإجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الرابع والعشرون متوسط قدره (4)، وانحراف معياري قدره 0,4521، وتعني هذه القيم أن غالبية أفراد العينة موافقون وبنسبة كبيرة على أن الإفصاح عن الأصول والالتزامات المالية المقدمة بالتكلفة المستهدفة وعدم تقييمها بالقيمة العادلة يجعل التقارير المالية غير ملائمة.

19. بلغت قيمة المتوسط لإجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الخامس والعشرون متوسط قدره (3)، وانحراف معياري قدره 0,5548، وتعني هذه القيم أن غالبية أفراد العينة غير موافقون وبنسبة كبيرة على الإفصاح عن عمليات اتفاقيات إعادة الشراء من حيث طبيعة الصفقات وأسس تقديمها بالقيمة العادلة يساعد على فهم المعلومات المالية.

20. بلغت قيمة المتوسط لإجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال السادس والعشرون متوسط قدره (4)، وانحراف معياري قدره 0,4521، وتعني هذه القيم أن غالبية أفراد العينة موافقون وبنسبة كبيرة على أن الإفصاح عن السياسات المحاسبية التي تشمل الاعترافات وأسس القياس والافتراضات في تحديد القيمة العادلة يعبر عن الموقف الحقيقي للمنشأة.

21. بلغت قيمة المتوسط لإجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال السابع والعشرون متوسط قدره (4,5)، وانحراف معياري قدره 0,5046، وتعني هذه القيم أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة ونسبة كبيرة جدا على أن الإفصاح عن الأدوات المالية بقيمها العادلة يجعل المعلومات التي يفصح عنها معبرة عن واقعها الحالي

المحور الرابع: أثر الإفصاح المحاسبي من خلال اعتماد مبدأ القيمة العادلة على مردودية وفاعلية المصارف الإسلامية وكيف يتجلى ذلك في المصارف الإسلامية الموريتانية
يوضح الجدول التالي التكرارات والنسب المئوية، والمتوسط والانحراف المعياري، لإجابات المبحوثين عن أسئلة الفرضية الثالثة وهي : ما أثر للإفصاح المحاسبي من خلال اعتماد مبدأ القيمة العادلة على مردودية وفاعلية المصارف الإسلامية الموريتانية.

الجدول رقم 19: تأثير تطبيق الإفصاح من خلال اعتماد مبدأ القيمة العادلة على مردودية وفاعلية المصارف الإسلامية في موريتانيا

رقم	عبارات المحور الثالث	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع	المتوسط	الانحراف المعياري
15	الإفصاح المحاسبي وفقا لأساس للقيمة العادلة يوفر معلومات كمية للمنشأة تتصف بالقابلية للمقارنة	التكرار النسبة %	التكرار النسبة %	التكرار النسبة %	التكرار النسبة %	التكرار النسبة %	54	3	0,4315
		0	0	41	13	0			
		%0.0	%0.0	%75,9	%24,1	%0.0			
16	الإفصاح المحاسبي وفقا لأساس القيمة العادلة يبين مواكبة المنشأة للتغير في المعايير الدولية.	التكرار النسبة %	التكرار النسبة %	التكرار النسبة %	التكرار النسبة %	التكرار النسبة %	54	4	0,7688
		2	45	2	3	2			
		%3,7	%83,3	%3,7	%5,6	%3,7			
17	الإفصاح المحاسبي وفقا لأساس القيمة العادلة يحد من التقلب في أسعار الأصول الثابتة.	التكرار النسبة %	التكرار النسبة %	التكرار النسبة %	التكرار النسبة %	التكرار النسبة %	54	4	0,7523
		15	24	15	0	0			
		%27,8	%44,4	%27,8	%0.0	%0.0			
18	الإفصاح المحاسبي وفقا للقيمة العادلة يسهم في تجنب مشاكل الارتفاع المستمر للأسعار	التكرار النسبة %	التكرار النسبة %	التكرار النسبة %	التكرار النسبة %	التكرار النسبة %	54	4	1,1159
		12	27	0	15	0			
		%22,2	%50,0	%0.0	%27,8	%0.0			
19	تقديرات القيمة العادلة غير دقيقة وغير موثوقة، لأنه قد تختلف التقديرات من قبل المقدرين مما يفقد القيمة المقدرة الثقة والدقة المطلوبة	التكرار النسبة %	التكرار النسبة %	التكرار النسبة %	التكرار النسبة %	التكرار النسبة %	54	5	0,8392
		30	22	0	0	2			
		%55,6	%40,7	%0.0	%0.0	%3,7			
20	لا تمثل القيمة العادلة النقد المتوقع الحصول عليه في حال تم بيع الأصل	التكرار النسبة %	التكرار النسبة %	التكرار النسبة %	التكرار النسبة %	التكرار النسبة %	54	4	1,0772
		15	27	0	12	0			
		%27,8	%50,0	%0.0	%22,2	%0.0			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم 19 أن معظم المبحوثين اتفقوا وبنسبة كبيرة على أن هناك تأثير على الإفصاح المحاسبي من خلال تطبيق محاسبة القيمة العادلة ، وفي ما يلي توضيح لذلك:

22. بلغت قيمة المتوسط لإجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الخامس عشر ، متوسط قدره (3)، وانحراف معياري قدره 0,4315، وتعني هذه القيم أن غالبية أفراد العينة محايدون في ما يتعلق بان الإفصاح المحاسبي وفقا لأساس للقيمة العادلة يوفر معلومات كمية للمنشأة تتصف بالقابلية للمقارنة.

23. بلغت قيمة المتوسط لإجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال السادس عشر متوسط قدره (4)، وانحراف معياري قدره 0,7688، وتعني هذه القيم أن غالبية أفراد العينة موافقون بنسبة كبيرة على أن الإفصاح المحاسبي وفقا لأساس القيمة العادلة يبين مواكبة المنشأة للتغير في المعايير الدولية.

24. بلغت قيمة المتوسط لإجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال السابع عشر متوسط قدره (4)، وانحراف معياري قدره 0,7523، وتعني هذه القيم أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة وبنسبة كبيرة على أن الإفصاح المحاسبي وفقا لأساس القيمة العادلة يحد من التقلب في أسعار الأصول الثابتة.

25. بلغت قيمة المتوسط لإجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال الثامن عشر متوسط قدره (4)، وانحراف معياري قدره 1,1159، وتعني هذه القيم أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن الإفصاح المحاسبي وفقا للقيمة العادلة يسهم في تجنب مشاكل الارتفاع المستمر للأسعار.

26. بلغت قيمة المتوسط لإجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال التاسع عشر متوسط قدره (5)، وانحراف معياري قدره 0,8392، وتعني هذه القيم أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة وبنسبة كبيرة جدا على أن تقديرات القيمة العادلة غير دقيقة وغير موثوقة، لأنه قد تختلف التقديرات من قبل المقدرين مما يفقد القيمة المقدرة الثقة والدقة المطلوبة.

27. بلغت قيمة المتوسط لإجابات أفراد عينة الدراسة على السؤال العشرون متوسط قدره (4)، وانحراف معياري قدره 1,0772، وتعني هذه القيم أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة وبنسبة كبيرة على أن القيمة العادلة لا تمثل النقد المتوقع الحصول عليه في حال تم بيع الأصل.

ثانياً: اختبار فرضيات الدراسة

بعد تحليل وعرض نتائج الدراسة يتم في هذا الجزء اختبار فرضياتها، فقد تم إجراء اختبار T^{217} للعينه الواحدة (One Sample T-Test) عند مستوى دلالة $0,05^{218}$ لقياس فرضيات الدراسة وقد توصل الباحث للنتائج التالية :

1. الفرضية الصفريه الأولى H_0 : لا يوجد أثر لتطبيق محاسبة القيمة العادلة على التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للمصارف.
يبين الجدول التالي اختبار الفرضية الأولى:

الجدول رقم 20: اختبار الفرضية الأولى

قيمة الاختبار = 4						
تمثلات محاسبة القيمة العادلة و أصولها في المعاملات الاقتصادية الإسلامية و أثر تطبيقها على التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للمصارف	ت T	درجة الحرية	مستوى الدلالة	فرق المتوسط	مجال الموثوقية 95% للفروق	
					الأعلى	الأدنى
	101,217	53	0,000	21,98148	21,5459	22,4171

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم 20، التالي:

يتضح من النتائج أن قيمة (ت) المحسوبة $t\text{-test} = 101,217$ ، ودرجات الحرية $df = 53$ ، وقيمة مستوى الدلالة $\text{Sig. (2-tailed)} = 0.000$ ، وبما أن قيمة مستوى الدلالة في الجدول هو (0.000) أصغر من قيمة $\alpha = 0.05$ فإننا بالتالي نرفض الفرضية الصفريه التي تقول بأنه لا يوجد أثر لتطبيق محاسبة القيمة العادلة على التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للمصارف ، وبهذا يمكن إثبات وقبول صحة الفرضية الأولى الخاصة بالدراسة والتي تقول " بوجود أثر

* يستخدم لقياس دلالة فروق المتوسطات غير المرتبطة والمرتبطة للعينات المتساوية والغير متساوية، يهدف الباحث من اختبار الفرضيات حول المتوسط إلى اتخاذ قرار حول ما إذا كانت هذه الفرضية مقبولة أم مرفوضة، ويتم ذلك من خلال استخدام مختبر إحصائي مناسب، والمختبر الإحصائي هو متغير عشوائي ذو توزيع احتمالي يصف العلاقة بين القيم النظرية للمعلم والقيم المحسوبة من العينة، وفي العادة تقارن قيمة المختبر الإحصائي المحسوب من العينة مع قيمته المستخرجة من توزيعه الاحتمالي ومنها نتخذ القرار برفض أو قبول الفرضية الصفريه .

* تظهر قيمة الدلالة الإحصائية باستخدام برنامج spss تحت عنوان sig ، وتعني هنا الدلالة، بمعنى أنك إذا أردت معرفة الدلالة الإحصائية، عليك أن تتجه إلى قيمة sig. عند النظر إلى قيمة sig في برنامج spss، فإذا أن تكون هذه القيمة أكبر أو أصغر من 0,05. إذا كانت قيمة sig أصغر من 0,05، فإننا نرفض الفرضية الصفريه ونقبل البديل، والفرضية البديلة تعني أن العلاقة دالة إحصائياً، أما إذا كانت قيمة sig أكبر من 0,05، فإننا نقبل الفرضية الصفريه ونرفض البديل، وهذا يعني أن العلاقة ليست دالة إحصائياً.

لتطبيق محاسبة القيمة العادلة على التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للمصارف ، وبهذا يمكن القول أن الفرضية محققة.

2. الفرضية الصفريّة الثانية H_0 : لا يوجد أثر الأبعاد الفنية والاقتصادية والمعلومات المنشورة في القوائم المالية بالقيمة العادلة في البنوك الإسلامية، على قرارات المستثمرين فيها.

الجدول رقم 21: اختبار الفرضية الثانية

قيمة الاختبار = 4					
أثر الأبعاد الفنية والاقتصادية والمعلومات المنشورة في القوائم المالية بالقيمة العادلة في البنوك الإسلامية، على قرارات المستثمرين فيها	ت T	درجة الحرية	مستوى الدلالة	فرق المتوسط	مجال الموثوقية 95% للفروق
					الأعلى الأدنى
	78,330	53	0,000	22,72222	22,1404 23,3041

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم 21 التالي:

يتضح من النتائج أن قيمة (ت) المحسوبة $t\text{-test} = 78,330$ ، ودرجات الحرية $df = 53$ ، وقيمة مستوى الدلالة $\text{Sig. (2-tailed)} = 0.000$ ، وبما أن قيمة مستوى الدلالة في الجدول هو (0.000) أصغر من قيمة $\alpha = 0.05$ فإننا بالتالي نرفض الفرضية الصفريّة التي تقول بأنه لا يوجد أثر المعلومات المنشورة في القوائم المالية بالقيمة العادلة على قرارات المستثمرين في المصارف ، وبهذا يمكن إثبات وقبول صحة الفرضية الثانية الخاصة بالدراسة والتي تقول " يوجد أثر المعلومات المنشورة في القوائم المالية بالقيمة العادلة على قرارات المستثمرين في المصارف، وبهذا يمكن القول أن الفرضية محققة.

3. الفرضية الصفريّة الثالثة H_0 : لا يوجد أثر للإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة في جودة التقارير المالية.

الجدول رقم 22 : اختبار الفرضية الثالثة

قيمة الاختبار = 4					
ت T	درجة الحرية	مستوى الدلالة	فرق المتوسط	مجال الموثوقية 95% للفروق	
				الأدنى	الأعلى
53,348	53	0,000	18,48148	17,7866	19,1763

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم 22 التالي:

يتضح من النتائج أن قيمة (ت) المحسوبة $t\text{-test} = 53,348$ ، ودرجات الحرية $df = 53$ ، وقيمة مستوى الدلالة $\text{Sig. (2-tailed)} = 0.000$ ، وبما أن قيمة مستوى الدلالة في الجدول هو (0.000) أصغر من قيمة $\alpha = 0.05$ فإننا بالتالي نرفض الفرضية الصفريّة التي تقول بأنه لا يوجد أثر للإفصاح من خلال اعتماد مبدأ القيمة العادلة على مردودية وفاعلية المصارف الإسلامية، وبهذا يمكن إثبات وقبول صحة الفرضية الثالثة الخاصة بالدراسة والتي تقول " يوجد أثر للإفصاح من خلال اعتماد مبدأ القيمة العادلة على مردودية وفاعلية المصارف الإسلامية ، وبهذا يمكن القول أن الفرضية محققة.

4. الفرضية الصفريّة الرابعة H_0 : لا يوجد أثر للإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة في جودة التقارير المالية.

الجدول رقم 23 : اختبار الفرضية الرابعة

قيمة الاختبار = 4					
ت T	درجة الحرية	مستوى الدلالة	فرق المتوسط	مجال الموثوقية 95% للفروق	
				الأدنى	الأعلى
138,696	53	0,000	22,64815	22,3206	22,9757

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم 23 التالي:

5. يتضح من النتائج أن قيمة (ت) المحسوبة $t\text{-test} = 138,696$ ، ودرجات الحرية $df = 53$ ، وقيمة مستوى الدلالة $\text{Sig. (2-tailed)} = 0.000$ ، وبما أن قيمة مستوى الدلالة في الجدول

هو (0.000) أصغر من قيمة $\alpha = 0.05$ فإننا بالتالي نرفض الفرضية الصفرية التي تقول بأنه لا يوجد أثر للإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة في جودة التقارير المالية، وبهذا يمكن إثبات وقبول صحة الفرضية الرابعة الخاصة بالدراسة والتي تقول " يوجد أثر للإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة في جودة التقارير المالية، وبهذا يمكن القول أن الفرضية محققة.

ثالثاً: ملخص لنتائج اختبار الفرضيات

الجدول رقم 24: يمثل ملخصاً لنتائج اختبار الفرضيات

الرقم	الفرضية	المتوسط	قيمة T	مستوى الدلالة	القرار الإحصائي	النتيجة
1H0	لا يوجد أثر لتطبيق محاسبة القيمة العادلة على التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للمصارف	25,981	101,217	0,000	رفض الفرضية الصفرية	يوجد أثر لتطبيق محاسبة القيمة العادلة على التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للمصارف
2H0	لا يوجد أثر الأبعاد الفنية والاقتصادية والمعلومات المنشورة في القوائم المالية بالقيمة العادلة في البنوك الإسلامية، على قرارات المستثمرين فيها	26,722	78,330	0,000	رفض الفرضية الصفرية	يوجد أثر الأبعاد الفنية والاقتصادية والمعلومات المنشورة في القوائم المالية بالقيمة العادلة في البنوك الإسلامية، على قرارات المستثمرين فيها
3H0	لا يوجد أثر للإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة في جودة التقارير المالية	22,481	53,348	0,000	رفض الفرضية الصفرية	يوجد أثر للإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة في جودة التقارير المالية
4H0	لا يوجد أثر الإفصاح المحاسبي من خلال اعتماد مبدأ القيمة العادلة على مردودية وفاعلية المصارف الإسلامية وكيف يتجلى ذلك في المصارف الإسلامية الموريتانية.	26,648	138,696	0,000	رفض الفرضية الصفرية	يوجد أثر الإفصاح المحاسبي من خلال اعتماد مبدأ القيمة العادلة على مردودية وفاعلية المصارف الإسلامية وكيف يتجلى ذلك في المصارف الإسلامية الموريتانية.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

حاولنا من خلال تناولنا لموضوع أهمية الإفصاح المحاسبي من خلال اعتماد مبدأ القيمة العادلة في المصارف الإسلامية بالتطبيق على حالة موريتانيا، معالجة إشكالية البحث التي تدور حول مدى أهمية هذا الإفصاح والسبل الكفيلة بتفعيله ، من خلال الفصول الأربعة لهذه الأطروحة، وانطلاقاً من الفرضيات الأساسية، وباستخدام الأساليب والأدوات المشار إليها في المقدمة.

إن من سمات الاقتصاد الناجح، انفتاحه في المعلومات وإشاعته للمعرفة، لأن الشفافية في المعلومات هي قوة لتطوير الاقتصاد، وتحديد مواطن الضعف أو القوة فيه، وحائل دون تفاقم الفساد ، ولا شك أن محاسبة القيمة العادلة ترفع من مستوى الإفصاح المالي من مجرد معلومات مالية تاريخية إلى معلومات مالية حديثة تعكس الوقائع الاقتصادية وتستشرف المستقبل بدلاً من تسجيل الماضي، إن هذا المستوى الرفيع من الإفصاح يتيح لمستخدمي البيانات المالية في المجتمع من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية على هدى من معلومات موضوعية تستند إلى الحقائق، ويساعد هذا الأمر على أن يحقق الإفصاح أهدافه وهي تلبية حاجات ومتطلبات الأطياف العديدة في المجتمع بشكل عام والمشاركين في الأسواق المالية بشكل خاص.

لذلك يمكن للمصارف الإسلامية مواكبة التغيرات الحادثة على هذا المستوى والاستفادة من هذا النموذج الجدير بالتطبيق مع مراعاة الجوانب الشرعية في تطبيقها والاستفادة من أهم المزايا لمحاسبة القيمة العادلة التي تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية والمعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، كما يمكن القول على أن نموذج محاسبة القيمة العادلة لها أثر إيجابية على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وخاصة الفاعلية والمردودية، لذلك يمكن الاستفادة من المصارف الإسلامية من تطبيق هذا النموذج بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

ورغم جاذبية منهج القيمة العادلة إلا أنه قد يكون من الصعب القول أن هذا المنهج قد قدم برنامجاً متكاملًا في مجالات الاعتراف والإفصاح المالي.

عرض نتائج الدراسة :

بناء على الإطار النظري للدراسة، ونتائج التحليل الإحصائي، واختبار الفرضيات توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن أن نخلص في النقاط التالية:

● يواجه تطبيق محاسبة القيمة العادلة في موريتانيا جملة من المعوقات يأتي على رأسها عدم توفر السوق المالية وأسواق تسمح بالتقييم المستمر للقيمة العادلة، وضعف تأهيل وتكوين ممارسي المهنة في موضوع المعايير الدولية ، إضافة إلى عناصر أخرى معيقة تخص المعايير المحاسبية في حد ذاتها، ومنها الانتقادات الموجهة لجودة هذه المعايير في ظل الأزمة المالية العالمية، وكذا ظروف إعداد هذه المعايير.

● إن تطبيق محاسبة القيمة العادلة يقتضي الاهتمام بتطوير أداء العاملين مهنيًا، من خلال الاهتمام بالتأهيل المهني للعاملين في الإدارات وبخاصة معدي التقارير المالية وذلك من خلال عقد دورات تدريبية متخصصة في المعايير المحاسبية وبشكل خاص المعايير المتعلقة بالقيمة العادلة.

● إن الإفصاح على أساس القيمة العادلة سوف يكون له أثر إيجابي على جودة المعلومة المحاسبية لما سيوفره من خصائص نوعية للمعلومة المحاسبية أهمها الملاءمة والموثوقية وما يتفرع عنها من خصائص ثانوية، إضافة إلى تغليب الواقع الاقتصادي في معالجة كل الأحداث والإفصاح عنها.

● إن الالتزام بمتطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية وكذا مبدأ القيمة العادلة من شأنه تعزيز جودة وواقعية المعلومات المحاسبية والمالية وقابليتها للتحقق، وبالتالي بعث ثقة المستثمر فيها، حيث يسمح الإفصاح المحاسبي بتخفيض درجة عدم التأكد بين المستثمرين.

● إن تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية يؤدي إلى إظهار نتائج أكثر واقعية حول إظهار الأداء المالي للمصارف الإسلامية فضلا عن أثرها في إضفاء الثقة على القوائم المالية؛

● إن استخدام محاسبة القيمة العادلة يؤدي إلى سلامة الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية التي تظهرها القوائم والتقارير المالية؛

● هناك تفاوت في الاهتمام بمحاسبة القيمة العادلة خاصة من الجهات المسؤولة عن مراجعة البيانات المالية قبل إصدارها، في التأكد من كفاية الإفصاح والالتزام بالمصارف بقواعد الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية؛

☞ إن اعتماد محاسبة القيمة العادلة في موريتانيا والإفصاح على أساسها يمثل مطلباً ضرورياً، فهي تعمل على خدمة المستثمرين بالدرجة الأولى، وتقدم نظرة اقتصادية عن الوضعية المالية الحقيقية للبنك وهو ما يسمح باتخاذ قرارات على أساس سليم.

التوصيات:

استناداً إلى ما ورد في الجانب النظري للدراسة وبناء على نتائج التحليل الإحصائي للاستبيان، وفي ضوء التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي فإن الأمر يتطلب إعادة هندسة شاملة للقطاع المصرفي الإسلامي بما يُعزز تنافسيته ويجعله قادراً على تلبية احتياجات العملاء، وأكثر تطبيقاً للمعايير المالية والمحاسبية الإسلامية المتعارف عليها إقليمياً وعالمياً، وأيضاً أكثر استيعاباً للتطورات التكنولوجية المصرفية الحديثة، وهذا لا يتم إلا من خلال زيادة نطاق التعاون والتنسيق المشترك بين المصارف الإسلامية ذاتها وبين تلك المصارف والمصارف المركزية (السلطات النقدية) التي يقع على عاتقها وضع الأطر التنظيمية والتشريعية والفقهية الملائمة لعمل المصارف الإسلامية. ومن الأمور التي من الممكن أن تُساعد في تحقيق ذلك ما يلي:

- ☞ توفر الأسواق الجاهزة، والأسواق المالية الفاعلة، وبالتالي ستتمكن المصارف الإسلامية من قياس القيمة العادلة بكل كفاءة وفاعلية؛
- ☞ توفير الكوادر المؤهلة للتعامل مع محاسبة القيمة العادلة وخاصة من الجانب الشرعي لتمكين المصارف الإسلامية استخدام والاستفادة من المزايا التي تتمتع بها محاسبة القيمة العادلة؛
- ☞ لابد من العمل أكثر على زيادة الثقافة المحاسبية من أجل فهم أكبر للقوائم المالية الصادرة عن مختلف المؤسسات من طرف المستثمرين وصناع القرارات.
- ☞ توفر قوانين وتشريعات تساهم في ضبط أخلاقيات إدارات المصارف المطبقة لمعايير القيمة العادلة، وذلك للأخذ بروح نص المعيار وليس بنصه المجرد فقط؛
- ☞ ضرورة ترسيخ مفهوم تطبيقات محاسبة القيمة العادلة وخصائصها وطرق قياسها لدى العاملين في مجال المحاسبة خاصة الأدوات المالية؛
- ☞ تحقيق أهداف البيانات المالية بشكل أفضل من خلال زيادة مستوى الإفصاح الفعلي بشكل عام، عن طريق تحسين نسبة الالتزام بقواعد الإفصاح المتعلقة بالقيمة العادلة بشكل خاص:

☞ الموجودات المالية والمطلوبات المالية؛ الاستثمارات العقارية؛

☞ مخاطر الأدوات المالية؛

الموجودات غير الملموسة؛

والموجودات الأخرى.

العمل على ترسيخ ثقافة محاسبة القيمة العادلة من خلال إصدار الدول العربية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار خاص بذلك يتلاءم مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية، بحيث تتضمن تحديد طرق واضحة حول آلية قياس القيمة العادلة للاستثمارات المالية؛

توجيه البحوث والدراسات لتناول هذا الموضوع في ظل ندرة الدراسات التي تناولت الإفصاح المحاسبي في المصارف الإسلامية بصفة عامة ومحاسبة القيمة العادلة بصفة خاصة.

العمل على ترسيخ ثقافة محاسبة القيمة العادلة من خلال إصدار قاعدة محاسبية خاصة لذلك يتلاءم مع البيئة الموريتانية ، يتضمن تعريف واضح لمفهوم القيمة العادلة ، وطرق قياسها واختيار الطريقة الملائمة للبيئة الموريتانية، وبيان متطلبات الإفصاح عنها .

ضرورة ترسيخ مفهوم محاسبة القيمة العادلة وخصائصها وطرق قياسها لدى العاملين في مجال المالية الإسلامية.

نتمنى أننا من خلال هذا العمل المتواضع قد وفقنا للإجابة عن تساؤلات كثيرة أثارها هذا الموضوع، وتسمح لباحثين آخرين بالتعمق أكثر وإكمال الجوانب الكثيرة التي لم نتطرق إليها، خاصة وأن مجال محاسبة القيمة العادلة ينقصه الكثير من البحث.

أفاق البحث

بعد دراسة هذا الموضوع فقد تبين لنا من خلال فصول الدراسة أن هذا الميدان خصب للبحث العلمي ويمكن من خلاله فتح الباب أمام بحوث مستقبلية نذكر منها ما يلي:

● مدى قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية على التأقلم مع آليات الإفصاح والقياس المتعلقة بالقيمة العادلة.

● التمويل المصرفي الإسلامي بين المخاطرة وأساليب السيطرة.

● معايير المحاسبة الإسلامية بين الواقع والتطبيق.

● دور متطلبات الإفصاح في تفعيل الأمان والموثوقية بالمصارف الإسلامية.

● النظام المصرفي الإسلامي بين الأسس النظرية والتطبيقات العملية.

● مدى التزام المصارف الإسلامية بمتطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع بالعربية :

- 1 القرآن الكريم
- 2 إبراهيم عبد الحليم عبادة، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، دار النفائس، عمان، ط 1 2008
- 3 إبراهيم مصطفى، وأحمد الزيات، وحامد عبد القادر، و محمد النجار؛ المعجم الوسيط، طبع وتحقيق: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط2، 1965م
- 4 أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي ، دار الفكر . - بيروت ، رقم الحديث: 909
- 5 السيد عطا الله السيد، النظريات المحاسبية، دار الرأية للنشر، عمان، الأردن، ط01، 2009،
- 6 الصبان محمد سمير دراسات في الأصول المالية، أصول القياس وأساليب الاتصال المحاسبي، الدار الجامعية بيروت 1996
- 7 الغريب ناصر، أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل القاهرة، مكتبة ابلو، ط2، 2000
- 8 أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007
- 9 حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2008
- 10 حسين محمد سمحان وموسى عمر مبارك، محاسبة المصارف الإسلامية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008
- 11 حسين محمد سمحان، موسى عمر مبارك، محاسبة المصارف الإسلامية، دار المسيرة، عمان، 2009
- 12 حماد، طارق عبد العال ، موسوعة معايير المحاسبة الدولية ، الجزء الثالث ، الادوات المالية ،. الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006
- 13 حنان، رضوان، "النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ الى المعايير"، عمان : دار وائل للنشر، الطبعة الاولى، 2003،
- 14 خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية 2007، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط01، 2008
- 15 رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2003

- 16 رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية، الإطار الفكري ، التطبيقات العملية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط02، 2009
- 17 رفيق يونس المصري، بحوث في المصارف الإسلامية، دار المكتبي، دمشق، ط 2، 2009
- 18 رفيق يونس المصري، فقه المعاملات المالية، دار القلم، دمشق، 2005
- 19 سامر مظهر قنطقجي، صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دار شعاع، حلب، سورية، 2010
- 20 سونيا محمد البكري، نظم المعلومات الإدارية- المفاهيم الأساسية- الدار الجامعية، مصر، 1999
- 21 صادق راشد الشمري، إدارة المصارف: الواقع والتطبيقات العملية، دار صفاء، عمان، ط1، 2009
- 22 صفي عبد الفتاح أبو المكارم، دراسات متقدمة في المحاسبة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004
- 23 طارق حمد عبد العال، التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل، الدار الجامعية، مار، 2005
- 24 طارق عبد العال - المحاسبة عن القيمة العادلة - الدار الجامعية - 2003.
- 25 طارق عبد العال حماد، "موسوعة معايير المحاسبة-شرح المعايير المحاسبية الدولية والمقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية-عرض القوائم المالية، 2 الجزء الثاني، الدار الجامعية، مصر، 2003
- 26 طارق عبد العال حماد، المحاسبة عن القيمة العادلة، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2003
- 27 طارق عبد العال حماد، موسوعة المعايير المحاسبية، الجزء الثالث، الدار الجامعية، 2002
- 28 عبد الحميد محمود البعلی: مرتكزات إستراتيجية المعاملات المالية الإسلامية دار الراوي , الدمام السعودية , ط1عام 2000م
- 29 عبد الرزاق محمد قاسم، نظم المعلومات المحاسبية ، مكتبة دار الثقافة، عمان-الأردن، 2004
- 30 عبد الستار الكبيسي، الشامل في المحاسبة، دار وائل، عمان الأردن ن، ط 2، 2010،
- 31 علاء الدين زعتري، المصارف وماذا يجب أن يعرف عنها، دار غار حراء، دمشق، ط 1 2006
- 32 عمر عبد الله زيد؛ المحاسبة المالية في المجتمع الإسلامي، عمان: دار اليازوري، الطبعة الأولى 1995م

- 33 فارس مسدور، التمويل الإسلامي: من الفقه إلى التطبيق المعاصر لدى البنوك الإسلامية، دار هومة، الجزائر، 2007
- 34 كمال الدين الدهراوي، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، مصر، 1998
- 35 محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، دار وائل، عمان الأردن، ط 3 2009
- 36 محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، ايتراك للطباعة والنشر، مصر، 2005
- 37 محمد شوقي بشادي : المحاسبة و نظم المعلومات ، دار الفكر العربي القاهرة ، 1987
- 38 محمد عثمان شبير، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، دار النفائس، عمان، ط 6، 2007
- 39 محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية: أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة، عمان، ط 2008
- 40 محمد مطر، موسي السويطي، التأصيل النظري للممارسات المحاسبية المهنية في مجالات القياس، العرض، الإفصاح، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط 02 ، 2008
- 41 محمد نور برهان، غازي إبراهيم رحو، نظم المعلومات المحسوبة، دار المناهج عمان-الأردن، 1998
- 42 محمود أحمد إبراهيم، المحاسبة المالية، مكتبة دار الثقافة، عمان، الأردن، 1998
- 43 محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دار وائل للنشر، عمان، ط 1، 2001
- 44 محمود حسين الوادي وحسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية: الأسس النظرية والتطبيقات العملية، دار المسيرة، عمان، ط 2008، 2
- 45 محمود عبد الكريم احمد أرشيد، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، الطبعة الثانية، دار النفائس، عمان، 2007
- 46 مسند أحمد 17721
- 47 مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، دار الميسرة، عمّدن، الأردن، ط 3 2006،
- 48 نور الدين عبد الكريم الكواملة، المشاركة المتناقصة وتطبيقاتها المعاصرة في الفقه الإسلامي، دار النفائس، عمان، ط 1، 2008

- 49 هاشم أحمد عطية، محمد محمود عبد ربه محمد، دراسات في المحاسبة المالية ، محاسبة التكاليف، المحاسبة الإدارية- الدار الجامعية، مصر، 2000
- 50 هایل عبد الحفيظ يوسف:تغير القيمة الشرائية للنقود الورقية ، القاهرة ,المعهد العالمي للفكر الإسلامي,دراسات في الاقتصاد الإسلامي , ط1, 1999
- 51 يوسف كمال محمد ، " المصرفية الإسلامية الأزمة والمخرج " (القاهرة ، دار النشر للجامعات المصر ية ، سنة 1996

المراجع بالفرنسية :

- 1 Hail, L., C. Leuz, and P. D. Wysocki. 2009. Global accounting convergence and the potential adoption of IFRS by the United States: An analysis of economic
- 2 International Accounting Standards Board (IASB), "Revised IAS 39 Financial Instruments: Recognition and Measurement", London: December 2003
- 3 Jean – Jacques Julian , les normes comptables internationales IAS/IFRS , édition foucher 2008
- 4 Pascal Barneto, "Normes IAS/IFRS, Application Aux Etats Financiers", DUNOD, Paris, 2ème édition, 2006
- 5 Richard G. Schroeder; Myrtle W. Clark; and Jack M. Cathey; Accounting Theory and Analyses, John Wiley & Sons, Inc. 2001.
- 6 stephen spector, *IFRS 12, Informations à fournir sur les intérêts détenus dans d'autres entités*, CGA-Canada, 2011
- 7 Sterling Robrt R" ,Relevont Financial Reporting in an Age of Price Chonges , " The Journal of Accountancy, 1975, Vol 139, Issue2

الرسائل والأطروحات

- 1 جيهان مجدي محمد كمال جازيه، منهج مقترح لتقدير القيمة العادلة للشركة، دراسة نظرية وميدانية، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة طنطا، 2011 م
- 2 حواس صلاح ، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي، رسالة الدكتوراه دولة، جامعة الجزائر، قسم علوم التسيير 2008
- 3 سمير رمضان الشيخ، " التطوير التنظيمي في البنوك الإسلامية " (رسالة دكتوراه غير منشورة , كلية التجارة بسوهاج , جامعة أسيوط 1994
- 4 شوقي بورقية، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، 2011

- 5 ظاهر شاهر يوسف القشي، مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية، رسالة الدكتوراه ، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، تخصص (محاسبة) 2003
- 6 محمد آدم هارون ، نموذج علمي بديل للقياس المحاسبي لترشيد قرارات إعادة هيكلة رأس المال وأثره على قياس القيمة العادل للمنشأة، (الخرطوم : جامعة ام درمان الإسلامية ، كلية الدراسات العليا ، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة ، 2013 م
- 7 نوري عبد الرسول ألقانني، المصرفية الإسلامية: الأسس النظرية و مشاكل التطبيق، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2002
- 8 نوفان حامد محمد العليمات-القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية - رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه - جامعة دمشق - سوريا 2010 -

المجلات والدوريات :

- 1 محمد فضل ملحم، قياس وتحليل كفاءة البنوك الأردنية، مجلة البنوك في الأردن، المجلد. الثاني والعشرون، العدد التاسع
- 2 د. محمد بهاء الدين خالد : " مبدأ سنوية الميزانية بين القانون الوضعي والشريعة الإسلامية " ، مجلة المصارف الإسلامية ، العدد 18 ، شعبان 1401 هـ .
- 3 محمد مطر و آخرون، "الإفصاح في ميزانيات البنوك"، مجلة البنوك في الأردن، العدد الثامن/ أيلول 1991
- 4 عوض سلامة فايز الرحيلي ، دور نظام السوق المالية الجديد في تعزيز الشفافية والإفصاح المحاسبي في البيئة السعودية : دراسة تحليلية (مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، سبتمبر 2014)
- 5 خالد أمين عبد الله، " الإفصاح و دوره في تنشيط التداول في أسواق رأس المال العربية"، مجلة القانون العربي، العدد 92، تشرين أول 1995
- 6 محمد حسين احمد حسن ، اثر الإفصاح عن السياسة المحاسبية للمخزون السلعي علي أسعار الأسهم : دراسة نظرية تطبيقية، المجلة العلمية التجارية والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا: العدد الثاني، 1997
- 7 لطفي زيود وآخرون، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، 1 لد رقم 29 العدد رقم 01، 2007، سوريا
- 8 ماهر الأمين وآخرون، "مدى التزام مصرف سورية الدولي الإسلامي بمعيار المحاسبة الإسلامي رقم (

- (1)، "مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، 2011
- 9 عبد الحميد أحمد أحمد شاهين، "مدخل مقترح لمراجعة القيمة الحالية كأحد مقاييس القيمة العادلة في إطار المعايير الدولية للمراجعة"، **المجلة العلمية التجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد الأول، العدد الرابع، 2013 م
- 10 علي محمد علي الصياد، "أثر تطبيق معايير القيمة العادلة على جودة التقرير المالي وعلى أسعار الأسهم في البورصة المصرية"، **المجلة العلمية التجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد الثاني، العدد الرابع، 2013 م
- 11 محمد زيدان ابراهيم ، مدى أهمية الإفصاح عن معلومات القيمة العادلة للأوراق المالية لأغرض تشجيع الاستثمار في سوق الأوراق المالية، القاهرة جامعة عين شمس كلية التجارة ، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة** العدد الرابع، 2004
- 12 الهادي آدم محمد ابراهيم ، تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، جامعة القاهرة كلية التجارة ، **مجلة البحوث التجارية المعاصرة** ، العدد الثاني ، 2008 م
- 13 خالد الجعيرات، ومحمود الطبري، "مخاطر القياس المحاسبي وانعكاسها في القوائم المالية إبان الأزمة المالي العالمية"، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية**، العدد الرابع والثلاثون، 2013 م
- 14 عاصم محمد أحمد سرور، دراسة تحليلية لمعيار **IFRS 13** قياسات القيمة العادلة، جامعة الإسكندرية كلية التجارة ، **مجلة كلية التجارة والبحوث العلمية**، العدد الثاني، 2012

المقالات والمؤتمرات:

- 1 د. زكريا محمد الصادق و ابراهيم السيد عبيد : قياس شفافية الافصاح فى التقارير المالية المنشورة دراسة ميدانية على الشركات المتداولة فى سوق الاوراق المالية المصرية"، مؤتمر الاتجاهات الحديثة للمحاسبة والمراجعة فى ظل التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية. (المؤتمر السنوى الرابع لقسم المحاسبة – كلية التجارة. جامعة القاهرة)، سنة : 2007
- 2 خالد الجعارات جمال، قياس القيمة العادلة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية، المؤتمر العلمي المهني السابع لجمعية المحاسبين القانونيين، عمان، 2006
- 3 د. هوام جمعة، أ. حديدي آدم ،أثر وإمكانية تطبيق محاسبة القيمة العادلة في المصارف الإسلامية.
- 4 رقية بوحضر ومولود لعراية، "واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل 2"، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز**، ط 2، 2010
- 5 سليمان ناصر، تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية، جمعية التراث، غرداية، الجزائر، 2002

- 6 مصطفى حسن بسيوني السعدني، مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات، ملتقى مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة، جمعية المحاسب ومدققي الحسابات، الإمارات العربية، 4-5 سبتمبر 2007
- 7 عبد الحميد محمود البعلي، "الرقابة الشرعية الفعالة في المؤسسات المالية الإسلامية"، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2005
- 8 علي أبو الفتح أحمد شتا، المحاسبة عن عقود الإجارة المنتهية بالتمليك في المصارف الإسلامية: من منظور إسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط 1، 2003
- 9 قادري محمد الطاهر، جعيد البشير، "عموميات حول المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول"، الملتقى الدولي الأول: ملتقى الاقتصاد الإسلامي، الواقع... ورهانات المستقبل، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 2011
- 10 كمال توفيق حطاب، "الصكوك الاستثمارية الإسلامية والتحديات المعاصرة"، بحث مقدم إلى: مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، جوان 2009
- 11 محمد البلتاجي، "نموذج لقياس مخاطر المصارف الإسلامية بغرض الحد منها"، ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية: التحوط وإدارة المخاطر 2012
- 12 محمد عمر شبرا، نحو نظام نقدي عادل القاهرة : مطبوعات المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1990
- 13 هيئة المحاسبة والمراجعة للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، المعيار الرابع، البحرين، إصدار 2002
- 14 هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، بتصرف، 2010،
- 15 وليد ناجي الحياي، نظرية المحاسبة، منشورات الأكاديمية العربية، الدنمارك، 2007

التقارير السنوية:

- 1 تقرير البنك المركزي الموريتاني، 2015

مواقع الانترنت :

- 1 إتحاد المصارف العربية - إدارة الدراسات والبحوث الموقع الإلكتروني
<http://www.uabonline.org/en/research/financial> تاريخ الزيارة : 2015/09/14
- 2 جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، بتاريخ <http://jacpa.org.jo/ar-2016/01/01>
<http://jacpa.org.jo/knowledgecenter/internationalstandardsforfinancialreporting.aspx>
- 3 المعيار المحاسبي الدولي الأول " قائمة الدخل منقول بتاريخ 2016/01/2
<https://sqarra.wordpress.co>
- 4 موقع مجلس الخدمات الإسلامية ، 2016/01/3 ، http://www.ifsb.org/ar_published.php

الملاحق

الملاحق

الملحق 1:

الإستبانة

جامعة الجزائر 3

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

استمارة استبيان في إطار التحضير لإعداد أطروحة دكتوراه علوم في المحاسبة والتدقيق

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

حضرة المجيب المحترم

تحية طيبة وبعد..

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان " أثر الإفصاح المحاسبي من خلال اعتماد مبدأ القيمة العادلة على مردودية وفاعلية البنوك الإسلامية في موريتانيا " استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في المحاسبة والتدقيق من كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر 3.

ونظرا لما تتمتعون به من معرفة وخبرة في مجال المحاسبة فإن الباحث يضع بين أيديكم هذه الاستبانة والتي نحاول عبرها الاستفادة من آرائكم من خلال تفضلكم بالإجابة الصريحة والدقيقة مع كتابة أية تعليقات ترونها ضرورية، والتي حتما ستكون إضافة حقيقية لهذا البحث.

والباحث إذ يشكر لكم سلفا تعاونكم معه، مقدرا الجهد الكبير الذي ستبذلونه في الإجابة على أسئلة الاستبانة بكل دقة وموضوعية، كما يتعهد بأن المعلومات التي تقدمونها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

وتفضلوا بقبول وافر التحية والتقدير

الباحث : سيدي محمد عباد

أولاً: البيانات الشخصية

يرجي التكرم بوضع علامة (√) في المكان المناسب :

المؤهل العلمي	أقل من درجة لسان	درجة لسان	درجة الماستر	درجة الماجستير	درجة الدكتوراه
الإجابة					

التخصص العلمي	المحاسبة	علوم مالية ومصرفية	اقتصاد	إدارة أعمال	أخرى
الإجابة					

المركز الوظيفي	مدير مالي	مدير فرع	مدير الحسابات	مدير تدقيق داخلي	أخرى
الإجابة					

سنوات الخبرة	5 سنوات فما دون	من 6 إلى 10 سنوات	من 11 إلى 15 سنة	من 16 إلى 20 سنة	أكثر من 21 سنة
الإجابة					

ثانيا: عبارات الإستبانة

يرجى التكرم بوضع علامة (√) في المكان المناسب :

المحور الأول: تمثلات محاسبة القيمة العادلة و أصولها في المعاملات الاقتصادية الإسلامية و

أثر تطبيقها على التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للمصارف

الرقم	العبرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة	لا أوافق بشدة
1	توفر المعلومات المحاسبية المبنية على أساس القيمة العادلة، له قيمة تنبؤية عالية تمثل مصداقية هذه المعلومات ودقتها					
2	إن البيانات المالية المبينة على أساس القيمة العادلة تحقق خاصية التمثيل الصادق					
3	ان تطبيق محاسبة القيمة العادلة لا يساعد المصارف على توفير متطلبات الرقابة الإدارية والمالية					
4	تساهم محاسبة القيمة العادلة في تقليل تحيز مديري البنوك ورؤساء القطاعات المصرفية عند إعداد القوائم المالية					
5	إن قابلية المعلومات المحاسبية للتحقق تكون صعبة للغاية عند إعداد القوائم المالية باستخدام أسلوب القيمة العادلة					
6	عند تدقيق القوائم المالية للمصارف والمعدة باستخدام أسلوب القيمة العادلة من قبل المدققين الداخليين والخارجيين ، فإنه من السهل عليهم اكتشاف الأخطاء والتحقق منها					
7	يكون للمعلومات المحاسبية المبنية على أساس القيمة العادلة القدرة على التأثير على القرارات الاقتصادية للمستخدمين عن طريق مساعدتهم على تقييم الأحداث بناء على ملاءمة هذه المعلومات للمصارف					

المحور الثاني : أثر الأبعاد الفنية والاقتصادية والمعلومات المنشورة في القوائم المالية بالقيمة العادلة في البنوك الإسلامية، على قرارات المستثمرين فيها

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
8	تساعد محاسبة القيمة العادلة للمستثمرين في تقييم أداء المصارف وبيان درجة المخاطرة التي يمكن أن يتعرض لها المستثمر					
9	تتمثل الفائدة في الإفصاح على أساس القيمة العادلة في تقديم المخاطر ذات الصلة للمستثمرين					
10	تساعد البيانات المنشورة بناء على أساس القيمة العادلة الدائنين والمودعين في اتخاذ قرارات انتمائية مناسبة					
11	إن تطبيق القيمة العادلة يساعد في تقييم أفضل للمخاطر في الاستثمارات من خلال إجراء المقارنة بين بدائل الاستثمار					
12	تقديرات القيمة العادلة غير دقيقة وغير موثوقة لأن التقديرات قد تختلف من قبل المقدرين مما يفقد القيمة المقدرة الثقة والدقة المطلوبة					
13	لا توفر محاسبة القيمة العادلة الموضوعية في قياس المركز المالي للمصرف					
14	لا نستطيع المقارنة بين القوائم المالية للمصارف باستخدام محاسبية القيمة العادلة					

المحور الثالث : أثر الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة في جودة التقارير المالية

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
15	الإفصاح المحاسبي وفقا لأساس للقيمة العادلة يوفر معلومات كمية للمنشأة تتصف بالقابلية للمقارنة					
16	الإفصاح المحاسبي وفقا لأساس القيمة العادلة يبين مواكبة المنشأة للتغير في المعايير الدولية.					
17	الإفصاح المحاسبي وفقا لأساس القيمة العادلة يحد من التقلب في أسعار الأصول الثابتة.					
18	الإفصاح المحاسبي وفقا للقيمة العادلة يسهم في تجنب مشاكل الارتفاع المستمر للأسعار .					
19	تقديرات القيمة العادلة غير دقيقة وغير موثوقة، لأنه قد تختلف التقديرات من قبل المقدرين مما يفقد القيمة المقدرة الثقة والدقة المطلوبة					
20	لا تمثل القيمة العادلة النقد المتوقع الحصول عليه في حال تم بيع الأصل					

المحور الرابع: أثر الإفصاح المحاسبي من خلال اعتماد مبدأ القيمة العادلة على مردودية وفاعلية المصارف الإسلامية وكيف يتجلى ذلك في المصارف الإسلامية الموريتانية..

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
21	يتم الإفصاح عن المكاسب أو الخسائر الناتجة عن القيمة العادلة في المنشأة					
22	الإفصاح عن كافة المعلومات التي تساعد في تقييم الأدوات المالية، يساعد على عدالة القوائم المالية.					
23	الإفصاح عن الناتج الفعلي لإعادة تقييم الأصول الثابتة وفقا للقيمة العادلة يعبر عن مصداقية المعلومات المالية.					
24	الإفصاح عن الأصول والالتزامات المالية المقدمة بالتكلفة المستهدفة وعدم تقييمها بالقيمة العادلة يجعل التقارير المالية غير ملائمة.					
25	الإفصاح عن عمليات اتفاقيات إعادة الشراء من حيث طبيعة الصفقات وأسس تقديمها بالقيمة العادلة يساعد على فهم المعلومات المالية.					
26	الإفصاح عن السياسات المحاسبية التي تشمل الاعترافات وأسس القياس والافتراضات في تحديد القيمة العادلة يعبر عن الموقف الحقيقي للمنشأة.					
27	الإفصاح عن الأدوات المالية بقيمتها العادلة يجعل المعلومات التي يفصح عنها معبرة عن واقعها الحالي.					

الملحق رقم 2: قائمة بأسماء وعناوين محكمي الإمتحانة

الاسم	الدرجة العلمية	الوظيفة
أ.د. محمد محمود محمد	دكتوراه	أستاذ بقسم علوم التسيير جامعة نواكشوط العصرية
أ.د. الصوفي الشيباني	دكتوراه	أستاذ بقسم العلوم الاقتصادية جامعة نواكشوط العصرية
أ.د. الطالب مصطفى حام	دكتوراه	أستاذ بقسم العلوم التجارية جامعة نواكشوط العصرية
د.مولاي عبد القادر	دكتوراه	أستاذ بقسم العلوم الاقتصادية جامعة نواكشوط العصرية
د.محمد الأمين جدو	دكتوراه	أستاذ بقسم العلوم التجارية جامعة نواكشوط العصرية

Université d'Alger 3

**Faculté des Sciences Economiques, Sciences Commerciales et
Sciences de Gestions**

Département des Sciences Commerciales

Questionnaire relative à l'élaboration d'une thèse de doctorat en Comptabilité
et audit

Bonjour ;

Respectueusement, cher Répondant

Le chercheur procède à mené une étude intitulée « L'impact de la divulgation comptable par l'adoption du principe de la juste valeur sur la rentabilité et l'efficacité des banques islamiques en Mauritanie » En complément des exigences pour l'obtention d'un doctorat en comptabilité et audit à la Faculté des Sciences Economiques, Sciences Commerciales et Sciences de Gestions de l'Université Alger3.

Vu l'immensité du savoir et savoir-faire en matière de comptabilité dont vous jouissez, le chercheur vous soumet le présent questionnaire à travers lequel nous voudrions profiter de votre point de vue en répondant de manière sincère et précise en notant tout commentaire que vous jugerez nécessaires. Ce sera, certes, une véritable contribution à cette recherche.

Le chercheur, tout en vous remerciant d'avance, apprécie le grand effort que vous déploierez avec précision et objectivité en répondant au présent questionnaire. Il s'engage également à ne faire usage des informations que vous présenteriez qu'uniquement à des fins de recherche scientifique.

Veillez agréer mes salutations et mes respects les plus respectueux.

**Le chercheur :
Sidi Mohamed Abbad**

Premièrement : Information personnelles

Veillez placer le signe (√) dans la place convenable :

Qualification scientifique	En deçà du diplôme de la licence	Diplôme de la licence	Diplôme de Master	Diplôme de Magister	Diplôme de doctorat
Réponse					

Spécialisation scientifique	Comptabilité	Sciences financières et bancaires	Economie	Management	Autre
Réponse					

Centre fonctionnel	Directeur financier	Directeur de secteur	Directeur des comptes	Directeur d'audit interne	Autre
Réponse					

Années d'expérience	5 ans et en deçà	De 6 à 10 ans	De 11 à 15 ans	De 16 à 20 ans	Plus de 21 ans
Réponse					

Deuxièmement : Lexique du questionnaire

Ayez l'amabilité de mettre la mention (√) à la place qui convient :

Axe un : L'impact de l'application de la juste valeur à la vraie représentativité des informations comptables figurant dans les listes financières des banques

No	Expression	totalement d'accord	d'accord	Neutre	Pas d'accord	Totalement pas d'accord
1	Disponibilité des informations comptables sur la base de la juste valeur, une valeur prévisionniste élevée signifiant la crédibilité et l'exactitude des informations.					
2	Les données financières					

	basées sur la juste valeur permettent la réalisation de la véritable représentativité.					
3	L'application de la comptabilité de la juste valeur n'aide pas les banques à fournir les besoins du contrôle administratif et financier.					
4	La comptabilité de la juste valeur aide à amoindrir la non neutralité des chefs des départements bancaires en établissant les listes financières.					
5	La pré disponibilité des données comptables de vérification devient très difficile au moment de l'établissement des listes financières en utilisant la formule de la juste valeur					
6	Lors de l'audit des listes financières des banques , élaborées à travers la formule de la juste valeur par les auditeurs internes et externes, il devient facile pour eux de découvrir les erreurs et de s'en assurer.					
7	Les données comptables basées sur la juste valeur , ont la force d'influencer les décisions économiques des usagers en les aidant à évaluer les faits par l'harmonisation de ces informations avec celles des banques.					

Axe deux : Effet de l'information comptable sur la base de la juste valeur sur la qualité de l'information financière

No	Expression	totalement d'accord	d'accord	Neutre	Pas d'accord	Totalement pas d'accord
8	La comptabilité de la juste valeur aide les investisseurs à évaluer la performance des banques et à définir le degré de risques que l'investisseur peut encourir.					
9	L'intérêt de la déclaration sur la base de la juste valeur se traduit par la présentation aux investisseurs des risques y afférant.					
10	Les données publiées sur la base de la juste valeur aident les investisseurs et les dépositaires à prendre des décisions d'assurance adéquates.					
11	L'application de la juste valeur aide à une meilleure évaluation des risques dans les investissements en effectuant l'approche entre les alternatives de l'investissement.					
12	Les estimations de la juste valeur ne sont pas précises ni crédibles car les estimations diffèrent de la part des évaluateurs, ce qui fait perdre à la valeur estimée la crédibilité et précision requises.					
13	La comptabilité de la juste valeur ne fournit pas l'objectivité dans la mesure de la performance financière de la banque.					
14	On ne peut pas établir une comparaison entre les listes financières des					

	banques à l'aide de la comptabilité de la juste valeur .					
--	--	--	--	--	--	--

Axe trois : L'impact de l'application de la comptabilité de la juste valeur sur la divulgation comptable

No	Expression	totalement d'accord	d'accord	Neutre	Pas d'accord	Totalement pas d'accord
15	La déclaration comptable conforme à la base de la juste valeur fournit à l'établissement des données quantitatives admettant la comparaison.					
16	La déclaration comptable conforme à la base de la juste valeur indique l'accompagnement de l'établissement en termes de changements dans les normes internationales.					
17	La déclaration comptable conforme à la base de la juste valeur limite la fluctuation des prix des actifs.					
18	La déclaration comptable conforme à la base de la juste valeur contribue à éviter les problèmes de hausse continue des prix.					
19	Les estimations de la juste valeur ne sont ni exactes ni fiables car les estimations des évaluateurs peuvent différer, ce qui fait perdre à la valeur estimée la fiabilité et la précision de requises.					
20	La juste valeur ne représente pas le monnaie dont la l'obtention est prévue au cas où l'actif serait vendu.					

Axe quatre : La réalité de la comptabilité de la juste valeur et ses racines dans les transactions économiques islamiques et leur impact sur la

représentation réelle de l'information comptable contenue dans les états financiers des banques

No	Expression	totalement d'accord	d'accord	Neutre	Pas d'accord	Totalement pas d'accord
21	Il faut déclarer les bénéfices ou pertes résultant de la juste valeur dans l'établissement.					
22	La divulgation de toutes les informations aidant à évaluer les mécanismes financiers, aide à l'équité des listes financières.					
23	La divulgation du produit effectif pour réévaluer les actifs conformément à la juste valeur exprime la fiabilité des informations financières.					
24	La divulgation des actifs et passifs financiers présenter par le coût cible et leur non-évaluation à l'aide de la juste valeur , rend incohérents les rapports financiers.					
25	La divulgation des opérations de convention de rachat selon la nature des marchés et leur modes de présentation en juste valeur . aide à comprendre les données financières.					
26	La divulgation des politiques comptables qui comporte les aveux, les bases de mesure et des thèses qui déterminent la juste valeur exprime la position réelle de l'établissement.					
27	La divulgation des mécanismes financiers avec la juste valeur permet aux données					

déclarées d'exprimer l'état actuel.					
--	--	--	--	--	--

الملحق 3 :

معايير هيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية (FAS) Financial Accounting Standards

بيانات المحاسبة المالية:

- أهداف المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.
- مفاهيم المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

معايير المحاسبة المالية:

- FAS 1 العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.
- FAS 2 المربحة والمربحة للأمر بالشراء.
- FAS 3 التمويل بالمضاربة.
- FAS 4 التمويل بالمشاركة.
- FAS 5 الإفصاح عن أسس توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار.
- FAS 6 حقوق أصحاب حسابات الاستثمار وما في حكمها.
- FAS 7 السلم والسلم الموازي.
- FAS 8 الإجارة والإجارة المنتهية بالتملك (المعدل)
- FAS 9 الزكاة.
- FAS 10 الاستصناع والاستصناع الموازي.
- FAS 11 المخصصات والاحتياطات.
- FAS 12 العرض والإفصاح العام في القوائم المالية لشركات التأمين الإسلامية.
- FAS 13 الإفصاح عن أسس تحديد وتوزيع الفائض في شركات التأمين الإسلامية.
- FAS 14 صناديق الاستثمار.
- FAS 15 المخصصات والاحتياطات في شركات التأمين الإسلامية.
- FAS 16 المعاملات بالعملة الأجنبية والعمليات بالعملة الأجنبية.
- FAS 17 الاستثمارات.

- FAS 18 الخدمات المالية الإسلامية التي تقدمها المؤسسات المالية التقليدية.
- FAS 19 الاشتراكات في شركات التأمين الإسلامية.
- FAS 20 البيع الآجل.
- FAS 21 الإفصاح عن تحويل الموجودات.
- FAS 22 التقرير عن القطاعات.
- FAS 23 توحيد القوائم المالية.
- FAS 24 الاستثمارات في الشركات الزميلة.
- FAS 25 الاستثمار في الصكوك والحصص والأدوات المشابهة.
- FAS 26 الاستثمار في العقارات
- FAS 27 حسابات الاستثمار

الملحق رقم 4:

المعايير والمبادئ الإرشادية والملاحظات الفنية لمركز خدمات المالية الإسلامية

أولاً : المعايير

- المعيار رقم 1: إدارة المخاطر.
- المعيار رقم 2: كفاية رأس المال.
- المعيار رقم 3: حوكمة المؤسسات.
- المعيار رقم 4: الشفافية وانضباط السوق.
- المعيار رقم 5: إجراءات الرقابة الإشرافية.
- المعيار رقم 6: حوكمة برامج الاستثمار الجماعي.
- المعيار رقم 7: قضايا خاصة في كفاية رأس المال.
- المعيار رقم 8: المبادئ الإرشادية لحوكمة عمليات التأمين الإسلامي (التكافل).
- المعيار رقم 9: سلوكيات العمل للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية.
- المعيار رقم 10: المبادئ الإرشادية لنظام الحوكمة الشرعية.
- المعيار رقم 11: معيار متطلبات الملاءة للتكافل (التأمين الإسلامي).
- المعيار رقم 12: المبادئ الإرشادية لإدارة مخاطر السيولة.
- المعيار رقم 13: المبادئ الإرشادية لاختبارات الضغط.
- المعيار رقم 14: معيار إدارة المخاطر للتكافل (التأمين الإسلامي).
- المعيار رقم 15: المعيار المعدل لكفاية رأس المال.
- المعيار رقم 16: الإرشادات المعدلة للعناصر الأساسية لإجراءات الرقابة الإشرافية. المعيار رقم 17:
- المبادئ الأساسية للرقابة على التمويل الإسلامي (القطاع المصرفي)

ثانيا : المبادئ الإرشادية

- المبادئ الإرشادية رقم 1: الاعتراف بالتصنيفات للأدوات المالية المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية
- المبادئ الإرشادية رقم 2: الإرشادات المتعلقة بإدارة المخاطر ومعيار كفاية رأس المال: معاملات المربحة في السلع.
- المبادئ الإرشادية رقم 3: الإرشادات المتعلقة بممارسات دعم دفع الأرباح لأصحاب حسابات الاستثمار.
- المبادئ الإرشادية رقم 4: الإرشادات المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال: تحديد عامل "ألفا" في نسبة كفاية رأس المال.
- المبادئ الإرشادية رقم 5: الإرشادات المتعلقة بالاعتراف بالتصنيفات الصادرة عن مؤسسات تصنيف ائتماني خارجية للتكافل وإعادة التكافل.
- المبادئ الإرشادية رقم 6: لإرشادات المتعلقة بالمعايير الكمية لإدارة مخاطر السيولة

ثالثا : الملاحظات الفنية

- ملاحظة فنية رقم 1: تطوير أسواق المال الإسلامية.

الملحق رقم 5

معايير المحاسبة الدولية IAS والتعديلات الحديثة عليها

- IAS 1 معيار عرض البيانات المالية
- IAS 2 معيار المخزون
- IAS 7 معيار قائمة التدفقات النقدية
- IAS 8 معيار التغير في التقديرات المحاسبية والأخطاء والتغيرات في السياسات المحاسبية
- IAS 10 معيار الأحداث اللاحقة لتاريخ انتهاء الفترة المالية
- IAS 16 معيار الممتلكات والمصانع والمعدات
- IAS 17 معيار عقود الإيجار
- IAS 20 معيار المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية
- IAS 23 معيار تكاليف الاقتراض
- IAS 24 معيار إفصاحات الأطراف ذات العلاقة
- IAS 27 معيار البيانات المالية المنفصلة
- IAS 28 معيار المحاسبة عن الاستثمارات في المنشآت الزميلة والمشاريع المشتركة
- IAS 32 معيار الأدوات المالية: العرض
- IAS 33 معيار حصة السهم من الأرباح
- IAS 34 معيار التقارير المالية المرحلية
- IAS 36 معيار انخفاض قيمة الموجودات
- IAS 37 معيار المخصصات، الالتزامات والموجودات الطارئة
- IAS 38 معيار الموجودات غير الملموسة
- IAS 33 معيار الأدوات المالية: الاعتراف والقياس
- IAS 40 معيار الممتلكات الاستثمارية

الملحق رقم 6

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS والتعديلات الحديثة عليها

IFRS 1	معيار تطبيق معايير التقارير المالية الدولية للمرة الأولى
IFRS 2	معيار المدفوعات على أساس الأسهم
IFRS 3	معيار اندماج منشآت الأعمال
IFRS 4	معيار عقود التأمين
IFRS 5	معيار الأصول الغير متداولة المحتفظ بها بغرض البيع والعمليات الغير مستمرة
IFRS 6	معيار استكشاف وتقييم الموارد المعدنية
IFRS 7	معيار الأدوات المالية: متطلبات الإفصاح
IFRS 8	معيار الطاقات التشغيلية
IFRS 9	معيار الأدوات المالية: متطلبات الاعتراف
IFRS 10	معيار القوائم المالية الموحدة (بدأ تطبيقه في 2013/1/1)
IFRS 11	معيار ترتيبات مشتركة (بدأ تطبيقه في 2013/1/1)
IFRS 12	معيار الإفصاح عن مصالح في كيانات أخرى (بدأ تطبيقه في 2013/1/1)
IFRS 13	معيار قياس القيمة العادلة (بدأ تطبيقه في 2013/1/1)
IFRS 14	معيار الحسابات المؤجلة الناتجة عن تحديد الأسعار تنظيمياً
IFRS 15	معيار الإيرادات من العقود مع العملاء ²¹⁹ (صدر في شهر مايو 2014 وقد بدأ ساريان مفعول هذا المعيار بدءاً من يناير 2017 مع أنه تم السماح للشركات بالتطبيق المبكر)

²¹⁹ صدر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 15 وهو بعنوان الإيرادات من العقود مع العملاء، في شهر مايو 2014 ، و هذا المعيار ألغى بشكل أساسي اثنين من المعايير الدولية التي كانت عمود فقري للمعايير و هما المعيار الدولي رقم 11 بعنوان عقود الإنشاء ، و المعيار الدولي رقم 18 بعنوان الإيراد. والمعيار الجديد صدر تحت مظلة جهود التقارب بين الجهات المختصة بوضع المعايير المحاسبية الأمريكية و الجهات المختصة بوضع المعايير المحاسبية الدولية . و هذا المعيار سيكون ساري المفعول بدءاً من يناير 2017 مع السماح للشركات بالتطبيق المبكر .

الملحق رقم 7

مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

Echelle : TOUTES LES VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

	N	%
Valide	54	100,0
Exclus ^a	0	,0
Total	54	100,0

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,832	31

Corrélations

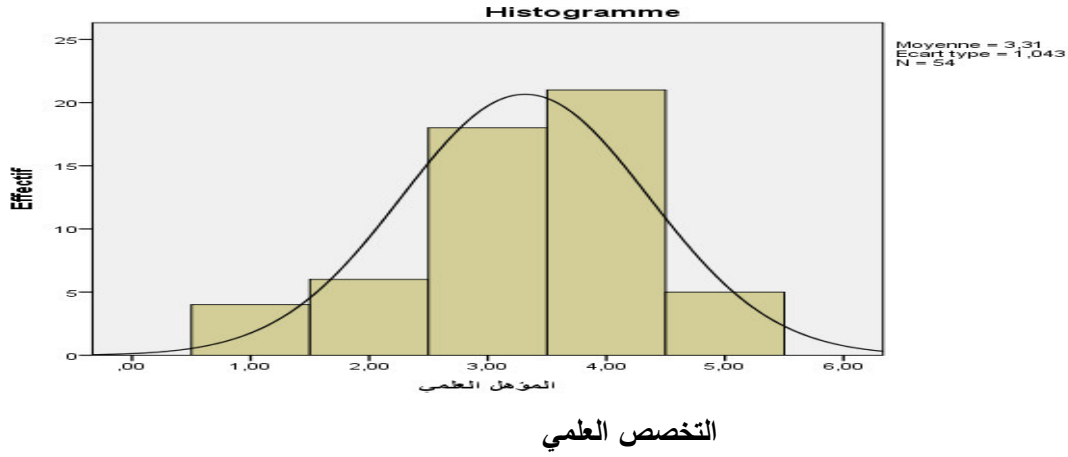
	م17	م8م14	م15م20	م21م27	المجموع
Corrélation de Pearson	1	,531**	,550**	,558**	,739**
م17 Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000	,000
N	54	54	54	54	54
Corrélation de Pearson	,531**	1	,741**	,772**	,892**
م8م14 Sig. (bilatérale)	,000		,000	,000	,000
N	54	54	54	54	54
Corrélation de Pearson	,550**	,741**	1	,810**	,920**
م15م20 Sig. (bilatérale)	,000	,000		,000	,000
N	54	54	54	54	54
Corrélation de Pearson	,558**	,772**	,810**	1	,893**
م21م27 Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000		,000
N	54	54	54	54	54
Corrélation de Pearson	,739**	,892**	,920**	,893**	1
المجموع Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	
N	54	54	54	54	54

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

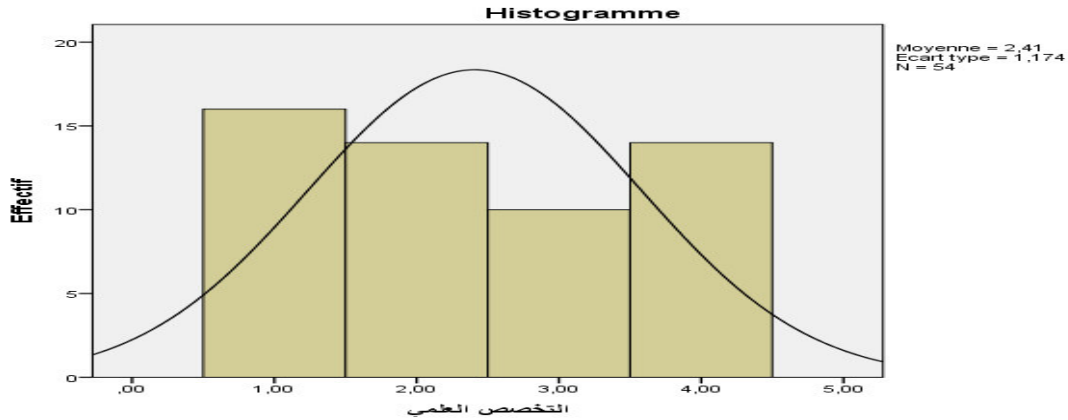
Corrélations

أثر الإفصاح المحاسبي من خلال اعتماد مبدأ القيمة العادلة على مردودية وفاعلية المصارف الإسلامية وكيف يتجلى ذلك في المصارف الإسلامية الموريتانية	أثر الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة في جودة التقارير المالية	أثر الأبعاد الفنية والاقتصادية والمعلومات المنشورة في القوائم المالية بالقيمة العادلة في البنوك الإسلامية، على قرارات المستثمرين فيها	تمثيلات محاسبية القيمة العادلة و أصولها في المعاملات الاقتصادية الإسلامية و أثر تطبيقها على التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للمصارف	
,558**	,550**	,531**	1	تمثيلات محاسبية القيمة العادلة و أصولها في المعاملات الاقتصادية الإسلامية و أثر تطبيقها على التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للمصارف
,000	,000	,000		Corrélation de Pearson
54	54	54	54	Sig. (bilatérale)
,772**	,741**	1	,531**	Corrélation de Pearson
,000	,000	,000	,000	Sig. (bilatérale)
54	54	54	54	N
,810**	1	,741**	,550**	Corrélation de Pearson
,000	,000	,000	,000	Sig. (bilatérale)
54	54	54	54	N
1	,810**	,772**	,558**	Corrélation de Pearson
54	54	,000	,000	Sig. (bilatérale)
54	54	54	54	N

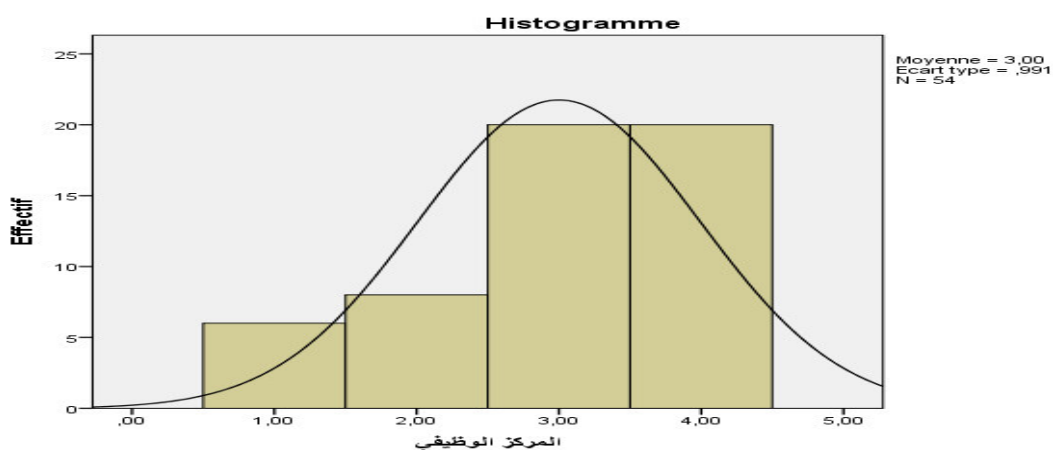
** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).



	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
المحاسبة	16	29,6	29,6	29,6
علوم مالية ومصرفية	14	25,9	25,9	55,6
اقتصاد	10	18,5	18,5	74,1
إدارة أعمال	14	25,9	25,9	100,0
Total	54	100,0	100,0	

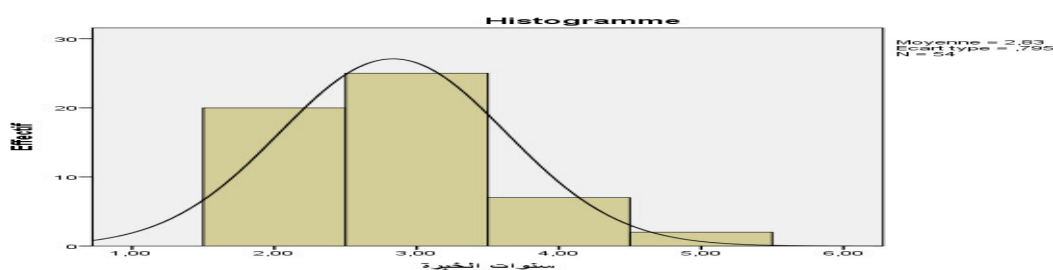


	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
مدير مالي	6	11,1	11,1	11,1
مدير فرع	8	14,8	14,8	25,9
مدير الحسابات	20	37,0	37,0	63,0
مدير تدقيق داخلي	20	37,0	37,0	100,0
Total	54	100,0	100,0	



سنوات الخبرة

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
من 6 إلى 10 سنوات	20	37,0	37,0	37,0
من 11 إلى 15 سنة	25	46,3	46,3	83,3
Valide من 16 إلى 20 سنة	7	13,0	13,0	96,3
أكثر من 21 سنة	2	3,7	3,7	100,0
Total	54	100,0	100,0	



Statistiques

	N		المتوسط الحسابي	Médiane	Ecart-type	Somme
	Valide	Manquante	Moyenne			
توفر المعلومات المحاسبية المبينة على أساس القيمة العادلة، قيمة تنبؤية عالية تمثل مصداقية هذه المعلومات ودقتها	54	0	3,6481	4,0000	,48203	197,00
إن البيانات المالية المبينة على أساس القيمة العادلة تحقق خاصية التمثيل الصادق	54	0	4,1296	4,0000	,33905	223,00
إن تطبيق محاسبة القيمة العادلة لا يساعد المصارف على توفير متطلبات الرقابة الإدارية والمالية	54	0	3,5000	3,0000	,72032	189,00

تساهم محاسبة القيمة العادلة في تقليل تحيز مديري البنوك ورؤساء القطاعات المصرفية عند إعداد القوائم المالية	54	0	2,9444	3,0000	1,08882	159,00
إن قابلية المعلومات المحاسبية للتحقق تكون صعبة للغاية عند إعداد القوائم المالية باستخدام أسلوب القيمة العادلة	54	0	4,0370	4,0000	,51259	218,00
عند تدقيق القوائم المالية للمصارف والمعدة باستخدام أسلوب القيمة العادلة من قبل المدققين الداخليين والخارجيين فإنه من السهل عليهم اكتشاف	54	0	3,8148	4,0000	,80269	206,00
يكون للمعلومات المحاسبية المبنية على أساس القيمة العادلة القدرة على التأثير على القرارات الاقتصادية للمستخدمين عن طريق مساعدتهم	54	0	3,9074	4,0000	,62249	211,00

Tableau de fréquences

توفر المعلومات المحاسبية المبنية على أساس القيمة العادلة، قيمة تنبؤية عالية تمثل مصداقية هذه المعلومات ودقتها

	Effectifs التكرار	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
محاييد	19	35,2	35,2	35,2
Valide أوافق	35	64,8	64,8	100,0
Total	54	100,0	100,0	

إن البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة تحقق خاصية التمثيل الصادق

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
أوافق	47	87,0	87,0	87,0
Valide أوافق بشدة	7	13,0	13,0	100,0
Total	54	100,0	100,0	

إن تطبيق محاسبة القيمة العادلة لا يساعد المصارف على توفير متطلبات الرقابة الإدارية والمالية

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
محاييد	34	63,0	63,0	63,0
Valide أوافق	13	24,1	24,1	87,0
أوافق بشدة	7	13,0	13,0	100,0
Total	54	100,0	100,0	

ساهم محاسبة القيمة العادلة في تقليل تحيز مديري البنوك ورؤساء القطاعات المصرفية عند إعداد القوائم المالية

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
--	-----------	-------------	-----------------------	-----------------------

لا أوافق بشدة	3	5,6	5,6	5,6
لا أوافق	24	44,4	44,4	50,0
أوافق	27	50,0	50,0	100,0
Total	54	100,0	100,0	

إن قابلية المعلومات المحاسبية للتحقق تكون صعبة للغاية عند إعداد القوائم المالية باستخدام أسلوب القيمة العادلة

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
محاييد	6	11,1	11,1	11,1
أوافق	40	74,1	74,1	85,2
أوافق بشدة	8	14,8	14,8	100,0
Total	54	100,0	100,0	

عند تدقيق القوائم المالية للمصارف والمعدة باستخدام أسلوب القيمة العادلة من قبل المدققين الداخليين والخارجيين فإنه من السهل

عليهم اكتشاف

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
لا أوافق بشدة	3	5,6	5,6	5,6
محاييد	5	9,3	9,3	14,8
أوافق	42	77,8	77,8	92,6
أوافق بشدة	4	7,4	7,4	100,0
Total	54	100,0	100,0	

يكون للمعلومات المحاسبية المبنية على أساس القيمة العادلة القدرة على التأثير على القرارات الاقتصادية للمستخدمين عن طريق

مساعدهم

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
محاييد	13	24,1	24,1	24,1
أوافق	33	61,1	61,1	85,2
أوافق بشدة	8	14,8	14,8	100,0
Total	54	100,0	100,0	

Effectifs

Statistiques

	N		Moyenne	Médiane	Ecart-type	Somme
	Valide	Manquante				
تساعد محاسبة القيمة العادلة المستثمرين في تقييم أداء المصارف وبيان درجة المخاطرة التي يمكن أن يتعرض لها المستثمر	54	0	3,4074	4,0000	1,28149	184,00

تتمثل الفائدة في الإفصاح على أساس القيمة العادلة في تقديم المخاطر ذات الصلة للمستثمرين	54	0	4,3889	4,0000	,49208	237,00
تساعد البيانات المنشورة بناء على أساس القيمة العادلة الدائنين والمودعين في اتخاذ قرارات استثمارية مناسبة	54	0	3,6852	4,0000	1,02468	199,00
إن تطبيق القيمة العادلة يساعد في تقييم أفضل للمخاطر في الاستثمارات من خلال إجراء المقارنة بين بدائل الاستثمار	54	0	3,7778	4,0000	,69137	204,00
تقديرات القيمة العادلة غير دقيقة وغير موثوقة لأن التقديرات قد تختلف من قبل المقدرين مما يفقد القيمة المقدرة الثقة والدقة المطلوبة	54	0	3,8333	4,0000	,90596	207,00
لا توفر محاسبة القيمة العادلة الموضوعية في قياسي المركز المالي للمصرف	54	0	3,8889	4,0000	,92485	210,00
لا نستطيع المقارنة بين القوائم المالية للمصارف باستخدام محاسبية القيمة العادلة	54	0	3,7407	4,0000	,64968	202,00

Tableau de fréquences

تتمثل الفائدة في الإفصاح على أساس القيمة العادلة في تقديم المخاطر ذات الصلة للمستثمرين

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
أوافق	33	61,1	61,1	61,1
أوافق بشدة	21	38,9	38,9	100,0
Total	54	100,0	100,0	

تساعد البيانات المنشورة بناء على أساس القيمة العادلة الدائنين والمودعين في اتخاذ قرارات استثمارية مناسبة

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
لا أوافق بشدة	1	1,9	1,9	1,9
لا أوافق	11	20,4	20,4	22,2
أوافق	34	63,0	63,0	85,2
أوافق بشدة	8	14,8	14,8	100,0
Total	54	100,0	100,0	

إن تطبيق القيمة العادلة يساعد في تقييم أفضل للمخاطر في الاستثمارات من خلال إجراء المقارنة بين بدائل الاستثمار

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
محايد	20	37,0	37,0	37,0
أوافق	26	48,1	48,1	85,2
أوافق بشدة	8	14,8	14,8	100,0
Total	54	100,0	100,0	

تقديرات القيمة العادلة غير دقيقة وغير موثوقة لأن التقديرات قد تختلف من قبل المقدرين مما يفقد القيمة المقدرة الثقة والدقة المطلوبة

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
لا أوافق بشدة	1	1,9	1,9	1,9
لا أوافق	7	13,0	13,0	14,8
Validé أوافق	38	70,4	70,4	85,2
أوافق بشدة	8	14,8	14,8	100,0
Total	54	100,0	100,0	

لا توفر محاسبة القيمة العادلة الموضوعية في قياس المركز المالي للمصرف

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
محايد	26	48,1	48,1	48,1
Validé أوافق	8	14,8	14,8	63,0
أوافق بشدة	20	37,0	37,0	100,0
Total	54	100,0	100,0	

لا نستطيع المقارنة بين القوائم المالية للمصارف باستخدام محاسبة القيمة العادلة

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
لا أوافق بشدة	2	3,7	3,7	3,7
محايد	8	14,8	14,8	18,5
Validé أوافق	44	81,5	81,5	100,0
Total	54	100,0	100,0	

Effectifs

Statistiques

	N		Moyenne	Médiane	Ecart-type	Somme
	Validé	Manquant				
الإفصاح المحاسبي وفقا لأساس للقيمة العادلة يوفر معلومات كمية للمنشأة تتصف بالقابلية للمقارنة	54	0	2,7593	3,0000	,43155	149,00
الإفصاح المحاسبي وفقا لأساس للقيمة العادلة يبين مواكبة المنشأة للتغير في المعايير الدولية.	54	0	3,7778	4,0000	,76889	204,00
الإفصاح المحاسبي وفقا لأساس للقيمة العادلة يحد من التغلب في أسعار الأصول الثابتة.	54	0	4,0000	4,0000	,75235	216,00
الإفصاح المحاسبي وفقا للقيمة العادلة يسهم في تجنب مشاكل الارتفاع المستمر للأسعار	54	0	3,6667	4,0000	1,11592	198,00
تقديرات القيمة العادلة غير دقيقة وغير موثوقة، لأنه قد تختلف التقديرات من قبل المقيدين مما يفقد القيمة المقدرة الثقة والدقة المطلوبة	54	0	4,4444	5,0000	,83929	240,00
لا تمثل القيمة العادلة النقد المتوقع الحصول عليه في حال تم بيع الأصل	54	0	3,8333	4,0000	1,07721	207,00

Tableau de fréquences

الإفصاح المحاسبي وفقا لأساس للقيمة العادلة يوفر معلومات كمية للمنشأة تتصف بالقابلية للمقارنة

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
لا أوافق	13	24,1	24,1	24,1
Validé محايد	41	75,9	75,9	100,0
Total	54	100,0	100,0	

الإفصاح المحاسبي وفقا لأساس للقيمة العادلة يبين مواكبة المنشأة للتغير في المعايير الدولية.

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
لا أوافق بشدة	2	3,7	3,7	3,7
لا أوافق	3	5,6	5,6	9,3
Validé محايد	2	3,7	3,7	13,0
أوافق	45	83,3	83,3	96,3
أوافق بشدة	2	3,7	3,7	100,0
Total	54	100,0	100,0	

الإفصاح المحاسبي وفقا لأساس للقيمة العادلة يحد من التقلب في أسعار الأصول الثابتة.

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Validé محايد	15	27,8	27,8	27,8
أوافق	24	44,4	44,4	72,2
أوافق بشدة	15	27,8	27,8	100,0
Total	54	100,0	100,0	

الإفصاح المحاسبي وفقا للقيمة العادلة يساهم في تجنب مشاكل الارتفاع المستمر للأسعار

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
لا أوافق	15	27,8	27,8	27,8
Validé أوافق	27	50,0	50,0	77,8
أوافق بشدة	12	22,2	22,2	100,0
Total	54	100,0	100,0	

تقديرات القيمة العادلة غير دقيقة وغير موثوقة، لأنه قد تختلف التقديرات من قبل المقدرين مما يفقد القيمة المقدرة الثقة والدقة

المطلوبة

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
لا أوافق بشدة	2	3,7	3,7	3,7
أوافق	22	40,7	40,7	44,4
أوافق بشدة	30	55,6	55,6	100,0
Total	54	100,0	100,0	

لا تمثل القيمة العادلة النقد المتوقع الحصول عليه في حال تم بيع الأصل

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
لا أوافق	12	22,2	22,2	22,2
أوافق	27	50,0	50,0	72,2
أوافق بشدة	15	27,8	27,8	100,0
Total	54	100,0	100,0	

Effectifs

Statistiques

	N		Moyenne	Médiane	Ecart-type	Somme
	Valide	Manquant				
يتم الإفصاح عن المكاسب أو الخسائر الناتجة عن القيمة العادلة في المنشأة	54	0	4,0556	4,0000	,71154	219,00
الإفصاح عن كافة المعلومات التي تساعد في تقييم الأدوات المالية، يساعد على عدالة القوائم المالية.	54	0	4,2778	4,0000	,45211	231,00
الإفصاح عن الناتج الفعلي لإعادة تقييم الأصول الثابتة وفقا للقيمة العادلة يعبر عن مصداقية المعلومات المالية.	54	0	3,7222	3,5000	,81070	201,00
الإفصاح عن الأصول والالتزامات المالية المقدمة بالتكلفة المستهدفة وعدم تقييمها بالقيمة العادلة يجعل التقارير المالية غير ملائمة.	54	0	3,7222	4,0000	,45211	201,00
الإفصاح عن عمليات اتفاقيات إعادة الشراء من حيث طبيعة الصفقات وأسس تقديمها بالقيمة العادلة يساعد على فهم المعلومات المالية.	54	0	2,6481	3,0000	,55482	143,00
الإفصاح عن السياسات المحاسبية التي تشمل الاعترافات وأسس القياس والافتراضات في تحديد القيمة العادلة يعبر عن الموقف الحقيقي للمنشأة.	54	0	3,7222	4,0000	,45211	201,00
الإفصاح عن الأدوات المالية بقيمتها العادلة يجعل المعلومات التي يفصح عنها معبرة عن واقعها الحالي.	54	0	4,5000	4,5000	,50469	243,00

Tableau de fréquences

يتم الإفصاح عن المكاسب أو الخسائر الناتجة عن القيمة العادلة في المنشأة

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
محاييد	12	22,2	22,2	22,2
أوافق	27	50,0	50,0	72,2
أوافق بشدة	15	27,8	27,8	100,0
Total	54	100,0	100,0	

لإفصاح عن كافة المعلومات التي تساعد في تقييم الأدوات المالية، يساعد على عدالة القوائم المالية.

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
أوافق	39	72,2	72,2	72,2
أوافق بشدة	15	27,8	27,8	100,0
Total	54	100,0	100,0	

الإفصاح عن الناتج الفعلي لإعادة تقييم الأصول الثابتة وفقا للقيمة العادلة يعبر عن مصداقية المعلومات المالية.

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
محاييد	27	50,0	50,0	50,0
أوافق	15	27,8	27,8	77,8
أوافق بشدة	12	22,2	22,2	100,0
Total	54	100,0	100,0	

الإفصاح عن الأصول والالتزامات المالية المقدمة بالتكلفة المستهدفة وعدم تقييمها بالقيمة العادلة يجعل التقارير المالية غير

ملانة.

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
محاييد	15	27,8	27,8	27,8
أوافق	39	72,2	72,2	100,0
Total	54	100,0	100,0	

الإفصاح عن عمليات اتفاقيات إعادة الشراء من حيث طبيعة الصفقات وأسس تقديمها بالقيمة العادلة يساعد على فهم المعلومات المالية.

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
لا أوافق بشدة	2	3,7	3,7	3,7
لا أوافق	15	27,8	27,8	31,5
محاييد	37	68,5	68,5	100,0
Total	54	100,0	100,0	

الإفصاح عن السياسات المحاسبية التي تشمل الاعترافات وأسس القياس والافتراضات في تحديد القيمة العادلة يعبر عن الموقف

الحقيقي للمنشأة.

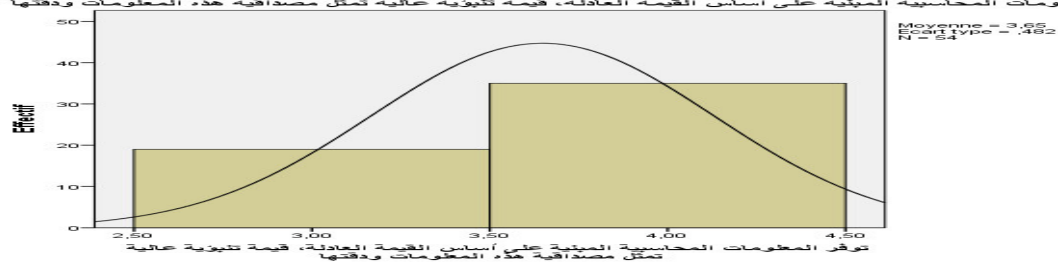
		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	15	27,8	27,8	27,8
	أوافق	39	72,2	72,2	100,0
	Total	54	100,0	100,0	

الإفصاح عن الأدوات المالية بقيمتها العادلة يجعل المعلومات التي يفصح عنها معبرة عن واقعها الحالي.

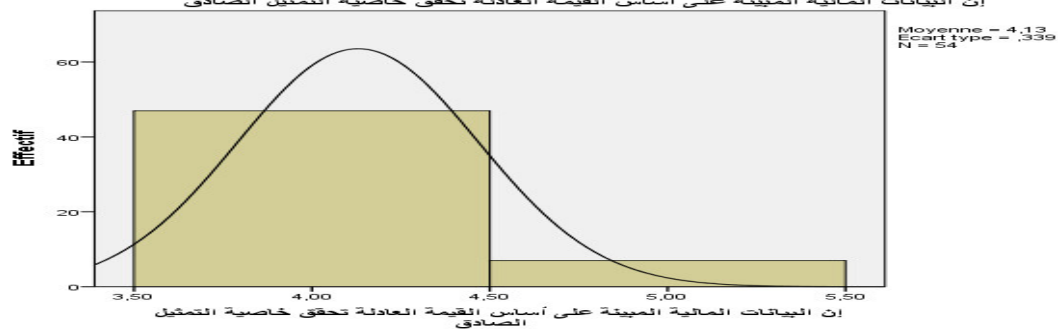
		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أوافق	27	50,0	50,0	50,0
	أوافق بشدة	27	50,0	50,0	100,0
	Total	54	100,0	100,0	

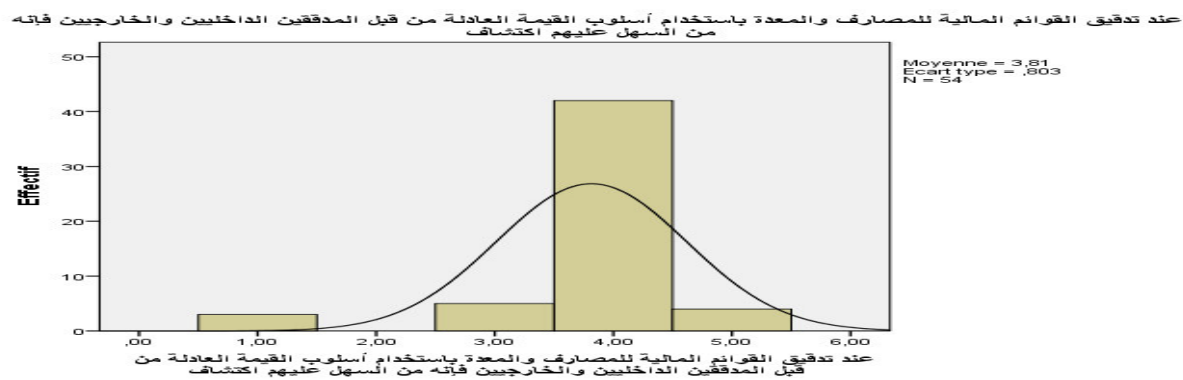
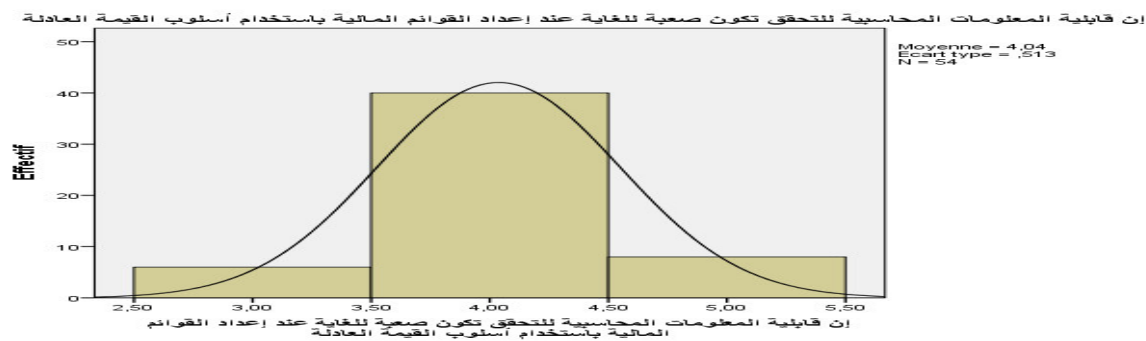
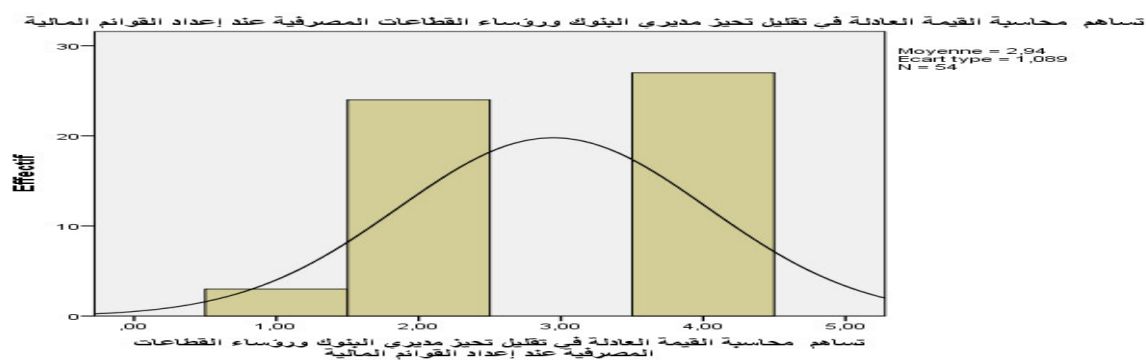
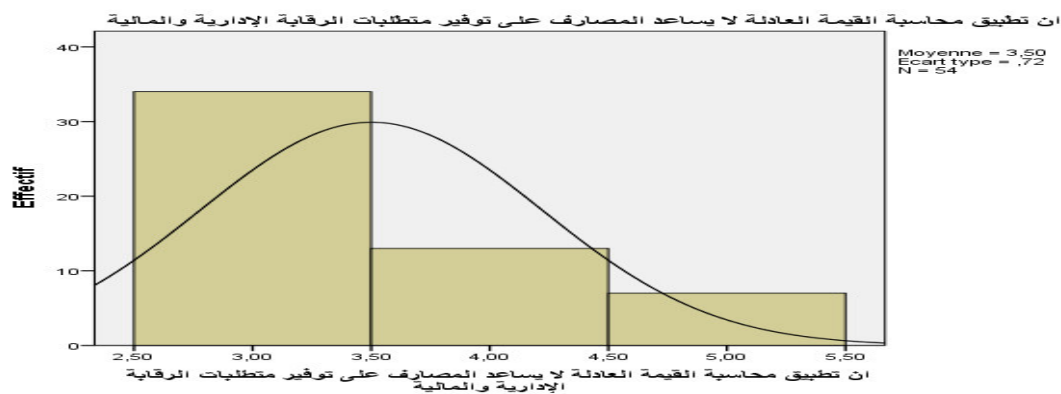
Histogramme

توفر المعلومات المحاسبية المييزة على أساس القيمة العادلة، قيمة تنبؤية عالية تمثل مصداقية هذه المعلومات ودقتها

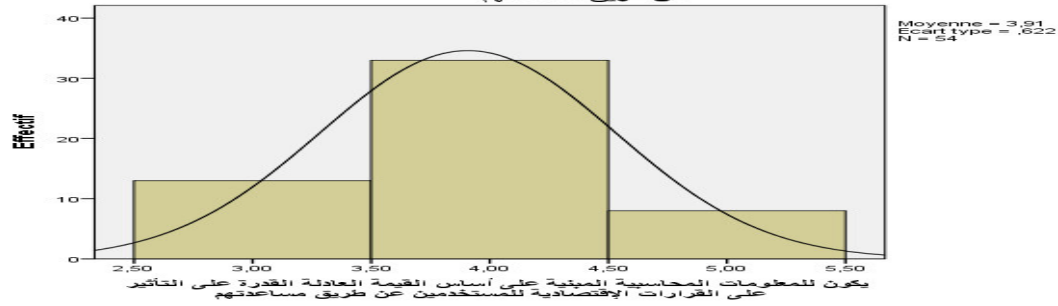


إن البيانات المالية المييزة على أساس القيمة العادلة تحقق خاصية التمثيل الصادق

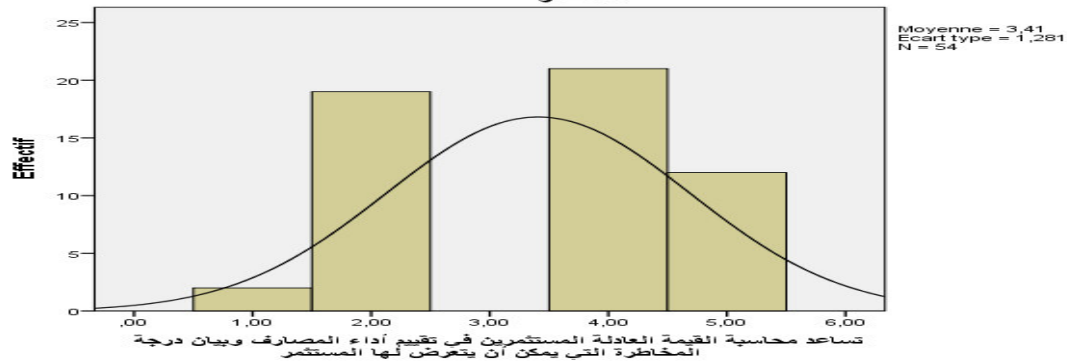




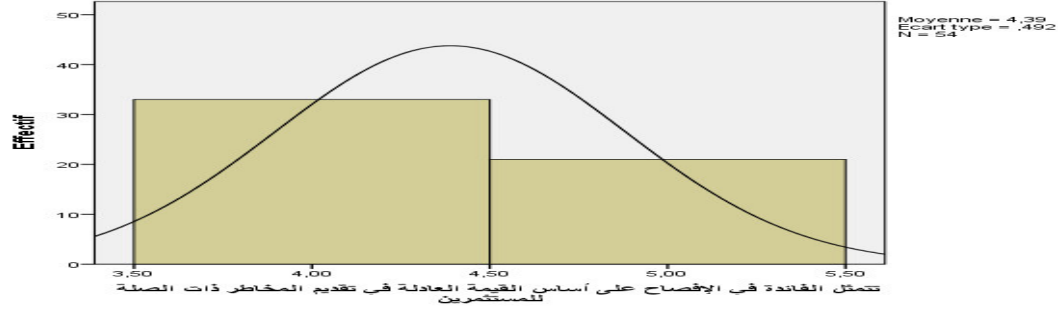
يكون للمعلومات المحاسبية المبتنية على أساس القيمة العادلة القدرة على التأثير على القرارات الاقتصادية للمستخدمين عن طريق مساعدتهم



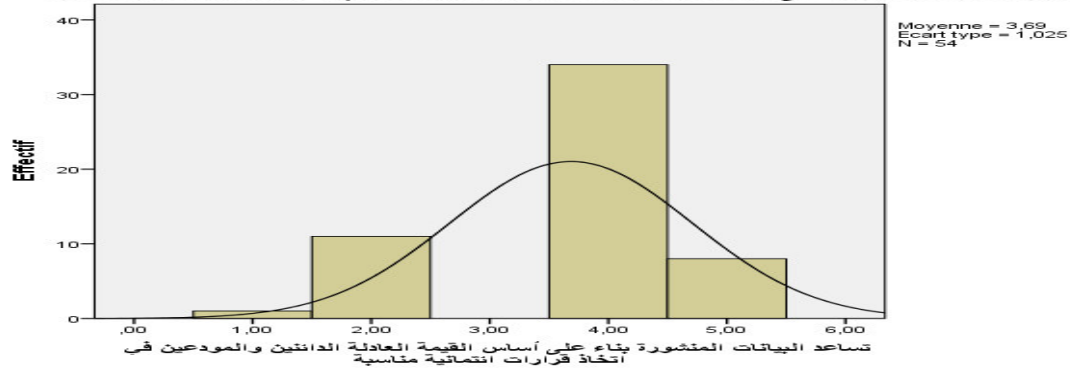
تساعد محاسبة القيمة العادلة المستثمرين في تقييم أداء المصارف وبيان درجة المخاطرة التي يمكن أن يتعرض لها المستثمر



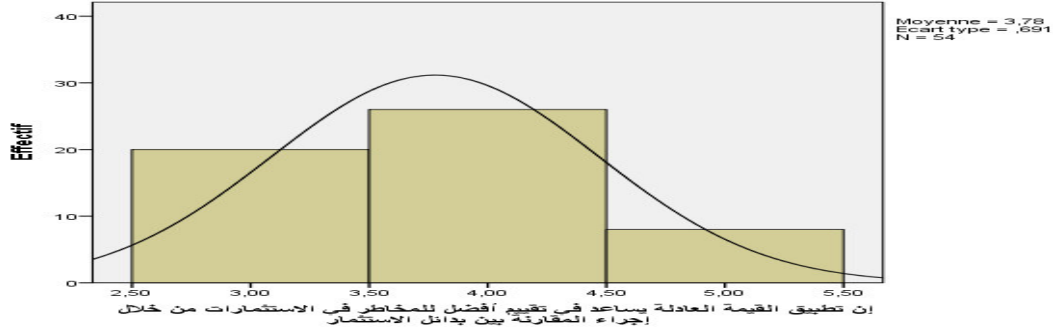
تتمثل الفائدة في الإفصاح على أساس القيمة العادلة في تقديم المخاطر ذات الصلة للمستثمرين



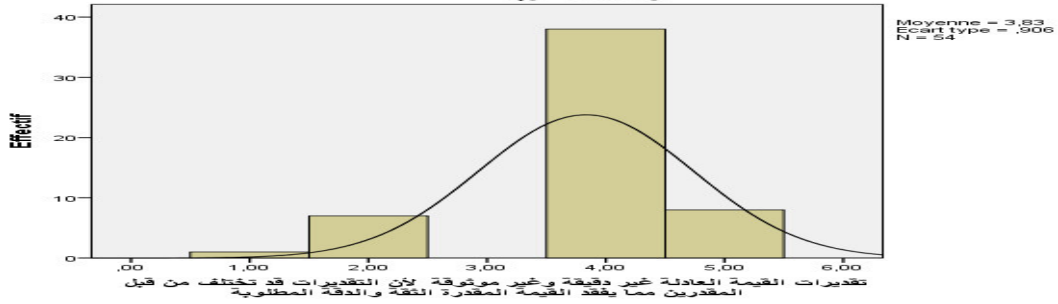
تساعد البيانات المنشورة بناء على أساس القيمة العادلة الدائنين والمودعين في اتخاذ قرارات استثمارية مناسبة



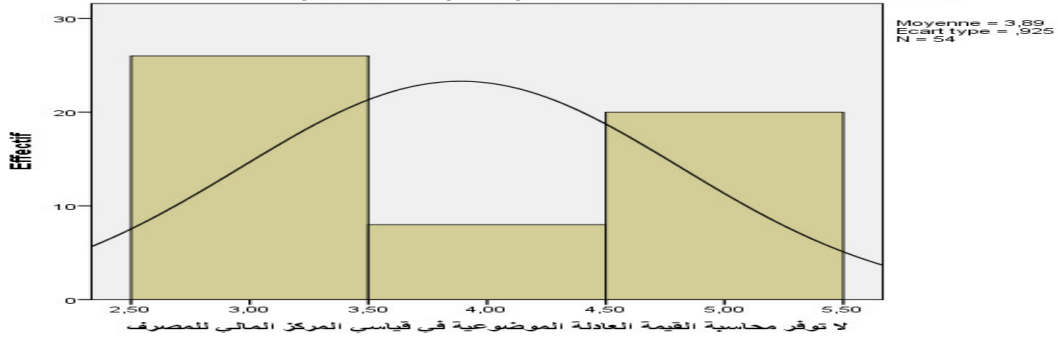
إن تطبيق القيمة العادلة يساعد في تقييم أفضل للمخاطر في الاستثمارات من خلال إجراء المقارنة بين بدائل الاستثمار



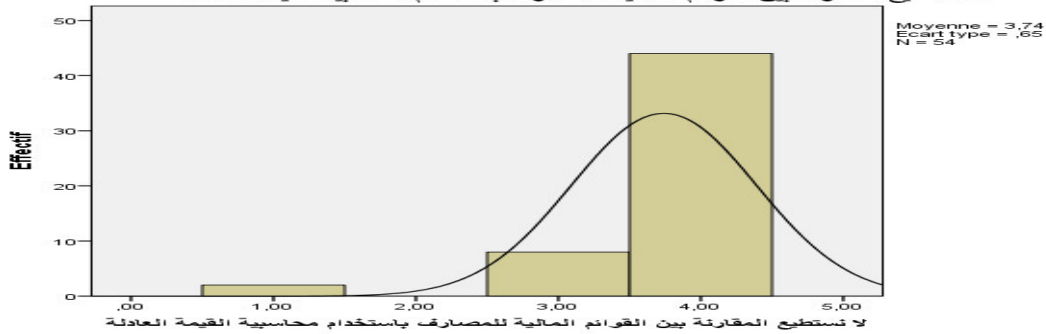
تقديرات القيمة العادلة غير دقيقة وغير موثوقة لأن التقديرات قد تختلف من قبل المقيدين مما يفقد القيمة المقدرة الثقة والدقة المطلوبة

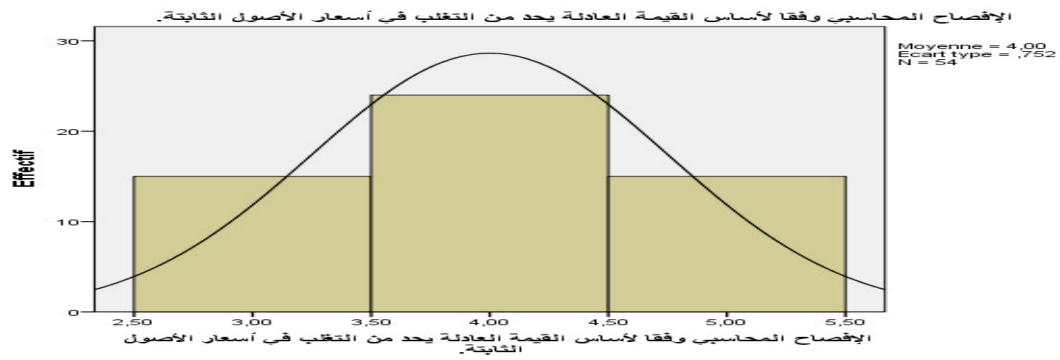
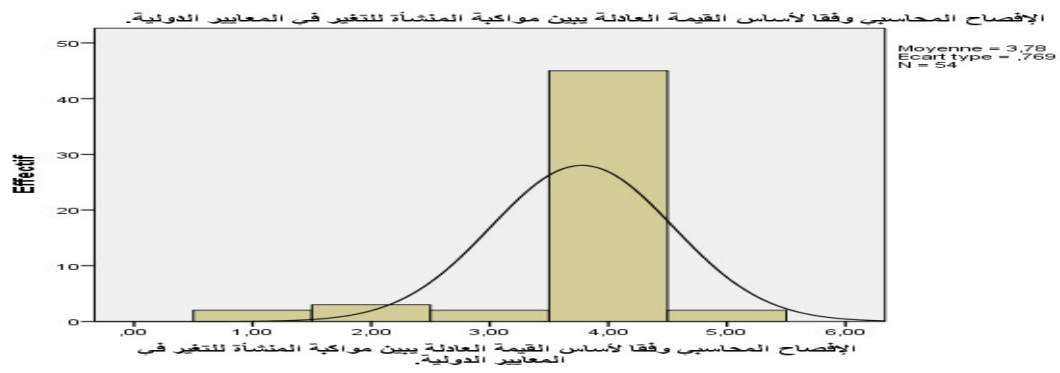
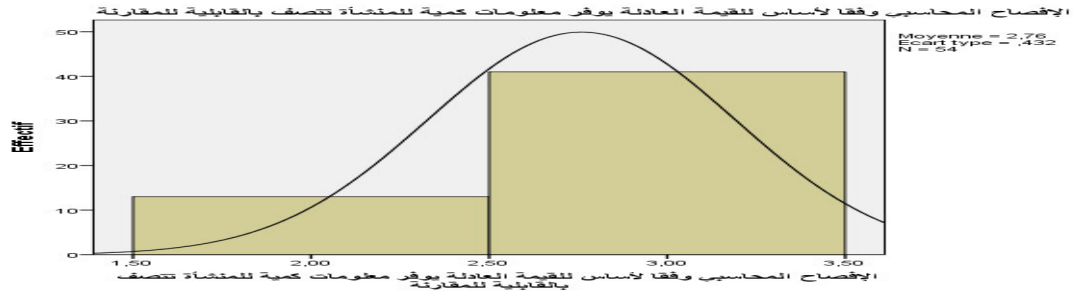


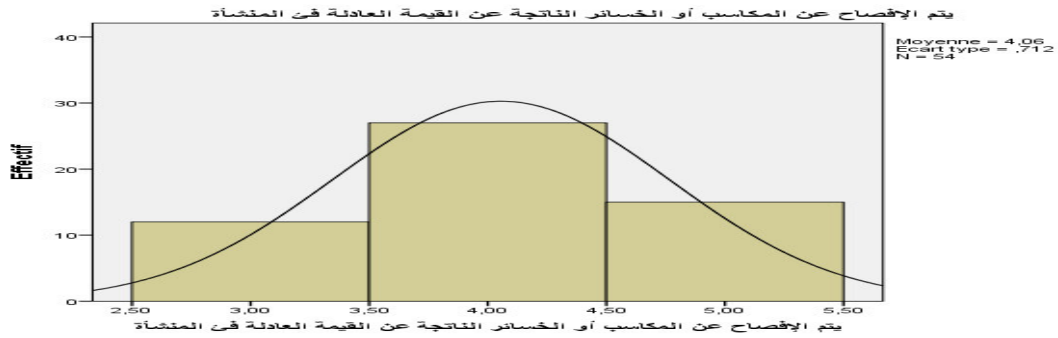
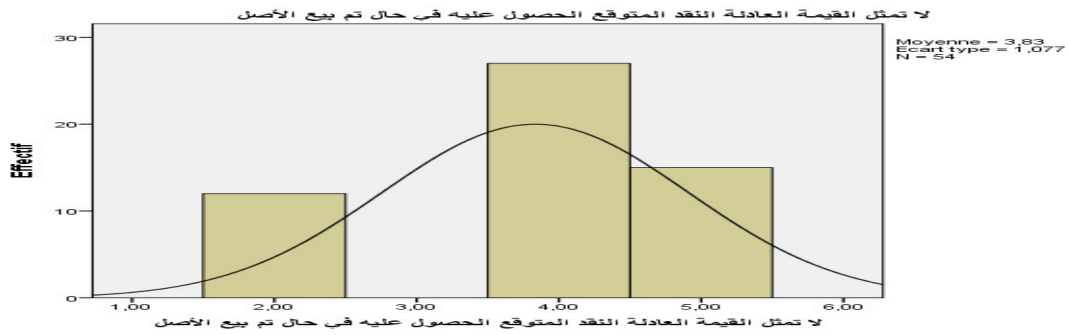
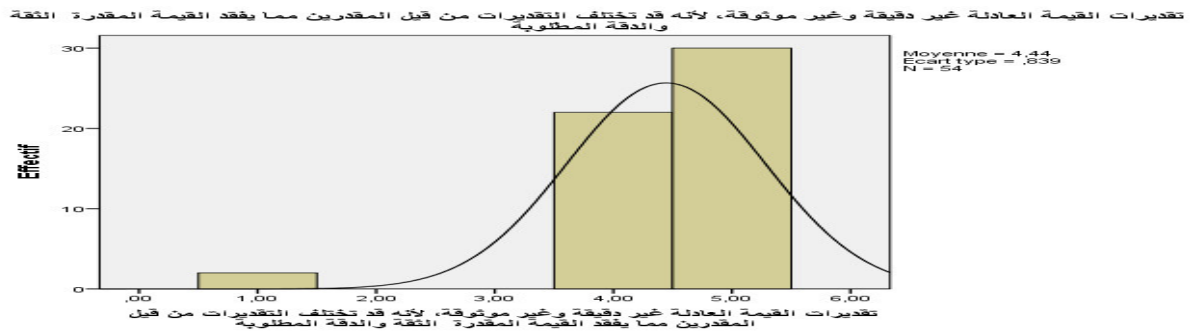
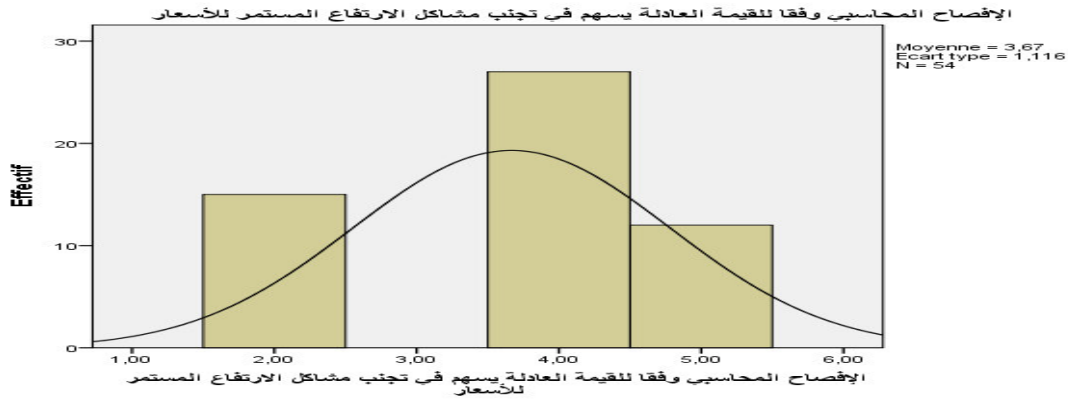
لا توفر محاسبة القيمة العادلة الموضوعية في قياس المركز المالي للمصرف

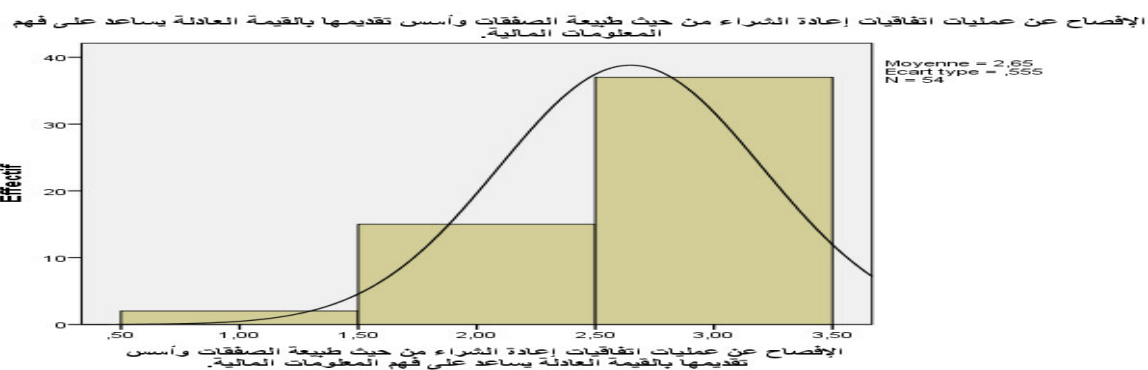
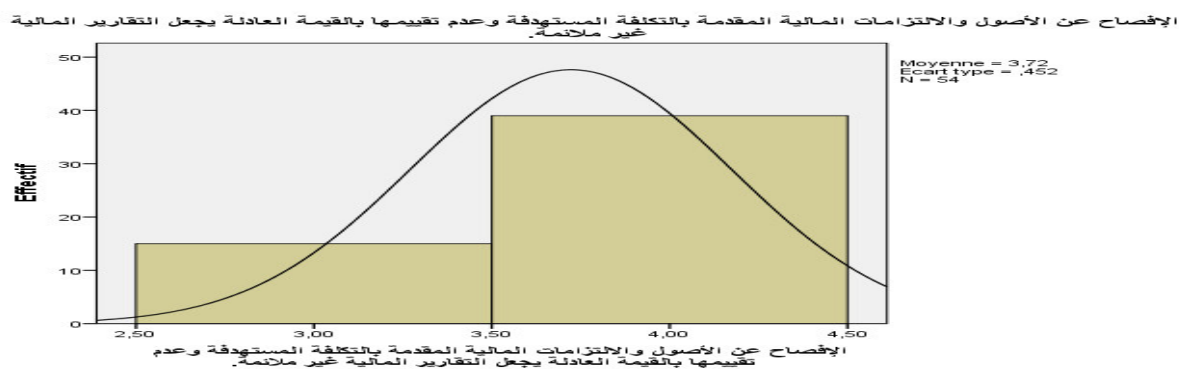
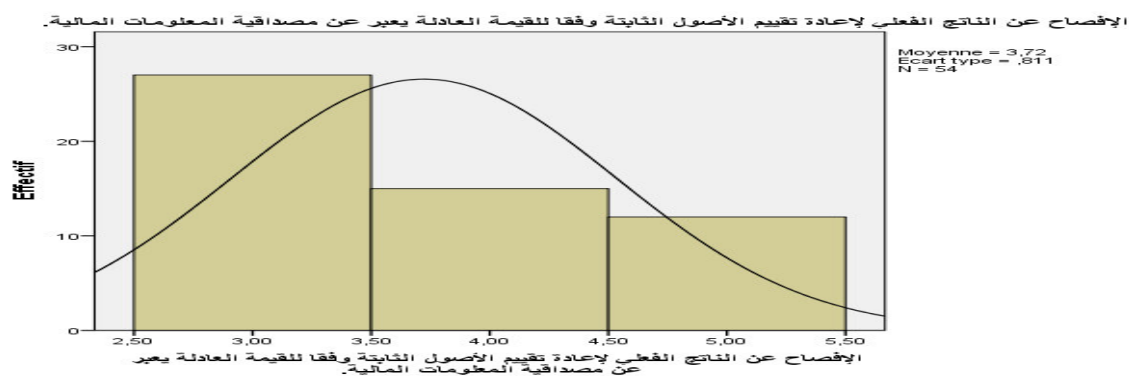
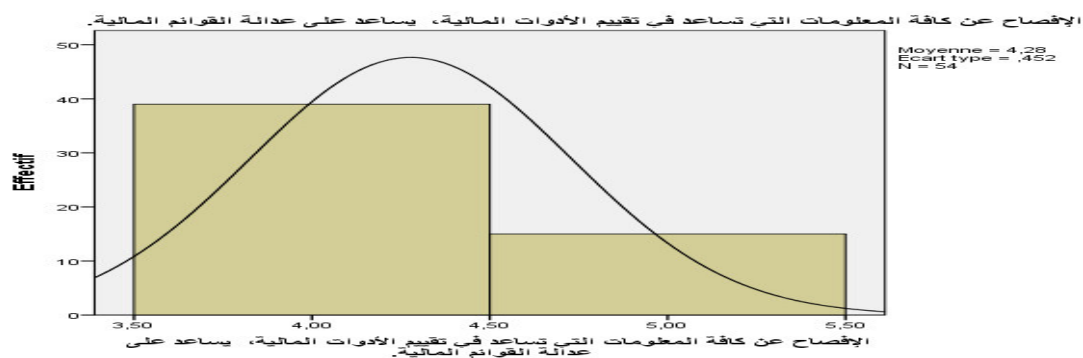


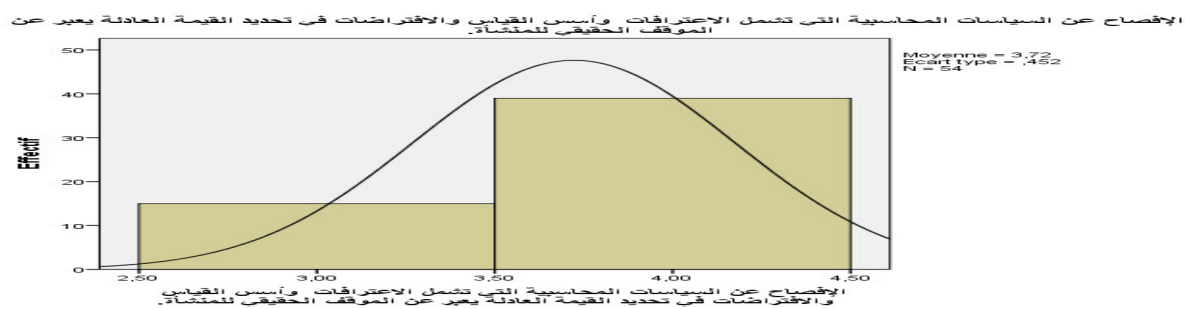
لا نستطيع المقارنة بين القوائم المالية للمصارف باستخدام محاسبة القيمة العادلة











Test-t

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
تمثلات محاسبة القيمة العادلة و أصولها في المعاملات الاقتصادية الإسلامية و أثر تطبيقها على التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للمصارف	54	25,9815	1,59588	,21717
أثر الأبعاد الفنية والاقتصادية والمعلومات المنشورة في القوائم المالية بالقيمة العادلة في البنوك الإسلامية، على قرارات المستثمرين فيها	54	26,7222	2,13167	,29008
أثر الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة في جودة التقارير المالية	54	22,4815	2,54574	,34643

أثر الإفصاح المحاسبي من خلال اعتماد مبدأ القيمة العادلة على مردودية وفاعلية المصارف الإسلامية وكيف يتجلى ذلك في المصارف الإسلامية الموريتانية	54	26,6481	1,19996	,16329
---	----	---------	---------	--------

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 4					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
تمثلات محاسبة القيمة العادلة و أصولها في المعاملات الاقتصادية الإسلامية و أثر تطبيقها على التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للمصارف	101,217	53	,000	21,98148	21,5459	22,4171
أثر الأبعاد الفنية والاقتصادية والمعلومات المنشورة في القوائم المالية بالقيمة العادلة في البنوك الإسلامية، على قرارات المستثمرين فيها	78,330	53	,000	22,72222	22,1404	23,3041
أثر الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة في جودة التقارير المالية	53,348	53	,000	18,48148	17,7866	19,1763
أثر الإفصاح المحاسبي من خلال اعتماد مبدأ القيمة العادلة على مردودية وفاعلية المصارف الإسلامية وكيف يتجلى ذلك في المصارف الإسلامية الموريتانية	138,696	53	,000	22,64815	22,3206	22,9757

Test-t

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
--	---	---------	------------	----------------------------

تمثلات محاسبة القيمة العادلة و أصولها في المعاملات الاقتصادية الإسلامية و أثر تطبيقها على التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للمصارف	54	25,9815	1,59588	,21717
---	----	---------	---------	--------

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 4					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
تمثلات محاسبة القيمة العادلة و أصولها في المعاملات الاقتصادية الإسلامية و أثر تطبيقها على التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للمصارف	101,217	53	,000	21,98148	21,5459	22,4171

Test-t

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
أثر الأبعاد الفنية والاقتصادية والمعلومات المنشورة في القوائم المالية بالقيمة العادلة في البنوك الإسلامية، على قرارات المستثمرين فيها	54	26,7222	2,13167	,29008

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 4					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
أثر الأبعاد الفنية والاقتصادية والمعلومات المنشورة في القوائم المالية بالقيمة العادلة في البنوك الإسلامية، على قرارات المستثمرين فيها	78,330	53	,000	22,72222	22,1404	23,3041

Test-t

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
أثر الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة في جودة التقارير المالية	54	22,4815	2,54574	,34643

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 4					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
أثر الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة في جودة التقارير المالية	53,348	53	,000	18,48148	17,7866	19,1763

Test-t

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
أثر الإفصاح المحاسبي من خلال اعتماد مبدأ القيمة العادلة على مردودية وفاعلية المصارف الإسلامية وكيف يتجلى ذلك في المصارف الإسلامية الموريتانية	54	26,6481	1,19996	,16329

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 4					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
أثر الإفصاح المحاسبي من خلال اعتماد مبدأ القيمة العادلة على مردودية وفاعلية المصارف الإسلامية وكيف يتجلى ذلك في المصارف الإسلامية الموريتانية	138,696	53	,000	22,64815	22,3206	22,9757

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
المجموع	54	101,8333	6,49456	,88380

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 4					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
المجموع	110,697	53	,000	97,83333	96,0607	99,6060

الحمد لله

الذي بنعمته تتم الصالحات